مصر المعاصرة

السنة السابعة والسبعون ــ العدد ٤٠٣ ــ يناير ١٩٨٦

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

يناير ١٩٨٦
العـــدد ٤٠٣
السنة السابعة والسبعون
القـاهرة

الثمن ٢٠٠ قرش

اعضـــاء الجمعيه

اعضاء الجمعية اربع فئات : الاعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا ســـنويا والاعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الاشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والاعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية او للعلوم الاقتصادية او الاجتماعية او القانونية والاعضـــاء المراسلون وهم اعضاء يقيمون فى الخارج يســـهمون فى اعمال الجمعيـــة ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الاعضاء مجلة مصر المعاصره بدون مقابل .

الاشـــتراك فى المجـــلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشـــا فى جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى او عشرين دولارا امريكيا) . للبـــلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو او المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل اداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء المشتركين ثلاثمائة وخمسون قرشا فى جمهوريه مصر العربية (خمسة وثلاثون شلنا انجليزيا أو خمسة دولارات) فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل او ترجمـــة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعيه .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى ســـكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـــ ١٦ شارع رمسيس بالقـــاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

فهـــرس

مقالات باللغة العربيـــة

الصفحة

ـ **الدكتور/صبرى احمد ابو زيد** : التحولات الهيكلية فى الصـــناعة التحويليـــة ٥

ـ **الدكتـــور / احمـــد الصفتى** : الســـكان والتنمية والتشابكات الاقتصـــادية والاجتماعية . ٤٧

ـ **الدكتورة/أمينة عز الدين عبدالله**: حركة التجـــارة ورأس المـــال بين مصـــر ودول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية O.E.C.D. فى الفتـــرة ١٩٧٥ ـــ ١٩٨٢ . . . ٦٣

ـ **الدكتورة / اجلال محمد رأفت** : طبيعـــة الســـلطة فى الممالك الافريقيـــة القديمة وتطورها فى الدول الافريقية الحديثـــة ٩٥

ـ **الدكتور/محمد محمدعلى هاشم**: مـــدى مراعـــاة طاقـــة المول الضريبيـــة فى قانون ضرائب الدخل ١٥٧ لســـنة ١٩٨١ ١١٧

ـ **الدكتور / زين العابدين سعيد** : مشـــاكل اســـتخدام القارىء الأجنبى للقوائم المالية المحلية مع تقييم لمداخـــل التطـــوير المقترحـــة ١٣٥

مقالات باللغة الأجنبية

الدكتورة هبـــه حندوســـــة : ادارة التنميـــة الاقتصـــادية ، « دراســـة مقارنة للتجـــارة الكورية والمصرية » . . . ٥

ـ **دكتور عوض بدير الحـــداد** : محدودات الاستثمار الأجنبى من الدول الناميـــة ٦٥

ـ **دكتور احمـــد رفعت خفاجى** : دراســـة قانونية لهذه الهيئـــة القضائية فى القانون المصرى ٩٥

التحولات الهيكلية فى الصناعة التحويلية
فى مصـــــــر
(١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨١/٨٠)

دكتور / صبرى احمـــد ابو زيد
مدرس الاقتصـــاد / كليـــة التجـــارة
جامعـــة قنـــاة السويس

مقـــــدمة :

ان كلمة التصنيع فى البلدان النامية لهـــا بريق أخاذ يشحن نفـــوس شعوبها بالأمانى والآمال وانها هى الوسيلة الوحيدة التى ستنقلهم من حالة التخلف التى يعيشونها الى حالة التقدم والرفاهية التى تحياها البـــلدان المتقدمة صناعيا ، لاسيما وان أمامهم تجربة اليابان التى انفصلت عن بلدان العالم الثالث بسبب التصنيع .

وعليه فان أهمية هذه الدراسة تكمن فى أهمية الصناعة بالنسبة للاقتصاد القومى فى كل دول العالم ، ولا سيما دول العالم الثالث ، ويقول A.P. Thirlwall ان الصناعة التحويلية هى محرك النمو(١) ، وذلك بعد دراسة قام بها عن ٨١ دولة فى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٧ لمعرفة مدى الارتباط بين نمو الانتاج المحلى وبين نمو الصناعة التحويلية ، ووصل الى المعادلة الآتيـــة*

$$g\,GDP = 1.414 + 0.569\ g_i \quad R^2 = 0.610 \quad (0.051)$$

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة قوية بين متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نمو الصناعة التحويلية ، كما اكدت هذه العلاقة ايضا دراسات كثيرة أخرى(٢) .

وبالنسبة لمصر فان الأمر أكثر أهمية من ذلك ، فمواردها الزراعية محدودة ، وآفاق التوسع الزراعى المستقبلى محدود للغاية ايضا . وسكانها فى تزايد مستمر بمعدلات مرتفعة تربو على ٥ر٢٪ سنويا .

---

* $g\,GDP$ = متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى .

g_i = متوسط نمو الصناعة التحويلية .

ولمـــا كان الأمر كذلك فان مخرج مصر من أزمتها الاقتصادية هو ايلاء عملية التصنيع الاهتمام المناسب بها . ومن هنا كان اهتمام الحكومات المتتالية منذ يوليو ١٩٥٢ بقضية التصنيع ، وقد مرت الصناعة فى مصر بمراحل متعددة بعضها ايجابى وبعضها الآخر سلبى . وفى هذه الورقة سنحاول دراسة التغييرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية ، بصفتها جوهر الصناعة ، خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨١/٨٠ ، وتتضمن هذه الدراسة نبذة تاريخية عن تطور الصناعة منذ عهد محمد على ، ودور الصناعة فى الاقتصاد القومى ، وحجم الاستثمارات فى قطاع الصناعة ، ثم تحلل الدراسة هيكل تكاليف الانتاج الصناعى حتى تحدد نسبة المدخلات المحلية والمدخلات المستوردة الى جملة المدخلات ، واثر التغييرات الهيكلية فى الصناعة على انتاجية القوة العاملة ، ثم تحاول الدراسة تحديد العوامل المسئولة عن النمو الصناعى ، وتعالج سياسة الاحلال محل الواردات وهل حققت الغرض منها أم لا ، ثم تركز الدراسة فى النهاية ، على التحولات الهيكلية فى الصناعة المصرية ، وهل حققت حالة التوازن طبقا للمعايير الاقتصادية ، ومن دراسة وتحليل هذه العناصر تستطيع هذه الدراسة معرفة المشاكل التى قابلت الصناعة أثناء تطورها وتحولاتهـــا الهيكلية ومن ثم يمكنهـــا اقتراح بعض الحلول والتصورات اللازمة لاقالتها من عثرتها ووضعها فى مسارها السليم .

١ ــ نبـــذة تاريخيـــة

يرجع تاريخ الصناعة الحديثة فى مصر الى عهد محمد على (١٨٠٥ ــ ١٨٤٩) ، حيث كادت تصل الصناعة فى عهده الى مستوى الصناعات الغربية ، الا أنه لم يكتب لها استمرار النمو ، ويرد البعض انهيار الصناعة بعد محمد على الى حالة التخلف فى البلاد والتدخل الاجنبى ، أما انصار الحرية الاقتصادية ، فيردونها الى الاحتكارات وعدم كفاية الادارة الحكومية ، أما تقرير لجنة الصناعات فيرجع انهيار الصناعة بعد وفاة محمد على الى انه ــ أى محمد على ــ كان القابع على زمامها المـــالك لدورها ، فألقيت مصائرها من بعده الى حفظة لم تهيىء لهم الظـــروف دائما الابقاء على ارثه(١) .

وحاول سعيد من بعده احياء الصناعة المصرية ولكنه كان عكس سلفه ، فشجع القطـــاع الخاص ، الا انه لم يكتب لهـــا النجاح بسبب انصراف المستثمرين الى الزراعة، وظلت الصناعة ضئيلةالحظ فى عهد اسماعيل أيضا، ففتحت الأبواب فى مصر للاستيراد فأصبحت سوقا تتنافس فيه صناعات الدول الكبرى فانخفضت الأسعار بشكل لا يساعد على قيام صناعة وطنية ، ومن ثم لم تظهر الا بعض الصناعات البسيطة مثل صناعة السكر والكحول وحلج القطن وضرب الأرز وعصر الزيتـــون والدباغة والنسيج اليدوى والحرير والسجاير .

وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى انعدمت واردات كثير من السلع الاجنبية ، فشكلت الحكومة لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ ، لتتولى بحث أثر الحرب على الصناعة المصرية وتجارتها ، واعدت اللجنة تقريرها وأكدت أنه من الخطأ المناقض للحقائق التاريخية القول أن مصر لم تكن بلدا صناعيا(٢) وسرد التقرير تاريخ الصناعة المصرية وتقدمها فى عهد قدماء المصريين ، وأشاد بما بلغته من التقدم بعد الفتح الاسلامى واستطرد الى انهيارها أبان الحكم التركى ثم الى نهضتها فى عهد محمد على .

وقد لعب هذا التقرير ـــ الى جانب توقف الواردات الصناعية الاجنبية بسبب الحرب ـــ دورا فى شحذ همة القطـــاع الخاص على اقـــامة بعض الصناعات لتحل محل الواردات التى انقطعت ، ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت السلع الاجنبية تنهال بشكل كبير على السوق المصرية فكادت تقضى على الصناعات القليلة التى قامت .

وفى سنة ١٩٢١ انشئت مصلحة التجارة والصناعة بناء على توصية لجنة التجارة والصناعة ، وفى ١٩٣٤ انشئت وزارة التجارة والصـــناعة فبذلت مجهودات معقولة فى تنمية الصناعة ، حيث أوفدت البعثات العلمية للخارج (مثل بعثات صناعة الاثاث والخشب والزجاج) وانشأت المعاهد الصناعية لتدريب العمال ، كعمال الزجاج والغزل والنسج والصـــوف والسجاد ، وقدمت التسهيلات المصرفية ، وكان قد انشىء بنك مصر عام ١٩٢٠ وشركاته الصناعية ، وفى عام ١٩٢٢ انشىء الاتحاد المصرى للصناعات ، وكان له دور فى تعديل التعريفة الجمركية .

ولم تبدأ النهضة الصناعية فى مصر الا بعد تعديل التعريفة الجمركية فى أبريل ١٩٣٠ ، حيث استطاعت الدولة أن تسيطر على الجمارك ومن ثم تحمى الصناعة المحلية ، وبذلك ازدهرت الصناعة ، لدرجة أن زاد انتـــاج بعض الصناعات المحلية على الاستهلاك المحلى فصدر الفائض الى الخارج ، مثل زيت بذرة القطن والكسب والسكر المكرر وفضلات المطاحن وفوسفات الجير والمنجنيز وملح الطعام والسجاير والكحول(٣) .

ولمـــا نشبت الحرب العالمية الثانية كانت مصر صناعيا تختلف عما كانت عليه فى الحرب الأولى ، فقـــد كان لديها فى الحرب الثانية صناعات عديدة بلغت قدرا من التقدم فتمكنت من الحصول على اغلب ما تحتاجه هى وقوات الحلفاء من السلع المصنعة . وقد مهدت هذه الحرب الثانية السبيل لنمو الصناعة المصرية (القطاع الخاص) ، اذ كانت تنعدم المنافسة الخارجية، فاشتغلت بعض المصانع بكامل طاقتها ، وتوسع بعضها الآخر باستيراد آلات ومعدات جديدة أو صنعها فى مصر ، ولا سيما صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وبعض الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البنـــاء والصناعات الميكانيكية الصغيرة . ونشأت بسبب الحرب صناعات جديدة ، مثل الجبن وتعبئة الخضروات وورق اللف والعلف وصناعة السيزال وقطع

الغيار وأدوات الغزل والنشـــا والجلوكوز وحامض الكلوريديك والنتريك وكبريتات النحاس ومواقد الغاز والولاعات وأنابيب المعاجين وتنقية الرصاص والأجهزة العلمية والطبية ومنتجات الكاوتشوك(٤) .

وفى بداية الخمســـينات أكملت الصناعة المصرية ما يسمى « المرحلة الأولية للتصنيع » وهى تلك المرحلة التى تتسم باحلال بعض المنتجـــات الصناعية الوطنية البسيطة محل الواردات ، وكانت صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية على قمة هذه المنتجات ، فى حين افتقر هيكل الصناعة التحويلية الى الصناعات المعدنية والصناعات الراسمالية ، وبصفة عامة تميزت الصناعة التحويلية عام ١٩٥٢ بأنها صناعة استهلاكية حيث اختصت بحوالى ٣ر٧٧٪ من العمالة فى الصناعة التحويلية ٥ر٧٠٪ من جملة القيمة المضافة فى هذه الصناعة ، فى حين بلغت هذه النسب ٧ر١٨ ، ٨ر٢٥ فى الصناعات الوسيطة ، ٤٪ ، ٧ر٣٪ فى الصناعـــات الراســـمالية على التـــوالى(٥) .

مما سبق يلاحظ أن الصناعة المصرية كانت قائمة على اكتاف القطاع الخاص باستثناء فترة حكم محمد على ، الا أنه مع قيام ثورة ١٩٥٢ بدأت الصناعة ـــ والنشاط الاقتصادى كله ـــ يحظى ولأول مرة منذ عهد محمد على بتدخل الدولة تدريجيـــا .

فتنوع دور الدولة من تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله بمفرده الى مشاركتها له فى بعض المشروعات الصناعية ، ثم الى انشاء مشروعات صناعية خالصة الملكية للدولة (قطاع عام) ، وانشئت أول وزارة للصناعة فى يوليو ١٩٥٦ فقامت باعداد البرنامج الأول للسنوات الخمس للصـــناعة ١٩٥٧ ـــ ١٩٦٣ الذى بلغت استثماراته الكلية ٣٣٠ مليون جنيه ، ولمـــا تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ـــ ١٩٦٥/٦٤ كان هذا يعنى انهاء البرنامج الأول للصناعة ، وبذلك انتهى فى آخر يونيو ١٩٦٠ حيث احتوته الخطة الخمسية ، وفى الفترة من نوفمبر ١٩٥٧ حتى يونيو ١٩٦٠ بلغت استثمارات البرنامج الصناعى الأول :

ـــ ٥ر٨٣ مليون جنيه تكاليف ١٠٥ مشروعا صناعيا بدأ الانتـــاج فعلا قبل ١٩٨٠/٦/٣٠ .

ـــ ٥ر٥٨ مليون جنيه استثمارات مشروعات صناعية شرع فى تنفيذها قبل بدء الخطة الخمسية ونقلت باقى استثماراتها الى الخطة الشاملة .

وعلى ذلك اتسمت حقبة الستينات بسيطرة الدولة على النشـــاط الاقتصادى لاسيما القطاع الصناعى ، الى أن جاء عقد السبعينات الذى احدث تحولا فى الاقتصاد المصرى تمثل فى اصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بشأن استثمار المـــال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٢ ـ دور الصناعة فى الاقتصاد القومى

تلعب الصناعة دورا هاما فى اقتصاديات كل بلدان العالم ، لدرجة أن أصبحت معها الصناعة (من حيث هيكلها وعدد العاملين بها والدخل المتولد منها) مقياسا لقياس مدى التخلف والتقدم . وبدأ يبرز دور الصناعة فى الاقتصاد المصرى فى نهاية الخمسينات حين بدأ تنفيذ البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ ، وازداد دورها أهمية مع الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى فى ادارة الاقتصاد المصرى وذلك خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤ .

فقد أرتفعت مساهمة الصناعة فى الانتـــاج القومى من ٩ر٣٥٪ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٩ر٣٩٪ عام ١٩٦٥/٦٤ ، وبدأت بعد ذلك تأخذ فى التدهور رويدا رويدا ، حيث لم يتسن تنفيذ الخطة الخمسية الثانية بسبب حرب ١٩٦٧ ، واستمرار تعبئة الاقتصاد القومى لخدمة الحرب واعادة بنـــاء القوات المسلحة ، فكان لذلك اثره السلبى على تخصيص الاستثمارات الكافية لقطاع الصناعة ، بالاضافة الى تشغيل هذا القطاع وقطاعات التشييد والبناء لخدمة المجهود الحربى ، وبذلك انخفضت مساهمة الصناعة الى ٣ر٣٧٪ عام ١٩٧٥ والى ٢٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، « انظر الجدول رقم ١ » .

ارتفع نصيب الصناعة فى القيمة المضافة المتولدة على المستوى القومى من ٩ر١٦٪ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٣ر١٨ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥/٦٤) ، وواصلت ارتفاعها حتى عام ١٩٧٠ الا أنها عادت تأخذ فى الانخفاض اعتبارا من ١٩٧٥ حيث وصلت الى ٨ر١٧٪ ووصلت عام ٨١/ ١٩٨٢ الى ٦ر١٣٪ ، وليس من الصعوبة تفسير سر هذا التدهور فى القيمة المضافة المتولدة عن الصناعة فى الفترة بعد ١٩٧٥ ، حيث أنه بعد حرب ١٩٦٧ تم اعطـــاء المجهـــود الحربى الأولوية الأولى ونقصت الاستثمارات اللازمة للاحلال والتجديد كما سبق القول وبالتالى لم يتم تجديد أية مصانع وبدأ اثر ذلك يظهر خلال السبعينات ، وتضافر معه اعتبارا من منتصف السبعينات تراخى دور الدولة ، وظهور قطاع جديد مشترك وأجنبى طبقا لقانون الاستثمار المـــال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، كل ذلك انعكس على الصناعة فتقلص دورها فى تحقيق اضافات للدخل القـــومى .

وللصناعة دور كبير فى تشغيل نسبة لا يستهان بها من القوة العاملة ، حيث يعمل بالصناعة ٥ر١٢٪ من اجمالى القوة العاملة على المستوى القومى ، ولم تتناقص هذه النسبة منذ عام ١٩٦٠/٥٩ حتى الآن ولكنها آخذة فى التزايد باستمرار حيث كانت فى ٦٠/٥٩ حوالى ٦ر١٠٪ من جملة القوة العاملة أصبحت ٥ر١٢٪ عام ١٩٨٢/٨١ كما تدفع الصناعة أجورا لهذه القوة العاملة تبلغ حوالى ١٨٪ من جملة الأجـــور على المستوى القـــومى عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول (١) :

بعض المؤشرات التى توضح دور الصناعة فى الاقتصـــاد القومى (١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٢/٨١)

(القيمة والاجور بالمليون جنيه)

البيـــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٨٢/٨١
الإنتاج المحقق بالأسعار الجارية :					
(أ) قيمة الإنتاج القومى	٢٤٦٩,٤	٣٧٤٣,٤	٥٢٠١,٤	٩٣٨٢,٦	٣٤٢٢٥,٦
(ب) قيمة الإنتاج الصناعى	٨٨٥,٧	١٣٥٦,١	١٩٩٢,١	٣٣٤٦,٦	٩٤٩٤,٠
(ج) نسبة الإنتاج الصناعى إلى الإنتاج القومى	٪٣٥,٩	٪٣٩,٩	٪٣٨,٢	٪٣٧,٣	٪٢٧,٧
إجمالى الدخل المحقق بالأسعار الجارية:					
(أ) إجمالى الدخل القومى	١٣٣٧,٧	٢٠٠٠,٦	٢٦٦٣,٠	٤٧٦٠,١	١٩٦٣٨,٨
(ب) إجمالى الدخل الصناعى	٪١٦,٩	٣٦٦,٥	٥١٤,٥	٨٤٩,١	٢٦٦٥,٢
(ج) نسبة الدخل الصناعى إلى الدخل القومى	٢٢٥,٥	٪١٨,٣	٪١٩,٣	٪١٧,٨	٪١٣,٦
المشتغلين بالألف :					
عدد المشتغلين بالاقتصاد القومى	٦٣٣٥	٧٥٧٤	٨٣٨٣	٨٩٥٧	١١٧٢٥
عدد المشتغلين بالصناعة	٦٦٠	٩٠٠	١٠٠٠	١١١٨	١٤٦٢,٧
نسبة عدد المشتغلين بالصناعة إلى عددهم بالاقتصـــاد القـــومى	٪١٠,٦	٪١١,٩	٪١١,٩	٪١٢,٥	٪١٢,٥
الأجـــور :					
(أ) الأجور فى الاقتصاد القومى	٥٩٩,٢	٩٥٦,٧	١٢٥٢,٨	٢٠٨٦,٥	٧٤٤٩,٠
(ب) الأجور فى الصناعة	١٢٠	١٩٨,٩	٢٣٤,٦	٣٨٤,٣	١٣٣٣,٧
(ج) نسبة الأجور فى الصناعة إلى الأجور بالاقتصاد القومى	٪٢٠	٪٢٠,٨	٪١٨,٧	٪١٨,٤	٪١٧,٩

المصدر : وزارة التخطيط :

— مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ — ١٩٨٢ ، المجلد السادس ، ١٩٧٧

— المكونات الرئيسية لخطة ١٩٨٣/٨٢ .

ومن ثم يجب ايلاء قطاع الصناعة الأهمية التى تناسبه ، حيث يكمن فيه بذور التقدم ، وبذور الانتقال من مصاف البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، فقد انفصلت اليابان عن دول العالم الثالث بالتصنيع ، ودول أخرى كثيرة فى سبيلها الى اللحاق بالدول المتقدمة بسبب التصنيع .

والقول بأن مصر تعانى من مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع، قول مردود عليه ، فقد ذكر مورارى د. برايس أنه سئل مرة فى « هايتى » عن أهم ثروة تمتلكها الدولة للتنمية فكان جوابه هو « فقر الدولة » ، فمع معدلات أجور لا تصل الى ١٠٪ من مستويات الاجور فى أمريكا الشمالية ، بشرط أن يكون العمال انتاجيين فأنه يمكن صناعة سلع صادرات تقل تكلفتها بمقدار ربع التكلفة التى تتكلفها فى بلادها . وأضاف « مورای » قائلا : أن العمل الرخيص بشرط أن يكون انتاجيا كان الثروة الكبرى التى مكنت بعض الدول كاليابان وهونج كونج وبورتريكو من أن تتصنع ، ولما كانت الاجور فى تلك الدول قد أرتفعت وستستمر فى أرتفاعها ، فقد انتقلت الميزة الى أماكن أخرى كالهند وجنوب شرق آسيا ومختلف جزر البحر الكاريبى التى تستطيع أن تكون رأسمالها على حساب العمل الرخيص فيها لتهيىء نقطة بداية لنموها الصناعى ، ومنها تكون قادرة بالتدريج على الانتقال الى مستويات وأنواع تصنيع لا تعتمد أساسا على مزايا الأجور المنخفضة(٦) .

كما أوضحت وزارة التخطيط أيضا ، أن المشكلة فى التنمية الصناعية فى مصر ليست مجرد نقص الأموال اللازمة للاستثمار بل هى فى الأساس مشكلة بشرية اجتماعية ، لأن الصناعة التصديرية التنافسية لا يمكن أن تقوم على استيراد المصانع والتكنولوجيا ، بل ينبغى أن تقام فى الدولة قاعدة تكنولوجية ابتكارية قوية تدعم التطوير الصناعى تطويرا مستمرا ، من حيث المعدات والآلات والتسويق وغير ذلك ، كما فى الدول الصناعية المصدرة الكبرى مثل اليابان وسويسرا وغيرها .

٣ ــ الاستثمارات فى قطاع الصناعة

١/٣ حجم الاستثمار :

لقد أولت الدولة قطاع الصناعة التحويلية والتعدين عناية خاصة ، ومنحته استثمارات ضخمة لم يحظ بها أى قطاع آخر ، وعملت دائما على زيادة الاستثمارات المخصصة له سنة بعد أخرى ، بحيث أرتفعت الاستثمارات الموجهة للصناعة التحويلية والتعدين من نحو ٥٩ مليون جنيه عام ٦١/٦٠ الى ١١٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ولم ينخفض نصيب قطاع الصناعة والتعدين من الاستثمارات عن ٢٥٪ من الاستثمارات الكلية على مستوى الاقتصاد القومى ، طبقا للجدول الآتى رقم (٢) :

جـــدول (٢) :

الاستثمارات الموجهة للصناعة التحويلية والتعدين للفترة ١٩٦٠/١٩٦١ — ١٩٨٢/٨١

مليون جنيـــه

البيـــان	٦١/٦٠ إلى ٦٥/٦٤	٦٦/٦٥ إلى ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ إلى ١٩٧٦	١٩٧٧ إلى نهاية ٨٢/٨١	جملة الاستثمارات من ٦١/٦٠ إلى نهاية ١٩٨٢/٨١
استثمارات الصناعة والتعدين	٤٠٣,٩	٤٥١,٨	١٢٩٥,٧	٤٨٦٨,٦	٧٠٢٠,٠
الاستثمارات الكليـــة	١٥١٣,٠	١٧٤٦,٦	٤٦١٠,٦	١٨٠٣٨,٠	٢٥٩٠٨,٢
نسبة استثمارات الصناعة إلى الاستثمارات الكلية	٪٢٦,٧	٪٢٥,٩	٪٢٨,١	٪٢٧,٠	٪٢٧,١

المصدر :

وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى لخطة الخمسية ٨٣/٨٢ — ٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٣ .

٢/٣ انتاجيـــة الاستثمار فى الصناعة :

بالنظر الى الجدول رقم (٣) يتضح أن معامل الاستثمار الى النـــاتج ، اى نسبة الاستثمار المخصصة للصناعة الى الناتج الصناعى ، قد ارتفـــع من ١ر٣ — ١ خلال ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ الى ١٣٠٣ — ١ خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ .

جـــدول (٣)

حجم الاستثمارات والناتج المتولد ومعامل الاستثمار فى الصـــناعة

(مليون جنيـــه)

البيـــان	١٩٦٠/ ٥٩ إلى ١٩٦٥/ ٦٤	١٩٨١/٧٧ إلى ١٩٨٢
حجم الاستثمارات المنفذة فى الصناعة	٤٠٣,٩	٤٨٦٨,٦
الزيادة فى الناتج المتولد فى الصناعة بالأسعار الثابتة	١٢٨,٧ (١)	٣٦٧,١ (٢)
معامل الاستثمار إلى الناتج	١ – ٣,١	١ – ١٣,٣

(١) بأسعار ٥٩ / ١٩٦٠

(٢) بأسعار ١٩٧٥

المصدر :

وزارة التخطيط ، الأطار العام التفصيلى لخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ – ٨٦/١٩٨٧ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٩

كما يوضح هذا الجدول ايضا ان القيمة المضافة المتولدة خلال الخطة الخمسية الأولى ٥٩/١٩٦٠ــ٦٤/١٩٦٥ تحتاج خلال المدة ٧٧ــ٨١/١٩٨٢ الى زيادة حجم الاستثمارات اربعة اضعاف ونصف فوق حجم الاستثمارات التى كانت متاحة آنذاك ، ولا يخفى أن ارتفاع قيمة مكونات الاستثمارات المحلية والأجنبية ، له دور هام فى هذا الشأن ، غير أن طبيعة الاستثمار نفسه ، والتركيز على صناعات بعينها فى السنوات الأخيرة يعتبر العـــامل الأهم فى هذا المجال ، ان تدهور انتاجية الاستثمار سواء بالقياس بالدخل المترتب عليه أو بالقياس بتوفير فرص العمالة يحفز الى الحد من التوسع فى بعض الصناعات(٧) .

٣/٣ معامل الاستثمار ــ العمالة :

ان المشاكل الهامة التى يعانى منها الاقتصاد القومى كيفية خلق فرص عمل حقيقية للسكان المتزايدى العدد ، خاصة وان قطاع الزراعة حاليـــا يتجه الى الميكنة ، ومن هنا تتضح اهمية مشاركة الصناعة فى خلق فرص عمـــل .

وقد اتاحت الصناعة التحويلية خلال الخطة الخمسية الأولى فرص عمل اكثر مما اتاحته فى الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ ، كما يوضح الجـدول رقم (٤) .

جـــدول (٤)

الاستثمارات وعدد العاملين ومعامل الاستثمار فى الصـــناعة

البيـــان	١٩٦٠/١٩٥٩ إلى ١٩٦٥/٦٤	١٩٧٧ إلى ١٩٨٢ ٨١
حجم الاستثمارات المنفذة فى الصناعة (بالمليون جنيه)	٤٠٣,٩	٤٨٦٨,٦
الزيادة فى عدد العاملين بالصناعة (بالألف عامل)	٢٧٦,٠	٢٣٤,٣
معامل الاستثمار إلى العمالة (جنيه /عامل)	١٤٦٣	٢٠٧٧٩

المصدر :

وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ٨٢/٨٣–٨٦/١٩٨٧، الجزء الثانى الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ .

ومن الجدول رقم (٤) أيضا ، يتضح أن معامل الاستثمار ارتفـــع فى الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ حوالى ١٤ ضعفا عما كان عليه خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ ، وهذا الارتفاع لا يرجع فقط الى الزيادة فى حجم الاستثمارات ، وانما يرجع أساسا الى اقامة عدد من الصناعات الثقيلة فى السبعينات مثل صناعة الحديد والصلب والألومنيوم وفحم الكوك وغيرها. وبالرغم من اهمية مثل هذه الصناعات الثقيلة ، الا أن عدم الموازنة بينها وبين الصناعات الأخرى أمر ضار بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه فلابد من احداث توازن بين الصناعات الثقيلة والصناعات الصغيرة ، لأن الأخيرة تساعد على خلق فرص استثمارية أمام المستثمرين الأفراد ، كما تساعد أيضا على اتاحة فرصة الانطلاق لأصـــحاب الـــكفاءات الذين لا يجدون فرصتهم فى المشروعات الكبيرة ، بالاضافة الى ان هذه الصناعات الصغيرة ستنمو وتزدهر اذا ما اتجهت لأسواق خاصة محدودة قد لا تكون بالضرورة محل اغراء المشروعات الكبيرة ، فهى تثير النشاط والحـــركة فى الأسواق الأقليمية ، وتبث روح المنافسة فى الاقتصاد القومى ، وتعمل على تقوية عوامل الاستقرار فى المجتمع(٨) .

كما أنه هناك حالات يلعب فيها قطاع الصناعات الصغيرة دورا هاما فى حركة التصنيع ، واليابان خير مثال على ذلك ، فمساهمة المؤسسات الصغيرة فى حركة التصنيع يعتمد الى حد ما على قوة وطبيعة روابطها بالمصانع الحديثة ، فالتعاقد من الباطن مثلا يهيىء لقطاع الصناعات الصغيرة سوقا ، كما قد يمده أحيانا برأس المال العامل أو بالمساعدة الفنية ، ومقابل ذلك يفيد القطاع الحديث « الكبير » من التكاليف المنخفضة ، وسهولة حركة العمال والمنظمين شكل آخر من أشكال الاعتماد المتبادل بين القطاعين، فقد يفضى التعاقد من الباطن الى تشجيع هذه الحركة لأنه يقرب أصحاب الحرف والعمال من أصحاب الأعمال أو المديرين فى الصناعة الحديثة ، فيعرف أصحاب الصناعات الصغيرة أو عمالها معلومات أفضل عن فرص العمل ، بينما أصحاب الأعمال أو المديرين بالصناعات الحديثة يحصلون على معلومات عن المهارات والمواهب ، هذه القابلية الزائدة للحركة ترفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد ، وتتحقق تبعا لذلك مكاسب أخرى نتيجة لأن كل قطاع يولد وفورات خارجية يستفيد منها القطاع الآخر(٩) .

٤ ـ هيكل التكاليف فى الصناعة

بالنظر الى هيكل مدخلات الانتاج طبقا لما يوضحه الجدول رقم (٥)، نجد أن المدخلات من الصناعة التحويلية آخذة فى الانخفاض خلال سنوات الدراسة ، حيث نجد أنها انخفضت من ٤ر٤٢٪ من جملة مستلزمات الانتاج عام ١٩٦٧ الى ٢ر٢٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ، ونفس الأمر تقريبا اذا ما تم النظر اليها كجزء من قيمة الانتاج الكلى بتكلفة العوامل حيث أنها كانت تمثل ٣ر٢٩٪ من قيمة الانتاج عام ١٩٦٧ انخفضت الى ٢١٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

أما المدخلات الزراعية فانها ارتفعت من ٤ر٩٪ عام ١٩٦٧ الى ٣ر٢١٪ عام ١٩٨٣/٨٢ من جملة مستلزمات الانتاج ، وارتفعت من ٤ر٩٪ من قيمة الانتاج بتكلفة العوامل عام ١٩٦٧ الى ٣ر١٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

وبذلك تكون المدخلات من الصناعات التحويلية ومن المنتجات الزراعية تشكل الوزن النسبى الأكبر سواء بالنسبة لمستلزمات الانتاج الكلية أو بالنسبة لقيمة الانتاج بتكلفة العوامل ، حيث يشكلان سويا ٤٠٪ من جملة مستلزمات الانتاج ، ٣٦٪ من جملة الانتاج عام ١٩٨٣/٨٢ . وهذا أمر طبيعى فى ظل صناعة تسيطر عليها الصناعات الخفيفة (مثل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية) وبعض الصناعات الوسيطة (مثل صناعة الخشب ومنتجاته والمطاط .. الخ) .

ويلاحظ من جدول هيكل تكاليف الانتاج الصناعى أيضا ، أن المكون المحلى فى مستلزمات الانتاج آخذ فى التناقص بشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة ، مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج ، فقد تناقصت نسبة مستلزمات الانتاج المحلية من ٦ر٦٦٪ من جملة مستلزمات الانتاج عام ١٩٦٧

جدول (٥)

هيكل التكلفة الاجمالى فى الصناعة التحويلية فى بعض السنوات

(بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

البيان	١٩٦٧			١٩٧٦			١٩٨٣/٨٢		
	قيمة المدخلات	٪ من جملة المدخلات	٪ من قيمة الانتاج	قيمة المدخلات	٪ من جملة المدخلات	٪ من قيمة الانتاج	قيمة المدخلات	٪ من جملة المدخلات	٪ من قيمة الانتاج
منتجات زراعية	٧٧,٨	١٣,٨	٩,٤	٦٤٩,٠	٢٨,٠	١٩,٢	١٥٦٢,١	٢١,٣	١٥,٣
تعدين	٢٥,١	٤,٥	٣,١	٢٦,٥	١,١	٠,٨	١٦٥,٤	٢,٣	١,٦
صناعة تحويلية	٢٣٨,٨	٤٢,٤	٢٩,٣	٦٤٧,٥	٢٨,٠	١٩,٢	٢١٤٣,٢	٢٩,٢	٢١,٠
كهرباء(١)	١٢,٣	٢,٢	١,٥	—	—	—	٤٤,٨	٠,٦	٠,٤
مرافق عامة	٠,٥	—	,١	٥,٥	٠,٢	٠,٢	٣١,٤	٠,٤	٠,٣
نقل وتخزين	٦,١	١,١	٠,٧	٣,٣	٠,١	—	٥٠,٨	٠,٧	٠,٥
خدمات أخرى	١٥,٤	٢,٧	١,٩	٧٥,٣	٣,٣	٢,٢	٥٦٥,٥	٧,٧	٥,٥
جملة المستلزمات المحلية	٣٧٥,٢	٦٦,٦	٤٦,٠	١٤٠٧,١	٦٠,٧	٤١,٦	٤٥٦٣,٢	٦٢,١	٤٤,٨
مستلزمات مستوردة	١٨٨,٣	٣٣,٤	٢٣,١	٩٠٧,٠	٣٩,٢	٢٦,٩	٢٧٨٣,٢	٣٧,٩	٢٧,٣
إجمالى المستلزمات	٥٦٣,٥	١٠٠	٦٩,١	٢٣١٤,١	١٠٠	٦٨,٥	٧٣٤٦,٤	١٠٠	٧٢,١
القيمة المضافة	٢٥٢,٤		٣٠,٩	١٠٦٣,٠		٣١,٥	٢٨٤٩,٥		٢٧,٩
الانتاج بتكلفة العوامل	٨١٥,٩		١٠٠	٣٣٧٧,١		١٠٠	١٠١٩٥,٩		١٠٠
المعامل الفنى	٠,٦٩			٠,٦٩			٠,٧٢		
المستلزمات المستوردة/ الانتاج	٢٣,١٪			٢٦,٩٪			٢٧,٣٪		
الصادرات بالمليون جنيه	٧٧,٨			٣٩٢,٩			٧٠٦,٤		
الصادرات/ المستلزمات المستوردة	٤١,٣٪			٤٣,٣٪			٢٥,٤٪		

(١) بند الكهرباء فى عام ١٩٧٦ مضافا الى بند الصناعة التحويلية

المصدر : محسوب من جداول المدخلات والمخرجات عن هذه السنوات .

الى ٦٠٧ عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت قليلا عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٦٢ر١٪ ، وبذلك ارتفعت نسبة مستلزمات الانتاج المستوردة الى الانتاج الكلى خلال هذه السنوات من ٢٣ر١ الى ٢٦ر٩ الى ٢٧ر٣٪ على الترتيب وهذا امر ضار بالاقتصاد القومى لما يشكله من عبء على ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات .

اما عن نسبة الصادرات الى مستلزمات الانتاج المستوردة ، فنجد انها تحسنت عام ١٩٧٦ قليلا عما كانت عليه عام ١٩٦٧ حيث ارتفعت من ٣ر٤١٪ عام ١٩٦٧ الى ٣ر٤٣٪ عام ١٩٧٦ ، الا انها عادت الى وضع سيء حيث انخفضت بشكل كبير الى ٤ر٢٥٪ عام ١٩٨٣/٨٢ . وهذا ـ للمرة الثانية ـ يشكل ضغوطا على ميزان المدفوعات بسبب عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية على تغطية تكاليف استيراده لمستلزمات الانتاج التى يحتاجها من الخارج ، كما انه ـ جزئيا ـ قد يعنى زيادة فى معدلات الفاقد والتالف وسوء استخدام مستلزمات الانتاج وليس ادل على ذلك من انه اذا نظرنا الى المعامل الفنى للانتاج لوجدنا انه ظل ثابتا عند ٦٩ر٠ دون اى تحسن خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ ، وارتفع الى ٧٢ر٠ عام ١٩٨٣/٨٢ ، كما قد لوحظ ايضا انخفاض كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج فى بعض شركات القطاع العام الصناعى ، فعلى سبيل المثال انخفضت كفاءة استخدام القطن الخام وزادت نسبة العادم ، وفى الصناعات الغذائية انخفضت كفاءة استخدام بعض المستلزمات مثل بذرة القطن والسكر الخام والزيت المستورد للتكرير ، والالبان الخام والدخان الخام وبعض الفواكه ، وفى الصناعات الكيماوية ارتفعت نسبة الفاقد من الخامات المستخدمة من جذوع الشجر والخشب والزان والياف الكتان القصيرة وورق الكرافت والجرافيت .. وفى الصناعات المعدنية زاد الفاقد من الكتل فى مرحلة الدرفلة الآلية بالشركة الاهلية للصناعات المعدنية نتيجة لاعادة تجهيز الكتل المستوردة بسبب زيادة اطوالها عن الأطوال المناسبة لوحدة الدرفلة بالشركة ، كما انخفضت كفاءة استخدام الحديد الغفل فى مرحلة المحولات وخاصة المحولات الأوكسوجينية ومرحلة الصب المستمر لشركة الحديد والصلب ، كما زاد الفاقد لزهر الهيماتيت وحديد الخردة بمصنع اللوازم فى شركة النصر لصناعة المواسير ولوازمها(١٠) .

وحيث أن الوضع كذلك ، فان الأمر يتطلب ترشيد استخدام مستلزمات الانتاج عن طريق تحسين العملية الانتاجية ذاتها ، وزيادة الكفاءة الادارية والفنية للعاملين ، وعموما زيادة الانتاجية سواء للعاملين أو لباقى عناصر الانتاج الأخرى ، كما يتطلب الأمر ضرورة زيادة الصادرات من الصناعة التحويلية فى محاولة لزيادة قدرة قطاع الصناعة على تغطية تكاليف استيراده من الخارج لمستلزمات الانتاج التى يحتاجها ، وذلك كله يعمل على تقليل الضغوط على ميزان المدفوعات ، ومن ثم المساهمة فى رفع قدرة الجهاز الانتاجى للاقتصاد المصرى .

٥ ــ العوامل المسئولة عن النمو الصناعى

فى هذا الجزء تتم محاولة قياس العوامل التى أدت الى نمو انتـــاج الصـــناعة التحويلية فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٠ ، باستخدام الأسلوب الذى اتبعه تشيزى H.B. Chenery ، وطبقا لهذا الأسلوب فان الزيادة فى الانتاج ترجع الى العوامل الثلاثة الآتية :

١ ــ الزيادة فى الطلب المحلى (بافتراض ثبات نسبة الواردات الى العرض الكلى) .

٢ ــ الزيادة فى الصادرات .

٣ ــ زيادة الواردات الى الطلب الكلى ، وهذا العامل معروف بأنه عنصر « الاحلال محل الواردات » .

ونموذج تشيزى يأخذ الصورة الرياضية الآتية :

$$\Delta م = د_{١} \Delta ط + د_{١} \Delta ص + \Delta د . ع_{٢}$$

حيث :

Δ م = التغير فى الانتاج المحلى .

د = نسبة الانتاج المحلى الى العرض الكلى .

ط = الطلب النهائى (شاملا الطلب الوسيط والتغير فى المخزون)

ص = الصـــادرات .

ع = العرض الكلى (وقد تم حسابه هنا على اعتبار أنه الانتاج المحلى + الواردات) .

١، ٢ = سنتى الأساس والمقارنة .

هذا وقد تم حساب هذه العوامل فى الجدولين رقمى (٦) و (٧) ، حتى يمكن مقارنة العوامل المســئولة عن النمو الصناعى خلال فترتى الستينات والسبعينات ، وقد تم حساب هذين الجدولين بالأسعار الجارية ، ورغم أن هذا اجراء غير دقيق ، الا أنه كثيرا ما اتبع ، وذلك بسبب نقص البيانات ولا سيما عـــدم وجـــود سلسلة كاملة من الأرقام القياسية عن المتغيرات الاقتصادية فى مصر ، ومن ثم فان النتائج التى توصلنا اليها ترد عليها بعض التحفظات ، ويجب أخذها بحرص .

وبالنظر الى الجدولين المذكورين رقمى (٦)، (٧) يتبين أن الصناعة المصرية تنمو على نفس نمط النمو فى عديد من البلدان النامية ، حيث أنه كلما سارت الدول قدما فى التصنيع انخفض مكون الاحلال محل الواردات (كنسبة مئوية من زيادة النـاتج) فى الصناعات الاسـتهلاكية وازداد فى الصـناعات الوسـيطة والصـناعات الرأسمالية ، ودور الاحلال محـل الواردات فى زيادة النمو الصناعى فى هذا النموذج يعنى مقـدار التغير فى الانتاج المحلى الناجم عن التغير الفعلى فى نسبة الواردات الى العـرض الكلى وذلك فى حالة ثبات الطلب الكلى .

ويشاهد من الجدول رقم (٦) ان نسبة الاحلال محـل الواردات (Δ د ع٢) فى الفتـرة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ تبلـغ ٩ر٣٪ فى الصناعات الاستهلاكية ٢ر٥٤٪ فى الصناعات الوسـيطة ، ٢ر١٠٪ فى الصناعات الرأسمالية ، بينما نجد أنه فى فترة السبعينات ٧١/٧٠ ـ ١٩٨٠ كانت بالسالب ، مما يعنى أن الاحلال محل الواردات لم يكن له دور فى نمو الصناعة خلال هذه الحقبة ، بل كان على النقيض حيث شكلت الواردات نسبة كبيرة فى العرض الكلى ، ولاسيما فى الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية ، اذ شكلت نسبة ٢٦ ، ٤١٪ من العرض الـكلى لهـاتين المجموعتين على التوالى ، بسبب انخفاض معدلات النمو الصناعى فى هذه الفترة ، حيث كانت غالبية شركات القطاع العام الصناعى تعانى من ظاهرة تقادم الآلات والمعدات ، مما تترتب على ذلك كثرة الأعطال لاجراء عمليات الصيانة والعمرات ، وتبدو هذه الظاهرة واضحة فى معظم مصانع الأسمنت ومواد مستلزمات البناء ، ومصانع التعدين والحراريات وخاصة شركة النصر لانتاج الحراريات والفخار التى مضى على تشغيل الخط الأول بها ما يزيد عن ٧٠ عاما ، وبعض شركات الصناعات المعدنية ، وأهمها شركة الحديد والصلب التى انتهى العمر الافتراضى لوحدات المصنع الأصـلى ، وخاصة محولات توماس وحدات درفلة الكتل ودرفلة الصاج والقطاعات الثقيلة ، كما تعانى من هذه الظاهرة بعض شركات الغزل والنسـيج والصـناعات الغذائية والهندسية(١١) .

ذلك بالاضافة الى نقص بعض مستلزمات الانتاج ، ولاسـيما قصب السكر بسبب نقص مسـاحاته المزروعة ، ونقص الألبان الخام والزيوت والشحوم وبعض الخضروات والفواكه ، وتعانى شركات الصناعات الكيماوية من نقص الجلود وجذوع الأشجار وقش الكتان ، كما تعانى شركة الحديد والصلب بمراحل الدرفلة من نقص كتل ومربعات وبلاطات الصلب الصالحة لهذه العملية ، نتيجة لانخفاض الانتاج وكفاءة تشغيل المحولات وخاصـة المحولات الاوكسوجينية (١٢) .

وعلى مستوى الصناعة كلها يلاحظ أن الاحلال محل الواردات خـلال حقبة الستينات كان مسئولا عن حوالى ١٥٪ من النمو الصناعى كله ، ولم يكن مسئولا عن زيادة النمو فى السبعينات اطلاقا .

جدول (٦)

العوامل المسئولة عن زيادة النمو الصناعى فى الفترة ٥٩ / ١٩٦٠ - ٦٩ / ١٩٧٠

الأنشطة الصناعية	العرض الكلى فى سنة الاساس ٥٩ / ٦٠ ك٠	العرض الكلى فى سنة المقارنة ٦٩ / ٧٠ ك٠	الانتاج المحلى العرض الكلى فى سنة الاساس $\frac{م_{ا}}{ك_{ا}}$ = د١	الانتاج المحلى العرض الكلى فى سنة المقارنة $\frac{م_{ب}}{ك_{ب}}$ = د٠	Δ د ٤ - ٣	Δ م التغير فى الانتاج المحلى	د٠Δ ط الطلب المحلى	د٠Δ ص الطلب الخارجى	د٠Δ ع الاحلال	٧ / ٦	٨ / ٦	٩ / ٦
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
الصناعات الاستهلاكية :												
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٥٠٥,٠	١١٧٥,٥	٠,٩٥٩٦	٠,٩٩١١	٠,٠٣١٥	٦٨٠,٥	٦٣٥,٦	٧,٩	٣٧,٠	٩٣,٤	١,٣	٥,٤
غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٢٢١,٢	٥٦٤,٦	٠,٩٦٢٠	٠,٩٦٦٧	٠,٠٠٤٧	٣٣٣,٠	١٥٦,٣	١٧٤,٠	٢,٧	٤٦,٩	٥٢,٢	٠,٩
المجموع	٧٢٦,٢	١٧٤٠,١	٠,٩٦٠٣	٠,٩٨٣٢	٠,٠٠٢٢٩	١٠١٣,٥	٧٩٢,١	١٨١,٦	٣٩,٨	٧٨,٢	١٧,٩	٣,٩
الصناعات الوسيطة :												
صناعات خشب ومنتجاته	٢٢,٣	٥٢,٦	٠,٦٣٦٨	٠,٨٤٢٢	٠,٠٣٠٥٤	٣٠,١	١٩,٣	—	١٠,٨	٦٤,١	—	٥٥,٩
صناعات الورق ومنتجاته	١٢,٧	٥١,١	٠,٢٦٧٨	٠,٧٦٣٢	٠,٠٤٩٥٤	٣٥,٦	١٠,٣	—	٣٥,٣	٢٨,٩	—	٧١,١
صناعات الجلود ومنتجاته	٩,٨	١٩,٠	٠,٨٩٧٩	٠,٨٤٤٧	٠,٠٠٠٢٢ _	٨,٢	٦,٥	١,٧	قيمة ضئيلة	٧٩,٣	٢٠,٧	—
صناعات الكاوتشوك	٧,٠	٣٠,٩	٠,٩٠٠٠	٠,٧١٥٢	٠,١٨٤٨ _	١٥,٨	٢١,٥	—	٥,٧ _	١٣٦,٠	—	٣٦
صناعات كيماوية	٦٩,٠	٢٤٢,٩	٠,٤٦٠٩	٠,٨٣٤١	٠,٣٧٢٢	١٧٠,٨	٧٧,٧	٢,٤	٩٠,٧	٤٥,٥	١,٤	٥٣,١
صناعات من خامات غير معدنية	٢٣,٩	٨٦,٢	٠,٩٠٧٩	٠,٩٦١٧	٠,٠٠٥٣٨	٦١,٢	٥٦,١	٠,٥	٤,٦	٩١,٧	٠,٨	٧,٥
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	١٢٢,١	٢٠٥,٣	٠,٣٠٤٧	٠,٦٨٧٣	٠,٣٨٢٦	١٠٣,٩	٢٣,٦	١,٨	٧٨,٥	٢٢,٧	١,٧	٧٥,٦
المجموع	٢٦٦,٨	٦٨٨,٠	٠,٤٦٢٥	٠,٧٩٨٠	٠,٣٣٥٥	٤٢٥,٦	١٨٨,٤	٦,٤	٢٣٠,٨	٤٤,٣	١,٥	٥٤,٢
الصناعات الراسمالية :												
صناعة واصلاح الات غير كهربائية	٦,٣	٢٥,٤	,٦٦٦٦	٠,٨٨٩٨	٠,٢٢٣٢	١٨,٤	١٢,٧	—	٥,٧	٦٩,٠		٣٠,٩
صناعة واصلاح الات كهربية	١٤,٣	١١٤,١	٠,٤٨٥٩	٠,٥٥٣٩	٠,٠٦٨٠	٥٦,٣	٤٧,٩	٠,٦	٧,٨	٨٥,١	١,١	١٣,٨
صناعة وسائل نقل	٢٣,٠	٨٨,١	٠,٦٠٤٢	٠,٦٤٨١	٠,٠٤٣٨	٤٣,٢	٢٨,٩	٠,٤	٣,٩	٩٠,٠	٠,٩	٩,٠
المجموع	٤٣,٥	٢٢٧,٦	٠,٥٧٤٧	٠,٦٢٧٩	٠,٠٥٣٢	١١٧,٩	١٠٤,٧	١,١	١٢,١	٨٨,٨	٠,٩	١٠,٢
صناعات متنوعة	١٠,٢	١٨,٩	١,٠٠٠٠	٠,٩٦٨٢	٠,٠٣١٨ _	٨,١	٨,٧	—	٠,٦ _	١٠٧,٤	—	٧,٤ _
الاجمالى العام	١٠٤٦,٧	٢٦٧٤,٦	٠,٨١٧٨	٠,٩٠٥٢	٠,٠٨٧٤	١٥٦٥,١	١١٦٣,٧	١٦٧,٦	٢٣٣,٨	٧٤,٤	١٠,٧	١٤,٩

المصدر : الأرقام الخام من :

(١) وزارة التخطيط . الخطط السنوية والخمسية وتقارير المتابعة . سنوات مختلفة

(٢) الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء . كتاب الانتاج الصناعى . سنوات مختلفة

(٣) وزارة الصناعة . التقرير السنوى . سنوات مختلفة

(٤) اتحاد الصناعات . الكتاب السنوى . سنوات مختلفة .

جدول (٧)

العوامل المسئولة عن زيادة النمو الصناعى فى الفترة ٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٨٠

الأنشطة الصناعية :	العرض الكلى فى سنة الأساس ٧٠/ ٧١ ع١	العرض الكلى فى سنة المقارنة ١٩٨٠ ع٢	الانتاج المحلى: العرض الكلى فى سنة الأساس م١/ع١ = د١	الانتاج المحلى: العرض الكلى فى سنة المقارنة م٢/ع٢ = د٢	Δ د ٤ ـ ٣	Δ د التغير فى الانتاج المحلى	د،Δ ط الطلب المحلى	د،Δ ص الطلب الخارجى	Δ دع، الاحلال	٧ / ٦	٨ / ٦	٩ / ٦
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
الصناعات الاستهلاكية :												
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	١٠٥٥,٠	٢٥٤٢,١	٠,٩٨٩٧	٠,٩٢١١	ـ ٠,٠٦٨٦	١٢٩٧,٤	١٤٦٠,٦	١١,٢	ـ ١٧٤,٤	١١٢,٦	٠,٩	ـ ١٣,٤
غزل ونسيج وملابس جاهزة واحذية	٥٦٥,١	١٤٧٧,٧	٠,٩٦٥٧	٠,٩٦٠٤	ـ ٠,٠٠٥٣	٨٧٣,٦	٦٠٣,٤	٢٧٨,٠	ـ ٧,٨	٦٩,١	٣١,٨	ـ ٠,٩
المجمـــوع	١٦٢٠,١	٤٠١٩,٨	٠,٩٨١٣	٠,٩٣٥٦	ـ ٠,٠٤٥٧	٢١٧١,٠	٢٠٦١,١	٢٩٣,٦	ـ ١٨٣,٧	٩٤,٩	١٣,٥	ـ ٨,٤
الصناعات الوسيطة :												
صناعات خشب ومنتجاته	٥٠,٥	٣٢٤,٣	٠,٧٣٢٧	٠,٧٣٧٨	٠,٠٠٥١	٨٥,٥	٨٣,٨	—	١,٧	٩٨,٠	—	٢,٠
صناعات الورق ومنتجاته	٤٣,٧	١٥٠,٤	٠,٧٠٩٤	٠,٤١٠٩	ـ ٠,٢٩٨٥	٣٠,٨	٧٥,٧	—	٤٤,٩	٢٤٥,٧	—	١٤٥,٧
صناعات الجلود ومنتجاته	٢٣,٤	٥٩,٣	٠,٨٨٤٦	٠,٩٦٤٦	٠,٠٨٠٠	٣٦,٥	٣٠,٨	١,١	٤,٧	٨٤,١	٣,٠	١٢,٩
صناعات الكاوتشوك	٢٨,٧	١٤٥,١	٠,٦٠٦٣	٠,٢١٥٠	ـ ٠,٣٩١٣	١٣,٨	٧٠,٤	٠,٢	ـ ٥٦,٨	٥١٠,١	١,٤	ـ ٤١١,٥
صناعات كيماوية	١٨٤,٧	٦٦٦,٢	٠,٧٥٤٢	٠,٦٠٨٤	ـ ٠,١٤٥٨	٢٦٦,٠	٣٥٨,٤	٤,٧	ـ ٩٧,١	١٣٤,٧	١,٨	ـ ٣٦,٥
صناعات من خامات غير معدنية	٧٦,٤	٣٨٩,٨	٠,٩٥١٦	٠,٩٠٥٦	ـ ٠,٠٤٦٠	٢٨٠,٣	٢٩٨,٢	—	ـ ١٧,٩	١٠٦,٩	—	ـ ٦,٤
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	٢٣٥,٧	١١٤٤,١	٠,٦٧٩٣	٠,٥٢٢٢	ـ ٠,١٥٧١	٤٣٧,٤	٣٢٩,٦	٢٨٧,٥	ـ ١٧٩,٧	٧٥,٤	٦٥,٧	ـ ٤١,١
المجمـــوع	٦٤٣,١ -	٢٨٧٩,٢	٠,٧٤٣٦	٠,٥٦٥٦	ـ ٠,١٧٨٠	١١٥٠,٣	١٣٤٢,٣	٣٢٠,٥	ـ ٥١٢,٥	١١٦,٧	٢٧,٩	ـ ٤٤,٦
الصناعات الراسمالية :												
صناعة واصلاح الات غير كهربائية	٢٢,٢	٧٣,٦	٠,٨٦٩٤	٠,٤٥٧٩	ـ ٠,٤١١٥	١٤,٤	٤٤,٧	—	ـ ٣٠,٣	٣١٠,٤	—	ـ ٣١٠,٤
صناعة واصلاح الات كهربائية	١١٤,٩	٨٠٩,٨	٠,٤٨٠٤	٠,٢٨٨٩	٠,١٩١٥	١٧٨,٨	٣٣٣,٩	—	ـ ١٥٥,١	١٨٦,٧	—	ـ ٨٦,٧
وسائل نقل	١٠٣,٨	٥٧٩,٤	٠,٦٤٦٤	٠,٤٠١٣	ـ ٠,٢٤٥١	١٦٥,٤	٣٠٧,٤	—	ـ ١٤٢,٠	١٨٥,٩	—	ـ ٨٥,٩
المجمـــوع	٢٤٠,٩	١٤٦٢,٨	٠,٥٨٧٨	٠,٣٤١٩	ـ ٠,٢٤٥٩	٣٥٨,٩	٧١٨,٣	—	ـ ٣٥٩,٧	٢٠٠,٣	—	ـ ١٠٠,٣
متنوعة	١٥,٨	١٩٨,٠	٠,٩٦٢٠	٠,٩٠١٥	ـ ٠,٠٦٠٥	١٦٣,٣	١٧٥,٣	—	ـ ١٢,٠	١٠٧,٣	—	ـ ٧,٣
الاجمالى العام	٢٥١٩,٩	٨٥٥٩,٨	٠,٨٨٢٩	٠,٧٠٨٩	ـ ٠,١٧٤٠	٣٨٤٣,٢	٤٦٨٧,٩	٦٤٤,٧	ـ ١٤٨٩,٤	١٢٢,٠	١٦,٨	ـ ٣٨,٨

المصدر : نفس مصدر الجدول (٦) .

وليس من المستغرب أن يكون الدور الاكبر للاحلال محل الواردات فى الصناعات الوسيطة فى الستينات ، حيث أن هذه الصناعات هى القاعدة الأساسية لعملية التصنيع ، ومن ثم فان الأمر كان يستدعى ضرورة الاهتمام بها ، والعكس حدث فى السبعينات حيث زادت الواردات منها بشكل كبير ، فشكلت الواردات نسبة ٢٦ ٪ من العرض الكلى خلال هذه الفترة .

وبهذا تكون سياسة الاحلال محل الواردات قد فقدت معناها فى السبعينات وانتهى دورها نهائيا فى تحريك عملية النمو الصناعى .

أما الطلب الخارجى (الصادرات د$_{١}$ Δ ص) فكان مسئولا عن حوالى ١٨ ٪ من النمو فى الصـــناعات الاستهلاكية خـــلال فترة الستينات ٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ ، بينمـــا انخفضت هذه النســـبة بشـــكل كبير فى الصناعات الرأسمالية والصـــناعات الوسيطة خلال نفس الفترة ، حيث وصلت الى ٥ر١ ٪ فى الأولى ولم تصل الى ١ ٪ فى الثانية بينمـــا فى حقبـــة السبعينات ارتفعت مساهمة الطلب الخارجى فى زيادة النمو الصناعى بشكل ملحوظ ولاسيما فى الصناعات الوسيطة وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى زيادة الصادرات من المنتجات المعدنية ولاسيما الالمونيوم بعد دخول مجمع نجع حمادى للألمونيوم فى مرحلة التصدير .

أما دور الطلب المحلى (د$_{١}$ Δ ط) فى زيادة النمو الصـــناعى خلال فترة الدراسة فهو فى حاجة الى تفسير أكثر ، فالزيادة فى الانتاج المحلى الناجمة عن الطلب المحلى ومعناها فى هذا النموذج ، مقـــدار التغير فى الانتاج اللازم لمقابلة الزيادة فى الطلب المحلى خلال فترتى الأساس والمقارنة، وذلك فى حالة ما اذا ظلت نسبة الواردات الى العـــرض الكلى ثابتة على ماكانت عليه فى فترة الأساس .

وعليه فانه يجب النظر الى الطلب المحلى على اعتبار أنه يمثل نوعا من احلال الواردات ، الا أنه لا يعتبر احلالا لواردات فعلية كانت تستورد، ولـــكنه احـــلال واردات كامن Potential Import Subtitution ، حيث أن الزيادة فى الطلب المحلى كان بالضرورة سيتم مقابلتها بزيادة فى الواردات اذا لم يتمكن الانتاج المحلى من مواجهتها ، ومن ثم فان تغطية هذه الزيادة فى الطلب المحلى عن طريق الانتاج المحلى تعتبر احلالا لواردات كان بالضرورة سيتم استيرادها .

ولذلك فان احلال الواردات يجب أن يشمل الانتاج المحلى الذى كان سيستورد اذا لم يتم الانتاج ، الى جانب الانتاج المحـــلى الذى حل محل الواردات التى كانت تستورد فعلا .

وفى الجدول رقم (٦) نجد أن الطلب المحلى كان مســـئولا عن حوالى ٧٨ ٪ من النمو الذى حدث فى الصناعات الاستهلاكية خلال حقبة الستينات، وعن ٤٤ ٪ فى الصناعات الوسيطة ، وعن ٨٩ ٪ فى الصناعات الرأسمالية ،

وعن ٧٤٪ من النمو الذى حدث فى الصناعة التحويلية كلها . أما فى حقبة السبعينات فكان مسئولا عن حوالى ٩٠٪ من النمو الذى حدث فى الصناعات الاستهلاكية وحوالى ٨٠٪ من النمو الذى حدث فى الصناعات الوسيطة وكل النمو الذى حدث فى الصناعات الراسمالية تقريبا .

وبذلك يكون الطلب المحلى المسئول الوحيد تقريبا عن زيادة النمو الصناعى خلال حقبة السبعينات ، ولم يتجاوز دوره عن ٧٥٪ فى الستينات. وذلك لا يمكن تفسيره الا باستراتيجية التصنيع التى كانت متبعة فى الستينات باعطاء الأولوية للاستثمارات فى قطاعات الصناعة ، بينما تراجعت أولوية التصنيع فى السبعينات من ناحية ، علاوة على زيادة معدلات الطلب المحلى من ناحية أخرى كما سبق أن ذكرنا .

ويمكن أن نؤكد أن سياسة الاحلال محل الواردات كان لها دورنسبى كبير يلى دور الطلب المحلى فى زيادة النمو الصناعى فى الستينات ، بينما كان الطلب المحلى مسئولا عن النمو كله الذى حدث فى السبعينات .

وهذا وضع يمكن مقارنته بما انتهى اليه تشيزى من أن الاحلال محل الواردات يعتبر مسئولا عن ٥٠٪ من التصنيع فى البلاد النامية(١٣) ، ولكن هذا الرقم فى حالة مصر خلال الستينات (٩ر١٤٪) ، يمكن مقارنته بما وصل اليه لويس وسوليجو عن الباكستان (١٤)(٧ر١٧٪ عن المدة من ١٩٥٥/٥٤ ـ ١٩٦٤/٦٣) وتقدير ج. أحمد عن الهند (٢٣٪ عن المدة ١٩٥١/٥٠ ـ ١٩٦٦/٦٥) (١٥) أما دور الصادرات فى دفع عجلة النمو الصناعى فهو ضعيف ، شأنه شأن جميع البلدان النامية .

وعليه يجب الاهتمام بالصناعات الوسيطة والراسمالية وكذلك الصناعات التصديرية ، حيث الاهتمام بهذه الصناعات يقلل من حجم الاستيراد من الخارج ويساهم فى رفع القدرة التصديرية لقطاع الصناعة الى الدرجة التى تستطيع معها تغطية مستلزمات الانتاج التى تحتاج لاستيرادها من الخارج فى المرحلة الأولى ، ثم بعد ذلك فى المرحلة الثانية تحقق فائضا يساهم فى تخفيف الضغوط عن ميزان المدفوعات .

٦ ـ سياسة الاحلال محل الواردات

سياسة الاحلال محل الواردات لاقت اعجابا شديدا لدى زعماء البلدان النامية خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن ، لما تعنيه من تقليص الاعتماد على الخارج ، ومن ثم زيادة الاعتماد على الذات ، وبقدر ما لقيته هذه السياسة من اعجاب وتطبيق فعلى ، بقدر ما قابلت من معارضة ، وابراز لعيوبها ومساوئها ، ونلخص فيما يلى حجج مؤيدى ومعارضى هذه السياسة .

يستند مؤيدوا هذه السياسة الى الأسباب الآتية وهم ينادون بتطبيقها فى البلدان النامية (١٦) :

١ ــ غالبا ما تعتمد الصناعات الاحلالية خلال المراحل الأولى للتنمية الصناعية على المواد الأولية المحلية التى تصدر للخارج ، ومن ثم فان سياسة الاحلال تؤدى الى تحقيق وفر صافى فى النقد الأجنبى نتيجة لاحلال السلع الصناعية المحلية محل المستوردة .

٢ ــ أن الصناعات الاحلالية تنتج أساسا للسوق المحلى ومن ثم فهى فى منأى من خطر المنافسة الخارجية من خلال السياسات التجارية المتبعة ، مما يســـاعدها على النمو علاوة على تشـــجيع رؤوس الأموال المحلية فى الدخول فى مجالات الاستثمار الصناعى .

٣ ــ عادة ما يكون السوق المحلى محدودا فى المراحل الأولى للتنمية، ومن ثم فان الصناعات الاحلالية تؤدى الى توسيع السوق نظرا لمـــا يترتب على تنمية هذه الصناعات من زيادة فى عدد العمالة ورفع مستوى الدخول .

٤ ــ عادة ما تســـيطر طلى هيكل الدخل المحـــلى فى معظم البلدان النامية قطاعات الانتاج الأولى ، بينما تســـيطر الواردات الصـــناعية على الواردات الكلية ، وعليه فان احلال الصناعات المحلية محل تلك المستوردة يؤدى الى تنويع الانتاج الوطنى وزيادة الأهمية النسبية للصناعة فى الانتاج المحلى . وبالرغم من هذه المزايا الا ان الاستمرار فى اتباع تلك السياسة له آثاره السلبية وهى(١٧) :

١ ــ الاستمرار فى هذه السياسة يؤدى بعد فترة الى تناقص العائد الصافى من النقد الأجنبى ، بسبب نقص تصدير المواد الخام المحلية التى أصبحت تستخدم فى الصناعات الاحلالية من ناحية ، وبسبب زيادة استيراد السلع الوسيطة والمواد الخام اللازمة للصناعات المحلية من ناحية اخرى، حيث أنه مع نمو الصناعات الاحلالية المحلية تنمو الواردات من مستلزمات الانتـــاج .

٢ ــ أن تنمية الصناعات الوسيطةوالرأسمالية تتطلب زيادة الواردات من السلع الوسيطة ، فى الوقت الذى يصعب عليها المســـاهمة فى تنمية الصادرات نظرا لكونها تتطلب أساليب انتاج متقدمة لا تتفق مع حجم السوق المحلى والمواصفات اللازم توافرها فى قوة العمل المستخدمة خلال المراحل الأولى للتنمية الصناعية .

٣ ــ عادة ما تستخدم السياسات الجمركية فى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات ، ومن ثم يجب أن تكون الســـياسات الجمركية مؤقتة ريثما تنمو الصناعات المحلية ، الا انها غالبا ما تأخذ صفة الدوام مما يؤدى

الى تقاعس الصناعة المحلية عن زيادة الجودة ورفع الكفاءة الانتاجية ، ومن ثم زيادة تكاليف الانتاج مع رداءته ، وبذلك فان الحجة القائلة بأن سياسة الاحلال محل الواردات تخلق قاعدة للصناعات التصديرية ، تفقد معناها فى ظل الحماية الجمركية المستمرة .

وكل هذه المساوىء وقعت فيها الصناعة المصرية ولم يأخذها المخطط فى اعتباره ، ورغم هذا الخلاف والجدل حول مزايا وعيوب سياسة الاحلال محل الواردات فانها ما زالت عبـارة يلفهـا نوع من الابهام والغموض ، فالبعض يعرف نسبةالاحلال محل الواردات بأنها هى النسبة المئوية للنقص فى الواردات (و) ، والبعض الآخر يعرفها بأنها النسبة التى تزيد عندها نسبة الاكتفاء الذاتى ، اى ارتفاع نسبة الانتاج المحلى فى العرض الكلى ، ويعبر عنها رياضيا كما يلى :

د = ١ ـ و

حيث

د = نسبة الاكتفاء الذاتى .

و = الواردات

وفى هذه الدراسة سنأخذ بالتعريف الثانى لتميزه عن الأول بأنه يكشف عن ظاهرة متأصلة لعملية الاحلال محل الواردات ، وهى اتجاه مفعـول قانون تناقص الغلة للظهور(١٨) ، فكلما كانت درجة الاحلال محل الواردات الفعلية فى اى صناعة اكبر (اى كلما كانت د اعلى) كان المجال او الفرصة لمزيد من تطبيق سياسة الاحلال اقل ، وكلما ارتفعت درجة الاحلال (د) وحققت نسبا تقرب من الواحد الصحيح ، فان معدل زيادة انتـاج صناعة ما سوف يتقابل مع معدل نمو الطلب الكلى (المحلى والأجنبى) .

وميل معدل الاحلال محل الواردات الى الانخفاض فى صناعة ما كلما اقتربت من نسبة الاكتفاء الذاتى ، اى تم ايقاف الواردات من هذه الصناعة نهائيا ، فهذا أمر يحمل فى طياته ان هذه الصناعة قد تتيح فرصا جـديدة اخرى للتوسع الصناعى ومن ثم الاحلال محل الواردات فى صناعات اخرى، وبهذا المفهوم فان الاحلال محل الواردات يؤدى الى مزيد من الاحلال محل الواردات ، وهكذا ينتقل الاحلال من صناعة الى اخرى(١٩) .

كما يجب عدم اغفال الآثار الأخرى للنمو ، فعندما ترتفع الدخـول ـ بسبب التصنيع نفسه ـ عادة ما ترتفع مستويات الاستهلاك سواء نتيجة لزيادة الكميات المستهلكة من السلع القديمة او نتيجة لزيادة الطلب على سلع جديدة لم تكن محل استهلاك قبل زيادة الدخول ، كما ان التقـدم

الفنى يؤدى الى ظهور سلع جديدة ، وبذلك فان السلع التى لم يكن عليها طلب أو لم تكن موجودة من قبل سوف تخلق فى وقت لاحق فرصا جديدة لمزيد من الاحلال محل الواردات ، والخلاصة ان درجة الاحلال محل الواردات فى صناعة ما سوف تميل الى الانكماش كلما تم غزو السوق التى كانت تسد حاجتها من الواردات من قبل ، غير أن هذه العملية ذاتها تخلق أسواقا للصناعات الأخرى التى كانت تتزود من الخارج أصلا ، ويظل الوضع هكذا حتى يبدأ الاحلال محل الواردات فى غزوها ، وأخيرا يضيف المستهلك سلعا جديدة الى مجموعات السلع التى يستهلكها ومن ثم تظهر فرص جديدة للاحلال محل الواردات ويبطل النمو الى حد ما اتجاه الغلة المتناقصة لأن تبدأ فى الظهور(٢٠) .

والجدول رقم (٨) يوضح نسبة الانتاج المحلى الى العرض الكلى للصناعات التحويلية (أى نسبة الاكتفاء الذاتى) أو نسبة الاحلال محل الواردات خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٠ ، وقد قسمت فترة الدراسة الى فترتين ، الأولى ٥٩ / ١٩٦٠ — ١٩٧٠/٦٩ والثانية ٧٠ / ١٩٧١ — ١٩٨٠ وذلك ليسهل المقارنة بينهما .

فى فترة الستينات يلاحظ أن الانتاج المحلى كنسبة مئوية فى العرض الكلى قد ارتفع عدا صناعة الجلود والكاوتشوك(٢١) ، ويمكن تفسير ذلك بأن هاتين الصناعتين بدأتا فى النمو من مستوى مرتفع بالاضافة الى زيادة ارتفاع معدلات الاستهلاك . الا انه فى السبعينات ارتفعت مساهمة صناعة الجلود فى العرض الكلى على عكس كل الصناعات الأخرى التى انخفضت فيها نسبة الانتاج المحلى فى العرض الكلى .

وعلى مستوى الصناعة كلها نجد أن النصيب المحلى من العرض الكلى ارتفع بنسبة ١١٪ خلال الستينات بينما انخفض بنسبة ١٩٪ خلال السبعينات وعلى مستوى الفترة كلها ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٠ انخفض بنسبة ١٣٪ ، ولفترة السبعينات دور لا ينكر فى هذا الانخفاض ، حيث انخفض — كما سبق أن ذكرنا — معدل النمو الصناعى (انظر جدول رقم ١٣) وزادت الواردات بشكل كبير بسبب الغاء القيود على الواردات من ناحية وبسبب سياسة استثمار المال العربى والأجنبى من ناحية أخرى وما تضمنته من اعفاءات جمركية .. الخ .

والملفت للنظر أن صناعة الكاوتشوك حققت انخفاضا قدره ٧٥٪ فى العرض الكلى خلال الفترة كلها ٦٠/٥٩ — ١٩٨٠ تلتها الصناعات الرأسمالية بنسبة ٣٠ — ٤٠٪ وفى ذيل القائمة الصناعات الغذائية بنسبة ١ر٧٪ فقط ، وهذا راجع جزئيا الى زيادة الطلب المحلى خلال الفترة كلها وجزئيا تناقص معدلات النمو الصناعى خلال السبعينات .

وليست الزيادة المئوية فى الناتج المحلى مقياسا كافيا للاحلال محل الواردات ، بل يجب أن تتم مقارنة الواردات الفعلية التى كانت تستورد

جـدول (٨)

نسبة الانتاج المحلى الى العرض الكلى للصناعة

(نسبة الاحلال محل الواردات) للفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

البيـــان	النسبة المئوية للإنتاج المحلى إلى العرض السكلى		تغيرات النسب	النسبة المئوية للإنتاج المحلى إلى العرض السكلى		تغيرات النسب	تغيرات النسب
	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	المئوية	٧٠ / ٧١	١٩٨٠	المئوية	٦٠/٥٩ـ١٩٨٠
الصناعات الاستهلاكية :							
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٩٦	٩٩	٣	٩٩	٩٢	(٧,١)	(٤,١)
صناعات غزل ونسيج وملابس جاهزة وأحذية	٩٦	٩٧	١	٩٧	٩٦	(١,١)	صفر
المجمـــوع	٩٦	٩٨	٢	٩٨	٩٤	(٤,١)	(٢,١)
الصناعات الوسيطة :							
صناعة خشب ومنتجاته	٦٤	٨٤	٣١,٢	٧٣	٧٤	١,٤	١٥,٦
صناعات ورق ومنتجاته	٢٦	٧٦	١٩٢,٣	٧١	٤١	(٤٢,٣)	٥٧,٧
صناعات جلود ومنتجاته	٩٠	٨٩	(١,٢)	٨٨	٩٦	٩,٠	٦,٦
صناعات الكـاوتشوك	٩٠	٧٢	(٢٠)	٦١	٢٢	(٦٣,٩)	(٧٥,٥)
صناعات كـيماوية	٤٦	٨٣	٨٠,٤	٧٥	٦٠	(٢٠)	٣٠,٤
صناعات من خامات غير معدنية	٩١	٩,٦	٥,٥	٩٥	٩١	(٤,٣)	صفر
صناعات معدنيـة	٣٠	٦٨	١٢٦,٦	٦٨	٥٢	(٢٣,٥)	٧٣,٣
المجمـوع	٤٦	٧٩	٧١,٧	٧٤	٥٦	(٢٤,٤)	٢١,٧
الصناعات الرأسمـالية :							
صناعةوإصلاح آلات غير كهربية	٦٦	٨٩	٣٤,٨	٨٧	٤٦	(٤٧,٢)	(٣٠,٣)
صناعة وإصلاح آلات كهربية	٤٩	٥٥	١٢,٢	٤٨	٢٩	(٣٩,٦)	(٤٠,٨)
صناعة وسائل نقل	٦٠	٦٥	٨,٣	٦٥	٤٠	(٣٨,٥)	(٣٣,٣)
المجمـوع	٥٧	٦٣	١٠,٥	٥٩	٣٤	(٤٢,٤)	(٤٠,٤)
صناعات متنوعة	١٠٠	٩٧	(٣)	٩٦	٩٠	(٦,٣)	(١٠,٠)
الإجـمالى العـام	٨٢	٩١	١١	٨٨	٧١	(١٩,٣)	(١٣,٤)

الأرقام بين القوسين تعنى أن التغير بالسالب

المصدر : محسوب من :

ـ وزارة التخطيط ، الخطط السنوية ، وتقارير المتابعة ، سنوات مختلفة

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، سنوات مختلفة

بتلك الواردات التى كان من المفروض استيرادها اذا لم تنشأ صناعة ما أو اذا لم يرتفع انتاجها ، وعلى ذلك يجب ان تؤخذ نتائج هذا الجدول بشىء من الحرص حتى يتحقق الهدف منها .

والخلاصة ان نسبة الاحلال محل الواردات ، (اى نسبة الاكتفـاء الذاتى) انخفضت خلال فترة الدراسة كلها بحوالى ١٣ ٪ سنويا فى المتوسط، وهذا معناه زيادة الواردات وما يترتب على ذلك من ضـغوط على ميزان المدفوعات وحيث ان الأمر كذلك فانه لا مفر من العمل على زيادة الانتـاج المحلى لرفع درجة الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم تقليل الضـغوط على ميزان المدفوعات .

٧ ــ اثر التغيرات الهيكلية على الانتاجية

فى هذا الجزء تتم محاولة حساب اثر التغيرات الهيكلية فى الصـناعة التحويلية على انتاجية العمالة، وذلك طبقا لطريقة Dr. Karl Heing Horn (٢٢) وبموجب هذه الطريقة يمكن معرفة التغيرات التى حدثت فى انتاجية العمالة فى الصناعات المختلفة ، واثرها على زيادة القيمة المضافة ، أو بمعنى آخر مدى مساهمة الزيادة فى انتاجية عنصر العمل فى زيادة القيمة المضافة .

وبالنظر الى الجدولين رقمى ٩ و ١٠ يتضح ان انتاجية العامل الواحد قد ارتفعت بمبلغ ٧ر٥ جنيها تقريبا سـنويا فى المتوسط خـلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٠/٦٩ ، فى حين ارتفعت بمقدار سبعة اضعاف هـذا الرقم فى الفترة ١٩٧١/٧٠ ــ ١٩٨١/٨٠ حيث زادت بمقدار ٥٢ر٦٩ جنيهـا لكل عامل . ولا يوجد تفسير منطقى لهذا التغير الـكبير سـوى أن فترة الستينات كانت فترة بداية التصـنيع الحقيقى فى مصر ومن ثم كانت فترة اكتساب مهارات وخبرات جديدة ، وعادة فان نتـائج وآثار عمليـة تراكم المهارات والخبرات والمعارف الجديدة لا تظهر الا بعد فترة طويلة ، وهكذا بدأت نتائج هذه العملية التى تكونت فى الستينات تظهر فى السبعينات .

ولمعرفة نسبة مساهمة زيادة الانتاجية فى القيمة المضافة المتـولدة فى الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسـة ، نضرب ٧ر٤٩ جنيـه / عامل (وهو الزيادة فى الانتاجية التى حققها كل عامل فى المتوسـط خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٠/٦٩) ، فى عدد العاملين فى سنة المقارنة ١٩٧٠/٦٩ وعددهم ٥٧٣ر٦ الف عامل (٧ر٤٩ × ٥٧٣ر٦ = ٤ر٣ مليون جنيه تقريبا)، وعليه فان الأثر الكلى للتغيرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية على الانتاجية قدره ٤ر٣ مليون جنيه تقريبا ، وهذا الرقم يمثل ٢ر٥ ٪ من الزيادة التى حدثت فى القيمة المضافة المتولدة فى الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٧٠/٦٩ ، وهذا معناه ان الزيادة فى انتاجية العمالة ساهمت بنسبة ٢ر٥ ٪ من الزيادة فى القيمة المضافة .

وباتباع نفس الأسلوب للفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠ نجد أن الزيادة فى انتاجية العمالة شاركت بنسبة ٩ر١٥٪ من الزيادة التى حدثت فى القيمة المضافة خلال هذه الفترة .

ونلاحظ من الجدول رقم (٩) أن تناقص الأهمية النسبية لعدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وصناعات الخشب والمنتجات غير المعدنية كان له اثره الايجابى على زيادة الانتاجية فى ١٩٦٠/٥٩ ـ ٦٩/ ١٩٧٠ بينما كان العكس فى الصناعات الراسمالية (الالات الكهربية وغير الكهربية ووسائل النقل) ، حيث أن زيادة الأهمية النسبية للعمالة فى هذه الصناعات كان له آثار سلبية على الانتاجية ، ويرجع ذلك جزئيا الى سياسة التوظف التى اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة ، وجزئيا الى كون هذه الصناعات حديثة ويحتاج عمالها الى فترة تدريب طويلة .

وبالنظر الى الفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠ ، نجد أن تناقص الأهمية النسبية للعاملين فى الصناعات الاستهلاكية وفى بعض الصناعات الوسيطة (مثل الخشب ومنتجاته والورق ومنتجاته والجلود ومنتجاته) ، وفى صناعة وسائل النقل ، كان له اثر ايجابى على زيادة الانتاجية ، بينما حدث العكس فى بعض الصناعات الراسمالية ، حيث كان لتناقص الأهمية النسبية للعاملين فيها اثره السلبى على زيادة الانتاجية ، وذلك راجع الى اشتراك شركات القطاع العام الصناعى مع رأس المال العربى والأجنبى فى شركات مشتركة، مما ترتب عليه قيام بعض هذه المشروعات المشتركة بالاستغناء عن بعض العمالة كما حدث بشركتى الاسكندرية للمنتجات المعدنية والعامة للبطاريات ، فضلا عن توقف بعض المصانع القائمة عن الانتاج ، مثلما حدث بمصنع البطاريات السائلة التابع للشركة العامة للبطاريات ، حيث توقف عن الانتاج نهائيا ، كما توقف نشاط انتاج بيع لوحات التوزيع بشركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية (الماكو ـ تابعة لوزارة الكهرباء) وذلك بعد أن تم نقل هذا النشاط الى الشركة المصرية الالمانية للصناعات الكهربائية (اجيماك) والتى بدأت أعمالها فى اول يناير ١٩٧٩ .

أما فى بعض الصناعات الوسيطة مثل الصناعات من خامات غير معدنية والصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية ، فان زيادة الأهمية النسبية للعاملين بهذه الصناعات كان له اثره السلبى على الانتاجية .

وعليه فان هذا يعطى مؤشرا على ضرورة منح الأولوية نحو زيادة عدد العاملين ـ الى الحد الأمثل ـ فى الصناعات الراسمالية مع تدريبهم التدريب المناسب ، وتخفيض أعدادهم فى الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة ، ولاسيما الصناعات من خامات غير معدنية ، والصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية .

اثر التغيرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية على الانتاج
(الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٩/ ١٩٧٠)

جدول (٩)

البيان	القيمة المضافة بالمليون جنيه بالاسعار الثابتة لعام ٥٩/ ١٩٦٠		العمالة بالالف عامل		الاهمية النسبية للعاملين فى كل نشاط ٪		P_s اداء النشاط ٢ ÷ ٤	الفرق بين اداء النشاط واداء القطاع	التغير الهيكلى	مشاركة كل نشاط جنيه/ عامل
	٥٩/ ٦٠	٦٩/ ٧٠	٥٩/ ١٩٦٠	٦٩/ ١٩٧٠	٥٩/ ٦٠	٦٩/ ١٩٧٠		$P_s - P_t$	٦ - ٥	٨ × ٩
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
الصناعات الاستهلاكية										
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٣٠,٨	٧٢,٣	٦٠,٨	١٢٩,٥	٢٣,٣	٢٢,٦	٥٥٨,٣	+ ٢٢٢,٤	- ٠,٧	- ١,٥٦
غزل ونسج وملابس جاهزة واحذية	٤٧,٣	٥٢,٠	١٢٦,٤	٢٢٥,٤	٤٨,٤	٣٩,٣	٢٣٠,٧	- ١٠٥,٢	- ٩,١	+ ٩,٥٧
الصناعات الوسيطة :										
صناعات خشب ومنتجاته	١,٦	٢,٠	٧,٠	٩,٢	٢,٧	١,٦	٢١٧,٤	- ١١٨,٥	- ١,١	+ ١,٣٠
صناعات الورق ومنتجاته	١,٩	٤,٦	٦,٤	١٣,٢	٢,٤	٣,٣	٣٤٨,٥	+ ١٢,٦	- ٠,١	- ٠,٠١
صناعات الجلود ومنتجاته	١,٠	١,٣	٢,١	٣,٨	٠,٨	٠,٧	٣٤٢,١	+ ٦,٢	- ٠,١	قيمة ضئيلة
صناعات المطاط	١,٨	٢,٥	٢,١	٤,٥	٠,٨	٠,٨	٥٥٥,٥	+ ٢١٩,٦	-	-
صناعات كيماوية	١٤,٢	٢٣,٣	١٣,٠	٤٩,٥	٥,٠	٨,٦	٤٧٠,٧	+ ١٣٤,٨	+ ٣,٦	+ ٤,٨٥
صناعات من خامات غير معدنية	٤,١	٨,٥	١٧,٠	٣٠,٥	٦,٥	٥,٣	٢٧٨,٧	- ٥٧,٢	- ١,٢	+ ٠,٦٩
صناعات معدنية وغير معدنية اساسية	٣,٣	١٦,٦	١٢,٦	٥١,٦	٤,٨	٩,٠	٣٢١,٧	- ١٤,٢	+ ٤,٢	- ٠,٦٠
الصناعات الراسمالية :										
صناعة واصلاح الات غير كهربية	٠,٥	١,٨	١,٥	٩,٠	٠,٦	١,٦	٢٠٠,٠	- ١٣٥,٩	+ ١,٠	- ١,٣٦
صناعة واصلاح الات كهربية	٠,٧	٣,٧	١,٥	١٥,٦	٠,٦	٢,٧	٢٣٧,٢	- ٩٨,٧	+ ٢,١	- ١,٩٧
صناعة وسائل نقل	١,٩	٢,٦	٧,٢	٢٥,٥	٢,٨	٤,٤	١٠١,٩	- ٢٣٤,٠	+ ١,٦	- ٣,٧٤
صناعات متنوعة	١,١	١,٥	٣,٤	٦,٣	١,٣	١,١	٢٣٨,١	- ١٥٨,٧	- ٠,٢	+ ٠,٣٢
الاجمالى	١١٠,١	١٩٢,٧	٢٦١,٠	٥٧٣,٦	١٠٠	١٠٠	P_t ٣٣٥,٩			٧,٤٩

المصدر : محسوب من
- وزارة التخطيط ، الخطط السنوية وتقارير المتابعة ، سنوات مختلفة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، كتاب الانتاج الصناعى السنوى ، سنوات مختلفة
- وزارة الصناعة ، التقارير السنوية ، سنوات مختلفة .

جدول ١٠ اثر التغيرات الهيكلية فى الصناعات التحويلية على الانتاجية
الفترة ٧٠/ ١٩٧١ - ٨٠/ ١٩٨١

البيان	القيمة المضافة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام ٥٩/ ١٩٦٠		العمالة بالآلاف عامل		الاهمية النسبية للعاملين فى كل نشاط ×		P_s اداء النشاط ٢ ÷ ٤	الفرق بين اداء النشاط واداء القطاع $P_s - P_t$	٦ - ٥ التغير الهيكلى	مشاركة كل نشاط جنيه/ عامل ٨ × ٩
	٧١/ ٧٠	٨٠/ ٨١	٧٠/ ٧١	٨٠/ ٨١	٧١/ ٧٠	٨١/ ٨٠				
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
الصناعات الاستهلاكية :										
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٤٦,١	٩١,٦	١٢٤,٤	١٦٦,٥	٢٠,٤	١٩,٥	٥٥٠	- ١٣٠,٨	- ٠,٩	+ ١,١٨
غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٩١,١	١٤٢,٥	٢٥٤,٠	٣١٨,٥	٤١,٧	٣٧,٣	٤٤٧,٤	- ٢٣٣,٤	- ٤,٤	+ ١٠,٢٧
الصناعات الوسيطة :										
صناعات خشب ومنتجاته	٢,٨	٤,١	١٠,٢	١١,٢	١,٧	١,٣	٣٦٦,١	- ٣١٤,٧	- ٠,٤	+ ١,٢٦
صناعات الورق ومنتجاته	٦,٢	١١,٤	١٣,٤	١٣,٨	٢,٢	١,٦	٨٢٦,١	+ ١٤٥,٣	- ١,٤	- ٢,٠٣
صناعات الجلود ومنتجاته	١,٣	٠,٧	٣,٨	٣,٤	٠,٦	٠,٤	٢٠٥,٩	- ٤٧٤,٩	- ٠,٢	+ ٠,٩٥
صناعة الكاوتشوك	٤,٨	٣,٣	٤,٩	٥,٣	٠,٨	٠,٦	٦٢٢,٦	- ٥٨,٢	- ٠,٢	+ ٠,١٢
صناعات كيماوية	٧٨,٧	١٩٧,٨	٥٠,٣	١٠٣,١	٨,٣٠	١٢,١	١٩١٨,٥	+ ١٢٣٧,٧	+ ٣,٨	+ ٤٧,٠٣
صناعات من خامات غير معدنية	١٤,٣	٢٧,٢	٣٤,٧	٥٣,٨	٥,٧	٦,٣	٥٠٥,٦	- ١٧٥,٢	+ ٠,٦	- ١,٠٥
صناعات معدنية ومعدنية اساسية	٢٥,٣	٥١,٩	٥٢,٥	١٠١,٩	٨,٦	١١,٩	٥٠٩,٣	- ١٧١,٥	+ ٣,٣	- ٥,٦٦
الصناعات الراسمالية :										
صناعة واصلاح الات غير كهربية	٧,٣	١٤,٤	١٣,٩	١٨,٩	٢,٣	٢,٢	٧٦١,٩	+ ٨١,١	- ٠,١	- ٠,٠٨
صناعة وإصلاح الات كهربية	١٠,٩	١٨,٥	١٦,٤	٢٢,٤	٢,٧	٢,٦	٨٢٥,٩	+ ١٤٥,١	- ٠,١	- ٠,١٥
صناعة وسائل نقل	١٠,١	١٧,٢	٢٧,٢	٣٤,١	٤,٥	٤,٠	٥٠٤,٤	- ١٧٦,٤	- ٠,٥	+ ٠,٨٨
صناعات متنوعة	٠,٩	١,٥	٢,٨	٢,١	٠,٥	٠,٢	٧١٤,٣	+ ٣٣,٥	- ٠,٣	- ٠,١٠
الاجمالى	٢٩٩,٧	٥٨٢,١	٦٠٨,٥	٨٥٥,٠	١٠٠	١٠٠	P_t ٦٨٠,٨			٥٢,٦٢

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٩)

وعلى العمـــوم فانه بالنظر الى العمود الأخير بالجـــدولين رقمى (٩) و (١٠) ، يمكن التعرف على مشاركة كل نشاط من أنشطة الصـــناعات التحويلية فى الزيادة التى تحققت ، وما اذا كان هذا الدور موجبا أو سالبا ، ومن ثم يستطيع المخطط تصحيح الاختلالات التى أدت الى تناقص انتاجيـــة العمالة خلال أعداد الخطط المستقبلية .

٨ ــ التحولات الهيكلية فى الصناعة التحويلية

هناك العديد من النظريات التى تفسر التحولات الهيكلية فى الصناعة ، ويمكن تقسيمها الى مجموعتين :

المجمـــوعة الأولى :

تقوم على فكرة تسلسل الصناعات المختلفة وتتابعها حيث يبدأ تصنيع الصناعات الاستهلاكية فى المراحل الأولى مثل صناعات الغزل والنســـيج والملابس ، يعقبها الصناعات الوسيطة مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية وغير المعدنية ومنتجات البترول ، ثم يليها الصناعات الاستهلاكية الحديثـــة مثل السلع المعمرة وصناعة الدواء ، وأخيرا صناعة الآلات . وهذه النظريات تفسر كيفية انتقال البلدان من مرحلة الى أخرى عن طريق عوامل العـــرض والطلب ، ففى جانب العرض تتحدد مراحل التصنيع المختلفة عن طريق تراكم المهارات والمعارف الفنية للعمالة بالتدريج ، ومن اكتساب مهـــارات وخبرات جديدة تنتقل الدولة من مرحلة الى أخرى ، وفى جانب الطلب يخلق النمو السريع للصناعات الاستهلاكية أسواقا محلية جديدة للسلع الوسيطة والالات والمعدات ، كما يعمل على توسيع الأسواق القائمة(٢٣) ، وعلى سبيل المثال من بين هذه النظريات دراسة هوفمان Hoffman ودراســـة اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية .

لقد قام هوفمان Hoffman بدراسة التطور الاقتصـــادى لعـــدد من البلدان المتقدمة صناعيا وخلص الى النتائج التالية :

١ ــ تبدأ الصناعات الاستهلاكية (مثل صناعات الأغذية والغـــزل والنسيج والجلود والأثاث) فى النمو المضطرد قبل الصناعات الراســـمالية (مثل الصناعات المعدنية والهندسية وصناعة وسائل النقل والصـــناعات الكيماوية) ولكن لا تلبث أن تنمو الصناعات الراسمالية بمعدلات اكبر بشكل يجعلها تلحق الصناعات الاستهلاكية وتسبقها .

٢ ــ تمر عملية النمو الصناعى بأربع مراحل ، تتحدد كل مرحلة على أساس نسبة الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية الى الناتج الصـــافى للصناعات الراسمالية كما يلى :

ـ المرحلة الأولى تكون فيها نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى انتاج الصناعات الراسمالية ٥ (± ١) : ١

ـ المرحلة الثانية تكون فيها النسبة ٥ر٢ (± ١) : ١ .

ـ المرحلة الثالثة تكون فيها النسبة ١ (± ½) : ١

ـ المرحلة الرابعة يبدأ انتاج السلع الراسمالية فى التزايد المستمر بشكل يجعلها تسبق انتاج الصناعات الاستهلاكية .

وفى الدراسة التى قامت بها اللجنة الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية United Nations Economic Council of Latin America أوضحت ان هناك خمس مراحل لتطور هيكل الصناعة وهى :

ـ المرحلة الأولى : وتسمى مرحلة ما قبل التصنيع ، وتهتم هذه المرحلة بالصناعات الحرفية وصناعة الغزل والنسيج .

ـ المرحلة الثانية ، تتميز بانتاج السلع الاستهلاكية التقليدية مثل الغزل والنسيج والجلود والصابون ، وفيها يظهر لأول مرة احلال الانتاج المحلى محل الواردات .

ـ المرحلة الثالثة ، ويتم فيها انتاج السلع الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة تجميع الالات ، وصناعة تكرير البترول وصناعة الأسمنت وبعض الصناعات الكيماوية التى تستخدم للاستهلاك النهائى ، وصناعة وسائل النقل .

ـ المرحلة الرابعة ، وفيها تنتج السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة ، من الآلات الثقيلة وهندسة التحكم والسلع الوسيطة المعقدة وصناعة البتروكيماويات .

ـ المرحلة الخامسة والأخيرة ، وتتميز بانتاج الصناعات التى تستخدم التكنولوجيا المتطورة مثل الصناعات التى تستخدم الطاقة النووية ، والصناعات التى تستخدم المعدات والأجهزة الالكترونية ، وصناعة بناء السفن والطائرات .

اما المجموعة الثانيـة

من النظريات ، فتقوم على أساس نموذج هارود ـ دومار Horrod-Domar للنمو ، وتوضح هذه النظريات أن التحول فى الهيكل الصناعى يتم بشكل مخطط ، حيث تنتقل من الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الراسمالية ثم الصناعات الثقيلة ، وأن هذه التحولات المرحلية تؤدى الى زيادة معدل النمو الاقتصادى كلما انتقلت الصناعة من مرحلة الى اخرى .

اى أن هاتين المجموعتين من النظريات تفسران النمو الاقتصادى على أنه نتيجة للتغيرات التى تحدث فى هيكل الصـــناعة ، وان كان هـــذا الأمر صحيحا الى حد ما ، ولكنه ليس صحيحا على اطـــلاقه ، فالمفـــروض أن التحولات فى هيكل الصناعة يكون لهـــا أثر ايجـــابى على عملية التنميـــة الاقتصادية بسبب التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية ، وبسبب الوفورات الخارجية التى تخلقها هذه المشروعات من ناحية أخرى ، « ومع هذا فالتعميمات الخاصة بمساهمة الصـــناعات الاســـتهلاكية أو الرأسمالية فى عملية التنمية أو التعميمات الخاصة بالمنافع المتوقعة لصناعات معينة (مثل الحديد والصلب) هى تعميمات خطيرة »(٢٥) .

هذا وقد حاولت دراسات أخرى تحليل العلاقة بين متوسط دخـــل الفرد ، وبين الهيكل الصناعى ، عن طريق المعالجة الاحصائية ، فقد وصل تشينرى Chenery وآخرون الى وجود علاقة بين متوسط دخـــل الفرد ودرجة التصنيع فكلما ارتفع مستوى الدخل ارتفعت المهارة الفنيـــة للعمال وارتفع معدل التراكم الرأسمالى(٢٦) .

أما ما يزلز Meizles فقد اعتبر نمط الانتاج دالة فى نمو الدخل ، وخلص الى الانخفاض النسبى للصناعات الغذائية والغزل والنسيج فى مراحل النمو الاقتصادى الأولى التى يتراوح فيها دخل الفرد بين ١٠٠ — ٢٥٠ دولار ، وان هذه الصناعات تستمر فى الانخفاض كلما ارتفع دخل الفرد ، أما فى المراحل المتقدمة جدا فتوجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصـــادى وبين نمو الصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية ، بينما تنمو الصناعات الكيماوية بشكل مضطرد مع استمرار التقدم الاقتصادى(٢٧) .

وبالرغم من أهمية الدراسات الاحصائية التى تربط بين هيكل الصناعة وبين التقدم الاقتصادى ، الا أنه يؤخذ عليها عدم أخذها فى الحسبان دور التخطيط فى رسم أنماط التصنيع وعزل قوى السوق التى قد تؤثر بالســـلب على نمط التصنيع واهمالها للعلاقات التوازنية لفروع الصناعة المختلفة ، وتأكيدها بشكل كبير على عامل الزمن عند تحديد هيكل الصناعة(٢٨) .

جـدول رقم (١١)
تطور الانتاج المحلى فى الصناعات التحويلية
خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٢/٨١

(بالمليون جنيه وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩)

البيـــان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	١٩٧٥	٨١/٨٠	٨٢/٨١
الصناعات الاستهلاكية :							
صناعة غذائيـة ومشـروبات وتبغ	٤٨٤,٦	٥٥٨,٤	٦٨٥,٤	٨٠٤,٣	٨٠١,٧	٧٥٣,٢	١٩٠١,٤
صناعة غزل و نسيج ملابس جاهزة وأحذية	٢١٢,٨	٢٨٦,٢	٣٢١,١	٤٢٠,٤	٤٣٥,٥	٤٥٦,٦	١٤٧٨,٤
المجمـــوع	٦٩٧,٤	٨٤٤,٦	١٠٠٦,٥	١٢٢٤,٧	١٢٣٧,٢	١٢٠٩,٨	٣٣٧٩,٨
الصـــناعات الوسيطة :							
صناعات خشب ومنتجاته	١٤,٢	٢٣,٧	٢٦,١	٢٨,٥	٢٥,٩	٣٩,٤	٩٩,٧
صناعات ورق ومنتجاته	٣,٤	١٨,٠	٢٣,٠	٢٣,٨	٣١,٨	١٩,٩	٥٢,٨
صناعة جلود ومنتجاته	٨,٨	٩,٠	١٠,١	١٦,٠	٢٠,٤	١٨,٤	٦٠,٨
صـــناعة المطـــاط	٦,٣	١٠,١	١٣,٠	١٣,٤	١٤,٤	١٠,٠	٢٩,٠
صـــناعات كـــيماويـــة	٣١,٨	٩٠,٢	١١٩,٢	١٠٧,٣	١٣٩,٢	١٣٠,١	٣٥١,٧
صناعات من خامات غير معدنية	٢١,٧	٣٧,٢	٤٨,٨	٥٦,٠	٧٥,٩	١١٣,٦	٢٥٠,٤
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	٣٧,٢	٦٤,٤	٨٣,١	١٢٣,٣	١٥٠,٦	١٩٢,٢	٥٤٧,١
المجمـــوع	١٢٣,٤	٢٤٤,٥	٣٢٣,٣	٣٦٨,٣	٤٥٨,٢	٥٢٣,٦	١٣٩١,٥
الصـــناعات الرأسمالية :							
صناعة آلات غير كهربيـــة	٤,٢	٧,٥	١٣,٣	١٤,٩	١٦,٤	١٠,٨	٤٥,٢
صناعة آلات كهربيـــه	٦,٩	٢٦,٠	٣٧,٢	٤٢,٤	٥٢,٢	٧٥,٢	١٨٥,٤
صناعة وسائل نقل	١٣,٩	٢٧,٤	٣٣,٦	٥١,٧	٥٢,٨	٧٤,٨	٢٠٦,٩
المجمـــوع	٢٥,٠	٦٠,٩	٨٤,١	١٠٩,٠	١٢١,٤	١٦٠,٨	٤٣٧,٥
صناعات متنـــوعة (١)	١٠,٢	١٢,٤	١٠,٨	١١,٧	٩,٦	٥٧,٤	١٤٦,٧
الإجـــمالى العـــام	٨٥٦,٠	١١٦٢,٤	١٤٢٤,٧	١٧١٣,٧	١٨٢٦,٤	١٩٥١,٦	١٩٧٥,٧

المصـــدر :

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء — كتاب الإنتاج الصناعى السنوى .

— وزارة التخطيط — تقـــارير المتـــابعة .

(١) تتضمن صناعات غير مميزة للإنتاج الحربى اعتباراً من عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٢)

هيكل الصناعة التحويلية فى مصر
فى الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٨٢/٨١

(نسبة مئوية)

البيان	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢/٨١
الصناعات الاستهلاكية :							
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٥٦,٦	٤٨,٠	٤٨,١	٤٦,٩	٤٣,٩	٣٨,٦	٣٥,٥
صناعات غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٢٤,٨	٢٤,٦	٢٢,٥	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٣,٤	٢٧,٦
المجموع	٨١,٤	٧٢,٦	٧٠,٦	٧١,٤	٦٧,٧	٦٢,٠	٦٣,١
الصناعات الوسيطة :							
صناعة خشب ومنتجاته	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٤	٢,٠	١,٩
صناعة ورق ومنتجاته	٠,٤	١,٥	١,٦	١,٤	١,٧	١,٠	١,٠
صناعة جلود ومنتجاته —	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٩	١,١	٠,٩	١,١
صناعة المطاط	٠,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٥	٠,٥
صناعات كيماوية	٣,٧	٧,٧	٨,٤	٦,٣	٧,٦	٦,٧	٦,٦
صناعات من خامات غير معدنية	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٤,١	٥,٨	٤,٧
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	٤,٣	٥,٥	٥,٨	٧,٢	٨,٢	٩,٨	١٠,٢
المجموع	١٤,٤	٢١,٠	٢٢,٧	٢١,٥	٢٥,١	٢٦,٧	٢٦,٠
الصناعات الرأسمالية :							
صناعة آلات غير كهربية	٠,٥	٠,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٨
صناعة آلات كهربية	٠,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٤	٢,٩	٣,٩	٣,٥
صناعة وسائل نقل	١,٦	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٣,٨	٣,٩
المجموع	٢,٩	٥,٢	٥,٩	٦,٣	٦,٧	٨,٣	٨,٢
صناعات متنوعة	١,٢	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٢,٩	٢,٧
الإجمالى العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١١) .

وبدراسة هيكل الصناعة المصرية فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٢/٨١ طبقا لمـــا يوضحه الجدولين رقمى (١١) و (١٢) يمكن استخلاص البيانات الآتيـــة :

البيـــان	٪ من جملة الصناعات التحويلية خلال الفـــترة ٧٠/٦٩-٦٠/٥٩	٪من جملة الصناعات التحويلية خلال الفـــترة ٨١/٨٠-٧١/٧٠	٪من جملة الصناعات التحويلية خلال الفـــترة ١٩٨٢/٨١
الصناعات الاستهلاكية تمثل	٧٥	٦٧	٦٤
الصناعات الوسيطة تمثل	٢٠	٢٦	٢٧
الصناعات الرأسمالية تمثل	٥	٦	٨

وبمقارنة هذه الأرقام بالمعايير التى توصل اليها هوفمان ، نجـد أن الصناعة المصرية تعانى خللا هيكليا خلال فترة الدراسة كلها ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨١/٨٠ لصالح الصناعات الاستهلاكية ، حيث انه فى فترة الستينات تبلغ نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى الرأسمالية ١٥ : ١ وفى فترة السبعينات تبلغ هذه النسبة ١١ : ١ ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ تبلغ ٨ : ١ ، وهى نسبة لا تقارن بمعيار هوفمان الذى تبلغ فيه النسبة بين انتاج الصناعتين ١ : ١ ، واذا اضفنا انتاج الصناعات الوسيطة الى انتاج الصـــناعات الرأسمالية واعتبرناهما ينتميان الى الصناعات الرأســمالية باعتبـــار أن الصناعات الوسيطة تضم الصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية وهمـــا صناعتان تعتبران من الصناعات الرأسمالية ، كما يجب عدم اغفال أهمية باقى الصناعات الوسيطة الأخرى كمدخلات أساسية وهامة لعملية التصنيع . وبعد اضافة الصناعة الوسيطة الى الصناعات الرأسمالية ، توضح النتائج أن الصناعة التحويلية فى مصر تعانى أيضا من خلل هيكل بسيط لصـــالح الصناعات الاستهلاكية حيث تبلغ نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى جملة انتاج الصناعتين الوسيطة والرأسمالية فى فترة الستينات ٣ : ١ وفى فترة السبعينات ١ر٢ : ١ ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ تبلغ ٩ر١ : ١ ، وهى نسبة اقتربت من حالة التوازن لاسيما فى عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول رقم (١٣)

معدلات النمو فى الصناعات التحويلية
فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٠

البيان	٦٠/٥٩ إلى ٧٠/٦٩	٧١/٧٠ إلى ١٩٨٠	٦٠/٥٩ إلى ١٩٨٠
الصناعات الاستهلاكية :			
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٣,٨	(٠,٦)	٢,٦
صناعات غزل ونسج وملابس جاهزة وأحذية	٤,٦	٠,٩	٥,٥
المجموع	٤,٠	(٠,١)	٣,٥
الصناعات الوسيطة :			
صناعات خشب ومنتجاته	٧,٦	٣,٨	٨,٤
صناعات ورق ومنتجاته	٥٢,٤	(١,٧)	٢٣,١
صناعات جلود ومنتجاته	١,٣	١,٦	٥,٢
صناعات المطاط	٩,٧	(٢,٥)	٢,٨
صناعات كيماوية	٢٥,٠	٢,١	١٤,٧
صناعات من خامات غير معدنية	١١,٤	١٠,٣	٢٠,٢
صناعات معدنية ومعدنية أساسية	١١,٢	٥,٦	١٩,٨
المجموع	١٤,٧	٤,٢	١٥,٤
الصناعات الرأسمالية :			
صناعة آلات غير كهربية	١٩,٧	(٢,٧)	٧,٥
صناعات آلات كهربية	٣٩,٩	٧,٧	٤٧,١
صناعة وسائل نقل	١٢,٩	٤,٥	٢٠,٩
المجموع	٢١,٥	٤,٨	٢٥,٩
صناعات متنوعة	٠,٥	٣٨,٩	٢٢,١
الإجمالى العام	٥,١	١,٤	٦,١

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١١)

( ) يعنى النمو بالسالب

وعلى ذلك فان الأمر يتطلب الاهتمام الكبير بدفع عجلة الصناعات الوسيطة والراسمالية وتطويرها بشكل سريع لتصل الى حالة التوازن المطلوبة ، حيث انهما مفتاح التقدم الصناعى .

ويحدث هذا الاختلال الهيكلى بالرغم من ارتفاع معدلات النمو للصناعات الوسيطة والراسمالية خلال فترة الدراسة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠ حيث بلغ هذا المعدل حوالى ١٥ر٤٪ سنويا فى المتوسط فى الصناعات الوسيطة ، ٢٦٪ سنويا فى المتوسط فى الصناعات الراسمالية بينما لم يتجاوز ٣ر٥٪ فى الصناعات الاستهلاكية وهذا الأمر لا يعدو أن يكون ظاهرة احصائية طبيعية لمعدلات النمو التى بدات من أساس منخفض ، كحالة الصناعات الوسيطة والراسمالية ، بينما الصناعات الاستهلاكية لها قاعدة عريضة فى مصر منذ فترة طويلة ، حيث ـ على سبيل المثال ـ انشئت صناعة السكر عام ١٨٣٥ ، وصناعة الغزل والنسيج عام ١٩١١ .

وبمقارنة الهيكل الصناعى فى مصر خلال فترة الدراسة بالهيكل الصناعى فى مراحل التنمية الصناعية الأولى ببعض الدول الصناعية المتقدمة طبقا لدراسة هوفمان ، نجد الهيكل الصناعى المصرى فى عام ١٩٦٠/٥٩ يشبه الهيكل الصناعى لبريطانيا عام ١٨٥١ وفرنسا فى الفترة ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ واليابان عام ١٩٠٠ حيث كانت نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى الراسمالية فى هذه الدول ٤ر٥ ـ ٤ر٨ : ١ وكذلك فى مصر .

أما هيكل الصناعة فى مصر عام ١٩٦٥/٦٤ يشبه هيكل اليابان عام ١٩١٢ حيث كانت النسبة ٢ر٨ : ١ .

أما الهيكل الصناعى فى مصر عام ١٩٧٥ ، فيشابه الهيكل الصناعى فى سويسرا عام ١٩٨٥ ، وكندا عام ١٩٠١ ، واليابان عام ١٩٢٥ ، حيث كانت النسبة ١ر٢ : ١ .

أما هيكل الصناعة المصرية عام ١٩٨١ ، فانه يشبه هيكل الصناعة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٠ ، ويشبه بلجيكا عام ١٨٩٦ وبريطانيا عام ١٩٠١ والمجر عام ١٩٢٦ ، حيث كانت تبلغ النسبة ٨ر١ : ١ .

ومن هذه المقارنة يتبين مدى تخلف الصناعة المصرية عن البلدان الصناعية المتقدمة ، حتى وعن البلدان الاشتراكية مثل المجر ، كما توضح أن درجة التصنيع فى مصر حاليا تعادل درجة التصنيع فى الولايات المتحدة الأمريكية (على سبيل المثال) عام ١٨٨٠ ، أى تتأخر عنها بحوالى مائة عام تقريبا .

وفى دراسة للبنك الدولى للانشاء والتعمير عن انماط التنمية لأكثر من مائة دولة خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ، توصل فيها الى أن البـلاد التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٤١ مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد فيهـا من الناتج القومى الاجمالى ٤٨٠ دولار يكون ٢٠٪ من ناتجها المحلى الاجمالى على الأكثر متولدا فى الأنشطة الأولية ، ٣٠٪ فى الصـناعة التحـويلية ، وحوالى ٤٠٪ فى الخدمات ، ٨٪ فى المرافق الأساسية(٢٩) ، وهذه هى الصورة النمطية لهيكل انتاج فى اقتصاد يشبه الاقتصاد المصرى .

جـدول رقم (١٤)

هيكل الاقتصاد المصرى فى الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ٨١/١٩٨٢
مقارنة بهيكل الاقتصاد النمطى

	هيكل الاقتصاد النمطى طبقاً لدراسة البنك الدولى	هيكل الاقتصـاد المصرى		
		٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٩/١٩٧٠	٧٠/١٩٧١ إلى ٨٠/١٩٨١	عام ٨١/١٩٨٢
	٪			
القطـاعات الأوليـة	٢٠	٣٨	٣٠,٩	٤١
الصناعة التحويليـة	٣٠	١٧	١٧,٥	١٣,٥
الخـدمات	٤٠	٤٤	٤٣,٧	٣٦,٤
المرافق الأساسية	٨	٠,٤	٦,٩	٩,٢

المصـدر : محسوب من :
وزارة التخطيط ، الخطط السنوية ، وتقارير المتابعة ، سنوات مختلفة .

وبمقارنة هيكل الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة بهذا الهيـكل النمطى طبقا للجدول (١٤) ، يتضح أن الاقتصاد المصرى يعانى من اختلال هيكلى لصالح قطاعات الخدمات والقطاعات الأولية ، بينما تشكل الصناعة التحويلية حوالى ١٧,٥٪ فقط من جملة الناتج المحلى المتولد فى السبعينات، وهذه النسبة تزيد قليلا عن نصف النسبة النمطية التى نشرها البنك الدولى، وانخفضت عن نصف هذه النسبة فى عام ٨١/١٩٨٢ بسبب طغيان قطـاع البترول فى هذا العام حيث كان يمثل ١٩٪ بينما كان يشكل ١,٩٪ فقط عام ١٩٧٥ .

وهذا يؤكد النتائج التى توصلنا اليها سلفا ، وهى حالة الاختـــلال الهيكلى التى يعانى منها الاقتصاد المصرى عامة ، والصناعة التحويلية خاصة ، وهذا أمر يدعو الى ضرورة العمل الجاد نحو اعادة التوازن للاقتصاد المصرى عامة ، ولقطاع الصناعة خاصة ، وذلك عن طريق دفع عملية التنمية فى القطاعات السلعية (الزراعية والصناعة) ، على وجه العموم ، ولاسيما دفع عجلة التنمية فى الصناعات الوسيطة والصناعات الراسمالية حيث انهما جوهر الصناعة وبالتبعية الاقتصاد القومى كله .

الخلاصـــة :

استعرضت هذه الدراسة جوانب عديدة لعملية التصنيع فى مصر خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٠/١٩٨١ اهمها :

ـ اهمية الصناعة فى الاقتصاد القومى ، والاستثمارات الموجهـــة لهـــا .

ـ هيكل تكاليف السلع الصناعية .

ـ العوامل المسئولة عن النمو الصناعى .

ـ سياسة الاحلال محل الواردات ونتائجها .

ـ التغيرات الهيكلية واثرها على انتاجية عنصر العمل ، وطبيعـــة هذه التغيرات ومدى التوازن بين معدلات نمو الصناعات المختلفة .

وخلصت الدراسة الى :

١ ـ تشارك الصناعة بنسبة ٢٨٪ تقريبا فى الانتاج القومى ، وبنسبة ١٤٪ فى القيمة المضافة ، ويعمل بها ٥ر١٢٪ من جملة القوة العـــاملة ، وتمنح لهم أجورا تبلغ ١٨ فى المـــائة من جملة الأجور على المستوى القومى، وذلك فى عام ٨١/١٩٨٢ ، وهذا أمر يؤكد ضرورة الاهتمام بها ، ولا حجـــة للقول بأن نقص الأموال فى مصر يحول دون ذلك ، فان مصر تزخر بقـــوة عمل كافية ورخيصة ، والعمل الرخيص ـ شريطة أن يكون انتاجيـــا ـ كان الثروة الكبرى التى مكنت بعض الدول مثل اليابان وهونج كونج من التصـــنيع .

٢ ـ منحت الدولة قطاع الصناعة والتعدين استثمارات تزايدت على مر السنوات فارتفعت جملة الاستثمارات فى الصناعة والتعدين من ٥٩ مليون جنيه عـــام ٦٠/١٩٦١ الى ١١٢٠ عـــام ٨١/١٩٨٢ ، ولم ينخفض نصيب الصناعة فى الاستثمارات الكلية عن ٢٥٪ . ومع ذلك تدهورت انتاجيـــة الاستثمار حيث ارتفع معامل الاستثمار الناتج (نسبة الاستثمارات المخصصة للصناعة الى الناتج الصناعى) من ٣ر١ ـ ١ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ

١٩٦٥/٦٤ الى ١٣ر٣ — ١ خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ ، وذلك بسبب التركيز على الصناعات الثقيلة فى الفترة الأخيرة ولاسيما صناعة الألومنيوم والحديد والصلب والصناعات الكيماوية . وهذا يدعو الى ضرورة احداث توازن بين الصناعات الثقيلة والصناعات الصغيرة لما للأخيرة من اهمية بالغة فى زيادة الانتاج القومى .

٣ — المكون المحلى فى مستلزمات الانتاج آخذ فى التناقص خلال فترة الدراسة مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج ، وان قطاع الصناعة التحويلية غير قادر على تغطية تكاليف استيراده لمستلزمات الانتاج التى يحتاجها من الخارج ، كما انه يعانى من زيادة معدلات الفاقد والتالف وسوء استخدام مستلزمات الانتاج بدليل ارتفاع المعامل الفنى من ٦٩ر٠ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٧٢ر٠ عام ١٩٨٣/٨٢ . وذلك كله يشكل ضغطا على ميزان المدفوعات مما يستدعى ضرورة تحسين العملية الانتاجية وزيادة انتاجية عناصر الانتاج جميعها .

٤ — كان لسياسة الاحلال محل الواردات دور نسبى كبير يلى دور الطلب المحلى فى زيادة النمو الصناعى فى الستينات ، بينما كان الطلب المحلى مسئولا عن النمو كله الذى حدث فى السبعينات ، أما دور الصادرات (الطلب الخارجى) فهو ضعيف خلال فترة الدراسة كلها ، شأنه فى ذلك شأن جميع البلدان النامية . وهذا يدعو الى ضرورة تشجيع الصناعات الوسيطة والرأسمالية وكذلك التصديرية ، حيث الاهتمام بمثل هذه الصناعات يقلل من حجم الاستيراد ويساهم فى رفع القدرة التصديرية للصناعة الى الدرجة التى تستطيع معها تغطية احتياجاتها من الخارج أولا ، ثم تحقق فائضا يساهم فى تخفيض الضغوط عن ميزان المدفوعات ثانيا .

٥ — ارتفعت انتاجية العامل فى الصناعة التحويلية بمقدار ٥ر٧ جنيها سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ ، فى حين ارتفعت بمقدار ٥٣ جنيها سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ — ١٩٨١/٨٠، وبذلك تكون زيادة انتاجية عنصر العمل ساهمت بنسبة ٢ر٥٪ سنويا فى المتوسط فى الزيادة التى حدثت فى القيمة المضافة خلال الستينات ، بينما بلغت هذه النسبة حوالى ١٦٪ فى فترة السبعينات ، وذلك لأن فترة الستينات كانت بداية التصنيع الحقيقى ، ومن ثم كانت فترة اكتساب مهارات وخبرات جديدة ، وعادة نتائج وآثار عملية تراكم الخبرات والمعارف الجديدة ، لا تظهر الا بعد فترة طويلة ، وهكذا بدأت نتائج هذه العملية التى تكونت فى الستينات تظهر فى السبعينات .

وكان لتناقص الأهمية النسبية لعدد العاملين فى الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة أثر ايجابى على زيادة الانتاجية ، بينما كان لتناقص الأهمية النسبية لعدد العاملين فى الصناعات الرأسمالية أثره السلبى على الانتاجية وذلك خلال السبعينات ، وهذا أمر يتطلب ضرورة اعطاء

الأولية نحو زيادة عدد العاملين ـ الى الحد الأمثل ـ فى الصناعات الرأسمالية مع تدريبهم التدريب المناسب ، وتخفيض أعدادهم فى الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطة ولا سيما الصناعات من خامات غير معدنية والصناعات المعدنية والمعدنية الأساسية .

٦ ـ تعانى الصناعة التحويلية فى مصر من خلل هيكلى لصالح الصناعات الاستهلاكية حيث تبلغ نسبة انتاج الصناعات الاستهلاكية الى انتاج الرأسمالية ١٥ : ١ فى الستينات ، ١١ : ١ فى السبعينات ، ٨ : ١ فى عام ١٩٨٢/٨١ وهى نسبة لا تقارن بمعيار هوفمان ، الذى تبلغ فيه هذه النسبة ١ : ١ ، مما يستدعى الاهتمام الكبير بدفع عجلة النمو فى الصناعات الوسيطة والرأسمالية وتطويرها بشكل سريع لتصل الى حالة التوازن المطلوبة ، حيث أنهما مفتاح التقدم الصناعى .

وبمقارنة الهيكل الصناعى المصرى حاليا بمثيله فى بعض البلدان الصناعية ، نجد أنه حاليا يشبه ما كانت عليه الصناعة الأمريكية عام ١٨٨٠ ، والصناعة البلجيكية عام ١٨٩٦ والصناعة البريطانية عام ١٩٠١ والصناعة فى المجر عام ١٩٢٦ ، ومن هنا يتضح مدى تخلف الصناعة المصرية .

٧ ـ بمقارنة هيكل الاقتصاد المصرى بهيكل الاقتصاد النمطى طبقا لدراسات البنك الدولى للانشاء والتعمير ، يتضح أن الاقتصاد المصرى يعانى من خلل هيكلى لصالح قطاعات الانتاج الأولى والخدمات ، حيث تشكل الصناعة التحويلية ١٣٫٥٪ من جملة الانتاج القومى ، وهى نسبة تقل عن نصف النسبة النمطية التى تبلغ ٣٠٪ طبقا لدراسة البنك الدولى .

مراجع الدراسة

1) A.P. Thirlwall, Growth and Development, 111 Edition, The MacMillan Press, LTD, London, 1983, pp. 55-56.

2) See The Symposium on Kaldor's growth laws, edited by A.P. Thirlwall in journal of post - keynesian Economic, spring 1983.

(٣) وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤

(٥) المرجع السابق ، ص ٩

(٦) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٧) معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، الجزء الأول ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٢٠ .

(٨) مورارى د . برايش ، التنمية الصناعية ، ترجمة عمر القبانى ، دار الكرنك ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٣٩ .

(٩) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٩ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١١) روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ — ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة دكتور صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٥٥ .

(١٢) مستقاة من مقابلات شخصية فى الهيئة العامة للتصنيع ، وهيئة القطاع العام للسلع الهندسية ، وشعبة الصناعة بوزارة التخطيط .

(١٣) المصدر السابق .

(١٤) المصدر السابق .

15) H.B. Chenery, Patterns of Industrial Growth, American Economic Review, Vol. 50, No. 2, Sept. 1960, p. 641.

16) Lewis and Soligo, Op. cit., p. 100.

16) J. Ahmed, Import Substitution and Structural Change in Indian, Manufacturing Industry, 1950-66, Journal of Development Studies, Vol. 4, No. 3, 1968, p. 364.

Nasette Kuuya, Import substitution As an Industrial stratigy, "The TANZANIA Case", in the conference of Industrialization and income Distribution in Africa, Cairo, November 1976, pp. 4-15.

(١٨) محمد عبد الفتاح ابراهيم ، استراتيجية تمويل الصـــــناعة ، الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الأفريقى لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية ، الهيئة العامة للتصنيع ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ١٦ ــ ١٨ وكذلك

19) U.N. World Economic Survey of 1967.

(٢٠) جرت العادة على قياس الاحلال محل الواردات بانه التغير فى قيمة الواردات انظر

Desai "Alternative Measures of Import substitution" Oxford Economic papers, Vol. 27, No. 3, 1969.

وكذلك انظر روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ص ٢٥٢ ــ ٢٥٤

(٢١) روبرت مابرو وسمير رضوان ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٣) ارتفع استهلاك الجلود من ١٨ الف طن عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٥ آلاف طن عام ١٩٧٠/٦٩ ، وارتفع استهلاك الكاوتشوك من ١٠٢١ الف طن الى ١٤٣١ الف طن خلال نفس الفترة .

24) Dr. Karl Heing Horn, Structural Changes and Productivity, Meom. 773. May 1967, I.N.P. Cairo.

وكذلك وزارة التخطيط ، وثيقة رقم ٦١٣٧ ، ديسمبر ١٩٧١ .

25) W.G. Hoffman, The Growth of Industrial Economics, Manchester University Press, 1958.

and H.B. Chenery, Patterns of Industrial Growth American Economic Review, 50 No. 2, Sept. 1960.

and S. Kuznets, Economic Growth of Nations : Total Outputé and Production Structure, Cambridge, Mars, 1971.

and R.B. Sutdiffe, Industry and Underdevelopment London, 1971.

26) E.D. Domar, Essays in the Theory of Economic Growth, London, and New York, 1957.

and, P.C. Mahalanobis, The Approach of operational Research to planning in India Sankh a o, 1955.

and, R. Findlay, Capital Theory and Development planning Review of Economic Studies, 9 Feb. 1962.

(٢٧) روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ص ١٢٥ .

28) H.B. Chenery, op. cit., H.B. Chenery and L. Taylo, Development patterns : Among Countries and over Time. Review of Economics and statistics, 50, 1968.

29) H.B. Chenery, Patterns of Industrial Growth, American Economic Review, 1960, A. Maizles Industrial Growth and world Trade, Cambridg University Press, 1963.

(٣٠) د. محمد الخلوى ، دراسة تحليلية لهيكل الصناعة المصرية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٣٠ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٠، ص ١١ — ١٣ .

(٣١) د. جودة عبد الخالق ، امكانيات نمـــو الاقتصـــاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات ، المؤتمر العلمى السنوى الســـابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، ص ١٧ . نقلا عن :

Hollis Chenery and Moises syrquin, patterns of Development 1950-1970, A world ank Research Publication (published for world Bank by Oxford University Press, 1975), ch. 2.

السكان والتنمية
والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية(١)

د. احمد الصفتى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
ينـاير ١٩٨٤

مقدمة

لكل حقيقة فى هذا العالم الذى نعيش فيه وجهان مختلفان ، فالليل والنهار وجهان مختلفان لحقيقة واحدة وهى دوران الأرض .. ومع دورة الانسان اليومية بين الاستهلاك والانتاج تخرج المشكلة السكانية كأهم مكونات المشكلة ولا يعنى وجود وجهين مختلفة ما يغير من حقيقة وجود المشكلة او يقلل من شأنها ، ولكن هذا فقط يعنى وبالضرورة ان يختلف اسلوب العلاج .. فمن يقف فى الوجه المقابل للاستهلاك يرى ضرورة تخفيض معدل نمو السكان ، ومن يقف فى الوجه المقابل للانتاج يرى ضرورة تنمية الموارد البشرية وتحسين الخصائص السكانية وتوزيع جغرافى افضل للسكان . وبين هذا وذلك تبقى الحقيقة مجسدة فى قوله تعالى :

« والسماء رفعها ووضع الميزان ، الا تطغوا فى الميزان ، واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » وسوف اعود الى هذه النقطة بعد قليل .

فمن ناحية يلاحظ أن هدف تحسين الخصائص وهدف توزيع جغرافى افضل للسكان هما هدفان ضروريان ومطلوبان من اجل التنمية ومن أجل تحقيق التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية أخرى . هذا بالاضافة الى كونها هدفان

---

(١) موضوع السكان على درجة كبيرة من الأهمية ، الا انه معالجته حتى الآن لم تخلو من الأهواء الشخصية أو التبعية الفكرية . ولهذا يكون الالتزام بالمنطق العلمى المجرد عن الهوى والغرض أمرا بالغ الحيوية ولكن نظرا لاهمية الموضوع وحساسيته الزائدة فلا يجوز التحرج من ضرب الأمثال المناسبة لتوضيح الفكرة وتاكيد المعنى .

« ان الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة ، وحسبى أن يكون لى عند الله أجران أن أصبت وأجرا واحدا ان اخطأت .

مطلوبان لذاتهما كحق من حقوق الانســـان فى الصحة والتعليم والتدريب والكسب الحـــلال . ومن ناحية أخرى ، نجد أن هـــدف خفض معـــدل نمو السكان أيضـــا مطلوب ومرغوب فقط اذا كان من أجـــل التنمية ومن أجل تحقيق التوازن ، ولـــكنه ليس بأى حال من الأحوال هدفـــا مطلوبا لذاته ولا يجب أن يكون ـــ فالتنمية لا تكون الا بالسكان ومن أجلهم وليس فقط من أجـــل انصـــار تحديد النســـل وحدهم .

فمثـــلا العبارة التى تقول اسرة صغيرة تعنى اسرة ســـعيدة ، هل هذا صحيح ؟ هذه العبارة التى تتكون من خمسة كلمات بها خمسة أخطاء اقتصـــادية وخمسة مغالطات اجتماعية واربعـــة محازير أمنيـــة وثلاثة أخطاء تاريخية ومغالطتين اخصـــائيتين .. فالأسرة الصغيرة لها أنماط اســـتهلاكية تختلف تمام الاختلاف عن الأنماط الاســـتهلاكية للأسرة الكبيرة ، الأمر الذى يعنى اننا سوف نكون فى حاجة الى استثمارات هائلة لتغيير الهياكل الانتاجية فى المجتمع بما يتلائم مع متطلبات الأسرة الصغيرة ، هذا بالاضـــافة الى الاستثمارات المطلوبة اصـــلا من أجـــل التنمية .. ومالم تتوفر لدينـــا هذه الاستثمارات الضخمة فسوف ترتفع الواردات ويتزايد عجز ميزان المدفوعات ومن ثم مزيد من التضخم ومزيد من اختناقات التوزيع ومزيد من الدخـــول الطفيلية فى قطاع المال وتجـــارة الاستيراد ومزيد من خلل هيكل الأجور والأسعار وبالتالى مزيد من انخفاض الانتاجية ومزيد من تدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات . فبماذا ينفعنا خفض معـــدل نمو السكان فى هذه الحالة ؟

الاحصـــاء والمنطق :

وتشـــير الدراســـات الاحصـــائية الى وجـــود ارتبـــاط احصـــائى عكس قوى بين معـــدل نمو السكان وبين معـــدلات الجريمة بأنماطهـــا الحديثة . فقد ذكر جيمى استيلى ، مدير عام مصلحة السجون بولايـــة تكســـاس الأمريكية ، أمام مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ فى يناير الماضى أن معدلات الجريمة فى مصر اقل بكثير ولا تقارن بمعدلات الجريمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلل ذلك بكبر حجم الأسرة المصرية وترابطها وتمسكها بالقيم الدينية والروحيـــة . فمع الأسرة الكبـــيرة يكون الأنتماء والتراحم والتعاطف والمودة ، ومع الأسرة الصغيرة يكون التناحر والأنانية والأكتئاب النفسى والانتحـــار والطلاق والشذوذ الجنسى وارتفاع معـــدلات الجريمـــة بأنماطهـــا الحديثـــة .

ومن ينظر حوله فى مصر ، يجد أن الأسرة الصغيرة تستهلك اكثر مما تنتج والأسرة الكبيرة تنتج اكثر مما تستهلك . وأن أبناء الأسرة الصغيرة من خريجى الجامعات ينتظرون خطابات التعيين من الحكومة وعقود العمل من الخارج والرغبة فى الهجرة الى الدول المتقدمة حيث الاستهلاك المرتفع . وأن أبنـــاء الأسرة الكبيرة من المتعلمين وغير المتعلمين فى صفوف المنتجين .

نعم قد يكون استهلاك الأسرة الصغيرة اكبر ولكنها ليست بالضرورة أسعد فليس بالخبز وحده يعيش الانسان .

ولكن هل حقا يكون استهلاك الأسرة المصرية اكبر اذا ما تبنت مفهوم الأسرة الصغيرة ؟ فى التحليل الجزئى ومع فرض بقاء كل شىء آخر على ما هو عليه Cetris Paribus يكون هذا صحيح . ولكن فى التحليل الكلى ومع السماح لكل شىء يجب أن يتغير بأن يتغير كما يجب Mutatis Mutandis قد لا يكون هذا صحيحا وقد يكون الاستهلاك والدخل أقل . وهذا مثل لما يعرف فى مبادىء علم الاقتصاد بمغالطات التجزئة Falacy of Composition وسوف أعود لهذه النقطة بعد قليل .

فمن المسلم به احصائيا وجود علاقة تربط بين معدل نمو السكان ومتوسط دخل الفرد ــ بمعنى أن المجتمعات التى يكون فيها متوسط دخل الفرد مرتفع يكون فيها معدل نمو السكان منخفض . ولكن علينا ملاحظة نقطتين على درجة عالية من الأهمية . النقطة الأولى تتعلق بحقيقة أن وجود ارتباط احصائى أو توافق رياضى لا يعنى بالضرورة وجود علاقة سببية . فماذا يمكننا استنتاجه من مثل هذه العلاقة ؟هل يمكننا القول بأنه اذا انخفض معدل نمو السكان فى مصر فسوف يرتفع متوسط دخل الفرد ، أم أنه اذا ارتفع متوسط دخل الفرد فسوف ينخفض معدل نمو السكان ؟ فى الواقع لا يمكننا القول بهذا أو ذاك من التحليل الاحصائى وحده . فقد يكون المتسبب فى وجود هذه العلاقة متغير آخر أو مجموعة من المتغيرات الأخرى تفاعلت مع بعضها البعض لاحداث مثل هذا التوافق . فاذا لاحظنا مثلا ارتفاع نسبة المصابين بالكوليرا فى القرية أو الوحدة العلاجية التى يكون بها عدد اكبر من الأطباء ، فلا يجب أن نوصى بضرورة التخلص من الأطباء حتى ينخفض عدد المصابين كما فعل حاكم ولاية سكسونيا السوفيتية الذى وقع فى مثل هذا الخطأ القاتل فى القرن السادس عشر .

وأما النقطة الثانية ، فهى تتعلق بمدى امكانية عمل اسقاطات مستقبلية من التحليل الاحصائى للبيانات المقطعية Cross-Section دون افتراض ثبات كل شىء آخر على ما هو عليه وأن جميع المجتمعات سوف تمر حتما بنفس المراحل الفكرية والتنموية والمعتقدات الدينية والروحية التى مرت بها المجتمعات الأخرى . وماذا يمكن أن تعنيه مثل هذه الاسقاطات التى نسمعها بين الحين والآخر اذا كنا نعلم يقينا أن الأشياء الأخرى لن تبقى ما هى عليه وانه ليست هناك حتمية تاريخية من اعتناق المجتمع المصرى فى مراحل نموه المختلفة لنفس المذاهب الفكرية والأيدلوجية أو المعتقدات الدينية والفلسفة التى مرت بها المجتمعات الأخرى .

---

(٢) سوف نعالج هذه النقطة بمزيد من التفصيل فى الفقرة الخاصة بالأجور والانتاجية .

ومن ناحية أخرى ، تشير الدلائل التاريخية المتوفرة لدينا بأنه لم يحدث على مدى تاريخ مصر العريق أن ترتب على انخفاض معدل نمو السكان تحسن فى الحالة الاقتصادية للبلاد ، بل كان العكس دائما هو الذى حدث . فقد صاحب كل انخفاض سجله التاريخ فى معدل نمو السكان تدهورا خطيرا فى الحالة الاقتصادية للبلاد ويمكننا القول دون مجافاة للحقيقة بأن الكثرة السكانية فى مصر على مر العصور قد توافقت مع ، ولا أقول سببا فى ، زيادة وسائل العيش والرفاهية لأنها ، على حد قول العلامة بن خلدون ، قد سمحت بتقسيم أكبر للعمل وتنوع أكبر للمهن واستغلال اكفاء للموارد وشعور أفضل بالأمن والأمان السياسى والعسكرى .

وأما السبب فى الخلل الاقتصادى والاجتماعى فيرجعه بن خلدون للترف، والبذخ والرشوة والمحسوبية والفساد والانحطاط السياسى .

ولا أريد أن استطرد فى هذه النقطة فقد أفضت فيها من قبل واكتفى بالاشارة الى الأنشودة التى تغنت بها كل شعوب العالم والتى كانت تقول : اذا جاع العالم أطعمته مصر ، واذا جاعت مصر لن يطعمها أحد وهذه الأنشودة التى سجلها أبو التاريخ هيرودوت انما كانت تعنى أن سكان مصر كانوا من الكثرة بحيث لا يكفيهم كل انتاج العالم وان انتاج مصر كان من الوفرة بحيث يكفى كل سكان العالم .

ولكننى أعود فأعترف بأن الاحصاء أو التاريخ وحدهما لا يكفيان لاستنباط علاقة سببية تربط بين معدل نمو السكان والحالة الاقتصادية للبلاد — وحتى يمكننا القول بوجود علاقة سببية بشكل ما علينا بالرجوع الى المنطق . أى اننا فى أمس الحاجة الى نظرية قادرة على تفسير منطقى لما لدينا من بيانات وما نعانى منه من خلل اجتماعى واقتصادى وكيف يمكننا معالجة هذا الخلل .

التوازن الذهبى

وهذه النظرية المصرية فى السكان والتنمية موجودة ومنذ أن تقدمت بها أمام المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين لم أسمع أن اقتصاديا واحدا قد اعترض على صحتها أو المقدمات التى بنيت عليها .

ومضمون هذه النظرية ، باختصار شديد ، هو أن البديل الأمثل لأى مجتمع بالنسبة لقرار الاستثمار هو أن يكون الاستثمار مساويا لكل عائد رأس المال وأن يكون الاستهلاك مساويا لكل عائد العمالة من الانتاج، حيث يترتب على هذه القاعدة الذهبية أن يكون استهلاك الفرد عند الاتزان أكبر ما يمكن مهما كانت نقطة البداية أو معدل نمو السكان وبصرف النظر عن طبيعة الأسواق أو نظام الملكية فى المجتمع أو المستوى التكنولوجى السائد فيه . فقط تعتمد صحة هذه النتيجة على قانون تناقص الغلة وهو كما نعلم جميعا قانون فنى تكنولوجى بحث لا يختلف على صحته اثنان فى الشرق أو الغرب .

وعند الاتزان يتساوى معدل نمو السكان(٣) أيا كان هذا المعدل ، مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى أن الشروط الخاصة بمعدل الاستثمار الأمثل سوف تتحقق ، ليس فقط بالمفهوم الاستاتيكى الثابت Cetris Paribus ولكن بالمفهوم الديناميكى المتحرك أيضا Mutatis Mutandis وذلك لأنه مع زيادة استهلاك الفرد وصولا للاتزان الذهبى ينخفض معدل التفضيل الزمنى للمجتمع ، ومع زيادة نصيب العامل من رأس المال وصولا للاتزان الذهبى سوف ينخفض معدل عائد رأس المال تبعا لقانون تناقص الغلة ، الأمر الذى يعنى أن شرط تساوى معدل التفضيل الزمنى للمجتمع مع معدل عائد رأس المال سوف يتحقق قبل القيام بالاستثمار Ex ante وبعده Ex Post عند جميع نقط المسار الذى يسير فيه المجتمع وصولا للاتزان الذهبى . هذا بالاضافة الى أن استهلاك الفرد عند الاتزان سوف يكون أكبر ما يمكن وبالتالى فسوف يكون مساويا لما يطلق عليه الفلاسفة بالعصر الذهبى .

وليست هذه هى كل القمة ، فالقاعدة الذهبية أيضا تحمل معها خبرا سارا لأنصار تحديد النسل . لأنه مع زيادة نصيب العامل من رأس المال وصولا للاتزان الذهبى سوف يرتفع الأجر الحقيقى للعامل ، ولما كانت الأجور سوف يتم تخصيصها بالكامل للاستهلاك فسوف يرتفع الطلب على السلع والخدمات الترفيه والتى تكون غالبا فى حاجة الى وقت للاستمتاع بها . ولما كان وقت الأسرة محدد بأربعة وعشرين ساعة فقط فى أى زمان ومكان ، فان الأسرة سوف تواجه مشكلة توزيع الوقت المتبقى لديها بعد استبعاد الوقت المخصص للراحة والنوم بين العمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى او تربية الأطفال والاستمتاع بهم .

ولكن زيادة الأجر الحقيقى تعنى انخفاض التكلفة الحقيقية للحصول على الوحدة الواحدة من الاستهلاك الترفى مما يعنى بالضرورة وتبعا لقانون الطلب أن يزداد الوقت المخصص للعمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى وينخفض الوقت المخصص لتربية الأطفال والاستمتاع بهم مما يعنى بالضرورة انخفاض معدل نمو السكان ونظرا لأن الاتزان الذهبى يحقق للفرد أقصى استهلاك ممكن ، فان معدل نمو السكان ومعدل عائد رأس المال سوف يكونان أقل ما يمكن ، الأمر الذى يعنى أن استهلاك الفرد عند الاتزان الذهبى يكون أقصى ما يمكن فى أى زمان ومكان .

---

(٣) السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، د / أحمد المفتى .
المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص : ٢ ــ ٧ .

(*) البراهين الاقتصادية والرياضية لهذه النتائج وغيرها موجودة فى دراسة السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين .

حتمية التوازن :

والقاعدة الذهبية حتمية أيضا لأن أى انحراف عن القاعدة الذهبية ، يمينا أو يسارا ، سواء بالزيادة أو النقصان سوف يترتب عليه أن يصل المجتمع الى اتزان مضغوط يكون فيه استهلاك الفرد منخفض مهما كان معدل نمو السكان ومهما كانت نقطة البداية .

لأنه عند مثل هذا الاتزان المضغوط لن يتساوى معدل نمو السكان ، أيا كان هذا المعدل ، وأيا كانت جهود تنظيم الأسرة مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع أو مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى بالضرورة أن تكون بعض فئات المجتمع مستهلكة أكثر ما هى منتجة والفئات الأخرى منتجة أكثر ما هى مستهلكة . ومن البديهى أن تضغط الفئات التى تنتج أكثر مما تستهلك لأحداث تغيير يكون فى صالحها ، ولابد لها أن تنجح نظرا لانشغال الفئات الأخرى بما هى فيه من بذخ وترف . وعندما يتم التغيير المطلوب وان كان فى الاتجاه الصحيح للقاعدة الذهبية الا انه سوف يتخطاها للجهة الأخرى المعاكسة نظرا لديناميكية التغيير ذاتها . وبذلك يتأرجح المجتمع حول القاعدة الذهبية كما يتأرجح البندول حول وضع الاتزان الراسى . ومع تأرجح المجتمع يمينا ويسارا تصعد طبقات وتهبط طبقات . وفى أثناء عمليات الهبوط والصعود هذه يتم العصف بالطبقة المنتجة والتى يكون عليها وحدها أن تتحمل تبعات التنمية . ولكن وكما أن البندول لابد له وأن يستقر فى النهاية عند وضع الاتزان الراسى ، أما بفعل فاعل قانون الجاذبية ، فان المجتمع أيضا لابد له وأن يستقر فى النهاية عند القاعدة الذهبية ، أما بارادته الواعية ، وأما بطريق التجربة والخطأ بفعل قانون تناقص الغلة الاقتصادى ، وعندما يستقر المجتمع عند الاتزان الذهبى يعيش عصره الذهبى ويبقى فيه الى أن تحدث بعض المتغيرات الخارجية التى تخرج المجتمع من وضع الاتزان وتبدأ قصة الأرجحة من جديد .

ولقد شهدت مصر خلال تاريخها العريق العديد من هذه العصور الذهبية ، أذكر منها على سبيل المثال ، عصر بناة الأهرام والفترة التى أعقبت السنوات السبع العجاف الشهيرة ، وخلال الفترة الممتدة من بداية الفتح الاسلامى وحتى قرب انتهاء الدولة الفاطمية وأيضا خلال العصر المملوكى الأول . وكانت آخر هذه العصور الذهبية التى شهدتها مصر فى النصف الأول للقرن التاسع عشر مع تجربة محمد على الرائدة للنهوض بمصر . وكان من الممكن أن تشهد مصر عصرا ذهبيا جديدا فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة لولا الانفتاح التجارى الاستهلاكى ، ولكننا لم نفقد الفرصة بعد والبداية الجديدة فى هذا المجال مطمئنة .

والآن أوضح كيف كان الانحراف عن القاعدة الذهبية يمينا أو يسارا السبب المباشر فى كل ما نعانى منه الآن من خلل اقتصادى واجتماعى وكيف يمكننا معالجة هذا الخلل . علينا أولا ملاحظة نقطتين على درجة كبيرة من الأهمية : النقطة الأولى ، تتعلق بحقيقة أن القاعدة الذهبية بسيطة ومنطقية

وأخلاقية بالاضافة الى كونها حتمية . فكل ما تقوله القاعدة الذهبية أن يعمل كل جيل بمساعدة رأس المال الذى تركه له الجيل السابق له على أن يستهلك فقط مقدار ما ساهم به فى الانتاج وأما رأس المال وكل نصيبه العادل من الانتاج فيتركه للجيل القادم من بعده .

والفلاح المصرى يدرك هذه الحقيقة ، فالفلاح الذى يأخذ بقرة جاره لتساعده فى الانتاج مقابل تسمينها والعناية بها لا يحق له أن يذبحها ، ولكن اذا ولدت فيحق له أن يشرب لبنها ويقتسم ولدها ولكن تبقى البقرة ونصف ولدها ملكا لصاحبها الذى أعطاها اياه .

ومهما كان مقدار المال الذى ورثناه عن آبائنا أو مقدار ما سوف نورثه لأبنائنا ، يبقى الله صاحب المال ، هو الأول ، والآخر وهو خير الوارثين . وهذه هى نظرية الاستخلاف كما جاءت فى القرآن الكريم والتوراة .

ومما هو جدير بالذكر أن كلمة Capital والتى استمد منها النظام الرأسمالى وجوده وكيانه مأخوذة من الكلمة اللاتينية Chapél أو Kapél وهى تعنى بقرة . ورأس المال فى العربية مأخوذة من رؤوس الابل أو البقر . والبقرات السبع فى القرآن رمز وعندما تحدث الدكتور المحجوب عن القطط السمان التى تحولت الى بقرات سمان لم يكن يدرى أحد أنه كان يتنبأ بأحداث يناير لأن البقرات السمان طعام شهى للبطون الخاوية . ولكننا لم نتعظ وتركنا البقرات السمان تلعب وترتع فى أقواتنا واقدارنا وكانت أحداث يناير وكان ما كان بعدها ولكن الحمد لله انتهت سبعة سنوات كاملة على احداث يناير وقد نكون على موعد مع سبعة سنوات جديدة من الخير والبركات .

وأما النقطة الثانية : فتتعلق بحقيقة أن القاعدة الذهبية شأنها شأن كل حقائق هذه الحياة لها شقين مختلفين . شق خاص بالاستثمار وعائد رأس المال وشق خاص بالأجور والانتاجية والاستهلاك . وكلا الشقين ضرورى لعمل القاعدة الذهبية فهما كشطرى مقص لا يمكن لأى منهما القص دون الشطر الآخر . ولكن اذا طغى شق على آخر فقدمت هذه الالة العجيبة وظيفتها وقطعت اليد التى تمسك بها .

القروض والاستثمارات الأجنبية :

فبالنسبة للشق الأول ، مثلا ، ، قد يرى البعض أنه اذا كان المجتمع لا يمكنه اعادة استثمار كل عائد رأس المال بسبب الضغط الاستهلاكى المتزايدة لأفراده ، فانه يمكن اللجوء الى القروض والاستثمارات الأجنبية ولما كانت هذه القروض والاستثمارات سوف يتولد عنها انتاج حقيقى فلن يكون هناك تخوف من سداد فوائد وأقساط هذه الديون أو من أعادة تصدير

عوائد رأس المـال الأجنبى الى الخارج ولكن للأسف ليست الأمور بهـذه البساطة حيث يوجد على الأقل ثلاثة مآخذ حـول القروض والاستثمارات الأجنبيـة .

وأما المأخذ الأول فهو يعرف بالأثر التضخمى . وذلك لأن هذه القروض والاستثمارات سوف يترتب عليها زيادة فى الدخل النقدى قبل أن يتـولد عنها زيادة فى الانتاج الحقيقى . ويتوقف حجم الزيادة فى الدخل على المضاعف الاستثمارى والذى يكون دائما أكبر من الواحد الصحيح . وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات يتم تمويلها من الخارج الا أن الزيادة فى الدخل النقدى المتولد عنها سوف يكون أكبر ، امر الذى يعنى بالضرورة ارتفاع الأسعار . ويترتب على ارتفاع أسعار المنتجات المحلية زيادة الواردات وبالتالى مزيد من عجز ميزان المدفوعات ومن ثم ضرورة اللجوء الى التمويل الخـارجى والدخول فى حلقة لا تنتهى من التضخم يترتب عليها زيادة الخلل فى هيكل الأجور والأسعار والانتاجية ومزيد من الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبيـة .

وأما المأخذ الثانى فهو ما يعرف باسم التراخى الوطنى ، بمعنيين . المعنى الأول وهو المعنى السـيكولوجى الذى قال به هـو ليس تشترى H. Chenery نائب رئيس البنك الدولى السابق . فقد وجد تشنرى من دراساته الاحصائية وجود ارتباط احصائى عكس قوى بين حجم القروض والمعونات الخارجية وبين معدل النمو الحقيقى . فكلما زاد حجم المعـونة الخارجية التى تحصل عليها دولة ما كلما انخفض معدل النمو الحقيقى لهـذه الدولة . وأما المعنى الثانى للتراخى الوطنى فهو فنى تكنولوجى لا عـلاقة له بالعوامل السيكولوجية . لأنه مع زيادة القروض وراس المـال الأجنبى ينخفض معدل عائد راس المـال ، تبعا لقانون تناقص الغلة ، فى جميـع القطاعات الانتاجية باستثناء قطاع المـال والتجارة الذى يستفيد ولا يتضرر من التضـخم . ولمـا كان عائد راس المـال الوطنى هو المعين الأول للاستثمار فسوف ينخفض معدل الاستثمار الوطنى وبالتالى معدل النمـو فى جميع القطاعات الانتاجية باستثناء قطاع المـال والتجارة . ويترتب على انخفاض معدل عائد رأس المـال فى القطاعات الانتاجية وارتفاع هـذا المعدل فى قطاع المـال والتجارة الى تدفق راس المـال الوطنى والأجنبى من القطاعات الانتاجية الى قطاع المـال وتجارة الاستيراد . وهذا المـأخذ معروف للجميع ولكن أنصار الاستثمارات الأجنبية يعتقدون انه يمكن العمل على جذب المزيد من الاسـتثمارات الأجنبيـة لتعويض النقص النـاتج فى الاستثمارات الوطنية وذلك بمنح المزيد من التنازلات والضمانات لراس المـال الأجنبى .

وأما المأخذ الثالث وهو أهم هذه المآخذ الثلاثة واخطرها فيكمن فى حقيقة أنه لا يمكن الاستمرار فى جذب المزيد من القروض والاسـتثمارات الأجنبية الى الأبد . فلابد وأن يأتى الوقت الذى يكون فيه اجمالى راس المال الخارج فى شكل فوائد واقساط وعوائد تملك أكبر من اجمالى راس المـال

الجديد الداخل الأمر الذى يعنى بالاضافة الى مشاكل ميزان المدفوعات وتدهور سعر العملة الوطنية ، انخفاض النسبة من العائد الكلى لرأس المال الذى يمكن اعادة استثماره . وتكون الطامة الكبرى عندما لا نتمكن من الاستمرار فى جذب جزء من عائد رأس المال الأجنبى لاعادة استثماره بسبب اتدهور المستمر فى ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة العملة الوطنية وما قد يترتب عليه من ردود فعل سياسية ، امر الذى قد يدفع المستثمرون الأجانب من تصفية استثماراتهم ، مما يعنى بالضرورة انخفاض استهلاك الفرد عما كان عليه قبل البدء فى سياسة الاستثمارات الأجنبية .

فى مصر مثلا كان عائد رأس المال الأجنبى ٣٠٪ من اجمالى عائد رأس المال خلال الفترة ما بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥١ . وكان عائد رأس المال الأجنبى الذى لا يعاد استثماره (اى يتم تصديره الى الخارج) يمثل ١٥٪ من اجمالى عائد رأس المال فى المجتمع . وكان من البديهى أن يؤدى تصدير عائد رأس المال الأجنبى الى الخارج الى انخفاض معدل التراكم الرأسمالى وبالتالى معدل النمو . ففى خلال الفترة ما بين عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩١٤ كان معدل التراكم الرأسمالى ١ر٧٪ سنويا اى اقل من معدل نمو السكان فى حين كان من الممكن أن يكون ٣ر٧٪ سنويا خلال تلك الفترة فيما لو اعيد استثمار عائد رأس المال الأجنبى . وفى خلال الفترة ما بين عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٥٠ كان معدل نمو رأس المال ١ر٤٪ فقط فى حين كان من الممكن أن يكون ٤٪ .

واذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة ، كتلك الحسابات المعروفة فى الفولكلور الأمريكى باسم حسابات ما نهاتن ، لوجدنا أن لولا الاستثمارات الأجنبية التى دخلت مصر فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر لكان اجمالى رأس المال فى مصر الآن ٢٦ ضعف ما هو عليه اليوم ولكان متوسط استهلاك الفرد ثمانية امثال ما هو عليه الآن ، لولا هذه الاستثمارات الأجنبية التى دخلت مصر تطبيقا لمعاهدة لندن عام ١٨٤١ والتى فرضت على مصر بعد هزيمتها العسكرية . وهذا بالطبع بالاضافة الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت سوف تترتب على هذا . اى أنه كما كانت تقوله جدتى اللى كلناه بط بط خرجناه وز وز .

الأجور والانتاجية

وأما بالنسبة للشق الثانى الخاص بالاستهلاك والأجور والانتاجية ، فقد يكون من المفيد التعرف على حقيقة حجم الناتج الكلى وكيف يتم توزيعه بين الاستهلاك والاستثمار ، من خلال التعرف على ديناميكية الاقتصاد

(*) البرهان الرياضى لهذه النتيجة موجود فى دراسة السكان والتنمية وتحدى الثمانينات. والحسابات الخاصة بالتراكم الرأسمالى ومتوسط استهلاك الفرد موجودة فى دراسة المال والبنون وحتمية التوازن الذهنى ــ مرجع سابق .

القومى وآليات الاستجابة فيه بهدف التوصل الى تحليل المشكلات التى تعانى منها وأسباب حدوثها واقتراح الحلول المناسبة لها .

فعلى الرغم من أن مؤشرات الأداء الاقتصادى التقليدية (النمـــو ، العمالة والعلاقات الدولية) كلها تشير الى تقدم ملموس فى مستوى أداء الاقتصاد المصرى منذ أواخر السبعينات الا أنه توجـــد بعض المفـــارقات والاختلالات الجوهرية . فقد انخفضت نسبة الادخار المحلى الى النـــاتج المحلى الاجمالى من ١٩ر٤٪ عام ١٩٧٧ الى ١٤ر٤٪ عام ١٩٧٩ وبعـــد أن كان الادخار المحلى يغطى ٥ر٦٦٪ من اجمالى الاستثمارات أصبح يغطى فقط ٤٧٪ وايضا ارتفعت الواردات بمعدلات مرتفعة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ سنويا ، حيث ارتفعت نسبة الواردات الى اجمالى الناتج المحلى من ٣١٪ عام ١٩٧٧ الى ٤٢٪ عام ١٩٧٩ وتقترب الآن من ٥٠٪ وترجع زيادة الميل الى الاستيراد الى زيادة الدخول فى قطاع المـــال والتجارة وايضـــا الدخول الطفيلية والغير منتظمة والتى تجد طريقها الى الاســـتهلاك الترفى والغير منتظم ومما هو جدير بالملاحظة أن نصيب العمالة (مخصص الأجور) من الناتج المحلى الاجمالى قد انخفض من ٤٨٪ فى الستينيات الى ٣٤٪ فقط عام ١٩٧٩ ثم ٣١٪ عام ١٩٨١ وما زال الانخفاض مستمر ، وذلك على الرغم من وجود نقص شديد فى الأيدى العـــاملة المدربة والغير مدربة فى نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة .

وتشير الاحصاءات الرسمية فى مصر الى أن متوسط الأجر الحقيقى للعامل على المستوى القومى (عام + خاص) قد انخفض بنسبة ٣٣٪ خلال الفترة ما بين عامى ٧٥ ، ١٩٧٩ ثم انخفض بنسبة ١٥٪ عام ١٩٨١ وما زال الانخفاض مستمر وتبدو هذه الصورة العامة لتدهور الأجر الحقيقى أشـــد وضوحا بالنسبة للعامل بالحكومة والقطاع العام .

انخفاض الأجر الحقيقى وما يترتب عليه من انخفاض المستوى المعيشى للأفراد ، من ناحية والتفاؤل العام الذى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى من ناحية أخرى بالاضافة الى تكرار الحديث عن الاكتشافات البترولية وانتهاء سنين المعاناة ، وان عام ٨٠ هو عام الرخاء ، دفع للأفراد بعد أن فقدوا الأمل فى زيادة أجورهم الى الهجرة الى البلدان العربية والقطاع المشـــترك أو محاولة زيادة دخولهم عن طريق العمولات والاكراميات أو عقد الصفقات أو عن طريق الأعمال الاضافية أو ما يسمى فى الأدب الاقتصادى بالاضاءة القمـــرية Moon Lightening وتتراوح هذه الأعمال الاضافية من مجـــرد العمل بعض الوقت فى القطاع الخاص ولدى شركات الانفتاح الى الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ، ومن أعطاه الدروس الخصوصية والعمل فى العيادات الخاصة ومكاتب الاستشارات وبعض أفعال الديكور الى أعمال السمسرة والتخليص والاتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجـــز ثم اعادة البيع عند الاستلام ووصل الأمر الى أن أصبح مجرد الوقوف فى طوابير الجمعيات التعاونية عملا اضافيا مجزيا لبعض الأفراد .

وينعكس هذا المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله الأفراد فى هـذه الأعمال الاضافية على أعمالهم الأصلية مما يعنى بالضرورة انخفاض الانتاجية الحدية للعامل فى عمله الأساسى . ويمكننا تحديد هذا الانخفاض بالرجوع الى النظرية الاقتصادية التى تؤكد أن الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع تعنى ضرورة تساوى الانتاجية الحدية بالأجر وطالما أن الأجر الحقيقى قد انخفض فلابد وأن تكون الانتاجية الحدية أيضا قد انخفضت بنفس النسبة . وهذا ما تؤكده أيضا نظرية العمل من أن الجهد المبذول يتساوى مع الأجر تمشيا مع مفهوم الكفاءة أو الرشادة فى الاقتصاد الحر والذى تعنى أن الفرد سواء كان منتجا أو مستهلكا عليه أن يعظم النسبة بين العائد والتكلفة ، وبالنسبة للعامل يمثل العائد الأجر الذى يحصل عليه والتكلفة تمثل الجهد الذى يبذله وعلى ذلك يتحقق مدأ الكفاءة أو الرشادة فى مفهوم الفكر الراسمالى اذا ما بذل العامل جهدا أكبر فى النشاط الذى يدر عليه عائد أكبر .

ولا يقتصر أمر الأعمال الاضافية على انخفاض الانتاجية بالنسبة للعامل فقط بل يمتد أيضا الى انتاجية عناصر الانتاج الأخرى (رأس مال ... الخ) نظرا لضعف عمليات الصيانة ومراقبة الالات وتعطيل عملية الانتاج نظرا لعدم تفرغ العامل الذهنى واثر المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله فى الأعمال الأخرى .

مغالطات التجزئة :

وترتب على انخفاض الانتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات ، عدم مقدرة الجهاز الانتاجى بالدولة من زيادة الأجور (وفقا لنظرية تساوى الأجر بالانتاجية) . ولكن رغبة الأفراد فى الحصول على نفس القدر من السلع والخدمات كما وكيفا ، بل وتطلعهم فى الحصول على المزيد من السلع والخدمات وتقليدهم للنمط الاستهلاكى بزملائهم المعارين يعنى بالضرورة ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقى وبالتالى مزيد من الهجرة الى البلدان العربية ومزيد من الأعمال الاضافية ومزيد من انخفاض الانتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات .

وعلينا ملاحظة أن هذه الميكانيكية الجديدة التى لجأ اليها الأفراد ، كل بطريقته الخاصة لاعادة التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية أخرى ، وذلك عن طريق الهجرة أو الأعمال الاضافية أو الطفيلية لم يترتب عليها التوازن المطلوب ، بل على العكس زادت الفجوة وعدم الاستقرار وتبديد الطاقة الانتاجية للأفراد . وهذا مثل آخر لما يعرف فى مبادىء الاقتصاد بمغالطات التجزئة Falacy of Composition والتى يمكن تشبيهها فى حالتنا هذه بما يمكن حدوثه فى مباراة لكرة القدم حيث كان يجلس الجميع مستمتعين بمشاهدة المباراة . حتى الجالسين خلف الصف الأخير على صور المدرجات كانوا أيضا راضين

قانعين وفى احدى اللحظات المثيرة فى المباراة (اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى) وقف بعض المشجعين من الجالسين فى الصف الأول وذلك عندما احتسب الحكم ضربة جزاء غير صحيحة لفريق المقاولين وكان من البديهى أن يقف الجالسين فى الصف الثانى (التجار وأصحاب الأعمال الخاصة) لكى يتمكنوا من المشاهدة .. وما هى الا دقائق معدودة حتى كان الجميع وقوف .. وأما بعض الذين لا يجدون فى الوقوف قرروا ترك الملعب ومشاهدة المباراة من التليفزيون (الهجرة الى البلدان العربية) .. وأما بعض المتفرجين من قصيرى القامة (الموظفين وذوى الدخل المحدود) .

فوقفوا على أطراف أصابع أقدامهم لكى يتمكنوا قدر الامكان من مشاهدة جزء من المباراة .. ولكن هذه الحيلة لم تفلح أيضا حيث قلدهم الآخرين .. فلم يجد بعض قصيرى القامة سوى الوقوف على الكراسى .. وما هى الا لحظات حتى كان الجميع يقفون فوق الكراسى ثم على أطراف أصابع أقدامهم فوق الكراسى .. وتكسرت الكراسى (استنزاف مرافق الدولة) وبدأ البعض يسقط وبدأ الصراخ .. وتدخل رجال الشرطة (الحكومة) لمساعدة الذين سقطوا وتمكينهم من الوقوف (تقديم الدعم) .. ولا أحد يريد أن يجلس الا بعد أن يجلس الآخرين والذين سقطوا وتكسرت كراسيهم يريدون الوقوف فوق أكتاف رجال الشرطة (استمرار الدعم وزيادته) أو الصراخ والعويل ومنع الآخرين من الاستمتاع بالمباراة (التطرف) .. الكل مرهق من الوقوف فوق الكراسى أو فوق اكتشاف رجال الشرطة .. والكل يتمنى أن يجلس الجميع حتى يتمكن هو أيضا من الجلوس .. ولكن لا أحد يرضى بالجلوس حتى يجلس الجميع أولا .. وبالطبع كان فى مقدور الحكم ايقاف المباراة حتى يعود الانضباط الى المدرجات (قرارات سبتمبر) .. ولكن للأسف تمكنت قلة من ترديد الهتاف المشهور شيلوا الرف وسقط الحكم صريعا فى أرض الملعب . وأخيرا نجح حامل الراية من اقناع الجميع بضرورة الحوار وايجاد حل للمشكلة (المؤتمر الاقتصادى الكبير) .. ولكن مشكلة أخرى ظهرت فجأة ، وهى أن الكراسى لم تعد صالحة للجلوس عليها ويجب اصلاحها أولا (اصلاح هيكل الأجور والأسعار) .. من يقوم بالاصلاح .. رجال الشرطة ؟ لا يستطيعون نظرا لوجود بعض المتفرجين على أكتافهم (مشكلة الدعم) .. لابد اذن من أن يساعد بعض المتفرجين فى الاصلاح (زيادة الانتاجية) ولكن هذا يعنى نزولهم وحدهم من فوق الكراسى وعدم استمتاعهم بالمباراة .. لابد اذن من ايجاد طريقة أخرى أكثر واقعية . ولكن علينا الا ننزعج فالحل أسهل كثيرا مما يتصور .

ولا أريد أن استطرد فى هذه النقط فالفصول الكاملة لهذه القصة الحزينة موجودة تفصيلا فى دراسة سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى والتى قمت باعدادها كعمل اضافى نظير أجر بتكليف من المجالس القومية المتخصصة واعترف بأننى قد تمكنت من انجاز هذه الدراسة على حساب عملى بجامعة القاهرة حيث كنت مضطرا لالغاء بعض محاضراتى بالجامعة حتى أتمكن من انجاز الدراسة فى الوقت المحدد لها . وبالفعل تم انجاز الدراسة وتم عرضها على

المؤتمر الاقتصادى الكبير وأعجب بها الدكتور عبد القادر حاتم اعجابا شديدا ودعانى لمكتبه الفاخر بالدور التاسع بمبنى الاتحاد الاشتراكى المطل على كورنيش النيل وشربت معه فنجان من القهوة المستوردة ووعدنى بأن تصلنى قيمة المكافأة خلال أيام قليلة . ولكن بمجرد أن انتهى المؤتمر الاقتصادى الكبير أعماله حتى انفض المولد من المجالس القومية المتخصصة وضاعت على المكافأة .

حقيقة الأمر أنى لست غاضبا لضياع المكافأة ، ولكن ما أردت أن أقوله فقط هو ما قاله الأستاذ احسان عبد القدوس ياعزيزى كلنا لصوص كلنا جانى وكلنا مجنى عليه فى سيناريو هدر الامكانية .

ومن ذلك نرى أن التحدى الحقيقى الذى تواجهه مصر هو العمل الجاد على وقف هذا الهدر فى الامكانية والمساعدة على تطويرها وتنميتها من خلال زيادة الأجر الحقيقى بجرعات مناسبة فى خط موازى مع الزيادات المتوقعة فى الانتاجية بهدف الوصول بالانتاجية الى حدودها القصوى والأعمال الاضافية وما تسببه من مشاكل الى حدودها الدنيا ، بحيث تكون الأجور الحقيقية هى المحرك لزيادة الانتاجية وعدم انتظار العكس لأنه لن يحدث .

وعلينا ملاحظة أنه اذا نجحت مصر فعلا فى تخفيض معدلات المواليد بطريقة أخرى ، فسوف يترتب على هذا زيادة وقت الفراغ لدى الأسرة والذى سوف توجهه للاستمتاع بالاستهلاك الترفى ومحاولة الحصول على الدخل اللازم لذلك بشتى الطرق الممكنة . فاذا لم تحدث زيادات حقيقية وكافية فى الدخل الحقيقى للأسرة فسوف يترتب على هذا زيادة الرغبة فى الأعمال الاضافية والطفيلية ومن ثم ارتفاع الأسعار وانخفاض معدل الادخار ومزيد من انخفاض الانتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات . ولن يتوقف هذا الهدر فى الامكانية حتى بالامتناع تماما عن الانجاب .

خاتمة

ومن كل ما سبق يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن حقيقة ما تعانى منه مصر يكمن فى الأساس فى خلل هيكل الأجور والأسعار وعدم التوازن الواضح بين الفرد كمستهلك من ناحية ومنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية اخرى ، والذى يرجع أساسا لخلل الفكر التنموى السائد فى مصر منذ السبعينيات فنحن نأخذ من الشرق ما لم يعد يؤخذ به فى الدول الاشتراكية ونأخذ من الغرب ما ليس معمولا به الآن فى الدول الراسمالية . فعلى سبيل المثال ، نقول بمجانية التعليم الجامعى انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص ، فالتعليم كالماء والهواء حق لكل مواطن ولكننا فى نفس الوقت تركنا التعليم الأساسى مرتعا لأصحاب المدارس الخاصة ونقف مكتوف الأيدى أمام تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية . نعترض على زيادة الأجور والمرتبات

وايجارات المساكن القديمة واسعار بعض الحاملات الزراعية خوفا من التضخم ولكننا فى نفس الوقت تركنا تجار الموت ومقاولين الهدم وبعض كبار صغار الموظفين او صغار كبار الموظفين يتقاضى الواحد منهم فى الصفقة الواحدة أكثر مما يتقاضاه القاضى مدى حياته أو أستاذ الجامعة أو ضابط كبير فى الشرطة او القوات المسلحة . ونقول بحق ان القطاعين العام والخاص هما ساقى الاقتصاد المصرى ولكننا تركنا احدى هاتين الساقين تصاب بضمور فى العضلات ولين فى العظام فى نفس الوقت الذى اصيبت فيه الساق الأخرى بورم طفيلى خبيث ويطالبنا اليمين واليسار بقطع هذه الساق او تلك بحجة ان الاقتصاد الأعرج خير من الاقتصاد الكسيح وندعم السلع الأساسية حفاظا على مبدأ العدالة الاجتماعية ولكننا فى نفس الوقت حولنا مدينة بورسعيد الباسلة الى مدينة حرة ، ولا يدرى أحد هى حرة من من ؟ ولماذا نترك المنصورة وطنطا والقاهرة مدن محتلة ، او لماذا لا نبعث ببعض خبراء الانفتاح الاقتصادى فى مصر الى الولايات المتحدة الأمريكية لمساعداتهم على اقامة مدن حرة هناك ، أم انهم يريدون منا أن نكون رأسماليين أكثر من الرأسماليين ونحذر الفقراء من كثرة الانجاب حتى لا يزدادوا فقرا على فقر فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه أجر الصبى (سبع سنوات) الى أكثر من أجر المدرس أو المهندس أو الطبيب حديث التخرج . والأمثلة الأخرى عديدة .

ودعونا نعترف اننا جميعا ، كأغلبية او كمعارضة ، لم يحاول أى منا أن « يقتحم العقبة ؟ » وما ادراك ما العقبة ؟ فك رقبة « ولكننا اكتفينا بالتلويح وبالتجريح . فريق منا يقول هذه اغلال ناصرية ومحرم علينا الاقتراب، وفريق يقول اغلال ساداتية ولا ندرى ماذا نفعل فيهما . وفريق ثالث ينتظر ويتربص بنا الدوائر عليهم دائرة السوء ولأن سألتهم عن شىء يقولون الدعم والسكان ولا أمل لنا الا باستثمارات الأجنبية « انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا » .

انما مثل الاستثمارات الأجنبية « كسراب بقيعه يحسبه الظمآن ماء او كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه . وما دعاء الكافرين الا فى ضلال » . واما دعوة أنصار تحديد النسل فأرى انها لا تختلف فى مضمونها كثيرا من دعوة الفرد لقطتين يقتسم لهما قطعة من الجبن وكلما رجحت احدى الكفتين أكل منها قطعة فترجح الكفة الأخرى فيأكل منها قطعة الى أن تلاشت قطعة الجبن .

وحتى لا تتكرر مأساة القطتين مع أولادنا وأموالنا ، أقول لأنصار تحديد النسل لا تقتلوا فينا الحب فنفقد القدرة على انتاج الحب ، واتركونا نعمل ونحب لننتج الحب والحب يزداد مالدينا من مال وبنين حتى تستكمل الأرض زينتها مصداقا لقوله تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » واما عن الباقيات الصالحات فأرى أنها انما تعنى الاستثمار الباقى والنافع

(*) انظر الفقرة الخاصة بالحب والحب فى الملحق الرياضى بدراسة سيناريو هدر

فى شتى مجالات العلوم والفنون والمعرفة واعلاء كلمة الله لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » وفى قراءة بن عباس وما خلقت الانس والجن الا ليعرفون فالمعرفة الحقة بأمور الدين والدنيا عبادة ما بعدها عبادة وأما عن التوازن بين المال والبنون فهو حتمية أزلية كما أوضحته فى هذه الدراسة ، وكفى بالله شهيدا اذ يقول « والسماء رفعها ووضع الميزان ، الا تطغوا فى الميزان واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » اى أن الشرط الكافى والضرورى لكى يتحقق للفرد اقصى استهلاك ممكن فى اى زمان ومكان هو الا نطغى فى الميزان . أن نستهلك فقط بمقدار ما نساهم به فى الانتاج ، وأن نعيد استثمار كل عائد رأس المال بلا زيادة أو نقصان .

ولكن علينا فقط أن نتساءل هل الأجور التى يحصل عليها العاملون بالحكومة والقطاع العام وبعض العاملون بالقطاع الخاص التى يجب استهلاكها بالكامل هل تمثل عائدا عادلا لمساهمة العمالة فى الانتاج ؟ وايجارات المساكن القديمة والتى يجب اعادة استثمارها فى قطاع الاسكان هل تمثل عائدا عادلا ؟ ، وايجارات الأرض الزراعية والتى يجب اعادة استثمارها فى التكثيف الرأسى والأفقى هل تمثل طائد المساهمة الأرض فى الانتاج؟

« وأوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ، واتقوا الذى خلقكم والجبلة الأولين » .

صدق الله العظيم

المراجـــع

باللغـــة العربيـــة :

د / أحمد السيد الصفتى :

— سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى ، المؤتمر الاقتصادى الكبير ، رئاسة الجمهورية ، فبراير ١٩٨٢ .

— السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، أبحاث ومداولات المؤتمر العـــلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ .

— المـــال والبنون وحتمية التوازن الذهبى ، المؤتمـــر العالمى الثـــانى للاقتصاد الاسلامى ، اسلام آباد — باكستان ، مارس ١٩٨٣ .

د / حســـن رياض :

— مصر الناصرية ، باريس ١٩٦٤ .

د / محمود عبد الفضيل :

— الجديد فى الاقتصاد المصرى ، أبحاث ومداولات المؤتمـــر العـــلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

— تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، مركز المعلومات رقم ١٣ ، مـــايو ١٩٨٠ .

باللغة الانجليزية :

1. Frankline, M. Fisher, **The Identification Problem** MaGrow-Hill, New York, 1970.
2. Domestic Resources Mobilization World Bank Report Wachin-gton, 1980. ,
3. Gunar, Myrdal, **The Challenge of World Poverty,** Award Anti-Poverty Program in Cutline. New York, 1971.
4. F. R. Ramsy, "A Mathoematical Teary of Savings".
5. A. El-Softy, "Adoptive Behavior; Demand and Preferences **Journal of Economic Theary,** Academic Press 1976.

حركة التجـــارة وراس المـــال بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.E.C.D. فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢

د. امينـــة عز الدين عبـــد الله

مقـــــدمة :

تنامى نصيب الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة فى تجارة مصر الخارجية .

من المألوف عند عرض بيانات التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجيـــة فى النشرات التى تصدرها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدوليـــة ، تقسيم الدول الى مجموعات على النحو التالى : مجموعة الدول الأعضـــاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.E.C.D. ، ومجمـــوعة الـــدول الأعضـــاء فى مجلس المعـــونة الاقتصـــادية المتبـــادلة للـــدول الشرقيـــة C.O.M.E.C.O.N. ومجموعة الدول النامية(١) .

ومن المعروف أنه تم انشاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة(٢) بموجب اتفاقية أبرمت فى باريس فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وكان الهدف من انشائها هو تحقيق الغايات الآتية : تحقيق أعلى درجة ممكنة من النمـــو الاقتصادى ، ورفع مستويات العمالة فى الدول الأعضاء بها ، والمســـاهمة فى زيادة مستوى النمو الاقتصادى فى الدول غير الأعضاء فى هذه المنظمـــة التى تجتاز مرحلة التنمية الاقتصادية ، وأخيرا المساهمة فى توسيع نطـــاق التجارة العالمية على أساس متعدد الأطراف Multilateral (٣) ويبلغ عدد الدول الأعضاء فى هذه المنظمة أربع وعشرون دولة هى : استراليا — النمسا — بلجيكا — كنـــدا — الدانمرك — فنلنـــدا — فرنسا — المانيا الاتحادية — اليونان — ايلنـــدا — ايرلنـــدا — ايطاليـــا — اليابان — لوكسمبرج — هولندا — نيوزيلاندا — البرتغال — أسبانيا — الســـويد —

---

(١) تقسم الدول النامية فى بعض الأحيان الى مجموعتين : تضم المجموعة الأولى الدول النامية المصدرة للبترول ، وتضم المجموعة الثانية الدول النامية الأخرى — كما قد تقســـم الدول النامية الى مجموعات طبقا لمستويات متوسط دخل الفرد .

(2) Organisation for Economic Co-operation and Development.

سويسرا ـــ تركيا ـــ المملكة المتحـــدة ـــ الولايات المتحـــدة الأمريكية ـــ النرويج(٢) والدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة هى الدول الصناعية المتقدمة والتى تتبع اقتصاد السوق(٤) .

وتشير البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجيـــة منذ سنة ١٩٥٩ ـــ ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٢ الى حدوث تحول كبير فى هـــذا التوزيع ، حيث زاد نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة من تجارة مصر الخارجية منذ منتصف السبعينات . فبينما كانت واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تشكل ٤٢٪ تقريبا من اجمالى وارداتها ســـنة ١٩٥٩/١١٩٦٠ وحـــوالى ٣٥ ٪ من نفس الاجمـــالى فى سنة ١٩٧٠ ، اصبحت واردات مصر من هذه الدول تمثل ٦٧٪ من اجمالى وارداتها فى سنة ١٩٧٥ واخذت هذه النسبة اتجاها تصاعديا بعد ذلك .

وبالنسبة للصادرات كانت صادرات مصر الى دول منظمة التعـــاون الاقتصادى والتنمية تمثل حوالى ٢٠٪ من اجمالى صـــادراتها فى ســـنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، وحوالى ١٥٪ من نفس الاجمالى فى سنة ١٩٧٠ ، ثم بلغت نسبة صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة الى اجمالى الصادرات ٦٠٪ تقريبـــا فى الفتـــرة ١٩٧٦ ـــ ١٩٨٢ ـــ فى المتـــوسط(٥) .

وفى ضوء ما تقدم فقد برزت اهمية دراسة المعالم الأساسية لتجـــارة مصر مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية منذ سنة ١٩٧٥ .

يهدف هذا البحث الى دراسة حركة التجارة بين مصر ودول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وعلاقتها بحركة راس المـــال من دول منظمة التعـــاون الاقتصـــادى والتنميـــة الى الاقتصـــاد المصرى فى الفتـــرة ١٩٧٥ ـــ ١٩٨٢ .

وينقسم البحث الى مبحثين نتناول فى المبحث الأول الملامح الأساسية لحركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وندرس فى المبحث الثانى تطور حركة راس المـــال من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الاقتصاد المصرى .

---

(3) O.E.C.D. - Developement Co-operation - 1976 Review.

(٤) جدير بالملاحظة أن يوغسلافيا تشترك فى بعض اعمال المنظمة ولكنها عضو له وضع خاص Special Status ، كما أن يوغسلافيا عضو فى مجموعة السبع والســـبعين ، بالاضافة الى انها تشارك كمراقب observer فى بعض اعمال الكوميكون .

(٥) وجدير بالملاحظة ان بعض هذه الدول تركيا واليونان واسبانيا والبرتغال ليســـت صناعية بالمعنى المعروف ولذلك يطلق عليها فى بعض الاحصائيات الدولية الدول شبه الصناعية Semi Industrialization Countries وفى البعض الآخـــر تندرج هـــذه الدول تحت مجموعة دول البحر الأبيض الاكثر تقدما More Advanced Mediterranean Countries.

(٦) النسب الخاصة

المبحث الأول

الملامح الأساسية لحركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢

نعرض فى هذا المبحث الملامح الأساسية لحركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وهذه المعالم هى : نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من تجارة مصر الخارجية ، ومعدل نمو الصادرات والواردات المصرية من هذه الدول ثم تطور الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبعض مؤشرات لتقيم حركة التجارة الخارجية بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فتحديد اهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من حيث نصيبها من تجارة مصر الخارجية واخيرا اهم مكونات التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

اولا : نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من تجارة مصر الخارجية :

يمثل اجمالى التبادل التجارى (الصادرات السلعية + الواردات السلعية) بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنسبة تتراوح بين ٥٣ و ٧٠٪ من اجمالى التبادل التجارى بين مصر وكافة دول العالم وذلك فى الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) كما يتضح من الجدول رقم (١) . وتشير البيانات الواردة فى هذا الجدول كذلك الى ان الاهمية النسبية لحجم التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من اجمالى التبادل التجارى لمصر تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة محل البحث ، حيث زادت من ٥٣ر٦٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ٦١٪ و ٦٤ و ٦٩ فى السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ على التوالى ، وبلغت٪ فى سنة ١٩٧٩ ، وحوالى ٧٠٪ فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ فى المتوسط .

واذا نظرنا الى الأهمية النسبية لكل من الواردات والصادرات على حدة نجد أن واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تمثل نسبة تتراوح بين ٦٧٪ و ٧٦٪ من اجمالى واردات مصر وذلك فى الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا ، ويظهر من الجدول رقم (١) ان هذه النسبة تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة محل البحث فبينما بلغت هذه النسبة ٦٧٪ تقريبا فى سنة ١٩٧٥ ، اصبحت تساوى ٧٠٪ و ٧٢٪ فى سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالى ، أما فى الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ فقد بلغت نسبة واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى اجمالى وارداتها حوالى ٧٥٪ .

وفيما يتعلق بالصادرات فان البيانات الواردة بالجدول رقم (١) تبين أن صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تكون نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٦٣٪ تقريبا من اجمالى صادرات مصر فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢ ، وقد اخذت هذه النسبة اتجاها تصاعديا فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٩ حيث ارتفعت من ١٥٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ٦٦ر٦٪ فى سنة ١٩٧٩ ثم اخذت هذه النسبة تتناقص حتى بلغت ٥٥ر١٪ فى سنة ١٩٨٢ .

ثانيا : معدل نمو الصادرات والواردات المصرية لدول منظمـــة التعـــاون الاقتصادى والتنميـــة :

بلغ معدل النمو السنوى لواردات مصر (بالأسعار الجـــارية) من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى ٣١ر٣٪ فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢) فى المتوسط .

هذا وتشير البيانات الخاصة بتطور الواردات المصرية من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (جدول ١) فى الفترة التى تدخل فى نطـــاق دراساتنا الى أنها تتزايد فى جميع سنوات هذه الفترة وان كان معدل نموها السنوى يختلف من سنة لأخرى . وبيان ذلك هو أن معدل النمو السنوى لواردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كان يســـاوى ٢٪ تقريبا فى سنة ١٩٧٦ ، ثم ارتفع الى ٥ر٢٨ و ٤٣٪ فى سنتى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ على التوالى . وارتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ فى سنة ١٩٨١ حيث بلغ ٨٣٪ ثم انخفض الى ٣٪ فى سنة ١٩٨٢ .

أما عن معدل نمو الصادرات المصرية (بالأسعار الجارية) الى دول من الجدول رقم (١) أن حصيلة الصادرات كانت تتزايد فى الفترة ١٩٧٦ — منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢ فيتضـــح ١٩٨٠ ، أما فى سنتى ١٩٨١ و ١٩٨٢ فانها كانت تتناقص ، هذا وقد كان معدل النمو السنوى لحصيلة الصادرات فى الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ يتراوح بين حـــوالى ٢٠٪ و ١٦٠٪ حيث بلغ ٣٠٪ فى ســـنة ١٩٧٧ و ١٩ ٪ فى سنة ١٩٧٨ و ١٦٠٪ فى سنة ١٩٧٩ ثم ٥٦٪ فى سنة ١٩٨٠ .

ويمكن تفسير الزيادة الكبيرة فى حصيلة الصادرات المصرية الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على وجـــه الخصوص ، بالزيادة الكبيرة فى حصيلة صادرات مصر من البترول منذ سنة ١٩٧٩(٧) . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى حصيلة صادرات مصر من البترول

---

(٧) بلغت حصيلة صادرات مصر من البترول الى كافة الدول ٥ر١٨٨ مليـــون جنيـــه فى سنة ١٩٧٨ ، و ٥ر٥٣٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ ، و ٠ر١٣٤٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٠انظر: الجهـــاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـــ النشرة الشـــهرية للتجـــارة الخارجيـــة ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

فى سنة ١٩٧٩ الى ثلاثة اسباب هى : الاكتشافات البترولية ، واسترداد بترول سيناء ، ثم الارتفاع الكبير فى الأسعار العالمية للبترول فى هذه السنة .

وفيما يتعلق بحصيلة صادرات مصر من البترول الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فقد زادت من ٩٦ر٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٨ الى ٣٣٦ر٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٢٤٩٪ (٨) .

هذا وقد كان من الأفضل استخدام الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات لتثبيت أسعارها بغرض استبعاد أثر التغير فى الأسعار عند حساب معدلات نموها ، ولكن حال دون ذلك عدم توافر أرقام قياسية لأسعار الصادرات والواردات المصرية مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وقد ظل هذه الظروف كان من الوارد استخدام الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات الاجمالية . ولكننا لم نعتمد على هذه الأرقام لأنه يتم تكوينها على أساس الأهمية النسبية للمجموعات السلعية المختلفة من اجمالى الصادرات والواردات ، أى طبقا لهيكل الصادرات والواردات الاجمالية(٩) . ومن المعروف أن كل من هيكل الصادرات وهيكل الواردات يختلف باختلاف التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية .

ثالثا : تطور الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

يبين الجدول رقم (١) أن التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ينتج عنه عجزا فى الميزان التجارى(١٠) فى الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا .

وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٧ر٩٥٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٥ ثم أخذ فى التزايد حتى بلغ ٠ر٣٦١٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٢ .

وجدير بالملاحظة ان العجز فى الميزان التجارى يأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة التى تدخل فى نطاق البحث فيما عدا سنة ١٩٧٩ حيث انخفض هذا العجز مما يرجع الى الزيادة الكبيرة فى حصيلة الصادرات المصرية الى دول

---

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ ــ ١٩٧٩) ــ يوليو ١٩٨٠ .

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ الأرقام القياسية للتجارة الخارجية ــ تقسيم جمركى ١٩٨١ ــ يناير ١٩٨٣ .

(١٠) نقصد بالميزان التجارى فى دراستنا ميزان التجارة المنظورة (أى الصادرات السلعية ــ الواردات السلعية) ولم نتعرض للجانب غير المنظورة من تجارة مصر الخارجية مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لعدم توافر بيانات تفصيلية عنه .

منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى هذه السنة للأسباب التى سبق أن ذكرنا ، كما أن معـــدل نمـــو الواردات المصرية من دول منظمة التعـــاون الاقتصادى والتنمية فى سنة ١٩٧٩ كان منخفضا بالمقارنة بالسنوات الأخرى حيث بلغ ٣٪ فى هذه السنة .

هذا ويشكل العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية نسبة كبيرة من اجمالى العجز فى الميزان التجـــارى المصرى فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢ حيث تراوحت هذه النسبة بين ٨٢٪ و ٩٦٪ فى هذه الفترة (جدول رقم ١) .

رابعـــا : بعض مؤشرات لتقييم حركة التجارة بين مصر ودول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية :

نعرض هنا اربعة مؤشرات لتقييم حركة التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهى : نسبة واردات مصر من دول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الناتج المحلى الاجمالى ، ونسبة حصيلة صادرات مصر الى هذه الدول الى الناتج المحلى الاجمالى ، ونسبة العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الناتج المحـــلى الاجمالى ثم نسبة تغطية الصادرات للواردات .

يتضمن الجدول رقم (٢) هذه المؤشرات . ويتضح من هذا الجـــدول ان واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تساوى حوالى ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٢) فى المتوسط ، وقد تراوحت هـــذه النســـبة بين ٢ر١٨٪ و ٥ر٢٩٪ فى الفترة محـــل البحث .

أما عن نسبة حصيلة الصادرات المصرية الى دول منظمة التعـــاون الاقتصادى والتنمية الى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت ٦٪ فى الفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٢) فى المتوسط ، وقد كانت هذه النسبة ثابتة تقريبـــا فى الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٨ حيث بلغت حوالى ٤٪ ثم ارتفعت فى السنوات التالية حيث كانت تساوى ٧ر٨٪ و ٢ر١١٪ و ٥ر٨٪ و ١ر٦ فى المـــائة فى السنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١/١٩٨٠ و ١٩٨٢/١٩٨١ .

وفيما يتعلق بنسبة العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الناتج المحلى الاجمالى فقد تراوحت بين ١٠٪ و ٢١٪ فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢ وبلغت ٦ر١٦٪ فى هذه الفترة فى المتوسط .

أما عن نسبة تغطية الصادرات للواردات والتى تشير الى مدى كفاية حصيلة الصادرات الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لتمـــويل

وارداتها من هذه الدول ، فقد كانت تساوى ٢٠٪ تقريبا فى الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨ فى المتوسط و ٤٣٪ و ٥٢٪ فى سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالى ثم بلغت هذه النسبة ٢٧٪ فى سنتى ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالى .

ويرجع ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات فى سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بشكل ملحوظ الى الزيادة الكبيرة التى حدثت فى حصيلة الصادرات المصرية الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى ترجع بصفة اساسية الى زيادة حصيلة صادرات مصر من البترول الى هذه الدول على النحو الذى ذكرناه .

خامسا : اهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من حيث نصيبها النسبى فى تجارة مصر :

تبين البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) ان هناك خمس دول من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تشكل صادرات مصر لها ووارداتها منها بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ تقريبا من اجمالى صادرات مصر ووارداتها من اجمالى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فى الفترة من سنة ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ . وهذه الدول هى : الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، والمملكة المتحدة .

واذا نظرنا الى كل من صادرات مصر ووارداتها من هذه الدول الخمس يتضح لنا ما يلى : بالنسبة للواردات ، تشكل واردات مصر من هذه الدول الخمس نسبة تتراوح بين ٦٤٪ و ٧٢٪ من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وفيما يتعلق بالصادرات ، تشكل صادرات مصر الى هذه الدول الخمس نسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ تقريبا من اجمالى صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة محل البحث .

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول من حيث الأهمية النسبية لواردات مصر منها الى اجمالى واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، حيث تمثل واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تتراوح بين ٢٣٪ و ٢٨٪ من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

ويأتى بعد ذلك كل من المانيا الاتحادية وفرنسا فقد تراوح نصيب واردات مصر من المانيا الاتحادية بين ١٦٪ و ١٢٪ من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كما تراوحت نسبة واردات مصر من فرنسا من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بين ١٦٪ و ٩٪ .

أما ايطاليا فقد بلغت نسبة واردات مصر منها بين ١٢٪ و ٩٪ تقريبـــا من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبالنســـبة للمملكة المتحدة فان واردات مصر منها تمثل نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٦٪ من اجمالى واردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة محـــل البحث .

وجدير بالملاحظة أن واردات مصر من باقى دول منظمـــة التعـــاون الاقتصادى والتنمية كل على حدة تمثل نسبة تقل عن ٥٪ من اجمالى وارداتها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى معظم سنوات الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا .

وفيما يتعلق بتطور قيمة واردات مصر من كل دولة من الدول الخمس السابق الاشارة اليها فى الفترة محل البحث فان البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) تشير الى أنها تأخذ اتجاها تصاعديا فى هذه الفترة .

أما بالنسبة للأهمية النسبية لصادرات مصر الى الدول الخمس من اجمالى صادراتها الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فان ايطاليا تحتل المركز الأول . فصادرات مصر الى ايطاليا تكون نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٥٪ من اجمالى صادراتها الى دول منظمة التعاون الاقتصـــادى والتنميـــة .

أما عن الدول الأخرى فنجد أن نصيب كل من فرنسا والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة من اجمالى صادرات مصر الى دول منظمة التعـــــاون الاقتصادى والتنمية متقارب حيث يتراوح نصيب كل منهـــا ما بين ١٤٪ و ٤٪ من اجمالى صادرات مصر الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة التى تدخل فى نطاق دراستنا .

أما باقى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فان صادرات مصر الى كل منها على حدة تقل عن ٤٪ من اجمالى صـــادرات مصر الى دول المنظمـــة .

وفيما يتعلق بتطور حصيلة صادرات مصر الى الدول الخمس فى الفترة محل البحث ، فهى تأخذ اتجاها تصاعديا فى معظم السنوات التى تدخـــل فى نطاق بحثنا فيما عدا سنة ١٩٨١ حيث انخفضت حصيلة صادرات مصـــر الى معظم هذه الدول .

وبعد تحديد أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة من حيث نصيبها النسبى فى تجارة مصر مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية نعرض بايجاز تطور الميزان التجارى بين مصر وهذه الدول الخمس .

ويتضمن الجدول رقم (٣) رصيد الميزان التجارى بين مصر وكل من الدول الخمس التى تحتل الأهمية النسبية الكبرى فى التبادل التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ونذكر بأن هذه الدول هى : الولايات المتحدة الأمريكية ــ المانيا الاتحادية ــ فرنسا ــ ايطاليا ــ والمملكة المتحدة .

وباستعراض البيانات الواردة فى هذا الجدول يتضح ما يلى :

ــ ان رصيد الميزان التجارى بين مصر والدول الخمس مجتمعة سالبا مما يعنى ان واردات مصر من هذه الدول تفوق صادراتها لها . هذا ويأخذ العجز فى الميزان التجارى بين مصر وهذه الدول الخمس اتجاها تصاعديا فى فترة البحث فيما عدا سنة ١٩٧٩ .

ــ ان الميزان التجارى بين مصر وكل دولة من الدول الخمس على حدة يحقق عجزا فى جميع السنوات التى تدخل فى نطاق البحث باستثناء الميزان التجارى مع ايطاليا الذى حقق فائضا فى الفترة من سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٨٢ .

ــ ان حجم العجز فى الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يفوق حجم العجز فى الميزان التجارى بين مصر وكل من فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا والمملكة المتحدة ، بفارق كبير فى جميع السنوات التى تدخل فى نطاق بحثنا .

فنذكر على سبيل المثال ان العجز فى الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة فى سنة ١٩٧٥ بلغ ٢٩٥ مليون جنيه بينما كان العجز فى الميزان التجارى بين مصر وفرنسا يساوى ١٥٦ مليون جنيه وبين مصر والمانيا الاتحادية يساوى ١٢١ ، أما العجز فى الميزان التجارى بين مصر وايطاليا فكان يساوى ٦٦ مليون جنيه أما العجز فى الميزان التجارى بين مصر والمملكة المتحدة فبلغ ٦٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٥ .

أما فى سنة ١٩٨٢ فكان العجز فى الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية يساوى ١١٠٥ مليون جنيه أما العجز فى الميزان التجارى بين مصر وكل من المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة يساوى ٥٤١ مليون جنيه و ٣٢٥ مليون جنيه و ٢٢٥ مليون جنيه على التوالى فى سنة ١٩٨٢ جدول (٣) .

سادسا : اهم مكونات التجارة بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

نقتصر هنا على تحديد اهم مكونات الواردات والصادرات من الدول الخمس التى تحتل الأهمية النسبية الكبرى من حيث حجم التبادل التجارى

مع مصر من اجمالى التبادل التجـــارى بين مصر ودول منظمـــة التعـــاون الاقتصادى والتنمية . ونذكر بأن هـــذه الدول هى : الولايات المتحـــدة الأمريكية ــ فرنسا ــ المانيا الاتحادية ــ ايطاليا ــ المملكة المتحدة .

ونتناول فيما يلى اهم مكونات واردات مصر من هذه الدول ثم اهم مكونات صادرات مصر الى هذه الدول أيضا .

بالنسبة لواردات مصر من هذه الدول فاننا نجد أن القمح ودقيـــق القمح يشكلان معا حوالى ٢٠٪ من اجمالى واردات مصر من الدول الخمس السابق ذكرها وذلك فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢) . وتوضح البيانـــات الواردة فى الجدول رقم (٤) أن واردات مصر من القمح ودقيق القمح تساوى نسبة تتراوح بين ٢٦٪ و ١٤٪ من اجمالى واردات مصر من اهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ويبين الجدول ايضا أن واردات مصر من القمح ودقيق القمح تمثل نسبة تتراوح بين ٣٥٪ و ٢٣٪ من اجمالى وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية . كما تشكل واردات مصر من القمح ودقيق القمح نسبة تتراوح بين ٤٢٪ و ٢٩٪ من اجمالى وارداتها من فرنسا .

وجدير بالملاحظة ان هذه الدول الخمس تعتبر المصدر الرئيسى الذى تحصل منه مصر على وارداتها من القمح ودقيق القمح حيث تمثل واردات مصر من القمح من هذه الدول نسبة تتراوح من ٧١٪ و ٤٥٪ من اجمالى وارداتها من القمح من كافة المصادر وذلك فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٧٩) كما أن واردات مصر من دقيق القمح من هذه الدول الخمس تكون نسبة تتراوح بين ٨٢٪ و ٩٨٪ من اجمالى وارداتها من كافة المصادر فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٧٩) (١١) .

وفيما يتعلق باهم مكونات الصادرات المصرية الى اهم دول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية فهى : البترول الخام ــ القطن الخـــام ــ غزل القطن ــ الاقمشة القطنية ــ البطاطس . اذ تشكل حصيلة صادرات مصر من هذه السلع ، نسبة تتراوح بين ٣١٪ و ٧١٪ من الحصـــــيلة الاجمالية لصادراتها الى الدول الخمس (جدول ٥) (٢) .

ويتضح من هذا الجدول أن الأهمية النسبية لحصيلة صادرات مصر من هذه السلع من اجمالى حصيلة صادراتها الى الدول الخمس الســـابق ذكرها ، تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٧٩) .

---

(١١) حسبت هذه النسب من البيانات المنشورة فى :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ــ ١٩٧٩ ــ يوليو ١٩٨٠ .

أما عن توزيع أهم السلع التى تصدرها مصر الى الدول الخمس فانه مبين فى الجدول رقم (٦) وتشير البيانات الواردة فى هذا الجدول الى ان صادرات مصر من البترول الخام تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية من ٥٨٪ الى ٨٦٪ من اجمالى صادراتها الى الولايات المتحدة فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٧٩) . كما تشكل صادرات مصر من البترول الخام الى ايطاليا نسبة تتراوح بين ٤٩٪ و ٦٢٪ من اجمالى صادرات مصر الى ايطاليا فى نفس الفترة .

أما عن صادرات مصر من القطن الخام فانها تتجه الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتكون صادرات مصر الى فرنسا نسبة تتراوح بين ٦٥٪ ٢٢٪ من اجمالى صادراتها لفرنسا ، كما أن صادرات مصر من القطن الخام الى المانيا الاتحادية تشكل نسبة تتراوح بين ٤٥٪ و ٣٦٪ اما عن صادرات مصر من القطن الخام الى ايطاليا فانها تشكل نسبة تتراوح بين ١٧٪ و ٨ر٤٪ من اجمالى صادراتها الى ايطاليا ، وفيما يتعلق بصادرات مصر من القطن الخام الى المملكة المتحدة فانها تكون نسبة تتراوح بين ١٦٪ و ٣٪ من اجمالى صادرات مصر الى المملكة المتحدة .

وفيما يتعلق بصادرات مصر من غزل القطن فهى تتجه الى المانيا الاتحادية وتكون نسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ١٢٪ من اجمالى صادراتها الى المانيا الاتحادية .

أما عن صادرات مصر من الأقمشة القطنية فانها تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية وتكون نسبة تتراوح بين ١٧٪ و ٥٪ من اجمالى صادراتها الى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالنسبة لصادرات مصر من البطاطس فانها تذهب الى المملكة المتحدة وتمثل نسبة تتراوح بين ٣٩٪ و ١٢٪ من اجمالى حصيلة صادراتها الى المملكة المتحدة .

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لصادرات مصر من هذه السلع الى الدول الخمس السابق ذكرها ، من اجمالى صادرات مصر من هذه السلع الى كافة الدول ، فاننا نجد أن صادرات مصر من البترول الخام الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (وهى الدول الخمس التى سبق أن ذكرناها) تكون نسبة تتراوح بين ٧٦٪ و ٥٢٪ من اجمالى صادرات مصر من البترول الخام وذلك فى سنتى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالى .

أما صادرات مصر من البطاطس الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فانها تكون نسبة تتراوح بين ٧٨٪ و ٣٢٪ من اجمالى صادرات مصر من البطاطس الى كافة الدول فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٧٩) .

وفيما يتعلق بصادرات مصر من القطن الخام الى اهم دول المنظمـــة فتكون نسبة تتراوح بين ٢١٪ و ٥٪ من اجمالى صادرات مصر من القطن الخام الى كافة الدول وذلك فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢) .

وبالنسبة لصادرات مصر من الأقمشة القطنية الى اهم دول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية فانها تساوى نسبة تتراوح بين ٢٩٪ و ٦٪ من اجمالى صادرات مصر من الأقمشة القطنية فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢).

اما عن صادرات مصر من غزل القطن الى اهم دول المنظمـــة فانهـــا تكون نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٣٪ من اجمالى صادراتها من غزل القطن الى كافة الدول(١٢) .

المبحث الثـــانى

حركة رأس المـــال من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢

كشفت لنـــا دراسة تطور حركة التجارة بين مصر ومجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة محل البحث عن وجـــود عجـــز فى الميزان التجارى بين مصر وهذه المجموعة من الدول ، كما أن هـــذا العجز يأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة التى تدخل فى نطاق بحثنا ويتم تمـــــويل العجز فى الميزان التجارى عادة عن طريق تدفق رأس المـــال من الخـــارج والذى يأخذ شكلين هما : الاستثمارات المباشرة ، والاقتراض من الخارج .

وفى ضوء ما تقدم نعرض فيما يلى تباعا : الاستثمارات المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مصر ، ثم الاقتراض من هـــذه الدول فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢ .

اولا : الاستثمارات المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصـــادى والتنميـــة فى مصـــر :

بدأت رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة تتجه الى مصر للاستثمار بعد صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المـــال العـــربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . وكمـــا

---

(١٢) حسبت هذه النسب من البيانات الواردة فى :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ــ ١٩٧٩ يوليو ١٩٨٠ .

هو معروف تعتبر المشروعات التى تنشأ فى ظل هـذا القـانون مشروعات مشتركة بين رأس المال المصرى ورأس المال الأجنبى(١٣) .

وباستعراض البيانات الخاصة بالمشروعات المشتركة التى أنشأت منذ سنة ١٩٧٤ حتى نهاية سنة ١٩٨١ يتضح أن رؤوس الأموال المصرية تمثل ٦٦ر٧٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات المشتركة التى بدأت الانتاج حتى سنة نهاية ١٩٨١ .

وفيما يتعلق برؤوس الأموال دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فانها تساوى حوالى ١١ر٣٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات المشتركة التى بدأت الانتاج فعلا حتى نهاية سنة ١٩٨١(١٣) .

وقد بلغت رؤوس أموال دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـة المستثمرة فى مصر ١٦٥ مليون جنيه حتى نهاية سنة ١٩٨١ ، ٨ر١٥٪ منها رؤوس أموال أمريكية ، و ٨ر١٣٪ رؤوس أموال فرنسية و ١٢٪ منهـا رؤوس أموال المـانية و ٦٪ منها رؤوس أموال انجليزية و ٥ر٢٪ منهـا رؤوس أموال ايطالية .

ثانيـا : الاقتراض من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

تنقسم القروض الخارجية وما يترتب عليها من ديون خارجية طبقـا للمصدر الى(١٦) : قروض من مصادر خاصة وتشمل تسـهيلات الموردين والاقتراض من الأسواق المـالية الدولية ، وقروض رسمية official loans وتنقسم الى نوعين : القروض المتعددة الأطراف multilateral loans والقروض الثنائية bilateral loans والقروض المتعددة الأطراف هى القروض التى يمنحها البنك الدولى والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف .

أما القروض الثنائية فانها تنقسم الى : قروض الدول الأعضـاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C. وقروض من دول التخطيط

---

(١٣) نص المادة ٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على « أن توظيف المال المستثمرفىمصر يتم فى صورة مشتركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص فى المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات .

(13) Central Agency for Public Mobilisation and Statistics Status of the Open Door Economy up to 31.12. 1981 - February 1982. pp. 40-43.

(14) Ibid. p. 43.

(١٦) يتبع هذا التقسيم فى جداول الديون الخارجية التى تصدرها البنك الدولى انظر على سبيل المثال :

World Bank - World Debt Tables - External Public Debt of Developing Countries and Territories - December 1981.

المركزى Centrally Planned Economies وقروض من الدول الأعضـــاء فى لجنة المساعدات الانمائية Development Assietance Committee وهى احـــدى اللجان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وبناء على ما تقدم فاننا نتناول فى هذا الجزء من دراستنا تطـــور الاقتراض من دول لجنة المساعدات الانمائية D.A.C. وتهدف لجنـــة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى زيادة حجم الموارد المـــالية التى تقدمها الدول الأعضاء فيها الى الدول النامية . وتضم هذه اللجنة الدول الآتية : استراليا ــ النمسا ــ بلجيكا ــ كنـــدا ــ الدانمرك ــ فنلندا ــ فرنسا ــ المانيا الاتحادية ــ ايطاليا ــ اليـــابان ــ هولندا ــ نيوزيلاندة ــ النرويج ــ السويد ــ سويسرا ــ المملكة المتحدة ــ الولايات المتحدة الأمريكية(١٧) .

ونذكر بأن الجانب الذى يهمنا من الاقتراض من هذه الدول بصـــفة خاصة ، وهو صافى الاقتراض السنوى المستخدم ، أى القروض الخارجية المستخدمة سنويا مطروحا منها مدفوعات خدمة الدين وذلك نظرا لاننـــا نركز فى دراستنا على كيفية تمويل العجز السنوى فى الميزان التجـــارى مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبالتالى فانه من المفروض أن تتم مقارنة صافى الاقتراض من هذه الدول سنويا بالعجز السنوى فى الميزان التجارى معها . ولكننا لم نستطيع الحصول على بيانات عن صافى اقتراض مصر من دول لجنة المساعدات الانمائية الرسمية ، وذلك فاننا نتنـــاول بالدراسة تطور الديون الخارجية المستخدمة (Disbursed) قبل دول لجنة المساعدات الانمائية فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢ .

وتأخذ الديون الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية شكلين الشكل الأول هو الديون الثنائية الناتجة عن القروض الثنائيـــة التى تمنحها حكومات دول لجنة المساعدات الانمائية لمصر ، والشكل الثانى هو تسهيلات الموردين Export Credits التى يمنحها المصدرون فى هذه الدول الى مصر والتى تكون مضمونة من حكومات هذه الدول .

وفى ضوء ما تقدم نتناول فيما يلى الموضوعات الآتية : تطور ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية ، ثم تطور ديون مصـــر الناشئة عن تسهيلات الموردين وأخيرا نعرض بعض مؤشرات قياس عبء الديون الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية على الاقتصاد المصرى .

١ ــ تطور ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية

بلغت ديون مصر الخارجية الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية ٦١٠ر٦ مليون دولار فى سنة ١٩٧٥ ، ٥٣٥٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٢

(١٧) O.E.C.D. Review - Development Co-operation 1976 Review.

(جدول رقم ٧) . وقد بلغ معدل النمو السنوى لديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية ٨٣٪ فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٧ فى المتوسط ، و ٣٢٪ و ٣٨٪ و ١٨ فى المائة فى السنوات ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠/١٩٨١ و ١٩٨١/١٩٨٢ .

وقد ترتب على ذلك زيادة الأهمية النسبية لديون مصر الخارجية الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية من اجمالى ديون مصر الخارجية الثنائية اى ديونها الثنائية قبل كافة الدول فبينما كانت ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية تشكل ١٦٪ تقريبا من اجمالى ديونها الثنائية فى سنة ١٩٧٥ أصبحت تشكل ٣٣٪ من اجمالى الديون الثنائية فى سنة ١٩٧٧ واخذت الأهمية النسبية لديون مصر قبل دول لجنة المساعدات الانمائية من اجمالى ديونها الثنائية تتزايد حتى بلغت ٦١٪ فى سنة ١٩٨١/ ١٩٨٢ (جدول رقم ٧) .

أما عن الأهمية النسبية لديون مصر الخارجية قبل مختلف دول لجنة المساعدات الانمائية فان البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) تشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية من اجمالى ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية فديون مصر الخارجية قبل الولايات المتحدة تساوى ٥٦ر٢٪ وحوالى ٦٦٪ من اجمالى ديونها قبل دول لجنة المساعدات الانمائية فى نهاية سنة ١٩٨٠ وفى نهاية سنة ١٩٨٢ على التوالى وتأتى بعدها من حيث الأهمية النسبية المانيا الاتحادية وتمثل ديون مصر قبلها حوالى ٢٠٪ و ١٢٪ من اجمالى ديونها الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية فى سنتى ١٩٨٠ ــ ١٩٨٢ على التوالى .

وقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية ، ارتفاع حجم مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لهذه الدول فى المستقبل ويبين الجدول رقم (٩) المدفوعات المتوقعة لخدمة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية فى الفترة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ ــ ١٩٨٩ ــ ١٩٩٠ طبقا لموقف الديون فى نهاية يونيو سنة ١٩٨٢ .

ويتضح من البيانات الواردة فى هذا الجدول أن مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لدول لجنة المساعدات الانمائية تساوى ٢٤٤ر٧ مليون دولار فى سنة ١٩٨٢/١٩٨٣ ومن المتوقع أن تتزايد حتى تبلغ ٥١٨ر٢ مليون دولار فى سنة ١٩٨٩/١٩٩٠ .

ونظرا لزيادة الأهمية النسبية لديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية من اجمالى ديونها الخارجية الثنائية ، فان مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لدول لجنة المساعدات الانمائية تمثل ٣٥٪ و ٣٧٪ من اجمالى مدفوعات خدمة الدين المتوقعة والناتجة عن اجمالى الدين مصر الثنائية فى سنتى ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ و ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ على التوالى

وبلغت هذه النسبة ٤٥٪ و ٤ر٦٧٪ فى سنتى ١٩٨٤/١٩٨٥ و ١٩٨٥ / ١٩٨٦ على التوالى . وتأخذ هذه النسبة فى التزايد لتبلغ ٧٦٪ فى ســنة ١٩٨٩/١٩٩٠ (جدول رقم ٩) .

هذا ويترتب على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين المتوقعة فى السنوات المقبلة ، انخفاض صافى الاقتراض السنوى اى القروض الخارجية مطروحا منها مدفوعات خدمة الدين .

٢ ــ تطور ديون مصر الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين

بلغ حجم الديون مصر الخارجيــة الناشــئة عن تسهيلات الموردين ٧ر١١١٩ مليون دولار حتى نهاية سنة ١٩٨٠ ، ٢ر٩٨٤ مليــون دولار منها عبارة عن ديون ناتجة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المســاعدات الانمائية اى ا الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات الانمائية اى أن الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين مندول لجنةالمساعدات الموردين من كافة الدول حتى نهاية سنة ١٩٨٠ ــ جدول رقم ١٠ وعلى هذا الأساس ، ونظرا لعدم توافر بيانات عن الدول الناشئة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات الانمائية على حدة ، فى الفترة التى تدخل فى نطاق بحثنا ، فاننا نعرض هنا تطور الديون الناتجة عن تسهيلات الموردين من كافة المصادر يبين الجدول رقم (١١) تطور ديون مصر الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين ، ويتضح من هذا الجدول أن هذه الديون تأخــذ اتجاها تصاعديا فى الفترة محل البحث ، فقد زادت هذه الديو من ٨ر٦٥١ مليون دولار فى سنة ١٩٧٥ الى ٣ر٢٢٧٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨١/١٩٨٢ وقد بلغ معدل نموها السنوى أقصى مستوى له فى سنتى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ / ١٩٨١ حيث بلغ ٦٥٪ و ٨٠٪ فى هاتين السنتين على التوالى .

وقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية الناشئة عن تســهيلات الموردين ، ارتفاع أهميتها النسبية من اجمالى ديون مصر الخارجية من ٨٪ فى سنة ١٩٧٧ الى ١٥٪ فى سنة ١٩٨١/١٩٨٢ .

وترجع خطورة زيادة الأهمية النسبية لهذه الديون من اجمالى الديون الخارجية الى صعوبة الشروط التى تمنح على اساسها مما يؤدى الى كبر حجم الأعباء الناتجة عنها والتى تتمثل فى مدفوعات خدمة الدين .

٣ ــ مؤشرات قياس عبء ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائيــة على الاقتصاد المصرى :

نستخدم هنا مؤشرين من المؤشرات التى جرى العرف على استخدامها لقياس عبء الديون الخارجية وهما : نسبة اجمالى الديون الى كل من حصيلة الصادرات والناتج المحلى الاجمالى(١٧) .

ويشمل الجدول رقم (١٢) نسبة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية الى كل من حصيلة صادرات مصر الى هذه الدول، والى الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢ ويتضح من هذه الجدول أن ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية تمثل نسبة تتراوح بين ٢٦١٪ و ٣٣٢٪ من حصيلة صادرات مصر الى هذه الدول فى الفترة محل البحث هذا وتفوق هذه النسبة ، نسبة اجمالى ديون مصر الخارجية الى اجمالى حصيلة صادراتها والتى بلغت ١٨٥٪ فى سنة ١٩٧٨ و ١٣٣ ٪ فى سنة ١٩٨٣/١٩٨٢ على التوالى(١٨) .

ويرجع ارتفاع نسبة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية الى حصيلة صادرات مصر الى هذه الدول الى أن قيمة الديون تفوق حصيلة الصادرات فى جميع السنوات التى تدخل فى نطاق الدراسة بقدر كبير ، كما أن معدل النمو السنوى لديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية يفوق معدل النمو السنوى لحصيلة الصادرات مصر الى هذه الدول ، فبينما كانت ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية تنمو بمعدل ٤٤٪ سنويا فى الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨١ / ١٩٨٢ فى المتوسط كانت حصيلة صادرات مصر الى دول لجنة المساعدات الانمائية تنمو بمعدل ١٧٪ فى نفس الفترة فى المتوسط .

وفيما يتعلق بنسبة ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية الى الناتج المحلى الاجمالى ، فانما تتراوح بين ١ر٥٪ و ٢ر٢٧٪ فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ كما يتضح من الجدول رقم (١٢) ، وتأخذ هذه النسبة اتجاها تصاعديا فى الفترة محل البحث حيث ارتفعت من ١ر٥٪ فى سنة ١٩٧٥ الى ٢ر٢٧٪ فى سنة ١٩٨٠ .

---

(١٧) لم نستخدم اكثر المؤشرات شيوعا لقياس عبء الديون الخارجية وهو معدلخدمة الدين debtservice ratio الذى يساوى مدفوعات خدمة الدين / حصيلة الصادرات، نظرا لعدم وجود بيانات عن مدفوعات خدمة الدين الواجبة السداد لدول لجنة المساعدات الانمائية فى السنوات التى تدخل فى نطاق دراستنا .

(18) World Bank - Arab Republic of Egypt Current Economic Situation and Growth Prospects - October 1983 - p. 43.

خاتمة

يخلص من هذا البحث الى النتائج الآتية :

١ — ان العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٢ ، يأخذ اتجاها متزايدا ، وترتفع قيمة هذا العجز بالنسبة الى اجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى .

٢ — ان أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من حيث النصيب النسبى فى تجارة مصر الخارجية هى على التوالى : الولايات المتحدة الأمريكية — المانيا الاتحادية — فرنسا — ايطاليا — المملكة المتحدة .

٣ — ان تحليل مكونات التبادل التجارى بين مصر واهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، من حيث النصيب النسبى فى تجارة مصر الخارجية يوصلنا الى النتائج التالية :

— ان اهم مكونات واردات مصر من هذه الدول هى القمح ودقيق القمح وهى اهم السلع الغذائية التى تستوردها مصر .

— ان هذه الدول تعتبر المصدر الرئيسى الذى تحصل منه مصر على احتياجاتها من القمح ودقيق القمح .

— ان اهم الصادرات المصرية الى هذه الدول هى البترول الخام والقطن الخام وغزل القطن — والمنسوجات القطنية والبطاطس ومن المعروف أن حصيلة الصادرات البترولية تتعرض للتقلب نظرا لتقلب أسعاره العالمية .

٤ — فى ضوء النتيجة السابقة يمكن القول ان اية محاولة تستهدف دراسة وسائل تخفيض حجم العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تتطلب اولا دراسة وسائل الحد من واردات القمح ودقيق القمح وهى مسالة ترتبط بصفة رئيسية بسياسات الانتاج المحلى ، وتتطلب ثانيا دراسة وسائل زيادة الصادرات غير البترولية وهى القطن الخام — وغزل القطن والمنسوجات القطنية والبطاطس . الى اسواق الدول الآتية : الولايات المتحدة الأمريكية — فرنسا — المانيا الاتحادية — المملكة المتحدة — وايطاليا .

٥ ــ ان الاستثمارات المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مصر ضئيلة الحجم سواء بالمقارنة بحجم العجز فى الميزان التجارى مع هذه الدول أم بحجم الديون الخارجية المستحقة على مصر قبل هذه الدول أيضا .

٦ ــ ان ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تأخذ اتجاها تصاعديا فى الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢) (٢) .

٧ ــ انه بالنسبة لعلاقة العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بالديون الخارجية لمصر قبل اهم هذه الدول ، فقد اتضح لنا من دراستنا ان العجز فى الميزان التجارى بين مصر وبين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يحتل الاهمية النسبية الكبرى من اجمالى العجز فى الميزان التجارى بين مصر وكافة دول العالم ، وكذلك تمثل ديون مصر الخارجية قبل اهم دول هذه المنظمة الاهمية النسبية الكبرى من اجمالى الديون الثنائية للاقتصاد المصرى خاصة منذ سنوات ١٩٧٩ .

٨ ــ ان عبء ديون مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، على الاقتصاد المصرى يعد عبئا مرتفعا .

جـــدول (١)
تطور صادرات وواردات واجمالى التبادل والميزان التجارى
بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
(القيمة بآلاف الجنيهـــات)

السنة	الصـــادرات		الـــواردات		إجـــمالى التبـــادل		المـــيزان التجارى		نسبةتغطية الصادرات للواردات
	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (٢)	القيمة	٪ (٣)	القيمة	٪ (٤)	
١٩٧٥	٨٣٦٧٧	١٥,٢	١٠٣٦٤٦٤	٦٧,٣	١١٢٠١٤٠	٥٣,٦	-٩٥٢٧٨٦	٩٦,١	٨,٠
١٩٧٦	٢١٢٨٩٤	٣٥,٧	١٠٥٥٨١٨	٧٠,٨	١٢٦٨٧١٢	٦٠,٨	-٨٤٢٩٢٤	٩٤,٠	٢٠,١
١٩٧٧	٢٧٦٥٠٦	٤١,٣	١٣٥٦٨٥٤	٧٢,٠	١٦٣٣٣٦٠	٦٣,٩	-١٠٨٠٣٤٨	٨٨,٨	٢٠,٣
١٩٧٨	٣٣٠٤٨٩	٤٨,٦	١٩٤٣٤٤٩	٧٣,٨	٢٢٧٣٩٣٨	٦٨,٦	-١٦١٢٩٦٠	٨٢,٥	١٧,٠
١٩٧٩	٨٥٨١٦٥	٦٦,٦	٢٠٠٣٧٠١	٧٤,٥	٢٨٦١٨٦٦	٧٢,٠	-١١٤٥٥٣٦	٨١,٩	٤٢,٨
١٩٨٠	١٣٤٨١٨	٦٢,٩	٢٥٥٤٦٤٦	٧٥,٠	٣٨٩٦٠٦٤	٧٠,٤	-١٢١٢٤٢٨	٩٥,٤	٥٢,٥
١٩٨١	١٢٨٩١٦٦	٥٦,٩	٤٦٧٧٥٨٢	٧٥,٥	٥٩٦٦٧٤٨	٧٠,٦	-٣٣٨٨٤١٦	٨٦,٣	٢٧,٥
١٩٨٢	١٢٠٥٢٤٢	٥٥,١	٤٨١٩٢٥٤	٧٥,٨	٦٠٢٤٤٩٦	٧٠,٥	-٣٥١٤٠١٢	٨٨,٦	٢٥,٠

(١) النسبة المئوية من الحصيلة الإجمالى للصادرات المصرية
(٢) النسبة المئوية من قيمة إجمالى واردات مصر .
(٣) النسبة المئوية من إجمالى التبادل التجارى لمصر .
(٤) النسبة المئوية من إجمالى العجز فى الميزان التجارى لمصر .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الشهرية للتجارة الخارجية – أعداد مختلفة .

جـــدول (٢)

النسبة المئوية لكل من الصادرات والواردات وعجز الميزان التجارى بين مصر ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى الناتج المحلى الاجمـــالى

(١٩٧٥ — ١٩٨٢)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى (١)	الصـــادرات (٢)	الـــواردات (٣)	الميزان التجـــارى (٤)	(٢) — % — (١)	(٣) — % — (١)	(٤) — % — (١)
١٩٧٥	٤٧٧٩	٨٣,٦	١٠٣٦,٤	—٩٥٢,٧	١,٧	٢١,٦	١٩,٩
١٩٧٦	٥٧٨٧,٠	٢١٢,٨	١٠٥٥,٨	—٨٤٢,٩	٣,٦	١٨,٢	١٤,٥
١٩٧٧	٦٤٨٣,٠	٢٧٦,٥	١٣٥٦,٨	—١٠٨٠,٣	٤,٢	٢٠,٩	١٦,٦
١٩٧٨	٧٦٨٨,٠	٣٣٠,٤	١٩٤٣,٤	—١٦١٢,٩	٤,٢	٢٥,٢	٢٠,٩
١٩٧٩	٩٨٤٦,٠	٨٥٨,١	٢٠٠٣,٧	—١١٤٥,٥	٨,٧	٢٠,٣	١١,٦
١٩٨٠	١١٨٨٢,٠	١٣٤١,٨	٢٥٥٤,٢	—١٢١٢,٤	١١,٢	٢١,٤	١٠,٢
١٩٨٠/١٩٨١	١٥٨٠٨,٣	١٢٨٩,١	٤٦٧٧,٥	—٣٣٨٨,٤	٨,٥	٢٩,٥	٢١,٤
١٩٨١/١٩٨٢	١٩٦٣٨,٨	١٢٠٥,٢	٤٨١٩,٢	—٣٦١٤,٠	٦,١	٢٤,٥	١٨,٤

(١) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية

المصدر : بيانات الناتج المحلى الإجمالى مأخوذة من : البنك الأهلى المصرى — النشرة الاقتصادية — المجلد السابع والثلاثون — العدد الأول ١٩٨٤ . والمجلد الخامس والثلاثون — العدد الأول ١٩٨٢ .

بيانات الصادرات والواردات والميزان التجارى مأخوذة من الجدول رقم (١) .

جدول (٣) الصادرات والواردات والميزان التجارى بين مصر وبعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢)
(القيمة بالألف جنيه)

	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)
لولايات المتحدة الامريكية																
صادرات	٧٨٨	٩ر٠	٢٣٠٤٦	١٠ر٨	٨٢٦٨٢	٥ر٤	٣٧٠٣٤	٢ر١١	٤٤١٨٩	١ر٥	١٦٣٨٢٢	١٢ر٢	٨٦٢٦٣	٦ر٨	١٠٣٢١٣	٨ر٥
واردات	٢٩٦١٩٠	٢٨ر٥	٢٤٤٢٤٠	٢٣ر١	٣٠٨٣٧٦	٢٧ر٢	٤٣٠٦١٢	٢٢ر٠	٤٧٨٨١٥	٢٣ر٨	٦٥٦٢٧٤	٢٥ر٦	٢٢١٥٦٧٨	٩ر٥	١٢٠٨٥٢٣٢	٢٥ر٠
الميزان التجارى	-٢٩٥٤٠٢		-٢٢١١٩٤		-٢٩٥٦٩٤		-٣٩٣٥٧٨		-٤٣٤٦٢٦		-٤٩٢٤٥٢		-١١٢٩٤١٥		-١١٠٥٣١٠	
ونسـا																
صادرات	٨٣٣٢	١٠ر٠	٢١٠٥٤	٩ر٨	٢٣٨٠١	٨ر٦	٣١٩٢٩	٩ر٦	٣٥٨٣٦	١ر٤	٣٦٩٤٢	٢ر٧	٧١٧٩١	٥ر٥	١٥٠٩٩٩	١٢ر٥
واردات	١٦٥٠٠٦	١٦ر٠	٩١٢٤٩	٨ر٦	١١٨٩٢٧	٨ر٧	١٩٤٤١٧	١٠ر٠	٣٤٧٨٦٩	١٠ر٣	٣٤٧٨٧٦	١٣ر٦	٥٨٣١٣٩	١٣ر٤	٤٧٦٩٠٦	٩ر٨
الميزان التجارى	-١٥٦٦٧٤		-٧٠١٩٥		-٩٥١٢٦		-١٦٢٤٨٨		-١٧١٠٣٣		-٣١٠٩٣٤		-٥١١٣٤٨		-٣٢٥٩٠٧	
لمانيا الاتحاديه																
صادرات	٧٨١٤	٢ر٩	١١٣٥٤	٣ر٥	١٧٩٤٦	٦ر٤	٢٨١٦٢	٥ر٨	٦٧٢٩٤		٥٥٣٧١		٣١٦٥٤		٨٨١٥٩	
واردات	١٢٨٩٥٧	١٢ر٤	١٧٢٠٧٧	١٦ر٢	٢٠١٧٨٩	١٤ر٨	٢٨٩٢٩٨	١٤ر٨	٢٨٨٠٠٦	١٤ر٣	٣٢١٠٠٣	١٢ر٥	٦٢٨١٣٣	١٣ر٤	٦٢٩١٩٢	١٣ر٠
الميزان التجارى	-١٢١١٤٣		-١٦٠٧٢٣		-١٨٣٨٤٣		-٢٦١١٣٦		-٢٢٠٧١٢		-٢٦٥٦٣٢		-٥٧٦٤٨١		-٥٤١٠٣٣	
ايطاليـــا																
صادرات	٢٤٥٧٧	٣ر٢	٠٤٩٩٩٨	٤ر٢٣	٧٠٦٣٥	٢ر٢	٨٠٨٥٣	٢ر٢٤	٣٥٣٢٦٨	١ر٤١	٦١٠٦٨٦	٤ر٥	٥٨٠٣٤٧	٤ر٥٠	٤٨٢٥٣٩	٤٠ر٠
واردات	٩٠٩٨٤	٨ر٧	١١٨٦٧٤	١١ر٢	١٦٨٢٢٤	١٢ر٣	١٩٨٥١١	١٠ر٢	٢٢٨٠٩٩	١١ر٣	٢٢٨٩٧١	٨ر٩	٤٥٦٠٧٤	٩ر٧	٤٨٠٥٥٤	١٠ر٠
الميزان التجارى	-٦٦٣٩٧		-٦٨٦٧٦		-٩٧٥٨٩		-١١٧٦٥٨		-١٢٥١٧٩		+٣٨١٧١٥		+١٢٤٤٧٢		+١٩٨٥	
المملكه المتحده																
صادرات	٨١٥٢	٩ر٧	٢٣٤٧٨	١١ر٠	٢٧٧٨٨	١٠ر٠	٢١١٦٦	١ر٨	٦٣٠٦٥	٧ر٣	٦٧٧٢٥	٥ر٠	٢٩٣٦٠	٢ر٢	٥٣٤٥٦	٤ر٤
واردات	٧٠٠٠٥	٦ر٧	٨٥١٣٥	٨ر٠	١٠٩٨١٣	٨ر٠	١٩٧٩٢٨	١ر١٠	١٧٩٠٤٤	٨ر٩	٢٠٧٦٠٣	٨ر١	٦٤٣٠٣١٥٨	٦ر٢	٢٧٨٥٩٤	٥ر٧
الميزان التجارى	-٦١٨٥٣		-٦١٦٥٧		-٨٢٠٢٥		-١٧٠٩٦٢		-١١٥٩٧٩		-٩٧٧٥		-٢٧٣٧٩٨		-٢٢٥١٣٨	
اجمالى هذه الدول																
صادرات	٤٩٦٦٣	٣ر٥٩	١٢٦١٢٣	٢ر٥٩	١٥٢٨٥٢	٢ر٥٥	٢٠٤٩٤٤	٢ر٦٠	٥٦٣٦٥٢	٦ر٦٥	٩٣٤٥٤٦	٧٠ر٠	٧٩٩٤١٥	٦٢ر٠	٧٩٩٠٦٦	٦٦ر٠
واردات	٧٥١٣٢	٢ر٧٢	٧١١٣٧٤	٣ر٦٧	٩٠٧١٤٩	٦ر٦٧	١٣١٠٧٦٦	٦٩ر٠	١٣٨٠٨٣٣	٦٩ر٠	١٧٦١٧٢٧	٦٩ر٠	٢٣٨٦١٨٢	٦٨ر٠	٣٠٧٣٧٦٩	٦٤ر٠
الميزان التجارى	-٧٠١٤٦٩		-٥٨٥٢٥١		-٩٠٧١٤٩		-١١٠٥٨٢٢		-٨١٧١٨١		-٨٢٧١٨١		-٢٣٨٦٧٦٧		-٢٢٧٤٧٠٣	
اجمالى دول منظمةالتعاون الاقتصادى والتنمية																
صادرات	٨٣٦٧٧		٢١٢٨٩٤		٢٧٦٥٠٦		٣٣٠٤٨٩		٨٥٨١٦٥		١٣٤١٨١٨		١٢٨٩١٦٦		١٢٠٥٢٤٢	
واردات	١٠٣٦٤٦٣		١٠٥٥٨١٨		١٣٥٦٨٥٤		١٩٤٣٤٤٩		٢٠٠٣٧٠١		٢٥٥٤٢٤٦		٤٦٧٧٥٨٢		٤٨١٩٢٥٤	
الميزان التجارى	-٩٥٢٧٨٦		-٨٤٢٩٢٤		-١٠٨٠٣٤٨		-١٦١٢٩٠٠		-١٦٤٥٥٣٦		-١٢١٢٤٢٨		-٣٣٨٨٠١٦		-٣٦١٤٠١٢	

(١) النسبة من اجمالى صادرات وواردات مصر من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ـ النشره الشهرية للتجارة الخارجية أعداد مختلفة

جـــدول (٤)

تطور واردات مصر من القمح ودقيق القمح من أهم دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية

(١٩٧٥ - ١٩٧٩)

(بآلاف الجنيهات)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الولايات المتحده الأمريكيه					
١ - قمح	٨٧٠٠٠	٧٠٩٢١	٦٥٩٣٣	٦٧٧٩٣	١٠٦٦١٣
٢ - دقيق قمح	٤٩٤١	١٥٦٣١	٢٠٦٢٤	٣٠٥٤١	٢٥٤٨٣
٣ - اجمالى القمح ودقيق القمح	٩١٩٤١	٨٦٥٥٢	٨٦٥٥٧	٩٨٣٣٤	١٣٢ ٦
٤ - اجمالى الواردات من الولايات المتحده	٢٩٦١٩٠	٢٤٤٢٤٠	٣٠٨٣٧٦	٤٣٠٦١٢	٤٧٨٨١٥
٥ - (٣) / (٤) ٪	٣١ر٠	٣٥ر٤	٢٨ر٠	٢٣ر٠	٢٧ر٥
فرنســـا					
١ - القمح	٤٢٧٥٧	١٢٦٤١	-	١٠٧٥٠	٢٠٤٧٨
٢ - دقيق القمح	٢٧٢٤٣	١٤٣٦٠	٢٢٧٠٠	٣٠٥٢٢	٣٩٨٥٤
٣ - اجمالى القمح ودقيق	٧٠٠٠٠	٢٧٠٠١	٢٢٧٠٠	٤١٢٧٢	٦٠٣٣٢
٤ - اجمالى الواردات من فرنسا	١٦٥٠٠٦	٩١٢٤٩	١١٨٩٢٧	١٩٤٤١٧	٢٠٦٨٦٩
٥ - (٣) / (٤) ٪	٤٢ر٤	٢٩ر٥	١٩ر٠	٢١ر٢	٢٩ر١
ايطاليـــا					
١ - القمح	-	-		-	-
٢ - دقيق القمح	٥٨٤٤	٤٠١٣	٣٧٦٥	٢٥٠٤	١١٠٥
٣ - القمح ودقيق القمح	٥٨٨٤	٤٠١٣	٣٧٦٥	٢٥٠٤	١١٠٥
٤ - اجمالى الواردات من ايطاليا	٩٠٩٧٤	١١٨٦٧٤	١٦٨٢٢٤	١٩٨٥١١	٢٢٨٠٩٩
٥ - (٣) / (٤) ٪	٦ر٤	٣ر٣	٢ر٢	١ر٢	
المانيا الاتحاديه					
١ - القمح	٣٥٤٣	١١٣٤	-	-	-
٢ - دقيق القمح	٧٨٠٧	١٣٢٤	-	٠٣٩١	-
٣ - القمح ودقيق القمح	١١٣٥٠	٢٤٥٨	-	٠٣٩١	-
٤ - اجمالى الواردات من المانيا	١٢٨٩٥٧١	١٧٢٠٧٧	٢٠١٧٨٩	٢٨٩٢٩٨	-
٥ - (٣) / (٤) ٪	٩ر٠	١ر٤		٠ر١	-
١- اجمالى واردات القمح ودقيق القمح من هذه الدول	١٧٩١٨١	١٢٠٠٢٤	١١٣٠٢٢	٢٠٨٤٣٤	١٩٣٥٣٣
٢- اجمالى الواردات من هذه الدول	٦٨١١٢٧	٥٢٦٢٤٠	٧٩٧٣١٦	١٢٨٣٨	١٢٠١٧٨٩
٣- (١) / (٢) ٪	٢٦ر٣	٢٣ر٠	١٤ر١	٢٠ر٥	١٦ر١

المصدر ـ الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ـ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ـ أعداد مختلفه .

وايضا ـــــــــــ ـ المؤشرات الاحصائية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٩ - يوليو ١٩٨٠

جـــدول (٥)

أهم صادرات مصر الى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(١)

(١٩٧٥ ــ ١٩٧٩)

(القيمة بآلاف الجنيهـــات)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ ــ البـــترول الخـــام	ــ	١٩٧٨٠	٥١٢٤٢	٧٤٠٠٨	٣٠٤٧٧٧
٢ ــ القطن الخـــام	١١٦٠١	١٨٠٩٨	٢٢٩٤٩	٣٥٢٠٥	٥٨٧٥٤
٣ ــ غزل القطن	١٦٧٢	٢١٣٣	٢٢٥٠	٨٥١١	١١٣٠٣
٤ ــ الأقمشة القطنيـــة	٩٦٧	٢٣٧٣	١٧٦٢	٣٦٣٦	١٢٠٠٢
٥ ــ البطـــاطس	١٠٢٢	٩١٣٨	١٠٢٢٩	٤٢٤٤	١٤٧٦٧
إجمالى الصادرات من هذه السلع	١٥٢٦٣	٥١٥٢٢	٨٨٤٣٢	١٢٥٦٠٤	٤٠١٦٠٣
إجمالى الصادرات إلى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى	٤٩٦٦٣	١٢٦١٢٣	١٥٢٨٥٢	٢٠٤٩٤٤	٥٦٣٦٥٢
إجمالى الصادرات من هذه السلع إجمالى الصادرات إلى أهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	٣٠٫٧	٤١٫٠	٥٨٫٠	٦١٫٢	٧١٫٢

(١) هذه الدول هى : الولايات المتحدة الأمريكية ــ فرنسا ــ ألمانيا الاتحادية ــ المملكة المتحدة ــ إيطاليا

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ــ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية أعداد مختلفة المؤشرات الإحصائية لجمهورية مصر العربية . . المرجع السابق ذكره .

جـــدول (٦)
توزيع صادرات مصر الرئيسية على اهم دول منظمة التعاون الاقتصـــادى والتنميـــة
(١٩٧٥ ــ ١٩٧٩)
(القيمة بآلاف الجنيهـــات)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
أولا : البـــترول الخـــام :					
١ ــ إيطاليا	ــ	ــ	٤٣٨٩٥	٤٣٨٧٦	٢٧٥١٩
النسبة من إجمالى الصادرات إلى إيطاليا[1]	ــ	ــ	٦٢,١	٥٤,٢	٤٩,٥
٢ ــ الولايات المتحدة الأمريكية	ــ	١٩٧٨٠	٧٣٤٧	٣٠١٢٤	٢٩٥٨٧
٢ ــ النسبة من إجمالى الصادرات إلى الولايات [1]	ــ	٨٦,٠	٥٨,٠	٨١,٣	٦٧,٥
ثانيـــاً : القطن الخـــام :					
١ ــ المملكة المتحدة	١٣١٩	١٠٦٠	١١٠٥	٨٠٤٣	١٨٩٦
النسبة من إجمالى الصادرات إلى المملكة المتحدة[1]	١٦,١	٤,٥	٤,٠	٣٠,٠	٣,٠
٢ ــ إيطـــاليـــا	٤٢٠٦	٥٧٤٢	٥٩٥٤	٨٣١٥	١٦٥٥٠
النسبة من إجمالى الصادرات إلى إيطاليا[1]	١٧,١	١١,١	٨,٤	١٠,٢	٤,٦
٣ ــ فرنســـا	٥٤٣١	٦١٦٥	٦٩٣٧	٨٣٠٤	٧٠١١
النسبة من إجمالى الصادرات إلى فرنسا[1]	٦٥,١	٢٩,٢	٢٩,١	٢٦,٠	٢٢,١
٤ ــ ألمـــانيـــا الاتحـــادية	٦٤٥	٤٣٨٧	٨٢٧٤	١٠١٩٣	٣٢٩٧٦
النسبة من إجمالى الصادرات إلى ألمانيا[1]	٨,٣	٣٨,٦	٤٦,١	٣٦,١	٤٩,٠
٥ ــ الولايات المتحدة الأمريكية	ــ	٧٤٤	٦٧٩	٣٥٠	٣٢١
النسبة من إجمالى الصادرات إلى الولايات المتحدة[1]	ــ	٣,٢	٠,٥	٠,٩	٠,٧
ثالثـــاً : غزل القطن :					
١ ــ ألمـــانيـــا الاتحـــادية	١٦٧٢	٢١٣٣	٢٢٥٠	٨٥١١	١١٣٠٣
النسبة من إجمالى الصادرات إلى ألمانيا[1]	٢١,٣	١٨,٧	١٢,٥	٣٠,٢	١٦,٧
رابعاً : الأقمشة القطنيـــة :					
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٠	١٢٤٩	٦٨٩	١٨٩١	٧٥٧٠
النسبة من إجمالى الصادرات إلى الولايات المتحدة[1]	١٦,٤	٥,٤	٥,٤	٥,١	١٧,١
خامساً : البطـــاطس :					
المملـــكة المتحـــدة	١٠٢٣	٩١٣٨	١٠٢٢٩	٤٢٤٤	١٤٧٦٧
النسبة من إجمالى الصادرات إلى المملكة المتحدة[1]	١٢,٥	٣٩,٠	٣٧,٠	١٦,٠	٢٣,٤

(١) البيانات الخاصة بإجمالى صادرات كل دولة على حدة موجودة فى الجدول رقم (٣)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ــ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ــ أعداد مختلفة .

وأيضاً ــــــــــــــــــ ــ المؤشرات الإحصائية لجمهورية مصر العربية المرجع السابق ذكره .

جـــدول (٧)

ديون مصر الخارجية (المستخدمة) قبـــل دول لجنة المساعدات الائتمانية

(١٩٧٠ ــ ١٩٨٢)

(القيمة بالمليون دولار)

السـنة	إجمالى(١) ديون مصر الخارجية الثنـائيـة	ديون(٢) مصر الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية	(٢) ٪ (١)
١٩٧٠	١٢٥٠,٧	٤٥٢,٧	٣٦,١
١٩٧٥	٣٨٠٧,٠	٦١٠,٩	١٦,٠
١٩٧٧	٥٢٤٩,٦	١٦٢٧,٣	٣٣,٠
١٩٧٨	٦١٧٦,١	٢٤٩٧,٤	٤٠,٤
١٩٧٩	٦٩١٩,٩	٣٢٩٠,٧	٤٧,٥
١٩٨١/١٩٨٠	٧٩٥٤,٤	٤٥٤٠,٦	٥٧,٠
١٩٨٢/١٩٨١	٨٧٧٦,٩	٥٣٥٠,٢	٦١,٠

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt - Current Economic Situation and Growth Prospects - October 1983.

جـــدول (٨)

ديون مصر الخارجية قبل بعض دول لجنة المساعدات الانمائيـــة
(١٩٨٠ ــ ١٩٨٢)

(القيمة بالمليون دولار)

الـــدولـــة	١٩٨٠	١٩٨٢
بلجيـــكا	٦,٦	٤,٥
كنـــدا	٣,٠	٥٩,٨
الـــدانمرك	٤٩,٣	٤١,١
فنـــلنـــدا	٠,٨	٣,١
فرنســـا	١٤٤,٩	١٦٣,٩
المـــانيا الاتحـــادية	٩٢٨,٥	٦٦٤,٥
ايطاليا	٤٨,٩	٤٦,٥
اليـــابان	٤٣٤,٨	٥٩٩,٩
هـــولندا	٢٣,٨	٣٥,٥
الـــنرويج	٧٨,٨	١١٢,٦
ســـويســـرا	١,١	٤,٩
المملـــكة المتحـــدة	٣٢,٧	ــ
الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة	٢٥٥٢,٣	٣٥٢٠,٩
إجمالى دول لجنة المساعدات الإنمائيـــة	٥٣٥٠,٢	٤٥٤٠,٦

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt Recent Economic Development and External Requirements - December 1980.
and World Bank - Arab Republic of Egypt Current Economic Situation... op cit.

جـــدول (٩)

مدفوعات خدمة الدين المتوقعة فى الفترة (٨٢/٨٣ــ٨٩/٩٠) والناتجة عن ديون مصر الثنائية قبل دول لجنة المساعدات الانمائيـــة طبقا للموقف فى نهاية يونية ١٩٨٢

(القيمة بالمليون دولار)

السـنة	(١) مدفوعات خدمة الدين الناتجة عن إجمالى الديون الثنائية	(٢) مدفوعات خدمة الدين الناتجة عن الديون قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية	(٢)/(١)٪
١٩٨٢/١٩٨٣	٧٠٣,٦	٢٤٤,٧	٣٥,٠
١٩٨٣/١٩٨٤	٧٨١,١	٢٨٩,٠	٣٧,٠
١٩٨٤/١٩٨٥	٨٤٥,٠	٣٧٩,٣	٤٥,٠
١٩٨٥/١٩٨٦	٦٩٠,٠	٤٦٥,٤	٦٧,٤
١٩٨٦/١٩٨٧	٦٩٣,٧	٤٨٤,٣	٧٠,٠
١٩٨٧/١٩٨٨	٧٠٥,٣	٥٠٦,٣	٧٢,٠
١٩٨٨/١٩٨٩	٧٠١,٥	٥١٤,٠	٧٣,٢
١٩٨٩/١٩٩٠	٦٧٩,٩	٥١٨,٢	٧٦,٢

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt Current Economic Situation... op cit.

جـــدول (١٠)

الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين من بعض دول لجنة المساعدات الانمائية

(١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار)

الـــدولـــة	الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين
اســتراليــا	٢٨١,٦
النمســا	٨,٥
بلجيــكا	١٧,٧
كنــدا	٤,١
الدانمــرك	٧٣,٥
فلنــدا	١,٦
فرنســا	١٨٧,٤
ألمــانيــا الاتحــادية	١٥٢,٤
إيطــاليــا	١٧,٤
اليــابــان	٤٣,٩
هولنــدا	٩,٧
الســويد	٣٧,٠
ســويســرا	٧٧,٢
المــملكة المتحــدة	٤٧,٠
الولايات المتحــدة الأمريكيــة	٢٥,٢
إجمالى الديون الناتجة عن تسهيلات الموردين من دول لجنة المساعدات	٩٨٤,٢
إجمالى الديون الناشئة عن تسهيــلات الموردين من كافة المصــادر	١١١٩,٧

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt Recent Economic Development... op. cit.

جـــدول (١١)

الديون الخارجية الناشئة عن تسهيلات الموردين

(١٩٨٠ — ١٩٨٢)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	(١) الديون الناشئة عن تسهيلات الموردين	(٢) إجمالى الديون الخارجية المستخدمة	(١)/(٢)٪
١٩٧٠	٣١١,٢	١٦٤٤,١	١٩
١٩٧٥	٦٥١,٨	٤٨٢٨,٤	١٣
١٩٧٧	٦٢٧,٣	٨٠٩٢,٤	٨
١٩٧٨	٦٦١,٧	٩٩١٩,٨	٧
١٩٧٩	١٠٩٣,٤	١١٤١٠,٩	١٠
١٩٨١/١٩٨٠	١٩٤٥,٦	١٣٦٥٣,١	١٤
١٩٨٢/١٩٨١	٢٢٧٠,٣	١٤٩٥٥,٨	١٥

Source : World Bank - Arab Republic of Egypt - Current Economic Situation... op cit.

جـــدول (١٢)
بعض مؤشرات قياس عبء ديون مصر الخارجية قبل دول لجنـــة المساعدات الانمائية على الاقتصاد المصرى
(١٩٧٥ — ١٩٨٠)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	(١) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفةعوامل الإنتاج الجارية (١)	(٢) حصيلة الصادرات إلى دول لجنة المساعدات الإنمائية	(٣) الديون الخارجية قبل دول لجنة المساعدات الإنمائية	(٣/١) %	(٣/٢) %
١٩٧٥	١١٩٤٧,٥	١٨٨,٢	٦١٠,٦	٥,١	٣٢٤,٤
١٩٧٧	١٦٢٠٧,٥	٥٧١,٠	١٦٢٧,٣	١٠,٤	٢٨٥,٥
١٩٧٨	١٩٢٢٠,٠	٧٥٠,٧	٢٤٩٧,٤	١٣,٠	٣٣٢,٦
١٩٧٩	١٣٧٨٤,٤	١١٢٦,٨	٣٢٩٠,٧	٢٤,٠	٢٩٢,٠
١٩٨٠	١٦٦٣٤,٨	١٧٣٧,٤	٤٥٤٠,٦	٢٧,٢	٢٦١,٣

المصدر :

(١) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية بالجنيهات المصرية :

مأخوذة من البنك الأهلى المصرى — النشرة الاقتصادية — العدد الأول ١٩٨٢ والعدد الأول ١٩٨٤ .

وقد استخدم سعر صرف الجنيه = ٢,٥ دولار وهو السعر المعلن من البنك المركزى منذ سنة ١٩٧٣ وسعر الصرف الجنيه = ١,٤ دولار وهو السعر المعلن من البنك المركزى سنة ١٩٧٩ ، وذلك للحصول على قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالدولار .

(٢) حصيلة الصادرات بالجنيهات المصرية مأخوذة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء — النشرة الشهرية للتجارة المارـية — إعداد مختلفة وتم استخدام أسعار الصرف السابق الإشارة لها للحصول على قيمة الصادرات بالدولار .

(٣) هذه البيانات مأخوذة من الجدول رقم (٧) .

المراجع

١ ـــ البنك الاهلى المصرى ـــ النشرة الاقتصادية ـــ المجلد الخامس والثلاثون ـــ العدد الأول ١٩٨٢ .

٢ ـــ النشرة الاقتصادية ـــ المجلد السابع والثلاثون ـــ العدد الأول ١٩٨٤ .

٣ ـــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـــ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ـــ اعداد مختلفة .

٤ ـــ النشرة الاحصائية لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـــ ١٩٧٩ ـــ يوليو ١٩٨٠ .

٥ ـــ الأرقام القياسية للتجارة الخارجية تقسيم جمركى ١٩٨١ ـــ يناير ١٩٨٣ .

٦ ـــ رمزى زكى ـــ الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية ـــ المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين ـــ نوفمبر ١٩٨٤ .

7 — Central Agency for Publi Mobilisation and Statistics - Status of the Open Door Policy in the Arab Republic of Egypt up to 31 - 12 - 1981 February 1982.

8 — O.E.C.D. - Development Co-operation - 1976 - Review - November 1976.

9 — O.C.D.E. - Cooperation Pour le Development Examen 1983 November 1983.

10 — L'Observateur de l'O.C.D.E. - Mai 1984.

11 — World Bank - Arab Republic of Egypt — Recent Economic Development and External Capital Requirements — December 1980.

12 — World Bank — Arab Republic of Egypt — Current Economic Situation and Growth Prospects — October 1983.

13 — World Bank — World Debt. Tables — External Public Debt of Developing Countries — Desember 1981.

طبيعة السلطة فى الممالك الافريقية القديمة

وتطورها فى الدول الافـــريقية الحديثة

بحث مقدم من :

الدكتورة / اجلال محمود رافت

مدرس العلوم السياسية

بمعهد البحوث والدراسات الافريقية

جامعة القاهـــرة

١٩٨٤ م

من الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسى أصبح طابعا مميزا للقـــارة الافريقية .. وقد قامت بالفعل بعض الأبحـــاث العربية بدراسة ظاهـــرة الانقلابات والحركات الثورية وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . غير أن هناك عاملا لم يحظ بالاهتمام الكافى للباحثين المصريين ، رغم مكانته ، الا وهو طبيعة السلطة فى المجتمعات الافريقية القديمة وتطورها وما نتج عن هذا التطور من تغييرات فى تركيب المجتمعات الافريقية الحديثة ، أدت ، مع غيرها من الأسباب الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى افريقيا . وقد رأت الباحثة أن تخصص هذه الدراسة لتحليل هذا العامل ومحاولة معرفة مدى تأثيره على الأوضاع السياسية الراهنة للدول الافريقية الحديثة .

ويصادفنا ، ونحن فى صدد البحث فى مفهوم دقيق وهام كمفهوم السلطة صعوبات كثيرة ، منها الخاص بتحديد طبيعة السلطة ، هل هى سياسية أم اقتصادية أم دينية الى آخره .. وتأتى هذه الحيرة من صعوبة الفصل بين هذه الأشكال المختلفة . فلاشك أن القوى الاقتصادية تؤثر فى اتخاذ القرار السياسى والعكس صحيح ، فالسلطة السياسية تتحكم الى حـــد كبير فى مسار القوى الاقتصادية ، فتفتح لها مجالات النمو او تعمل على تقلصها . هذا وتبرز القوى الدينية ، فى بعض المجتمعات ، كقوى سياسية واقتصادية هامة تؤثر بشكل ملحوظ فى رسم السياسة العامة للدولة . لذا رأت الباحثة أن تركز على مفهوم السلطة بصفة عامة ، هذا المفهوم الذى يحوى داخله كل الأشكال السابقة للسلطة .

ومن ناحية أخرى لا أتصور حديثا عن السلطة منفصلا عن الديمقراطية فاذا كانت السلطة هى العنصر الخاص بالحاكم ، فالديمقراطية هى الهدف الذ يسعى اليه دائما المحكومون . لذا سنتطرق بالضرورة الى دراسة المفاهيم المختلفة للديمقراطية وممارساتها فى النظم القديمة والحديثة .

وتود الباحثة أن تلفت النظر الى أن الدراسة الانثروبولوجية التى وردت فى البحث لم تقصد لذاتها بل اعتبرت مجرد معبرا للوصول الى النتائج السياسية المرجوة . لذا نعتذر الباحثة عن بعض القصور الذى يشوب الدراسة فى هـــذا الجـــانب .

ونأمل ، باتباعنا لهذا المنهج ، أن نصل الى تحديد دقيق لما كانت تعنيه السلطة فى المجتمعات الافريقية القديمة ولمـــا تطورت اليه فى مفهومها وممارستها فى الدول الافريقية الحديثة . كما نأمل أن تساعدنا هذه النتائج على اكتشاف أسباب بعض الاضطرابات السياسية التى تؤرق المجتمعات الافريقية الحديثة.

وتبقى نقطة أخيرة لاستكمال الخطوات الرئيسية لهذه الدراسة ، وهى تحديد المجتمعات التى ستمثل الجانب التطبيقى للبحث . وقد توصلت الباحثة الى اختيار مثلين تطبيقيين ، راعت فيهما أن يكونا ممثلين لأهم أشكال السلطة فى المجتمعات القديمة ، وليكن مملكتى الأكان والأجانون . أما بالنسبة لتحديد الدول الحديثة المقابلة لهاتين المملكتين ، فيشكل صعوبة كبيرة ، وذلك لأن الممالك القديمة عاشت فى مناطق واسعة تختلف حدودها تماما عن الحدود الحالية المصطنعة التى وضعها الاستعمار الاوروبى . فنجد أن القبائل التى كونت فيما مضى مملكة الأكان تعيش الآن موزعة فيما بين غانا وساحل العاج. وكذلك مملكة الأجانون ، فقد حكمت فى الماضى البنين الحالى وجزءا من نيجيريا لذا سندرس فى هذا الجزء من البحث منطقة وليس دولة ، وستكون هذه المنطقة هى غرب أفريقيا ، حيث كانت تنتشر هذه الممالك ويساعد على ذلك أن دول هذه المنطقة لها سمات متشابهة ، وان اختلفت الأنظمة الحاكمة .

وعلى ذلك سنقسم البحث على النحو التالى :

الجزء الأول : دراسة المفاهيم العامة للسلطة والديمقراطية .

الجزء الثانى : طبيعة السلطة فى مملكتى الأكان والأجانون .

الجزء الثالث : طبيعة السلطة فى الدول الافريقية الحديثة فى غرب أفريقيا.

الجزء الرابع : تطور طبيعة السلطة وأسبابه .

المفاهيم العامة للسلطة والديمقراطية

مفهـــوم السلطة :

ظل علماء السياسة يعتقدون طويلا أن النظام السياسى وممارساته الهامة كالسلطة والديمقراطية ، لم يعرف الا فى المجتمعات البشرية التى نضجت من حيث التكوين الهيكلى وظهرت فى شكل دولة لها حدودهـــا

الجغرافية ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية . غير أن ظهور علم الأنثروبولوجيا السياسية فى بداية الأربعينات من هذا القرن ، ساعد كثيراً على تغيير هذه النظرة التقليدية ، وأصبح العلم يعترف لبعض المجتمعات البدائية التى عاشت قبل نشوء الدولة ، كالقبائل والممالك الافريقية القديمة، بوجود نظام سياسى ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين(١) .

ومن ناحية أخرى ، تعتبر المجتمعات التى وقع الاختيار عليها لتكون موضوعا لهذا البحث ، ممالك وليست قبائل . وأعنى بذلك انها شكل ، وان كان بدائيا ، الا انه متطور عن هيكل القبيلة . فتعتمد الوحدات المكونة له على الروابط العائلية والشخصية من جهة ، وعلى العلاقات بين المستويات المختلفة للسلطة من جهة أخرى . ولذا يمكن اعتبار الممالك والامبراطوريات الافريقية نواة لشكل الدولة الحديثة(٢) .

وتمشيا مع هذا المنطق يصبح الحديث عن السلطة ومفهومها فى الممالك والامبراطوريات الافريقية البدائية ، حديثا علميا ، يتفق مع الفروض والنظريات الحديثة . وقبل أن نبدأ فى دراسة الحالات التطبيقية ، ينبغى أن نصل الى تعريف للسلطة يكون المقياس الذى سنستعين به لتقييم طبيعة السلطة والنظام السياسى الذى يقننها .

يقول الأستاذ روبير داهل : « النفوذ هو علاقة بين طرفين يجبر فيها الطرف الأول الطرف الثانى على أن يتصرف بطريقة لايرغب فيها .. وأن السلطة هى شكل خاص من أشكال النفوذ يستطيع فيها الطرف المؤثر أن يوقع عقابا شديدا على الطرف الآخر اذا لم يستجب لأوامره»(٣).

ويؤكد الأستاذان لاسويل وكابلن أهمية فكرة العقاب فى مفهوم السلطة فيقولان : « أن التهديد بايقاع العقاب يميز النفوذ عن السلطة. فالسلطة تمثل حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ ، يقع فيها السياسى العقاب على الطرف الذى يرفض تنفيذ أوامره(٤) » .

وبقول الأستاذ لوك فى تعريفه للسلطة : « السلطة السياسية هى

---

(1) Balandier, Georges, **Anthropologie Politique**, Presses, Universitaires de France, Paris, 1969, p. 117.

لمزيد من التفاصيل عن نشأة الدولة وهيكلها انظر :

(2) Schwartzenberg, Roger - Gérard, **Sociologie Politique**, Editions Montchrestien, Paris. 1973, pp. 61-71.

(3) — Dahl, R., **l'Analyse politique contemporaine**, 1973, p. 84, cité dans :
— Duverger, Maurice, **Sociologie de la politique**, Presses Universitaires de France, Paris, 1973, p. 167.

(4) — Lasswell, D. and Kaplan. A., **Power and Society**, New York, 1950, p. 74. cité dans : Duverger, op. cit., p. 166.

حق سن القوانين وحق الحكم بالاعدام ، أى الحق فى تطبيق عقوبات رادعة(٥) » .

أما الأستاذ ديفرجيه ، فيبدأ بنقد هذه التعريفات ، التى تركز كلها على القدرة على فرض العقوبات ، فيقول : « أن مفهوم السلطة التعريفات السابقة يساوى مفهوم الضغط . وصحيح أن السلطة تلجأ أحيانا الى ممارسة الضغط ولكن ذلك لا يحدث الا فى حالات استثنائية . أما القاعدة، فهى أن السلطة تعتمد على عوامل أخرى » . وانطلاقا من هذا المنطق يعرف ديفرجيه السلطة فيقول : « السلطة هى نوع من النفوذ يعتمد فى تأثيره على العادات والمعتقدات وقيم » المجتمع الذى يمارس فيه . ويقبل الأفراد الخضوع لهذا النفوذ لأنهم يعتبرونه شرعيا أى مطابقة لعادات المجتمع وقيمه . وهكذا يمكن القول أن السلطة هى نوع شرعى من النفوذ(٦) » .

وترى الباحثة أن تعريف ديفرجيه أشمل التعريفات السابقة وذلك لأنه يأخذ فى اعتباره شرعية السلطة التى تجعل الخضوع لها يحدث برضاء كامل من المحكومين . وقد يحدث التمرض ضد هذه السلطة . وفى هذه الحالة فقط تنفذ العقوبات ويمارس الضغط . وينطبق هذا المنطق على نظم الحكم الحديثة كما ينطبق على نظم الحكم فى الامبراطوريات والممالك الافريقية القديمة . فشرعية الحاكم فى النظم الحديثة التى تأتى من انتخاب الشعب له تجعل التراضى هو شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم(٧) . ونجد القبول هو ايضا عماد العلاقة بين الزعيم وأفراد شعبه فى نظم الحكم القديمة ، سواء كان ذلك فى القبيلة او فى المملكة . فالسلطة فى هذه النظم تتخذ شكلا مقدسا يفرض الرضوخ الكامل للزعيم، هذا الذى يبعد كل البعد عن المنطق ويعتمد أساسا على الغيبيات .

مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية فى أبسط تعريف لها ، هى حكم الشعب . ويقول الأستاذ ساوتدرى أن مفهوم الشعب هام جدا لتحديد معنى الديمقراطية . فاذا كان المقصود بالشعب وحده روحية يمثلها الحاكم أو الدولة ، فالنظام السياسى لا يعتبر ديمقراطيا . واذا كان المقصود بالشعب هو غالبيته المطلقة ، فان الـ ٤٩٪ منه يصبحون بدون فعالية . والمعنى الوحيد للشعب فى رأيه حتى يكون الحكم ديمقراطيا هى الأغلبية النسبية(٨) له(٩).

---

(5) **Ibid.**, p. 167.

(6) **Ibid.**, p. 166.

(٧) ويستثنى من هذه القاعدة كل أشكال الدكتاتوريات .

(٨) يستبعد الكاتب من تحليله أن تكون كلمة الشعب مقصود بها كل أفراد الشعب فليس هناك ديمقراطيات تطبق هذا المعنى على اطلاعه حتى فى الديمقراطيات المبادرة مثل المدن اليونانية القديمة ، يستبعد من الاجماع بعض الفئات مثل العبيد والنساء والأطفال .

(9) Sartori, Giovanni, **Théorie de la démocratie**, Armand Colin, Paris, 1973, p. 16.

أما النظرية الاشتراكية ، فتختلف فى مفهومها للديمقراطية عن الفكر الليبرالى فهى تركز على المضمون الاقتصادى للديمقراطية . فيرى ماركس أن النظام الديمقراطى هو نظام الحكم الذى يرسى العدالة الاقتصادية بين أفراد الشعب(١٠) ، بحيث يصبح المجتمع بلا طبقات متصارعة المصالح، بل طبقة واحدة تحكم وهى الطبقة العاملة . ومن هنا جاء تعبير دكتاتورية البروليتاريا .

ولم يكن ماركس يقصد بهذا التعبير أن تمارس الدولة الدكتاتورية فى صالح الطبقة العاملة ، بل كان يعنى بالدكتاتورية الثورة ، وأن طبقة العمال هى التى ستقود تلك الثورة لتحطيم الدولة والقيام بدورها القيادى. ويعنى ذلك أن ماركس كان يرمى الى ارساء نوع من الديمقراطية المباشرة، مما جعل لينين يدعى ، فيما بعد ، أن دكتاتورية البروليتاريا أكثر ديمقراطية من الديمقراطية البرجوازية . أى الديمقراطية الليبرالية(١١) .

واذا كانت النظريتان تختلفان فى مفهومها لبعض عناصر الديمقراطية، فانهما تتفقان فى شرط من شروطها ألا وهو رضاء الشعب عن الحاكم وتفويضه السلطة له . فالحاكم لا يكون ديمقراطيا الا اذا كانت سلطته مشروعة ، ولا تكون السلطة شرعية الا اذا كان مصدرها الشعب . غير أن اثبات صحة هذه الشرعية يصبح أمرا عسيرا . فالانتخابات العامة ، وهى المقياس فى هذا المقام ، لا تعتبر فى كثير من الأحيان مرآة صادقة ، للارادة الشعبية .

ففى ظل النظم الرأسمالية ، تضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الناخبين فتغير ارادتهم . وفى النظم الاشتراكية يمارس الحزب الواحد على الناخبين ضغوطا سياسية قوية توجههم فى الطريق الذى يرغبه . وهكذا يقع الناخب تحت ضغوط لا قبل له بها فتصبح كلمة الديمقراطية شعارا فارغا تقريبا من المضمون .

ولن تخف ، فى رأى الباحثة ، الضغوط المذكورة ، الا اذا توافرت الشروط التالية :

---

(١٠) يرى ماركس أن مثل هذا النظام يجب أن يقوم بالآتى : الغاء الملكية العقارية، ارساء ضرائب تصاعدية ، الغاء الميراث ، مصادرة أموال المهاجرين والمتمردين ، سيطرة الدولة على التسهيلات الائتمانية ووسائل المواصلات ، زيادة الصناعات الوطنية ، اجبار الجميع على العمل ، التنسيق ما بين العمل الزراعى والصناعى وأخيرا اعطاء مجانية التعليم .

— **Manifeste, communiste, fin de la 2ième partie, cité dans : Sartori, p. 326**

(11) Ibid., p. 330.

أولا : العدالة الاقتصادية المتمثلة فى المساواة فى توزيع الثروات والدخل العام على أفراد الشعب كل حسب عمله ، وتكافؤ الفرص الاقتصادية .

ثانيا : احترام حقوق جميـــع الأفـــراد بغض النظـــر عن مراكزهم الاجتماعيـــة .

ثالثا : مسئولية الحاكم أمام ناخبيه ضرورية ، فلا يكون هنـــاك نظام ديمقراطى الا اذا كان الحاكم مسئولا أمام ناخبيه . فاذا انحرف عن السياسة المتفق عليها أو خالف الدستور ، تعرض لمساءلة الناخبين أو من يمثلهم .

رابعا : لن يكتشف خطأ الحاكم ، واذا اكتشف لن يقوم الا بوجـــود معارضة قوية فى المجالس التمثيلية .

فالنظام الديمقراطى يجب اذا أن يعتمد على تعدد الأحزاب ، والحزب الذى يفوز بالأغلبية يحكم ، ولكنه يحترم رأى الأقلية وحقها فى المعارضة .

ونخلص مما سبق الى المفهوم الآتى للديمقراطية : فهى نظام الحـــكم الذى يأخذ فيه الحاكم سلطته من تفويض الشعب له ، فيصبح بذلك مسئولا أمامه . وهو النظام الذى تحكم فيه الأغلبية وتحترم فيه حقوق الأقليـــــة المعارضة . وهو أخيرا النظام الذى يتوفر فيه أكبر قدر ممكن من العـــدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

طبيعة السلطة فى المجتمعات الأفريقية القديمة
دراســـة لملكتى الأكان والأجانون

من أهم الممالك التى حكمت شعوب غرب ووسط افريقيا امبراطورية غانا فى القرن العاشر الميلادى ، وكانت عاصمتها مدينة غانا ، وامبراطورية مالى التى أسست فى القرن الثالث عشر والتى امتدت فى أوج مجدها وقوتها من المحيط الأطلسى حتى النيجر ومن حدود الصحراء الكبرى حتى الغابات الاستوائية وهناك أيضا مملكة الكنجو التى اكتشفها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر والتى لا شك عاشت قبل ذلك بوقت غير قصير ، على الأرض التى تمثل الآن الـــكنجو وزائير وجـــزءا من انجولا . كذلك ممالك الأكان والأجانون التى عاشت فى منطقة ساحل العاج والبنين ونيجيريا وغانا . ولا يفوتنا أن نذكر أيضا مملكة البورندى التى ظلت تحكم الى عهد قريب .

وسندرس عن هذه الامبراطوريات القديمة ممالك الأكان والأجانون . ويعود اختيارنا لهذين النموذجين الى الأسباب التالية :

اولا : تمثل مملكتا الأكان والأجانون نمطين مختلفين من أنماط نظـــم الحكم القديمـــة .

ثانيا : عاشت هاتان المملكتان فى منطقة واحدة فى القارة الافريقية وهى الغرب . وستسهل لنـــا هذه الحقيقة تتبع الأنظمة المذكورة فى العصر الحـــديث .

مملكة الأكان :

يمثل الأكان مجموعة بشرية عرقية ولغوية تنتشر فى جمهوريتى ساحل العاج وغانا حيث تعتبر أهم سلالة عرقية . ويشكل الأكان أكثر من ثلث الشعب الغانى ، وينقسمون الى فروع وقبائل عديدة مثل الأشنتى والبوروبا التى كونت ممالك . وامبراطوريات قوية ومنظمة فى عصر ما قبل الاستعمار. ورغم تعدد ممالك الأكان فان أغلب النظم السياسية التى حكمتها تتشـــابه فى خطوطها الرئيسية كما سنرى تفصيلا .

مصدر السلطة عند الأكان(١٢) :

تتجسد الروح الجماعية للأمة أو الشعب أو القبيلة فى كرسى العرش، وليس فى شخص الملك . فكرسى العرش هو الذى يملك السلطة ويعطيها للملك . فمصدر السلطة اذا فى ثقافة الأكان هو روح الأمة ، لذلك هى سلطة مقدسة وكرسى العرش الذى يجسدها أيضا مقدس ، ويكتسب المرشح للجلوس على هذا العرش جزءا من هذه القدسية ، ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته مرشحا للملك وافق عليه الشعب .

وهناك سمة أخرى هامة فى نظم الحكم عند الأكان : فتلقى الحـــاكم للسلطة من الأمة يفرض عليه نوعا من المسئولية نحوها . فيصبح من الممكن محاسبته اذا أخطأ وتنحيته اذا تجاوز حدود سلطاته وتنقلنا هذه الخصية الى نقطة أخرى وهى حدود سلطة الملك عند الأكان .

حـــدود السلطة عند الأكان :

بعد أن يتولى الملك ، يحلف اليمين أمام شعبه . ويحلف الشعب أيضا يمين الوفاء للملك . ويعتبر حلف اليمين بمثابة عهـــد بين الحـــاكم والمحكومين ، اذا أخل طرف منهم بوعوده ، حق للطرف الآخر مجـــازاته ، وحلف اليمين المتبادل يضع الحاكم وشعبه فى موقف قانونى يمكن أن نستنتج منه حدود سلطة الحاكم : فعليه أن يعتدل فى استعمال السلطة ، فلا يكون ضعيفا ولا يكون شديد البأس ، ولا نعلو مكانة الملك فوق العرف الســـائد فى المملكة . فعندما يخطىء يقدمه الشعب للمحاكمـــة أم مجلس مكون من مستشارى الملك .

---

(12) Hagan; Georges, «Concept de pouvoir dans la culture Akan», **Leconcept de pouvoir en Afrique : Les Presses de L'Unesco, pp. 56-83, Paris, 1981.**

ولا يحكم الملك وحده بل يشاركه فى الحكم الشعب بفئاته المختلفـــة . فالفقراء يشاركونه فى الادارة الداخلية للبلاد والطبقة الارستقراطية(١٣) تشاركه فى ادارة الشئون الخارجية(١٤) . ويكون الملك اكثر حرية فى ادارة السياسة الداخلية وذلك نتيجة لضعف الطبقة التى تراقبه فى هذا المجال . أما الطبقة الاستقراطية فتملك القوة الاقتصادية والمركز الاجتماعى اللذين يشكلان عقبة حقيقية تقف حائلا دون تسلطة الحاكم .

ولا يقتصر توزيع السلطات السياسية على الطبقات المختلفة للشعب على النتائج السياسية ، بل ان له دورا اجتماعيا هاما ، الا وهو التقليـــل من الفروق الفئوية بين الأفراد . فاعطاء قدر من السلطات للطبقات الفقيرة يخفف من الاحســـاس بالقهـــر الذى يمـــكن أن تشـــعر به تجاه الطبقة الارستقراطية المميزة .

ومن العوامل الهامة التى تحد من سلطة الملك فى مملكة الاكان ، الميزة التى كانت تعطى للطبقة الارستقراطية دون غيرها من الطبقات الأخرى ، وهى عدم خضوع افرادها للعقوبات الخطيرة مثل عقوبة الموت . وتشجعهم هذه الحصانة على معارضة الملك الى حد ارغامه على التنازل عن العرش . فهى تحاكمه وهى آمنة من بطشه . ويشبه هذا الحق الذى تتمتع به الطبقة الارستقراطية ، حق الاستقلال الذى تتمتع به السلطة القضائية فى النظم الديمقراطية الحديثة .

غير أن هذه الميزة السياسية تنقلب الى سلبية خطيرة اذا نظـــرنا اليها فى اطار العدالة الاجتماعية والقانونية فهى ولا شك توسع الفروق بين الطبقات وتعمق الاحساس بالظلم لدى الجزء الأكبر من شعب الاكان الذى لا ينتمى الى الطبقة الارستقراطية .

شكل الحكم عنـــد الأكان :

يمكن تلخيص السمات الرئيسية لحكم الأكان فى النقاط التالية :

أولا : الشعب هو مصدر السلطة . فالشرعية التى يتمتع بهـــا الملك فى حكمه للرعية ليست مستمدة من الآلهة أو الأسلاف ، ولكنها نابعـــة من روح الأمة ورضائها . ويجوز أن يرث الملك هذه الشرعية ويورثها لأبنائه من بعـــده .

---

(١٣) نستعمل هنا كلمة طبقة تجاوزا حيث أن المجتمعات الافريقية فى هذه العصور لم تعرف سوى الفروق الفئوية .

(14) Ibid., pp. 71-72.

ثانيا : الملك مسئول أمام الشعب . ويمكن محاكمته وارغامه على التنازل عن العرش . ويتم التنحى عن العرش دون الحاجة الى ثورة . بل يحدث نزولا على العرف السائد فى المملكة .

ثالثا : الحكم ليس حكما فرديا . وهو يتميز بفصل السلطات . فيستعين الملك ، فى رسم وتطبيق السياسة العامة للمملكة ، بمجلس مكون من ممثلين عن فئات الشعب المختلفة . وهذا المجلس ليس استشاريا ، بل يشترك بشكل فعال فى ادارة المملكة فى شئونها الداخلية وفى علاقاتها الخارجية بالممالك والمجاميع البشرية المجاورة . وتشترك فى هذا المجلس الطبقة الارستقراطية صاحبة السلطة القضائية .

رابعا : يتميز الحكم بحرية التعبير داخل المجالس التمثيلية ، مما يجعل القرارات الصادرة تتسم بقدر كبير من الحكمة .

خامسا : يشترك الأفراد فى تنظيمات تدافع عن مصالحها بشكل جماعى يحافظ لها على تلك المصالح ويمكن تشبيه هذه التنظيمات بالنقابات المهنية فى الدول الحديثة .

وهكذا يتبين لنا أن ممالك الأكان كانت تحكم بمبادىء تقترب كثيرا من المبادىء التى تميز النظام الديمقراطى . ورغم ذلك يظل النظام فى هذه الممالك القديمة محتفظا ببعض السمات التى تبعد كل البعد عن الديمقراطية ، وأهمها القدسية التى يتمتع بها الحاكم رغم كل التحفظات التى وردت عليها. ففى ثقافة الأكان ، نجد أن شخص الملك يلتحم مع روح الأمة لدرجة أن صحة الملك تنعكس على سير الأمور فى المملكة . فاذا مرض أو تقدمت به السن ، أصيبت الأمة بالهزال . وفى هذه الحالة ، يجب على الملك أن يتنحى عن العرش حفاظا على كيان المملكة(١٥) . وبالاضافة الى قدسية الحكم ، نلاحظ أن الملك يورث ، مما ينتفى تماما مع مبدأ مشاركة الشعب فى اختيار الحاكم(١٦) . وأخيرا تمييز الطبقة الارستقراطية عن بقية فئات الشعب ، ينافى مبدأ المساواة الذى بنيت عليه الديمقراطية .

مملكة الأجانفون :

يعيش اليوم جزء كبير من سلالة الأجانفون على سواحل جمهورية البنين فى غرب أفريقيا وفى جزء من المساحة الداخلية للبلاد . وتمثل هذه

---

(١٥) فى بعض ممالك الاكان ، مثل مملكة اليوريا ، تصل بهم قناعتهم بالتحام شخص الملك وروح الأمة الى حد قتله فى حالة الشيخوخة أو المرض وذلك لانقاذ الأمة .

(١٦) نلاحظ التناقض بين ميراث الحكم وبين المصدر الشعبى للسلطة .

السلالة حوالى ٢٨٪ من مجموع سكان البنين . وهى بذلك تمثل أهم مجموعة عرقية من حيث العدد فى البنين . وقد كانت هذه السلالة نواة لممالك البنين القديمة . مثل مملكة الأبومى التى قاومت لقرون طويلة دخول الاستعمار الأوربى فى القارة(١٧) .

مصدر السلطة عند الأجافون :

اختلفت الآراء حول تأصيل السلطة فى مملكة الأجافون . فيقـول الأستاذ بالومارتى . أن ملك البنين كان اله . ويستشهد على ذلك بأنه كان يتمتع بصفات الهية ، مثل كونه لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم أمام أحـد ، ولا يستطيع أحد رؤية وجهه . أما الأستاذ موريس جليلى فيرى أن ملوك هذه الدول كانوا يتصفون بالقدسية دون أن يكونوا الهة . وتأتى هـذه القدسية من كونهم تلقوها من الأسـلاف . ولا يخفى على المتخصصين فى الدراسات الأفريقية أن الغموض الذى يحيط بنشأة الانسان فى الفكر الأفريقى القديم ، يضفى قدسية واجلالا على روع الأجداد ، سكان الأرض القـدامى الذين بعثوا الحياة فيها وعليها . ومن ناحية أخرى تفرض التقالية الافريقية على الشباب احترام وتبجيل الآباء وكبار السـن وتتجمع هـذه المشـاعر الروحة والاجتماعية التى تحرك الرجل الأفريقى وتتكثف فى شخص الملك لاسيما وأنه ، فى فكر الأجافون ، يتقمص روح الأجداد ويصبح الوسيط بينهم وبين الأحياء ، ومن هنا تأتى قدسيته .

ومهما كان اعتقاد الأجافون فى طبيعة الملك ، وسواء كانت شرعيـة السلطة التى يتمتع بها تأتى من كونه اله ومالكا للكون ، أو تنبع من كونه تلقاها من الأجداد ، فالنتيجة واحدة ، وهى أن سلطته هذه مقدسـة ، مثلها مثل شخصه لذا يصبح من العسير معارضتها . ومن الملاحظ أن طوطم الفهـد ، بقوته وشراسته ، هو زمز الملك الاله أو الملك المقدس . فالطوطم والاله والملك يتحدون ثلاثتهم فى فكر الأجافون .

ويتولى الملك العرش وسط احتفالات تقليدية يشارك فيهـا أفـراد الشعب وتعتبر هذه المشاركة بمثابة موافقة شعبية على شخص الملك . غير أن هذه الموافقة ليست أساسية ، وتبقى روح الأسلاف هى المصـدر الشرعى لسلطة ملك الأجافون(١٨) .

حدود السلطة عند الأجافون :

تلقى الملك سلطته من الأجـداد يجعله مسـئولا أمامهم وليس أمام

(17) Bourges, Hérvé et Wauthier, Claude, **Les 50 Afriques**, Tome I, Le Seuil, Paris, 1979, p. 620.

(18) Kossou, Basile «**La notion de pouvoir dans l'air culturelle aja-fon**», **le concept de pouvoir en Afrique**, les Presses de L'Unesco, pp. 84-106, p. 96, Paris, 1981.

الشعب . وهو يختار وزرائه من الشعب . ويستبعد من هذه المناصب الأمراء وذلك خوفا من مؤامراتهم المحتملة ضده وخوفه من أن يسلبوا منه الملك . والوزراء مسئولون أمام الملك وحده الذى يرفع من مركزهم الاجتماعى فى البلاد . لذا فهم يدينون له دائما بهذا الفضل . وينتج عن ذلك الطاعة الكاملة له ، ولا يعتبر الوزراء سوى منفذين لارادة الملك حيث يعتبر الملك الحاكم الأوحد للبلاد . فبمجرد اعتلائه للعرش ، يصبح مالكا للأرض ومن عليها .

ويجمع الملك كل السلطات السياسية فى يده ، من سلطة تنفيذية الى سلطة تشريعية الى سلطة قضائية الى سلطة ادارية . ورغم ذلك فالملك له هيئة استشارية ، كما انه يعين بعض الحكام المحليين ليحافظوا على الأمن والنظام فى الأقاليم ويجمعون الضرائب للملك ، ويحكمون فى القضايا بين أفراد الشعب . ويجندون الشباب ليعملوا فى جيش الملك . ويعتبر هؤلاء الحكام مجرد منفذين لارادة الملك ، مثلهم مثل الوزراء(١٩) .

ويتحكم الملك فى اقتصاد المملكة : فمصادرة المالية الشخصية عديدة. وهى تتنوع من ضرائب عامة على أفراد المملكة ، الى ضرائب على المحاصيل، الى مساحات ضخمة من الأراضى يزرعها العبيد . ويحتكر الملك التجارة الخارجية للمملكة ويشرف على الطرق المهدة لها . ولا يحق لأحد من المملكة أن يعمل فى التجارة الا اذا أخذ بذلك اذنا منه(٢٠) .

وتسمح قدسية الحاكم له بالسيطرة على الكهنة . ورغم انفصال السلطتين السياسية والدينية مع مرور الزمن وتغير الظروف السياسية والاجتماعية من قدوم الطوارق من شمال القارة الى انتشار الديانات السماوية ، ظلت السلطة الدينية من الناحية الفعلية ، تحت سيطرة الملك .

شكل الحكم عند الأجانون :

يمكن أن نلخص سمات الحكم فى مملكة الأجانون فى النقاط التالية :

أولا : يتلقى الملك سلطته من الأسلاف وليس من الشعب . وقد تطلب موافقة الشعب على تولى الملك ، ولكنها على كل حال لا تشكل مصدرا لسلطة الحاكم .

ثانيا : بما أن الشعب لا يمثل مصدرا للسلطة ، فالملك ليس مسئولا

---

(19) Ibid., pp. 92-93.
(20) Ibid., p. 94.

أمامه ، بل أمام أسلافه الذين هم مصدر سلطته . لذا لا يحق لأحـــد أن يسأل الملك او يحاكمه ، فهو فوق القوانين .

ثالثا : لا يعترف نظام الحكم فى مملكة الأجافون بمبدأ فصل السلطات، فالحاكم يملك جميع السلطات السياسية ولا يقبل المعارضة .

رابعا : يحتكر الملك الحياة الاقتصادية ، ويسيطر على القـــوة العسكرية ويتحكم فى السلطة الدينية .

ونخلص من النقاط السابقة الى أن نظام الحكم عند الأجافون نظـــام شمولى ، يكون الملك فيه حاكما مطلقا . وهنا يثار سؤال : هل هـــذه السلطة الكاملة تمثل بالضرورة حكما دكتاتوريا ؟ يقول البعض أن الملك طالمـــا يحترم التقاليد المرعية فى مملكته فهو ليس دكتاتورا . فهو يعترف بحدود يقف عندها ولا يتخطاها ، هذه الحدود هى التقاليد التى تساوى ، فى نظم الحكم الحديثة ، الدستورة أما الماركسيون فيرون أن القادة بصـــفة عامة ، يهمهم المحافظة على الأوضاع الراهنة فى دولهم . فان ثبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمنع من التطور الذى ، اذا حدث ، سيهدد بالضرورة القائمين على السلطة . فالمحافظة على التقاليد ليست بالضرورة سلوكا ديمقراطيا بل قد تمثل العكس تماما ، لأنها فى نظر الفكر الاشتراكى تحمى مصالح طبقة قليلة العدد ، على حساب جمهرة الشعب . وقد رأينا ، فيما سبق أن الديمقراطية ، فى النظرية الاشتراكية ، هى سيادة الطبقة العاملة التى تمثل الغالبية العظمى من الشعب .

أما الباحثة فترى انه من الصعوبة بمكان وصف هذا الحكم بالديمقراطية فاذا قارنا عناصره بالشروط التى يجب توافرها فى النظام الديمقراطى لوجدنا انها ليست مطابقة له . فمصدر سلطة الملك ليس الشعب وبالتالى الملك ليس مسئولا أمامه . اضف الى ذلك ان الحكم شمولى ولا وجود للمعارضة فيه . هذا ويعنى احتكار الملك للسلطة الاقتصادية بالكامل ، حرمان الشعب من الثروات الاقتصادية المتاحة فى البلاد ، مما يجعله هزيلا وخاضـــعا للسلطة الكاملة للملك .

غير أن الباحثة تتفق مع الرأى الأول ، فى أن احترام التقاليد يشكل حـــدا للسلطة يتردد الملك كثيرا قبل تخطيه . فقد اختلطت تلك التقاليـــد بروح الأجداد ، فعادات المجتمع تصبح تقليدا حين تتوارث من الآباء الى الأبناء . لذا نجد الملك ، رغم سلطاته الواسعة ، يعمل حسابا للعـــرف والتقاليد ويحترمها . ولكن وجود هذه العادات والتقاليد كعقبة وحيدة أمام تسلك الملك لا يكفى لكى نصف حكم الأجافون بالديمقراطية . فهو فى واقع الأمر ، حكم دكتاتورى مقدس ، وهو من اكثر نظم الحكم تسلطا .

طبيعة السلطة فى الدول الأفريقية الحديثة

دول غرب افريقيا

استقلت الغالبية العظمى من دول غرب أفريقيا فى الستينات من هذا القرن . وقد أعلنت كل الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول ، فور استقلالها ، أنها ستطبق الديمقراطية ، وأوردت هذا المبدأ فى دساتيرها التى تكررت فيها عبارة أن الشعب هو مصدر السلطات ، غير أن هذه التجربة الديمقراطية لم تستمر طويلا ، بل سرعان ما غيرت هذه الدول نظمها ، أما على أثر انقلاب أو نتيجة لصراع بين القوى السياسية المختلفة ، وعملت على تقوية السلطة التنفيذية . وفى سبيل ذلك عدلت دساتيرها أخذه من النظامين البرلمانى والرئاسى المواد التى تسمح لها بذلك . وقد حدث هذا التطور فى الغالبية العظمى من دول غرب أفريقيا سواء الناطقة بالفرنسية أو الانجليزية وسنحاول فى هذا الجزء من البحث استخلاص أهم السمات المشتركة بين هذه النظم المختلفة .

أولا : اختيار رئيس الدولة بالانتخاب العام المباشر أو بالاستفتاء اذا فمصدر سلطة الحاكم هو الشعب . وينتج عن الانتخاب العام المباشر للرئيس اعفاؤه من المسئولية السياسية أمام السلطة التشريعية ، ويصبح مسئولا أمام الشعب . ونتيجة لذلك يصبح الرئيس غير قابل للعزل طوال المدة الدستورية لتعيينه . وقد تصل هذه المدة الى مدى الحياة حيث أن دساتير تلك البلاد لا تضع حدا أقصى لتجديد مدة الرئاسة .

ثانيا : تنصيب رئيس واحد للسلطة التنفيذية(٢١) ، فقد بدأت أغلبية الدول الأفريقية المستقلة حياتها السياسية بارساء نظام ازدواجية السلطة التنفيذية(٢٢) .

ويعنى ذلك وجود رئيس دولة ورئيس حكومة . وكانت الدول الأفريقية تحاكى فى ذلك النظم السياسية المتبعة فى الدول المستعمرة وهى بريطانيا وفرنسا . غير أن اختلاف تركيب المجتمعين الأفريقى والأوربى ، بالاضافة الى التخلف الاقتصادى ومشاكل ما بعد الاستقلال جعلت هذه النظم الديمقراطية تختفى ، ويحل محلها نظام السلطة التنفيذية الموحدة فى شخص الزعيم(٢٣) . ونقدم بعض الأمثلة على ذلك . فالسنغال رجع عن ثنائية السلطة سنة ١٩٦٢ وعدل دستوره وأخذ بالسلطة الموحدة ، وقد جاء هذا

(21) Monocéphalisme.

(22) Bicéphalisme.

(23) Gonidec, P.F., Librairie generale de droit et de jurisprudence, Les systèmes Politiques Africains Tome II, 1ère édition, 1974, Paris.

التغير نتيجة لصراع القوى بين رئيس الجمهورية ليوبولد سنجور ورئيس حكومته . وقد سلك الرائيس الراحل كوامى نكروما نفس المسلك فى غانا ، متعللا بأن ثنائية السلطة نظام لا يتفق والتقاليد الأفريقية .

ثالثا : اعطاء رئيس الدولة حق حل السلطة التشريعية . ويلاحظ أن النظام الرئاسى لا يعطى الرئيس هذا الحق . غير أن الدساتير الأفريقيـــة تطوعه لصالح تقوية السلطة التنفيذية .

رابعا : سيادة الحزب الواحد فى الغالبية العظمى من الدول الأفريقية. ويبرر السياسيون الأفارقة هذه الحقيقة بقولهم أن وجود التعدد الحـــزبى يدل على تعدد مصالح الأفراد الذى يعكس بدوره وجود طبقات اجتماعية متصـــارعة . وينفى الرؤساء الأفارقة هذه الفكرة ويدعون أن المجتمعات الأفريقية مجتمعات لا طبقية ، لم تعرف تعدد المصالح واختلافها . وبالاضافة الى ذلك يرون أن الحزب الواحد يساعد على ارساء الوحدة الوطنيـــة التى نعرف انها مهددة فى أغلب الدول الافريقية نتيجة لتنافس القبائل والسلالات المختلفة حول السلطة .

خامسا : أهمية شخصية الزعيم : يساعد على تضخيم الزعامة الوطنية فى الدول الأفريقية الحديثة ضعف المؤسسات السياسية والحاجة الى وجود زعيم واحد على مستوى الدولة يحل محل الزعامات القبلية المتعددة التى قلت أهميتها بعد نشأة الدول الحديثة التى تقوم على الوحدة الوطنية(٢٤) ونضيف الى ذلك أن الأصل الغامض لحاكم المملكة القديمة والصفات الخارقة التى كان يتحلى بها ما زالت كائنة فى نفوس الأفارقة ، فهم يحبـــون أن يلصقوها بالزعيم الحديث خاصة الزعماء الذين قاموا بأعمال وطنية جليلة مثل النضال ضد الاستعمار . وأمثلة الشخصية الكاريزمية متعـــددة فى أفريقيا . فيمكن أن نذكر منها سنجور ونكروما وسيكوتورى .

سادسا : افتقاد العدالة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية . فبالنسبة للظروف الاقتصادية للغالبية العظمى من دول هذه المنطقـــة ، نجد أن هناك هوة كبيرة فى الدخول بين سكان المدن وبخاصة العواصـــم وسكان الريف . فيشعر الفلاحون — باستثناء طبقة الاقطاعيين — أن المدن تأخذ منهم الكثير ولا تعطيهم المقابل فى الدخول ولا فى الخدمات . وينسحب هذا الوضع الاقتصادى الخطير على سكان الحضر أيضا فطبقة التجار وكبار الموظفين يختلفون تماما فى دخولهم ومعيشتهم عن طبقة العمال أو المهاجرين من الريف الى الحضر للبحث عن عمل . فالطبقـــات بمعنى مجموعات بشرية مختلفة فى دخولها ومصالحها واسلوب حياتها ، موجـــودة

(٢٤) د. حورية توفيق مجاهد — نظام الحزب الواحد فى افريقيا : بين النظرية والتطبيق — مكتبة الانجلو المصرية — القاهرة — ١٩٧٧ — ص ٦١ — ص ٧٠

فى رأى الباحثة ، فى الدول الأفريقيـــة(٢٥) . ولا ندعى أن هنـــاك دولة ديمقراطية فى العالم استطاعت أن تقيم العدالة الاقتصادية والاجتماعيـــة الكاملة بين أفراد الشعب وأن تمحى تماما الصراع الطبقى . وانما الحديث يكون عن القدر المعقول من مبادىء المساواة المرعية فى دولة من الدول . فحيث توجد فروق طبقية كبيرة ، مثل الحال فى الدول الافريقية ، وبعامة فى الدول النامية ، لا يمكن أن نجد عدالة اقتصادية ولا اجتماعية . وحيث لا توجد هذه العدالة ، لا يمكن أن توجد مساواة حقيقية فى الممارســات السياسية للأفراد ، حتى وان وجدت العدالة القانونية .

واذا تأملنا عناصر النظم الأفريقية الحديثة سابقة الذكر لوجدنا أنها تؤدى جميعها ــ فيما عدا الانتخاب المباشر للرئيس ــ الى نظم دكتاتورية يكون فيها رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية فى البلاد . وهـــذه النظم يحكمها فى الغالبية العظمى من الحالات ، الحزب الواحد أو مجلس عسكرى حاكم . وفى نظام الحزب الواحد يصدر المكتب السياسى القرارات ، وعادة ما يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب ، ورئيس المكتب السياسى ، أى أنه صاحب القرار الحقيقى فى الدولة . ونصل تقريبـــا الى نفس النتيجة بالنسبة للدول غير الحزبية فالمجلس العسكرى ورئيسه هو الذى يسيطر على الحياة السياسية .

ونعود الى الاستثناء الخاص بانتخاب الرئيس انتخابا مبـــاشرا أو اختياره فى استفتاء عام للشعب . فيعتبر هذا المبدأ مطابقا تماما لتعـــريف الديمقراطية . غير أنه يتعرض دائما للتشـــويه اذا لم يترجم الى واقـــع وضمانات . وهذا ما فعلته الديمقراطيات التقليدية الغربية . ففى النظـــم البرلمـــانية تجسد ارادة الأمة فى ممثلى الشعب من البرلمـــانيين ويصـــبح رئيس السلطة التنفيذية الفعلية ــ وهو رئيس الوزراء(٢٦) ــ مســـئولا أمام البرلمـــان الذى يستطيع أن يسائله ويطلب اقالته . أما فى النظـــام

---

(٢٥) بدأ المجتمع الافريقى بالجماعة القروية التى لا تعرف الطبقات الحقة ، وانما بعض الفروق الفئوية التى لا ينتج عنها استغلال فئة لفئة أخرى (فيما عدا بعض الامبراطوريات القديمة التى كانت تعتبر نواة للدول الحديثة) وقد ظهرت الطبقات بمفهوم الطبقة المالكة التى تستغل طبقة من الاجراء على أيدى عاملين : دخول الاسلام والاستعمار الأوربى ، فقد أدى دخول الاسلام فى أفريقيا الى الارتفاع بطبقة الغزاة المسلمين (الطوارق) وشجعهم ذلك على استغلال الأراضى الواسعة التى كانوا يكسبوها فى حروبهم . واستمر أحفادهم ــ الذين اختلطوا بالوطنيين الأفارقة ــ فى استغلال هذه الأراضى وأصبحوا ملاكا أقطاعيين ، وعندما جاء الاستعمار الأوربى الى القارة ، عزز من وجود هذه الطبقات لأنه كان يتعاون مع العائلات القوية ويحكم البلاد من خلالها . وقد أدى تأكيد الطبقات الاجتماعية فى أفريقيا الى انهيار الجماعة القروية البدائية . لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع . انظر :
ــ سمير أمين « الصراع الطبقى فى أفريقيا ــ مجلة الفكر المعاصر ــ العدد الأول سنة ١٩٧٩ » .
ــ دار الفكر المعاصر ــ القاهرة ــ ص ١١ ــ ص ٣

(٢٦) رئيس الدولة فى النظام البرلمانى معفى من المسئولية السياسية وذلك لأنه بدون سلطات حقيقيـــة .

الرئاسى فينتخب رئيس الدولة ــ وهو صاحب السلطة التنفيذية ــ مباشرة من الشعب . لذا يصبح مسئولا أمامه . والرقابة الشعبية المباشرة أكثر هلامية فى فاعليتها من الرقابة البرلمـــانية . غير أن هذا النظام قد استطاع أن يؤكد عليها ويضمن فاعليتها . فنجد الرئيس ، رغم سلطاته الواسعة ، مقيدا بقيد سياسى خطير وهو الرأى العام ، وبقيد قانونى هام يتمثـــل فى أحكام الدستور ، وبرقابة السلطة القضائية التى تعتبر مستقلة تمـــاما عن الرئيس(٢٧) .

أما فى الدول الأفريقية ، فمسئولية الرئيس أمام الشعب تعتبر فضفاضة للغاية . فالضمانات التى تتحكم فى سلطة الرئيس فى النظم الرئاســـية الغربية ، لا وجود لها تقريبا فى الدول الأفريقية ، حيث لا يحترم الرأى العام ، وحيث يعدل الدستور حسب رغبات كل رئيس ، وحيث الســـلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية . لذا ، لا أرى شخصيا أن هذا النص ذو الشكل الديمقراطية يغير شيئا من دكتاتورية الأنظمة الأفريقية .

ولعل هناك بعض الحالات الاستثنائية النادرة والتى تشـــذ عن الشكل المتبع للحكم فى غرب أفريقيا . ولعلنا نذكر منها التجربة الديمقراطيـــة فى السنغال والتى بدأت فى أواخر حكم الرئيس سنجور . فيعمل فى السنغال الآن اثنا عشر حزبا سياسيا ، أهمها الحزب الحاكم ، وهو الحزب الذى كان يتزعمه سنجور . غير أن اختفاء الشخصية الكاريزمية للرئيس السنغالى من الساحة السياحية باستقالته أضعفت الحزب وخففت من درجة اقتناع الشعب به ، وأعطت فرصة أكبر للأحزاب الأخرى لتثبت مكانتها فى الحياة السياسية السنغالية .

تطور طبيعة السلطة وأسبابه

تناولنا فى هذه الدراسة مفهوم السلطة وطبيعتها فى الممالك القديمـــة التى عاشت فى غرب أفريقيا ، قبل قدوم الاستعمار ، ثم تتبعناها فى الدول الأفريقية المستقلة التى تحتل نفس المنطقة الجغرافية . وللوصول الى هذا الهدف قسمنا الدراسة الى جزئين ، الجزء الأول نظـــرى ، تناولنا فيـــه المفاهيم المختلفة للسلطة وللديمقراطيـــة وانتهينا منـــه بتعريفـــات محددة استرشدنا بها للحكم على طبيعة السلطة فى نظم الحكم الأفريقية قديمـــا وحديثا . والجزء الثانى من الدراسة تطبيقى ، حللنا فيه عينات من الحكم فى الممالك القديمة والحديثة ، واتضح لنـــا أن الممالك القديمة عرفت نظم الحكم الديمقراطية والدكتاتورية ، ولكن الدول الحديثة لم تعرف ســـوى الشكل الشمولى للسلطة ، باستثناء حالات نادرة جدا ، لم تمارس سوى المرحلة الجنينية للديمقراطية . وفى هذا الجزء الأخير من البحث ، سندرس

(٢٧) د. يحيى الجمل ــ الأنظمة السياسية المعاصرة ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ سنة ١٩ ــ ص ١٥١ ــ ص ١٩٢ .

تطور طبيعة السلطة من القديم الى الحديث والظروف التى ساعدت على ذلك .

بدأت المجتمعات الأفريقية فى غرب القارة تتعرض للغزو الخارجى فى القرن التاسع الميلادى تقريبا . وكان هذا الغزو يتمثل فى الحروب التى قادها الطوارق القادمون من شمال القارة والذين نشروا الاسلام فى غرب أفريقيا . وفى القرن التاسع عشر ، استقر الاستعمار الأوربى فى القارة بعد أن خاض معارك كثيرة ضد الوطنيين الأفارقة . وقد نتج عن الغزو الأجنوبى للقارة ، سواء كان اسلاميا أو مسيحيا ، تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة ، كانت نواة للشكل الحديث للسلطة فى أفريقيا .

التغيرات التى لحقت بطبيعة السلطة فى افريقيا :

١ ــ تغيير مصدر السلطة :

قسم الاستعمار الأوربى القارة الى مستعمرات لها حدود تختلف تماما عن الحدود المتعارف عليها بين الممالك القديمة . ونتيجة لذلك انهارت تلك الممالك ، وتفرقت القبائل والوحدات العرقية بين الدول الحديثة ، واصبح لكل دولة حاكم أجنبى يتبع المستعمرة الأم . وقد خضع غرب افريقيا الى نظامى حكم مختلفين ، النظام الفرنسى الذى حطم الزعامات التقليدية وحكم الوطنيين الأفارقة مباشرة ، والنظام البريطانى الذى حافظ على شكل الوحدات السياسية الأفريقية وتقاليدها وحكم من خلالها . غير انه فى كلا الحالتين سحبت من الزعماء التقليديين الصلاحيات الحقيقية للحكم . وهنا وقع التناقض ووجد الأفارقة انفسهم أمام وضع جديد : زعماء يملكون السلطة الشرعية ولا يحكمون ، وحكام أجانب يسيطرون بالكامل على البلاد رغم افتقارهم لرضاء الشعب والأجداد والالهة . وهكذا عمل الوجود الاستعمارى على فصل السلطة الدينية عن سلطة الحاكم . ونضيف الى هذا العامل انتشار الاسلام والمسيحية فى القارة الذى ساعد على التخفيف تدريجيا من فكرة الملك والاله أو الملك المقدس .

وقد ورثت الأنظمة الحديثة المستقلة فى افريقيا هذا الشكل الجديد والغريب على التقاليد الأفريقية الأصيلة ، الا وهو السلطة المدنية . فقد أفرزت طبقة البرجوازية الصغيرة(٢٨) التى نشأت فى عهد الاستعمار معظم الزعماء الأفارقة الذين حكموا دولهم بعد الاستقلال ومعظمهم لا صلة له بالملوك أو الزعماء التقليديين . غير أنهم نالوا شرعية السلطة من كونهم ناضلوا لنيل الاستقلال ، فأصبحوا أبطالا قوميين . وربما بالغت الشعوب

(٢٨) الطلبة وصغار الموظفين وصغار التجار .

الأفريقية فى تقديرهم لأنها كانت فى حاجة الى شخصية خارقة للعـــادة ، تحل محل الزعيم التقليدى . وهكذا تغير مصدر السلطة من مصدر دينى وروحانى مقدس الى مصدر مدنى هو موافقة الشعب على الحكم .

٢ ــ افتقار السلطة الى القناعة الشعبية :

غير أن المرحلة التاريخية التي تلت الاستقلال والتى ظهرت فيها هذه النوعية من الزعماء ذوى الشخصية الكاريزمية ، انتهت ، اما بموت الزعيم (سيكوتورى) أو بانقلاب ضده (نكروما) أو باستقالة (ســـنجور) وقد حل ، محل هؤلاء الزعماء عدد من الرؤساء أتوا الى الحكم عن طريق انقلابات أو صراعات عرقية وقبلية . وهؤلاء الرؤساء اذا كانوا بعيدين كل البعـــد عن الشرعية التقليدية للسلطة كما سبق وذكرنا ، فانهم أيضا يفتقرون الى الرضاء الشعبى الحقيقى .

لذلك نجد الشعب ، فى كثير من الأحيان ، يمدون بالولاء لأبناء وأحفاد زعمائهم التقليديين أكثر كثيرا من الرئيس الرسمى للبلاد . وقد تكون هذه الحقيقة عاملا من العوامل المفسرة لعدم المبالاة التى تستقبل بها الشعوب الأفريقية التغيرات الكثيرة والمتلاحقة فى الهيئات الحاكمة فى دولهم مما يسهل اتمـــام الانقلابات العسكرية والمدنية فى القارة .

ورغم ان تطور مصدر السلطة من رضاء الالهة والأجداد الى رضـــاء الأمة يعتبر ، من حيث الشكل ، نموا ديمقراطيا وتقليلا من سلطة الحاكم ، نلاحظ ان الغالبية العظمى من نظم الحكم الافريقية نظما ديكتاتورية . ويعود تفسير هذا التناقض الى الأسباب التالية :

٣ ــ تغير طبيعة الحدود التى تحكم سلطة الرئيس :

كانت السلطة فى التقاليد الأفريقية القديمة لها حدودا متعارفا عليها . فكان نظام الحكم فى المالك الديمقراطية تقيده عدة نظم سياسية واقتصادية كما لمسنا فى مملكة الأكان .

وفى الممالك الدكتاتورية ، رغم تسلط الملك وحكمه الفردى المطلق ، وجدنا أن هناك قيودا على سلطته أهمها التقاليد الأفريقية التى لا يجب ان يخرج عنها والا تعرض لغضب الأسلاف وللعزل أو ربما للقتل . ولا يفوتنا أن نذكر طبقة النبلاء التى حرص الملك على ابعادها عن الحكم . فوجـــود هذه الطبقة فى حد ذاته ، يمثل خطرا دائما على مركز الملك وقيـــــدا على سلطاته . وهذه القيود وان كانت محدودة فى النظم الدكتاتورية القديمة ، الا أنها واضحة وراسخة فى نفوس الأفراد وعقولهم . أما فى غالبية الأنظمة الأفريقية الحديثة ، فتبدد حدود سلطة الحاكم هزيلة مطاطة رغم انهـــا مدونة فى دساتير البلاد . فقد تراجعت التقاليد الأفريقية وأصبح المقـــابل الحديث لها ــ وهو الدستور ــ يتغير حسب مصلحة الحاكم ورغباته .

٤ ــ عدم توافق الدساتير الحديثة مع الظروف والتقاليد الأفريقية :

تنبع التقاليد الأفريقية القديمة من تجارب الشعب وظروفه البيئية . أما الدساتير الحديثة ، فقد صاغها المستشارون الأجانب من الدولة الأم ، على نسق النظم الأوربية الحديثة ، فولدت غريبة عن البيئة الأفريقية . واذا كانت قد أجرى عليها بعض التعديلات من الحكومات الوطنية نفسها ، فكانت كلها لخدمة الحاكم ، وتدعيم سلطاته ، رغم ما قيل دفاعا عنها من أن هدفها هو العودة الى التقاليد الأفريقية . ونضرب مثالا على ذلك الغاء ثنائية السلطة فى أغلب دول غرب أفريقيا واستبدالها بتوحيد السلطة وتركيزها فى شخص رئيس الجمهورية ، والغاء تعدد الأحزاب وسيادة الحزب الواحد . لذا فمن الصعوبة بمكان أن تفرز هذه الدساتير نظاما اجتماعيا صالحا ومتوافقا ، من حيث المصالح والأهداف ، مع السلطة الحاكمة . ولا شك أن هذه الظاهرة تشكل عاملا من العوامل التى تزيد من الهوة بين الحكام والمحكومين فى الدول الأفريقية الحديثة هذه الهوة التى تعتبر تفسيرا لكثير من الظواهر السياسية السلبية ، منها سهولة القيام بتغيير الهيئة الحاكمة .

ورغم هذا التغيير الذى أصاب جانبا من طبيعة السلطة فى الفكر الأفريقى ، نجد أن هناك بعض التفاصيل الخاصة بها ما زالت عالقة فى أذهان الأفراد ومؤثرة على مجرى الأحداث .

الثوابت فى طبيعة السلطة فى أفريقيا :

١ ــ أهمية الجانب الروحى فى طبيعة السلطة :

احتفظ مفهوم السلطة فى نظم الحكم الأفريقية المعاصرة بأهمية الجانب الروحى فى شرعية السلطة وذلك رغم انفصال السلطتين الدينية والسياسية . فالشعوب الأفريقية شعوب تحترم الديانات وتؤمن بالروحانيات . ويهم الحاكم ، حين يتولى السلطة ، أن تكتسب هذه السلطة الصفة الشرعية ، لاسيما اذا كان قد جاء الى الحكم عن طريق انقلاب ، أو ثورة فهو يحرص على أن يباركه الكهنة أو الزعماء الروحانيون .

٢ ــ أهمية الموافقة الشعبية على تولى الحاكم :

ما زالت الموافقة الشعبية حية فى نفوس للأفارقة ، رغم المفهوم الشكلى الذى وصلت اليه فى أغلب الأنظمة الحاكمة . لذا ، عندما يحدث تغيير فى الحكم عن طريق انقلاب أو ثورة ــ أى عن طريق غير ديمقراطى ــ يعطى الشعب موافقته على الحكم الجديد بطريقة تقليدية وهى الرقص والغناء فى الطرقات ، كما كان يفعل ساعة تنصيب الملك قديما .

٣ ــ عزل الحاكم الذى يخطىء :

احتفظ الأفارقة بتقليد أفريقى صميم ، وهو عزل الحاكم الذى يخطىء ، وقد لمسنا هذا التقليد فى الممالك الديمقراطية والدكتاتورية على حـــد سواء والاختلاف كان فى طريقة عزل الحاكم وليس فى المبدأ ذاته . واليـــوم نجد أن هذا المبدأ يطبق ، فى اغلب الأحيان ، عن طريق الانقلاب أو الثورة . فتغيير الحاكم بطريقة ديمقراطية أصبح أسلوبا نادرا .

٤ ــ التعصب العـــرقى والقبلى :

احتفظ الأفارقة بسمة اجتماعية قديمة وهى التعصب العرقى والقبلى والارتباط العائلى . ولم يستطع الحكام الحاليون أن يحطموا هذه العلاقات الاجتماعية رغم المحاولات العديدة التى بذلوها فى هذا الشأن ، والتى تبدأ من ايجاد أيديولوجية واحدة تتمثل فى الحزب الواحد ، الى التهديد بعقوبات خطيرة كالسجن (مثال الحكم فى الصومال) الى ابعاد الفرد المخـــالف عن المجموع (مثال حرمان القيادة التشادية فى الستينات الفرد المخـــالف من الاشتراك فى جبهة الفرولينا) . لذا ينبغى على القادة الحاليين أن يدركوا أهمية هذا الواقع وأن يضعوه فى اعتبارهم عند صياغتهم لنظم حكمهم ، لاسيما فيما يخص السلطة والمشاركة الشعبية فى الحكم . فكثير من القلاقل السياسية تأتى من استيلاء قبيلة أو سلالة معينة يكون منها رئيس الدولة على السلطة والمراكز الهامة فى البلاد .

وهكذا يتبين لنـــا أن النظم الاستعمارية الأوربية التى حلت محـــل الممالك والامبراطوريات الأفريقية القديمة فى غرب أفريقيا قد غيرت من التركيب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمعات الأفريقية . وقـــد وقع هذا التغيير على طبيعة السلطة ومفهوم المشاركة الشعبية فى الحكم . وقد لاحظنا ونحن نبحث عن مواطن التغيير فى السلطة ، ان هذا التطور كثيرا ما يؤدى مع غيره من العوامل الى قلاقل سياسية تصل أحيانا الى حـــد الانقلاب او الحركات الثورية . غير أن هذه القلاقل السياسية لا تأتى فقط من تطور لحق بالمفاهيم التقليدية للسلطة ، بل قد تأتى من ثبات بعض هذه المفاهيم وتغير شكل المجتمع نفسه . كانتقال الممالك القديمة من دويلات بدائية الى دولة بالمفاهيم الحديثة لهـــا .

ولا ادعى ان هذا التغيير فى المفاهيم والظروف كله سلبيات ، او انه السبب الوحيد لمـــا تشهده الساحة السياسية الأفريقية من قلاقل دائمة ، ولكن اقول انه يشكل عاملا هاما من العوامل التى تؤدى الى هذا التوتر . وهنا يقع على المسئولين عن وضع السياسات العامة فى الدول الأفريقيـــة عبء التنسيق بين ظروف الشعوب الأفريقيـــة وبين ما ترقى اليه النظم السياسية الحديثة من تطور وتقدم . فلا يحطم التراث الأفريقى ، بل يطور ويهيأ لاستقبال ما يفرضه الشكل الحديث للدولة من نظم وقوانين . وهكذا نتجنب بعض التناقضات المدمرة ، ونسعى بالنظم الأفريقية الى مســـتقبل اجتماعى وسياسى أفضل .

وتأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة المتواضعة فاتحـــة للمهتمين بالدراسات الافريقية يبنون عليها ويكملون مواضع النقص فيها .

المراجـــع العربيـــة

كتب :

ــ **د. حورية توفيق مجـــاهد :**

نظام الحزب الواحـــد فى أفريقيـــا : بين النظـــرية والتطبيـــق ــ مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ــ سنة ١٩٧٧ .

ــ **د. يحيى الجمـــل :**

الأنظمة السياسية المعاصرة ــ دار النهضة العربية ــ القاهرة ــ ١٩ .

دوريـــــات :

ــ **ســـــمير امـــين :**

« الصراع الطبقى فى أفريقيا » ــ **مجلة الفكر المعاصر ــ** العـــدد الأول سنة ١٩٧٩ ــ دار الفكر المعاصر ــ القاهرة .

المراجـــع الأجنبيـــة

كتب :

— **Akinjogbirn** et Autres, **Le concept depouvoir en Afrique,** les Presses de L'unesco, Paris, 1981.

— Balandier, Georges, **Anthropologie, politique,** Presses Universitaires de france, Parise, 1969.

— Bourges, Hérvé et Wauthier, Claude, **les 50 Afriques,** Tome I et II, le Seuil, 1979.

— Chevalier, Jean - Jacques, **Histoire de la pensée Politique,** Tome I et II, Payot, Paris, 1979.

— Demunter, Paul, **Masses rurales et Luttes politiques.** Editions Anthropos, Paris, 1975.

— Duverger, Maurice, **Sociologie de la politique,** Presses de France, Paris, 1973.

— Duverger, Maurice, **Les Partis politiques,** Armand, Colin, Paris, 1973.

— Finley, I., Mosses, **Démocratie antique et démocratie moderne,** Payot, Paris, 19

— Gonidec, P.F., **Les systèmes politiques africains,** I et II édition, librérie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris; 1974 et 1978.

— Lavroll, D.G., **Les partis politiques en Afrique Noire,** Presses Universitaires de France, Paris, 1970.

— Nikrumah, Kwame, **La lutte des classes en Afrique,** Traduit de l'Anglais par Marie - A ida Bah-Diop, Présence Africaine, Paris, 1972.

— Sartori, Giovanni, **Théorie de la démocratie,** Armand; Colin, Paris, 1973.

— Schwartzenberq, Roger-gérard, **Sociologie Politique,** Edition Montchrestien, Paris, 1977.

رســـائل علميـــة :

— Bourbonnais, Laurence Sophie, «Le pouvoir militaire en Afrique Noire», Mémoire DEA, Université de Paris I, Centre d'analyse comparative des Systèmes Politiques, Paris, 1978.

مدى مراعاة طاقة المول الضريبية
فى قانون ضرائب الدخل ١٥٧ لسنة ١٩٨١

دكتور / محمد محمد على هاشم
كلية التجارة ــ جامعة المنوفية

مقدمة وهدف البحث :

صدر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ليحل محل القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ويتناول هذا القانون أحكام وقواعد الضرائب التى تفرض على الأشخاص الطبيعيين (وهى : الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على المرتبات والضريبة العامة على الدخل) وكذلك الضريبة على أرباح شركات الأموال .

والطاقة الضريبية هى عامل أساسى يجب أخذه فى الحسبان عند فرض الضرائب . ويهدف هذا البحث الى مناقشة مدى مراعاة طاقة المول الضريبية فى قانون ضرائب الدخل ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث يتناول الباحث مناقشة العوامل المؤثرة فى الطاقة ومدى مراعاة القانون لتلك العوامل .

اهمية مراعاة الطاقة الضريبية عند فرض الضرائب :

من ضمن الصفات والخصائص التى تقوم عليها الضريبة انه يجب أن يتم فرضها وفقا لمقدرة الممول على تحملها . فما يمكن اقتطاعه من ضرائب يتوقف على طاقة الممول الضريبية ، وكل تجاوز لمقدرة الممول الضريبية يولد العديد من المشاكل ويغير من سلوك الممول تجاه الضريبة .

والطاقة الضريبية للممول هى قدرته على المساهمة الضريبية فى تمويل الانفاق العام مع المحافظة على وجوده وهو ما يعنى ان الطاقة الضريبية فكرة انسانية واقتصادية معا(١) .

وقد أصبح اصطلاح « الطاقة الضريبية » مرادفا لاصطلاح المقدرة على الدفع وصار مدلول الطاقة الضريبية هو مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد ، أو المستوى الشامل للمعيشة الذى يتمتع به ، أو قوته الانتاجية . وبمعنى آخر قدرته على طلب السلع والخدمات . وعلى ذلك فان أفضل

---

(١) محمد محمد على هاشم « الطاقة الضريبية ومشاكل قياسها محاسبيا » رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ــ جامعة أسيوط ، ١٩٨١ ، ص ٦٩

المؤشرات للتعبير عن مقدرة الممول الاقتصادية هو أكثرها ملائمـــة لقياس طاقته الضريبية .

وفرض الضريبة وفقا لمفهوم الطاقة يتطلب :

أولا : أن الممولين ذوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة يتعين أن تكون مساهمتهم الضريبية متساوية .

ثانيا : أن الممولين الذين تختلف ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يكون الاستقطاع الضريبى من كل منهم مختلفا .

ويتعين تحديد المقصود بكل من الظروف المتشابهة وغير المتشـــابهة تحديدا دقيقا . وبعبارة أخـــرى يجب أن نعبر عن هذه الظروف بظواهر كمية ــ حتى يمكن قياسها قياسا محاســـبيا سليما ــ تدل على المقـــدرة الاقتصادية للممولين المختلفين . ولهذا الغرض يمكن استخدام واحـــد أو أكثر من المعايير التالية :

ــ الدخـــــل .

ــ صافى الثروة .

ــ الانفـــــاق .

لذلك فالمساهمة الضريبية وفقا لمفهوم الطاقة الضريبية للممول تتطلب أن تتناسب الضريبـــة مع مقدرة الممول الاقتصـــادية والتى يمثلها دخله أو ثروته أو انفاقه .

واذا كان فرض الضريبة يقوم على فكرة « التضامن الاجتماعى » بين أفراد المجتمع ، فان هذا التضامن الاجتماعى يســـتند على مفهوم الطاقة الضريبية . فالدولة تقدم خدماتها للجميع ، وهذا لا يعنى ضرورة ارتبـــاط الضريبة فى فرضها أو مقدارها بمدى استفادة الشخص من خدمات الدولة ، بل يجب أن يساهم كل فرد فى تمويل هذه الخدمات بحسب قدرته الاقتصادية، واذا كانت مقدرة الفقير لا تمكنه من المساهمة الضريبية فى تمويل نفقات هذه الخدمات فعلى صاحب الثراء أن يتحمل المساهمة نيابة عنه بسبب ما يوجد بين كل أفراد المجتمع من تضامن اجتماعى .

العوامل المؤثرة فى طاقة الممول الضريبية :

ان المال وحده ليس كافيا للدلالة على طاقة الممول الضريبية . فهذا المال قد يكون مثقلا بالديون والأعباء ، وقد تتكاثر عليه عدة مطالب شخصية وعائلية ــ وذلك بالنســـبة للشخص الطبيعى ــ لذلك فالطـــاقة الضريبية لا يمكن تحديدها الا بتشخيص حالة الممول ــ بتحـــرى مديونيته وأعبائه الشخصية والعائلية .

وعلى ذلك فالطاقة الضريبية للممول ــ أى قدرته على المساهمة الضريبية فى تمويل النفقات العامة ــ تتحدد بعناصر موضوعية وأخرى شخصية .

(أ) العوامل الموضوعية المكونة للطاقة الضريبية :

يعتبر المال هو العنصر الأساسى المكون للطاقة الضريبية . وقد تعددت الآراء بشأن المعيار الذى يوضح مقدرة الممول الاقتصادية والذى يمكن استخدامه كأساس لقياس الطاقة الضريبية . ففريق يرى أن الدخل هو افضل مقياس ليسار الممول ويجب أن يتم تعريف الدخل تعريفا يتفق والطاقة الضريبة بحيث يشمل كل الايرادات الدورية والعرضية . وفريق آخر يرى أن ثروة الممول هى احدى المؤشرات لمركزه الاقتصادى . فقوة الممول الاقتصادية تعتمد جزئيا على الأقل على مقدار ثروته ، وهذا ما يبرر اتخاذ صافى الثروة كمعيار لقياس الطاقة الضريبية . وهناك من يرى اتخاذ الانفاق الشخصى مقياسا لمقدرة الممول على المساهمة الضريبية . ويتأسس هذا المعيار على أن الأفراد يجب أن يتحملوا بنصيبهم من الأعباء العامة وفقا لما يأخذونه من الموارد القومية وليس على أساس ما يضيفونه الى الناتج القومى . وتلقى هذه الفكرة قبولا خاصا فى البلاد النامية التى تتطلع الى الاسراع بعملية التنمية .

ونحن نرى أن مكونات الطاقة الضريبية لا تقتصر على التدفق النقدى من المتحصلات الدورية كالمرتبات والأجور والايرادات الأخرى مثل الهبات والأرث أو صافى الثروة المملوكة . بل أن الطاقة الضريبية تتكون من كل هذه العناصر مجتمعة .

ويمكن ارجاع مصادر الطاقة الضريبية الى ثلاث عناصر رئيسية هى :

١ ــ الايرادات الدورية : وهى التى يعبر عنها بالمتحصلات المنتظمة مثل الأجور والفوائد والايجارات .

٢ ــ الايرادات غير الدورية : وهى الايرادات المعارضة مثل الأرباح الرأسمالية والاعانات .

٣ ــ رأس المال : ويقصد به صافى الأموال الثابتة والمنقولة التى يمتلكها الشخص سواء أكانت تدر دخلا أم لا .

تلك هى العناصر التى يمثل كل منها اسهاما مميزا ومستقلا لمقدرة الممول الضريبية ، كما أنها تحدد فى مجموعها مقدرته على المساهمة ضريبيا فى تمويل الخزانة العامة .

وبالنظر الى قانون ضرائب الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ نجد أن هذا القانون قد صدر ليحل محل القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية

وعلى كسب العمل بنوعيه . كذلك حل هذا القانون الجديد محل القـانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض ضريبة عامة على الدخل . والقانون الجديد الصادر فى سنة ١٩٨١ قد لحق بكل أنواع الدخـول من القيم المنقولة ومن أرباح المشروعات الفردية وأرباح شركات الأشخاص وأرباح شركات الأموال ودخل كسب العمل وفرض عليها ضرائب نوعية على التوالى : الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، والضريبة على الأرباح التجـارية والصناعية ، والضريبة على أرباح شركات الأموال ، وضريبة المرتبات ، والضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

ورغم أن القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد امتد الى أوجه نشاط متعددة واخضعها للضريبة الا أن الاستغـلال الزراعى للمحاصيل العـادية (غير البستانية) مازال بعيدا عن الخضوع للضرائب رغم ما يحققه هذا الاستغلال من أرباح كبيرة والتى يتعين اخضاعها للضريبة لأنها تمثل عنصرا من عناصر المقدرة الاقتصادية .

وفى مجال الضريبة على المرتبات فقد أغفل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المرتبات وما فى حكمها التى تدفعها خزانة عامة اجنبية لشخص مقيم بمصر أو عن خدمات أديت بمصر من الخضوع للضريبة رغم ما تنطوى عليه تلك المرتبات من طاقة ضريبية .

كذلك فقد أعفى القانون ١٥٧ لسـنة ١٩٨١ كثيرا من الدخـول من الخضوع للضرائب النوعية لدوافع اقتصادية وتوسـع فى تلك الاعفاءات لدرجة كبيرة تتعـارض مع مبدأ عمومية الضريبة وسريانها على كل أنواع الدخول . وهذه الاعفاءات تؤدى الى ترك عناصر من المقدرة الاقتصـادية دون الخضوع للضرائب والمساهمة فى الأعباء العامة وفى هذا تعارض مع مفهوم الطاقة الضريبية . وسنورد فى ملحق هذا البحث بيانا تفصيليا بهذه الاعفاءات للدلالة على اسراف المشرع فى منح تلك الاعفاءات .

والطاقة الضريبية تتأثر بمصدر المال الخاضع للضريبة حيث تزداد الطاقة ثباتا واستقرارا كلما كانت مصادر المال الخاضـع للضريبة ثابتـة ومستقرة . فالمدة التى يستمرها كل مصدر من المصادر ليست واحـدة . وقصر المدة التى يبقاها مصدر المال يلقى على صاحبه أعباء أكبر من تلك الأعباء التى يلقيها مصدر آخر من طبيعته أن يستمر مدة أطول مما ينعكس على مقدرته الضريبية . فطاقة العامل الضريبية ـــ وهو عرضـة للمرض والوفاة مما يعنى توقف الدخل ـــ تقل عن الطـاقة الضريبية للعمل ورأس المال معا ، وأن تلك الأخيرة تقل عن الطاقة الضريبية لدخل رأس المال وحده.

ومراعاة هذا التفاوت فى المقدرة الضريبية يكون بجعل أسعار الضرائب متفاوتة حسب الطاقة الكامنة فى كل منها .

ولو نظرنا الى أسعار ضرائب الدخل التى وردت فى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ نجدها كالآتى :

سعر ضريبة ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ٣٢٪ :

سعر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

يكون سعر الضريبة على الوجه الآتى :

٢٠٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى ، ٢٣٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية ، ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية ، ٣٢٪ على الـ ٢٥٠٠ جنيه التالية ، ٣٥٪ على الـ ٣٠٠٠ جنيه التالية ، ٣٨٪ على الـ ٣٥٠٠ جنيه التالية ، ٤٠٪ على ما زاد على ذلك .

على أنه بالنسبة الى أرباح المنشآت الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة على الوجه الآتى :

٢٠٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى ، ٢٣٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية ، ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية ، ٣٢٪ على ما زاد على ذلك.

سعر ضريبة أرباح المهن غير التجارية :

١٨٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى ، ٢٠٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية ، ٢٠٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية ، ٣٠٪ على ما زاد على ذلك.

سعر ضريبة المرتبات :

٢٪ على الـ ٤٨٠ جنيه الأولى ، ٥٪ على الـ ٤٨٠ جنيه التالية ، ١٠٪ على الـ ٩٦٠ جنيه التالية ، ١٥٪ على الـ ٩٦٠ جنيه التالية ، ١٨٪ على الـ ٩٦٠ جنيه التالية ، ٢٢٪ على مازاد على ذلك .

سعر الضريبة على أرباح شركات الأموال :

يكون سعر الضريبة ٤٠٪ من صافى الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :

١ ـ أرباح الشركة الصناعية عن نشاطها الصناعى والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢٪ .

٢ ـ أرباح شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها فى البند ٤ من المادة ١١١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيكون سعر الضريبة ٤٠ر٥٥٪ .

وأسعار الضريبة على المرتبات وعلى أرباح المهن غير التجـارية هى أسعار منطقية ومتمشية مع الطاقة الضريبية الكامنة فى المرتبات وفى أرباح المهن غير التجارية . فالطاقة الضريبية للمرتبات أقل من الطاقة الضريبية لأرباح المهن غير التجارية ، لذلك جعلت أسعار ضريبة المرتبات تتدرج من ٢٪ الى ٢٢٪ وأسعار ضريبة المهن غير التجارية تقع بين ١٨٪ ، ٣٠٪ .

لكن ليس هناك عدالة فى أسعار الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على أرباح شركات الأموال . فسعر الضريبة على أرباح شركات الأموال أعلى من سعر الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة مع أنه مفروض وفقا لمفهوم الطاقة الضريبية أن يكون سعر الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة هى الأعلى .

كذلك بالنسبة لسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فهو يتدرج من ٢٠٪ الى ٤٠٪ — أى أن سعرها أعلى من سعر الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة (٣٢٪) مع أن الطاقة الضريبية للدخـل الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أقل من الطاقة الضريبية للدخل الخاضع لضريبة ايرادات رؤوس الأموال المنقولة . وكان يجب على المشرع أن يجعل سعر ضريبة ايرادات رؤوس الأموال المنقولة أعلى من سعر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

ولا تتوقف الطاقة الضريبية على مصدر (نوع) المال الخاضع للضريبة فحسب بل تعتمد كذلك على قيمة هذا المال . ومراعاة المال الخاضع للضريبة يكون بجعل المساهمة تصاعدية كلما زاد المال الخاضع لها . فيكون سـعر الضريبة منخفضا على الوحدة الأولى من وعاء الضريبة ذات المنفعة الكبيرة، ويتدرج السعر فى الارتفاع على الوحدات التالية ذات المنفعـة المتناقصة وبذلك يتحقق قسط كبير من المساواة فى التضحية بين أصحاب المقـدرة المتفاوتة .

وقد راعى قانون ضرائب الدخل الجديد ١٥٧ لسـنة ١٩٨١ هـذا التصاعد فى أسعار ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بعد أن كانت نسبية فى ظل القانون القديم(١) (٤٠ر٥٥٪) .. لكن مازال يؤخذ على القـانون الجديد أن الأسعار نسبية فى ضريبة ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وفى الضريبة على أرباح شركات الأموال . ونرى أن يتم تعديل تلك الأسـعار بحيث تكون تصاعدية تمشيا مع متطلبات مفهوم الطاقة الضريبية .

(ب) الجانب الشخصى المؤثر فى الطاقة الضريبية :

أن من عناصر المقدرة الاقتصادية للممول تواجـه الوفاء بثلاث أنواع من الأعباء :

---

(١) القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

١ ــ أعباء المهنة أو النشاط . أى التكاليف اللازم انفاقها للحصول على الدخل والثروة .

٢ ــ الأعباء الشخصية والعائلية (وذلك بالنسبة للشخص الطبيعى).

٣ ــ الأعباء العامة (الضرائب) .

وعلى ذلك يكون من الضرورى على المشرع الضريبى وهو يحـــدد الايرادات الضريبية أن يدخل فى حسابه كيفية توزيع عناصر المقدرةالاقتصادية بين تلك الأنواع الثلاث من الأعباء . ومعنى ذلك أن المقدر الواحد من الدخل أو الثروة لا يعنى بالنسبة لمختلف الممولين الذين تختلف ظروفهم المهنيـــة والشخصية والعائلية تساوى قدرتهم على المساهمة الضريبية . فالطـــاقة الضريبية تتضمن جانبا شخصيا يختلف من شخص لآخر .

اذا فالاختلاف فى الجوانب الشخصية للممولين يؤدى الى اختلاف فى طاقتهم الضريبية . فالطاقة الضريبية هى صفة لاصقة بالشخص بينما معيار قياسها هو ظاهرة موضوعية قابلة بدورها للقياس .

وفيما يلى الاعتبارات الشخصية التى تؤثر فى الطاقة الضريبية :

(أ) التكاليف والديون المرتبطة بالمال الخاضع للضريبة :

لا يمكن الوصول الى الطاقة الضريبية الا بعد خصم الديون والنفقات المرتبطة بالمال الخاضع للضريبة . فالعدالة الضريبية وهى تستند على مبدأ المقدرة على الدفع تتطلب أن تفرض الضريبة على الدخل الصافى وليس على الدخل الاجمالى ، وكذلك على صافى الثروة لا على اجمالى الثروة . فالقدرة الاقتصادية للممول تتحدد بصافى ما يمتلكه من أموال .

والدخل الصافى ــ وهو يستبعد التكاليف اللازمة للحصـــول على الدخل ــ يعتبر أكثر دلالة من الدخل الاجمـــالى فى التعبير عن الطـــاقة الضريبية للممول . فقدرة الممول على المساهمة الضريبية تتحدد بما يتبقى له من الدخل بعد خصم التكاليف اللازمة للحصول عليه . أى بالدخل الصافى الذى يستطيع أن يتصرف فيه .

وتختلف التكاليف اللازمة للحصول على الدخل تبعا لاختلاف مصـــدره ونوع النشاط أو المهنة . فما يلزم من النفقات للحصول على دخل العمل يختلف عن ما يلزم منها للحصول على دخل رأس المال أو على دخل العمل ورأس المال معا . كما تختلف تلك التكاليف تبعا لنوع العمل أو تبعا لنوع رأس المال أو تبعا لنوع المهنة والنشاط الذى يعتمد على العمل ورأس المال.

وبالنسبة لرأس المال فان المقدرة الضريبية الكامنة فيه تختلف حسبما كان الممول مدينا أم غير مدين . وفى ضرائب التركات فان ما يؤول الى شخص ما كنصيب فى التركة انما يزيد فى مقدرته على الدفع بقدر الصافى من ذلك

النصيب . لذلك يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار الديون الواقعة على الممول ويتم خصمها من المادة الخاضعة للضريبة .

وبالنسبة لموقف قانون ضرائب الدخل ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من خصم التكاليف وأعباء الديون نجد ما يلى :

١ ــ لم يسمح القانون بخصم أى تكاليف من الايرادات الخاضعة للضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة . ويتحدد وعاء الضريبة باجمالى الايرادات المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون .

والضريبة هنا تفرض على وعاء أكبر من المقدرة الضريبية وكان يجب أن يتم خصم تكاليف الحصول على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة من وعاء الضريبة .

٢ ــ وفى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فقد سمح لا مشرع ــ كقاعدة عامة ــ بخصم جميع التكاليف من ايرادات المهن والمنشآت والأعمال التى أخضعها للضريبة . فتناولت المادة ٢٤ من القانون الاشارة الى أمثلة لبعض المصروفات التى يجوز خصمها مثل الايجارات ، الاستهلاك ، الاستهلاك الاضافى ، التبرعات والاعانات .. الخ .

لكن استثناء مما سبق ، هناك أنشطة أخضعها المشرع للضريبة دون السماح بخصم أى تكاليف أو أعباء متعلقة بوعاء الضريبة .

فبالنسبة للسمسرة والعمولة العارضة ، فقد أخضعها المشرع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية دون خصم أى تكاليف متعلقة بهما .

والتصرفات فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة أخضعها المشرع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بسعر ٥٪ من اجمالى قيمة التصرف دون خصم أى أعباء تكون مستحقة على الممول (أ) .

ونحن نرى تمشيا مع مفهوم الطاقة الضريبية أن يتم خصم التكاليف والديون من النوعين السابقين من التصرفات التى أخضعها المشرع للضريبة.

٣ ــ بالنسبة للضريبة على المرتبات فقد خطا المشرع خطوة موفقة نحو الأخذ بمفهوم الطاقة الضريبية حيث سمح بخصم ١٠٪ من اجمالى الايراد لمقابلة التكاليف التى يكون الممول قد تحملها .

(أ) ضريبة التصرفات العقارية هى فى حقيقتها ضريبة على رأس المال وليست ضريبة على الدخل ، وكان يجب على المشرع أن يفرضها بقانون خاص بعيدا عن القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بفرض ضرائب على الدخل .

٤ ــ فرض القانون الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، والضريبة على أرباح شركات الأموال على أساس صافى الربح بعد خصم جميع التكاليف المتعلقة بنشاط الممول .

٢ ــ الظروف الشخصية والعائلية للممول :

ان الدخل والثروة مطالبان بأن يقوما بالأعباء الشخصية والعائلية للممول كشخص طبيعى ، وهذا ما سيلتزم ان يترك جزء من المال الخاضع للضريبة للوفاء بهذه الأعباء . أى أن يترك للممول الحد الأدنى اللازم لمعيشته ومعيشة أسرته .

اعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة :

يستند هذا الاعفاء على مفهوم المقدرة على المساهمة الضريبية . فاذا كان للدولة حقوق على الأفراد ، فعليها واجبات نحوهم منها الا تعرض وجودهم للخطر . وبناء عليه يبدأ حق الدولة فى المطالبة بالضريبة عند الحد الذى تزيد عنه مقدرتهم الاقتصادية على ما هو ضرورى لحفظ حياتهم وصحتهم وقدرتهم على العمل . فالفرد لا يجوز الزامه بتمويل النفقات العامة قبل أن يكفل لنفسه الضرورى من مقومات الحياة من سلع وخدمات.

ويرى البعض أن النفقات اللازمة للمعيشة كالمأكل والملبس والرعاية الصحية هى تكاليف لازمة لانتاج المال الخاضع للضريبة ويتعين خصمها من وعاء الضريبة . فهذه نفقات ضرورية لصيانة طاقة الفرد وقدرته على العمل، وتشبه نفقات صيانة واستهلاك الأصل الثابت . ومن ناحية أخرى ففرض الضريبة على الحد الأدنى اللازم للمعيشة يجبر الدولة على ضرورة اعانة الأفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يكلفها أكثر من مبالغ الضريبة التى تحصلها من اخضاع الحد الأدنى اللازم للمعيشة للضريبة .

وعلى ذلك فلتقدير قدرة الممول على المساهمة الضريبية ينبغى أن يخصم من المال الخاضع للضريبة الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولا يجوز أن تنال الضريبة من هذا القدر .

وتحديد الحد الأدنى اللازم للمعيشة من الصعوبة بمكان ، ويمكن القول أن تقرير هذا الحد يعتمد على ما يلزم للفرد العادى فى ضوء المستوى الاجتماعى السائد . أى فى ضوء متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

اعفاء الأعباء العائلية :

لا خلاف فى أن الاعباء العائلية هى عنصر من العناصر الهامة التى تؤثر فى طاقة الممول الضريبية . فالممول الذى يكون محملا بأعباء عائلية ــ كأن يكون متزوجا أو مرتبطا بأسرة كبيرة ــ تكون مقدرته الضريبية أقل من ممول آخر مساويا له فى الدخل والثراء دون ان يتحمل بمثل هذه الأعباء .

لذلك فلكى تتحدد الطاقة الضريبية على أساس سليم ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار ما يتحمله الممول بسبب ظروفه العـــائلية ، ويتم تخفيض وعاء الضريبة بمقدار هذه الأعباء . وعند تقدير الأعباء العائلية يجب التعمق فى ظروف كل ممول على حدة ، وفى هذا الصدد يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار عدد من يعولهم الممول ونوع النفقة التى تلزمه ظروفه القيـــام بها . فمن يرسل ابناء للدراسة فى الجامعة يتحمل أنواعا من النفقات لا يتحملها من يزال اولاده صغارا .

واذا كانت الاعفاءات الشخصية والعائلية من مقومات تحديد الطاقة الضريبية ، فانه لا يصح المغالاة فى تقديرها على نحو ما تميل اليه أحيانا بعض المجالس النيابية تحت تأثير رغبتها فى ارضـــاء الناخبين فان فى تلك المغالاة ما يقلل من الطاقة الضريبية ويجعلها لا تعكس حقيقـــة الضرائب الممكن تحصيلها .

ولا ينبغى ان يظل اعفاء الأعباء الشخصية والعائلية ثابتا عند حـــد معين بالرغم من تغير نفقات المعيشة . فالاعفاءات الشخصية والعائلية فكرة متغيرة تبعا لتغير مستوى المعيشة — اى تبعا لدرجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وحيث أن هذه الاعفاءات تقدر تقـــديرا نقديا ، فمن المنطقى أن تتغير تبعا لتغير المستوى العام للأسعار اى تبعا لتغير قيمة النقود . ذلك أن فكرة اعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشـــة واعفاء الأعباء العائلية تهدف فى حقيقتها الى ضمان حد أدنى للممول واسرته من الدخل الحقيقى لا من الدخل النقدى . ويجب أن تتمشى هذه الاعفاءات مع الرقم القياسى لنفقات المعيشـــة ، فتزداد بارتفـــاع الرقم القياسى ، كما تنخفض عنـــد انخفاضه .

واذا كانت الاعفاءات الشخصية والعائلية اجراء يقتضـــيه العـــدل الاجتماعى ومراعاة طاقة الممول الضريبية ، فانه لا يمكن اعتبـــارها كذلك الا بالنظر الى مجموع المال الخاضع للضريبة من جميع المصادر بلا استثناء . أما منح اعفاءات مختلفة تبعا لاختلاف انواع الضرائب فذلك بعيد عن تحقيق الغرض المقصود — وهو الوصول الى الطـــاقة الضريبية للممول — حيث يتمتع الممول بأكثر من اعفاء تبعا لعدد الضرائب النوعية التى تخضع لها .

وقد راعى القانون ١٥٧ لســـنة ١٩٨١ هذه الاعفـــاءات الشخصية والعائلية حيث قرر منح اعفاءات للممولين من الأشخاص الطبيعيين على النحو التالى :

٧٢٠ جنيه سنويا للمول الأعزب .

٨٤٠ جنيه سنويا للممول المتزوج ولا يعول أولادا أو غير متزوج ويعول ولدا أو اكثر .

٩٦٠ جنيه سنويا للممول المتزوج ويعول ولدا او اكثر .

معنى ذلك أن الاعفاء المقرر للأعباء الشخصية هو ٧٢٠ جنيه سنويا أما الاعفاء المقرر للأعباء العائلية فهو ١٢٠ جنيه اذا كان الممول يعول زوجة فقط أو غير متزوج ويعول ولدا أو أكثر ، ويكون الاعفاء ٢٤٠ جنيه لاعالة الزوجة والأولاد أيا كان عدد الأولاد .

ويرى الباحث أن الاعفـــاء الشخصى (٧٢٠ جنيه ســـنويا) لا يكفى لضمان حد أدنى لمعيشة الممول . فالتضخم تزداد حدته باضطراد ومستويات الأسعار فى ارتفاع مستمر . ويجب اعادة النظر فى قيمة هذا الاعفاء بحيث يكفل الضرورى لحياة الممول من مأكل وملبس ومسكن وخدمات ضرورية .

والاعفاء المقرر للأعباء العائلية غير منطقى على الاطلاق ولا يتناسب مع الاعفاء الشخصى للممول . فكيف يكون الاعفاء لأعباء الممول الشخصية — وهو فرد واحد — ٧٢٠ جنيه سنويا بينما الاعفاء المقرر لاعالة زوجة الممول أو أولاده ١٢٠ جنيه سنويا أو ٢٤٠ جنيه سنويا بالنسبة للزوجة والأولاد مهما كان عددهم . وهل يكفى مبلغ الـــ ٢٤٠ جنيه سنويا لتوفير ضروريات الحياة لزوجة الممول وأولاده . انه من الضرورى أن يبادر المشرع الى تعديل تلك الاعفاءات العائلية بحيث تتناسب مع الاعفاء الشخصى وعدد من يعولهم الممول ونوع النفقة التى يلتزم بها .

وقانون ضرائب الدخل الجديد (١٥٧ لسنة ١٩٨١) قد جعل الاعفاءات الشخصية والعائلية مطلقة يستفيد بها الممول أيا كان مقدار دخله . وقد كانت تلك الاعفاءات مقيدة فى ظل القانون القديم بمثلى حد الاعفاء .

وفى حالة تعدد أوعية الضرائب النوعية التى يخضع لهـــا الممول فانه لا يتمتع الا باعفاء واحد للأعبـــاء الشخصية والعـــائلية وفى الوعاء الذى يختاره .

كذلك لا يستفيد الممول من الاعفاءات الشخصية والعائلية مرة أخرى عند الخضوع للضريبة العامة على الدخل حيث يدخل وعاء الأرباح التجارية والصناعية ، ووعاء المرتبات ووعاء أرباح المهن غير التجارية ضمن وعاء الضريبة العامة على الدخل قبل خصم الاعفاءات الشخصية والعائلية .

والسماح بخصم الاعفاءات الشخصية والعائلية مرة واحدة مهما كانت مقدرة الممول الاقتصادية يتمشى مع الغـــرض من منح تلك الاعفاءات وهو مراعاة طاقة الممول الضريبية .

ويؤخذ على قانون ضرائب الدخل الجديد انه بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فقد سلب حق الممول فى التمتـــع بالاعفاءات الشخصية والعائلية اذا كانت الضريبة تربط على أساس حكمى . وعـــدم السماح بتلك الاعفاءات يجعل الضريبة تفرض فى الواقع على وعاء يزيد عن المقدرة الاقتصادية وهذا يتعارض مع مفهوم المقدرة على الدفع .

ملحق البحث

الاعفاءات الضريبية التى وردت بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١
(خلاف الاعفاءات الشخصية والعائلية)

أولا ــ فى مجال الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة :

يعفى من الضريبة :

١ ــ فوائد السلفيات والديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة بشرط أن تكون داخلة فى حساب المنشآت المنتفعـــة بها الكائنة فى جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجـــارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال .

٢ ــ الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة للحســـابات التى تفتح تنفيذا لاتفاقيات الدفع وبشرط المعاملة بالمثل .

٣ ــ فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العـــام من مصادر خارج جمهورية مصر العربية .

٤ ــ الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى والجنيه المصرى والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى .

٥ ــ فوائد السندات التى تصدرها شركات المساهمة المصرية التابعة للقطاع العام أو الخاص بما لا يزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك لآجال تساوى أجال السندات وذلك بشرط أن تطرح السندات المشار اليها للاكتتاب العام وأن تكون أســـهم الشركة المصدرة لهذه السندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٦ ــ فوائد السندات التى تصدرها بنوك القطاع العام وكذلك فوائد السندات التى تصدرها البنوك التى يساهم فيها رأس المال العام بأكثر من ٥٠٪ والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى متى كان اصدار هذه السندات بهدف تمويل مشروعات داخل جمهورية مصر العربية .

٧ ــ فوائد الودائع وحســـابات التوفير بالبنـــوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى المصرى وبصناديق توفير البريد .

٨ ــ المزايا النقدية أو العينية التى يحصل عليها المستأمن أو المدخر عن طريق السحب الذى تجريه شركات التأمين أو الادخار .

٩ ــ الأرباح والفوائد وغيرهما مما تنتجه القيم المنقولة الأجنبية التى تلتزم الشركات المصرية للتأمين واعادة التأمين بايداعها باستمرار مودعة فى

الخارج طبقا للقوانين الأجنبية أو اتفاقيات اعادة التأمين لتكوين ضمان يوازى حصتها فى المخصصات الفنية أو أى التزامات أخرى ناشئة عن عمليات التأمين أو اعادة التأمين .

ولا يسرى هذا الاعفاء الا اذا ثبت أن القيم المنقولة الأجنبية مودعة فى الخارج ولا تتمتع به متى زال الالزام بالايداع .

وتطبق هذه الأحكام على شركات التأمين التى تعمل فى بلاد لا توجب قوانينها الزام تلك الشركات بايداع قيم مالية لتكون ضمان أو احتياطى حسابى أو غيره من أنواع الاحتياطى وباستمرارها مودعة لهذه الأغراض، على أن تحدد القيم المالية التى تودع كضمان أو احتياطى حسابى أو احتياطى آخر لمواجهة الحوادث أو الأخطار بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد .

١٠ ــ المكافآت والمرتبات والمزايا النقدية والعينية التى تمنح لأعضاء مجالس الادارة الأجانب فى الشركات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته خلال فترة الاعفاء الضريبى المقررة للشركة .

١١ ــ أعضاء مجالس الادارة المصريين فى شركات الاستثمار من نصف الضريبة على ايرادات القيم المنقولة التى تستحق على ما يتقاضونه من مرتبات وأجور ومكافآت ومزايا وغيرها وذلك خلال مدة الاعفاء الضريبى المقررة للشركة .

ثانيا ــ فى مجال الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

يعفى من الضريبة :

١ ــ أرباح مشروعات تربية النحل .

٢ ــ أرباح منشآت استصلاح واستزراع اراضى وذلك على النحو الآتى :

(أ) المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون واصبحت أراضيها منتجة قبل العمل به يستمر اعفاؤها المدة اللازمة لاستكمال العشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية بالنسبة لتاريخ اعتبار الأراضى منتجة .

٣ ــ أرباح الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية فى المساحات المزروعة فى الأراضى الصحراوية والمستصلحة وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تعتبر فيه منتجة .

٤ ــ أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الأسماك وذلك على النحو التالى :

(أ) المشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر اعفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

(ب) المشروعات التى اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ المشار اليه ، وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

٥ ــ أرباح مشروعات مراكب الصيد التى يملكها أعضـــاء الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك من عمليات الصيد وذلك على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للمشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، يستمر اعفاؤها المدة اللازمة لاستكمال مدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريان الاعفاء المنصوص عليها فى ذلك القانون .

(ب) بالنسبة للمشروعات التى أقيمت بعـــد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ المشار اليه ، وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون يكون الاعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .

٦ ــ أرباح صناديق التأمين الخاصة المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون صناديق التأمين الخاصة .

٧ ــ الأرباح الناتجة من بيع أى أصل من الأصول الراسمالية أو من التعويضات نتيجة هلاك الأصل أو الاستيلاء عليه اذا استخدم ثمن البيع أو قيمة التعويض بالكامل فى شراء أصـــول راسمالية جديدة تؤدى الى زيادة الانتاج وتحسينه خلال نفس السنة التى تم فيها البيع أو الحصـــول على التعويض أو خلال السنتين التاليتين لانتهاء هذه السنة .

ثالثا ــ فى مجال الضريبة على المرتبات :

يعفى من الضريبة :

١ ــ بدل التمثيل أو بدل الاستقبال الا فيما يجاوز ٣٠٠٠ جنيه سنويا ويشترط الا يزيد على المرتب أو المكافآت أو الأجر الأصلى مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٢ ــ بدل طبيعة العمل الا فيما يجاوز ٢٤٠ جنيها سنويا وذلك مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

٣ ــ المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك فى حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلى ويشترط الا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه فى السنة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتمثيل والاستقبال وحوافز الانتاج المعفاة من الضريبة عن أربعة آلاف جنيه سنويا .

٤ ــ المزايا النقدية أو العينية المتعلقة بالسكن التى يحصل عليها الخبراء الأجانب الخاضعون للضريبة على المرتبات بالسعر المحدد فى المادة ٥٦ من القانون وكذلك المصريون العاملون فى مشروعات التعمير واستصلاح الأراضى أو التعدين .

٥ ــ اشتراكات التأمين الاجتماعى واقساط الادخار التى تستقطع وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى أو كنظم بديلة عنها أو قوانين المعاشات والادخار الحكومية .

٦ ــ اشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاص والتى تنشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

٧ ــ أقساط التأمين على حياة المول لمصلحته أو مصلحة زوجه أو أولاده القصر .

ويشترط ألا تزيد الاعفاءات فى البند ٦ ، ٧ عن ١٥٪ من صافى الايراد أو ١٠٠٠ جنيه أيهما أقل ــ ولا يجوز تكرار خصم ذات الأقساط والاشتراكات من وعاء أى ضريبة أخرى .

٨ ــ الايرادات المرتبة لمدى الحياة التى تؤديها شركات التأمين عن وثائق التأمين التى لا تقل مدتها عن ١٠ سنوات .

٩ ــ تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض واستمارات نقل الأثاث بالمجان التى تمنحها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية للعاملين بها وأسرهم لغير الأعمال المصلحية .

كما تعفى تذاكر السفر المجانية أو ذات الأجر المخفض التى تمنحها شركات الطيران والملاحة البحرية المصرية أو الأجنبية التى تعمل فى مصر للعاملين بهذه الشركات وأسرهم .

رابعا ــ فى مجال ضريبة المهن غير التجارية :

تعفى من الضريبة :

١ ــ المنشآت الزراعية فيما عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون .

٢ ــ الجماعات التى لا ترمى الى الكسب وذلك فى حدود نشاطها الاجتماعى أو العلمى أو الرياضى .

٣ ــ المعاهد التعليمية التابعة أو الخاضعة لاشراف احدى وحدات الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام .

٤ ــ أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء عاملين فى نقابات مهنية فى مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهنة الحرة. ولا يلزمون بالضريبة الا اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء مدة الاعفاء سالفة الذكر مضافا اليهـــا مدة التمرين التى يتطلبها قانون مزاولة المهنـــة وفترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء للاحتيـــاط اذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة . وتخفض المدة المقررة للاعفاء الى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة اذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاما . ويشترط لسريان الاعفاء أن يزاول المهنة منفردا دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتعا بالاعفاء .

٥ ــ أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية ، فيما عدا ما يكون ناتجا من بيع المؤلف أو الترجمـــة لاخراجه فى صورة مرئية أو صوتية .

٦ ــ أرباح أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم عن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التى تطبع أصلا لتوزيعها على الطـــلاب وفقـــا للنظم والأسعار التى تضعها الجامعات والمعاهد .

٧ ــ أرباح الفنانين التشكيليين من أعضاء النقابة من انتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر .

خامسا ــ فى مجال الضريبة على أرباح شركات الأموال :

يعفى من الضريبة :

١ ــ مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن ســـنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية .

٢ ــ الأرباح الناتجة من اندماج الشركة فى شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات المساهمة .

٣ ــ ما تنتجه الأسهم أو الحصص التى تحصـــل عليهـــا الشركات والجهات المنصوص عليها فى المادة ١١١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من أرباح مقابل ما قدمته عينا أو نقدا فى تأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .

٤ ــ الأرباح التى توزعها فى كل سنة مالية شركات المساهمة المصرية التى يكون الغرض منها استثمار أموالها فى الأسهم والسندات على اختلاف

انواعها وذلك بمقدار ما تحصل عليه من ايرادات تلك الأسهم والسندات خلال السنة المالية المذكورة بالشرطين الآتيين :

(أ) أن تكون هذه الايرادات قد أديت عنها بالفعل الضريبة النوعية الخاصة بها أو أن تكون معفاة منها بمقتضى .

(ب) أن يكون ٩٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة بما فى ذلك الاحتياطيات والأموال المجمعة والقروض التى تعقدها مخصصة لتوظيفه فى الأوراق المالية .

٥ — أرباح شركات تربية النحل .

٦ — أرباح شركات استصلاح واستزراع الأراضى وذلك على النحو التالى :

(أ) الشركات التى تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضى منتجة .

(ب) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح أراضيها منتجة فى هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة .

(جـ) الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون وأصبحت أراضيها منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة لتحديد التاريخ الذى تعتبر فيه الأراضى منتجة .

٧ — أرباح شركات الانتاج الداجنى وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصايد الأسماك وذلك على النحو التالى :

(أ) الشركات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ المشار اليه ، وكذلك الشركات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

(ب) الشركات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٨ المشار اليه وكذلك الشركات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

٨ — أرباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم خمسين عاملا فأكثر ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج .

ويشترط للتمتـــع بالاعفـــاء أن يكون لدى الشركة دفـــاتر وسجلات ومستندات وحسابات أمينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنتظمة من حيث الشكل وفقا للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعـــد المقررة فى هذا الشأن .

سادسا ــ فى مجال الضريبة العامة على الدخل :

يعفى من الضريبة :

١ ــ السفراء والوزراء المفوضـــون وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب بشرط المعـــاملة بالمثل وفى حدود تلك المعاملة .

٢ ــ الفنيون والخبراء اجانب المتوطنون فى مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو احد الأفراد بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصـــادر خارج جمهورية مصر العربية .

مشاكل استخدام القارىء الأجنبى
للقوائم المـــالية المحلية مع تقييم
لمداخل التطوير المقترحة

دكتـــور
زين العابدين سعيد حسن فارس
مدرس بكلية التجارة ـــ جامعة قناة السويس

هـــدف البحث :

تمثل القوائم المـــالية احـــدى المخرجات الأساسية للنظام المحاسبى، والتى عن طريقها يؤدى النظام وظيفة الاخبارية الخاصة بابلاغ المعلومات الى جهات عديدة ـــ شخصية ومعنوية ، محلية وأجنبية ـــ تعتمد عليها فى اتخاذ العديد من القرارات .

ويهدف هـــذا البحث الى ابـــراز الصعوبات والمشاكل ، وكذلك مداخل التطوير المقترحة ، التى تـــلازم استخدام القوائم المـــالية المحلية المعدة فى دولة معينة بواســـطة القارىء الأجنبى المقيم فى دولة اخـــرى .

حـــدود البحث :

لغرض هـــذا البحث ..

ـــ يقصد بالوحـــدة الاقتصادية اى منشاة تمارس نشاطا اقتصاديا فى دولة معينة ، وتحمل جنسيتها .

ـــ يقصـــد بالقوائم المـــالية المحلية مجموعة القوائم التى تصدرها الوحـــدة الاقتصادية فى نهاية العام لتحديد مركزها المـــالى ونتائج أعمالها باستخدام اللغة والعملة والمعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى الدولة حيث تقييم .

ـــ يقصد بالقارىء الأجنبى أى طـــرف ـــ طبيعى أو معنوى ـــ مقيم فى دولة غير دولة اقامة الوحـــدة الاقتصادية ، ويهتم بالاطـــلاع على قوائمها المـــالية . وغالبا يكون هـــذا القارىء الأجنبى مســـتثمرا لأمواله فى الوحدة الاقتصادية عن طريق شراء أوراقها المـــالية . ويتحدث ويتعامل هذا القارىء الأجنبى بلغة وعملة مختلفتين عن الموجود فى دولة اقامة الوحدة الاقتصادية ، كذلك تسود معايير وممارسات محاسبية مختلفة .

اولا : طبيعة المشـــكلة

صعوبات استخدام القارىء الأجنبى للقوائم المـــالية المحلية

يتفق المحاسبون على أن الهـــدف الأساسى للنظـــام المحاسبى هو قياس وابـــلاغ المعلومات الضرورية لفهم أنشطة المنشأة(١) وتعتبر القوائم المـــالية الختامية ، وعلى الأخص قائمتى المركز المـــالى والنتيجـــة ، من الوسائل الأساسية لابـــلاغ المعلومات عن نتائج الأعمال والمركز المـــالى الى كافة الأطـــراف المعنية بذلك .

ويستخدم المحاسبون أســـلوب التعبير الرمزى عند قياس الأنشطة الأساسية التى تمارسها الوحدة الاقتصادية والتقرير عنها(٢) . ويتم ذلك باستخدام ما يطلق عليه اسم الرموز المحاسبية(٣) . ويشترط لنجاح النظام المحاسبى فى أداء وظيفة الاخبارية توافر فهم مشترك لمعانى الرموز المحاسبية المستخدمة فى اعـــداد القوائم المـــالية لـــدى كل من المحاسب الـــذى يقوم باعدادها والأطـــراف الأخرى التى تعتمد عليها فى الحصول على المعلومات .

وفى حالة اقتصار نشاط الوحـــدة الاقتصـــادية على المجال المحلى فقط يسهل توافر الفهم المشترك لمعانى الرموز المحاسبية بين كل من معد القوائم ومستخدمها ، فالطرفين يعيشان فى دولة واحـــدة ، ويستخدمان لغة وعملة واحـــدة ، ومعتادان على المعايير والممارسات المحاسبية المســـتخدمة فى اعـــداد القوائم .

ويشهد العالم فى الســـنوات الأخيرة زيـــادة كبيرة فى حجم وشـــكل الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر(٤) . ونتيجة ذلك يزداد على الـــدوام عدد الوحدات الاقتصادية التى يهتم بقوائمها المالية العديد من القراء الأجانب المقيمين خارج الحدود القومية للدول التى تعمل بهـــا هـــذه الوحدات .

---

(1) American Accounting Association. "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statement : 1957, p. 1.

(2) Bedford, N., "Extensions in Accounting Disclosure", Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1973, p. 5.

(٣) يقصد بالرموز المستخدمة عند تطبيق أسلوب التعبير الرمزى مجموعة من المصطلحات المتعارف عليها للدلالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة للمشروع . وتعتبر المصطلحات التالية: الأصول ـــ الخصوم الايرادات ـــ النفقات ـــ المشتريات ـــ المبيعات ، رموزا ماحسبية . وعلى سبيل المثال يرمز الرمز « المبيعات » الى الايرادات التى تحققها الوحدة عند بيع انتاجها أو تقديم خدماتها الى الغير .

(٤) تنقسم الاستثمارات الأجنبية الخاصة الى استثمارات مباشرة وأخرى غير مباشرة . ويقصد بالاستثمارات المباشرة انشاء شركات تابعة أو فروع بالخارج لممارسة أنشطة انتاجيـــة أو تسويقية ، ويقصد بالاستثمارات غير المباشرة شراء الأوراق المالية الخاصة بشركات تقيم فى بـــلاد أجنبيـــة .

ويواجه القارىء الأجنبى فى هـذه الحالة صـعوبات عديدة عند استخدام القوائم المالية لهذه الوحدات الاقتصادية . وتنبع هذه الصعوبات أساسا عن اختلاف اللغة والعملة والمعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد هـذه القوائم عن تلك الخاصة ببلد اقامة القارىء الأجنبى ، والتى يجيد التعامل بهـا ومعهـا .

وتؤدى هـذه الاختـلافات فى اللغـة والعملة والمعايير والممارسات المحاسبية فى بلدى اقامة كل من الوحدة الاقتصادية والقارىء الأجنبى الى مشكلة تتمثل فى غياب الفهم المشترك لمعانى الرموز المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم لـدى كل من معديها ومستخدميها الأجانب . وتتأثر نتيجة لذلك فعاليتها فى أداء الوظيفة الاخبارية للنظام المحاسبى وقـد يصل الأمـر فى حالاته القصوى الى تضليل القارىء الأجنبى .

وعلى سبيل المثال فقد يؤدى اختلاف اللغة الى وجود معانى متابينة لبعض الرموز المحاسبية المستخدمة فى اعـداد القوائم فى ذهن القارىء الأجنبى . أن (الدخل الصافى) كرمز محاسبى قد يعنى فى الدولة أ ، حيث تعد القوائم المالية ، الفرق بين الايرادات والنفقات المحققة خـلال الفترة المحاسبية ، فى حين أنه يسـتخدم فى الدولة (ب) للدلالة على الفـرق بين المتحصلات والمدفوعات النقدية خـلال الفترة(٥) وكذلك تؤثر الاختلافات الموجودة فى المعايير الخاصة بعملية القياس المحاسبى على معانى الرموز المحاسبية وهكذا فان الأصل المقوم بالتكلفة الاستبدالية الجارية لا يكون له نفس المعنى حين يكون مقوما بتكلفة حيازته التاريخية(٦) .

والخلاصة أن غياب الفهم المشترك لمعانى الرموز المحاسبية المستخدمة فى اعـداد القوائم المـالية قد يضلل القارىء الأجنبى ، ويقلل الى حد كبير من فعالية القوائم فى أداء الوظيفة الاخبارية للنظام المحاسبى . ويحتاج الأمر فى هـذه الحالة الى تطوير هذه القوائم بالشكل الذى يؤدى الى تحقيق الفهم المشترك المشار اليه . ولتحديد ملامح التطوير المطلوبة يجب أن يحدد أولا احتياجات القارىء الأجنبى عند استخدام القوائم المـالية المحلية . أن هـذا التحـديد هو المدخل الطبيعى لتحـديد وتقييم ملامح التطوير المقترحة .

---

(5) Choi, F., "Primary-Secondary Reporting : A Cross-Cultural Analysis", **The International Journal of Accounting**, Vol., 16, No. 1, Fall 1980, p. 85.

(6) Ibid, p. 85.

ثانيا : متطلبات اســـتخدام القارىء الأجنبى للقوائم المالية المحلية

يحتاج القارىء الأجنبى المقيم فى دولـــة غير تلك التى أعـــدت فيها القوائم المـــالية ، وباستخدام اللغة والعملة والمعايير المحاسبية السائدة فيها ، الى اعادة عرض القوائم المالية بطريقة مفهومة لديه . ويستلزم ذلك اعادة اعـــداد هذه القوائم باستخدام العملة واللغة الخـــاصة ـــ بدولة القارىء الأجنبى وطبقا للمعايير المحاسبية الســـائدة فيهـــا ، مع ضرورة الايضـــاح فى تلك القوائم عن حجم النشاط الدولى الذى تنفذه الوحـــدة الاقتصادية بالخارج بالنسبة الى اجمالى نشاطها(٧) .

ويستلزم ما سبق متطلبات أربع هى :

١ ـــ ضرورة ترجمة القوائم المـــالية باستخدام لغات أجنبية .

٢ ـــ ضرورة تحويل القيم المـــالية الواردة بالقوائم باســـتخدام عملات أجنبيـــة .

٣ ضرورة اعادة عرض القوائم المـــالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية أجنبية .

٤ ـــ ضرورة الايضاح عن حجم النشاط الدولى للوحـــدة الاقتصادية معـــدة القوائم .

(أ) ضرورة ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات أجنبية :

ان القدرة على قراءة وفهم القوائم المـــالية بواسطة القارىء الأجنبى يحتم أن تقدم اليه هذه القوائم باللغة التى يتقنها ، وهى بطبيعة الحال لغته القومية . وهنا تظهـــر ضرورة لترجمة القوائم المـــالية باستخدام اللغات القومية للدول التى يقيم فيها القراء الأجانب لهذه القوائم .

(ب) ضرورة تحويل القيم المـــالية الواردة بالقوائم باستخدام عملات أجنبية :

يحتاج الفهم السليم للدلالات المختلفة للقيم المـــالية الواردة بالقوائم المـــالية ، من جانب القراء الأجانب ، الى ضرورة التعبير عنها باستخدام العمـــلات القومية للدول التى يقيم بهـــا هـــؤلاء القراء . وعن هذا الطريق يمكن تجنيب هؤلاء القراء غير المتخصصين صعوبات فهم العلاقات المتقلبة بين أسعار العملات المختلفة ، وما ينتج عنها من آثار .

---

(7) Berg, K. Mueller, G., Walker, L., "Annual Reports Go International", **Reading in International Accounting,** Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, pp. 37-43.

(ج) ضرورة اعـــادة عرض القوائم المـــالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية اجنبية :

فى ظل غياب اطار متكامل للمحاسبة على المستوى الدولى ، تختلف المعايير والممارسات المحاسبية باختـــلاف النظم المحاسبية . ويصعب على غير المتخصصين الالمام بهذه الاختلافات ، وهنا تظهر ضرورة اعادة عرض القوائم المالية ، باستخدام المعايير ، والممارسات المحاسبية المعتاد استخدامها فى البلد الـــذى يقيم به القـــارىء الأجنبى ، حتى يسهل عليه فهم وتفسير هـــذه القوائم .

(د) ضرورة الافصـــاح عن حجم النشـــاط الدولى للوحـــدة الاقتصادية معدة القوائم :

يحتاج القارىء الأجنبى الى معلومات عن حجم النشاط الدولى الذى تمارسه الوحـــدة الاقتصادية التى له فيها مصالح اقتصادية . ويستلزم ذلك ضرورة الافصاح عن حجم هذا النشاط فى القوائم المالية . ونظرا لأهمية هذا الافصاح للقراء الأجانب ، الذين يعتمدون عليه فى اتخـــاذ العـــديد من القرارات الخاصة ببـــدء أو اســـتمرار التعامل مع الوحـــدة ، اهتمت هيئات علمية عديدة مثل FASB - DECD - UNCTC - IASC **بوضع** القواعد المنظمة لشكل ومحتوى هـــذا الافصاح(٨) .

ويـــؤدى توفير المتطلبات الأربع الســـابقة الى خدمة القـــارىء ــ المستثمر ــ الأجنبى بطريقة أفضل أن المعلومات التى يحتاج اليها تصـــل اليه فى صـــورة اعتاد التعامل معها ، ويسهل عليه فهمها ، وبالتالى يتخذ قراراته مزودا بالقدر المناسب من المعلومات الضرورية . ولكن من ناحية أخرى يثير العمل على توفير هذه المتطلبات عند اعـــداد القوائم المـــالية مشاكل عديدة مازال البعض فيها بعيدا عن أن يكون لها أى حل قريب المنال.

ثالثا : مشاكل استخدام القارىء الأجنبى للقوائم المـــالية المحلية

تنقســـم مشاكل اســـتخدام القارىء الأجنبى للقوائم المالية المحلية الى ما يلى :

١ ــ مشكلة ترجمة القوائم المـــالية باستخدام لغات مختلفة .

٢ ــ مشكلة تحويل القيم المـــالية الواردة بالقوائم المـــالية باستخدام عمـــلات مختلفـــة .

(8) Wyman, H., and, Bavishi ,V., "Foreign Operations Disclosures By U.S. Based Multinational Corporations : Are They Ade-quate ?" **The International Journal of Accounting,** Vol. 16, No. 1, Fall, 1980, pp. 153-154.

٣ ــ مشكلة اعادة عرض القوائم المـــالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة .

٤ مشكلة تحديد شكل ونطاق الافصاح عن حجم النشاط الدولى فى القـــوائم المـــالية .

(أ) مشكلة ترجمة القوائم المـــالية باستخدام لغات اجنبية :

يحتاج ترجمة القوائم المـــالية ، باستخدام لغة أخرى غير تلك التى اعدت بها أصـــلا ، استخدام المفردات اللغوية للغة المترجم اليها ، والتى ترادف تلك التى استخدمت فى اعـــداد القوائم أصلا . وعند ما لا يكون هناك حرص كامل عند اختيار مفردات اللغة الجديدة التى تعبر تماما عن ما دار فى ذهن معد القوائم من معانى ، خصوصا عندما تحتوى اللغة الجديدة على مترادفات عديدة للمعنى الـــوارد ، فقد يترتب على ذلك تغير كبير فى المعـــانى التى يستنتجها القارىء الأجنبى . أن القارىء الأجنبى قد يستنتج معانى مختلفة لم تكن موجودة أصلا فى ذهن الـــذى قام باعداد القوائم(٩) .

وفى اطار العلاقة بين اللغتين العربية والانجليزية تثير ترجمة الكلمة الانجليزية Standard باســـتخدام مفردات اللغة العربية الحيرة لوجـــود مترادفات عديدة فى تلك اللغة تعطى نفس المعنى أو شىء قريب منه . وقد اختلف الكتاب فعلا فى هـــذا الصـــدد ، واستخدمت مترادفات عديدة مثل نمطية ، معيارية ، مثليـــة ، قياسية للتعبير عن المعنى الـــوارد فى اللفظ الانجليزى . وبالاضافة الى اللبس الذى يحدث فى ذهن القارىء العربى نتيجة هـــذا الاختـــلاف فى اختيار المـــرادف العربى ، فانه قد يكون لهذه المفردات العربية معان أخـــرى تختلف تماما عن ما دار فى ذهن المحاسب الانجليزى معـــد القوائم .

ومن ناحية أخـــرى قد توجد اصطلاحات يصعب ايجاد مرادف عربى لها وتترجم باستخدام مفردات لغوية تعطى أوضح معنى لها فى ذهن المترجم على ضـــوء فهمه العام لها .

ومثال ذلك تلك العبارات الانجليزية مثل :

Arm's Length Transactions وكذلك Wild Cat speculations

وكذلك Token Money التى ترجمت على التوالى على أنها معاملات على أساس تجارى دون تحيز أو محاباة ــ مضاربات خطرة ــ نقود مساعدة .

وتشير احـــدى الدراسات العلمية الى أن ٤٠٪ من مجموع الشركات الأمريكية محل الدراسة تقوم بترجمة قوائمها المالية المعدة باللغة الانجليزية ،

(9) Weston, F., "International Accounting and Reporting Problems, "**Reading in International Accounting,** Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, p. 56.

كلها أو أجزاء منها ، الى لغات أخرى عديدة . أن الشركة الدولية للتليفون والتلغراف تترجم قوائمها المالية السنوية كاملة الى اللغات الفرنسية والألمانية والأسبانية والبرتغالية والروسية وكذلك فان شركة IMB تترجم قوائمها المالية الى الفرنسية والألمانية ، وترسل هذه القوائم المترجمة الى مساهميها فى فرنسا والمانيا وسويسرا(١٠) .

وتبين ممارسات الترجمة الجزئية للقوائم المالية أشكالا متنوعة(١١) . وفى حين تحرص شركة Ford على نشر ملخصات مترجمة عن قوائمها المالية باستخدام اللغات الأسبانية والفرنسية والألمانية والبرتغالية ، تتبع شركة Philp Morris اجراء آخر يتمثل فى ترجمة تقرير رئيس مجلس الادارة السنوى الى اللغات الفرنسية والأسبانية والايطالية والألمانية ، ويرفق مع القوائم السنوية غير المترجمة . ولا شك فى فائدة هذا الاجراء حيث أن تقرير رئيس المجلس يحتوى على ملخص للأحداث المالية الهامة التى تمت خلال السنة وأثرت على الشركة .

وهناك بعض الشركات التى لا تقوم بترجمة قوائمها المالية وتكتفى لغرض التقرير الى القارىء الأجنبى اما بنشر قوائمها المالية ــ بدون ترجمة فى الجرائد الأجنبية ، أو تكتفى بما ينشر فى المجلات المتخصصة فى الشئون الاقتصادية من تعليقات على مركزها المالى ونتائج أعمالها أن شركة Caterpiller تشير الى أن قوائمها المالية تنشر فى الجرائد الأجنبية . وكذلك فان شركة Corn Products تعتمد على تعليقات المجلات الاقتصادية المتخصصة ، التى تصدر فى أجزاء عديدة من العالم ، على قوائمها المالية لغرض ابلاغ القارىء الأجنبى(١٢) .

ويشير تنوع ممارسات ترجمة القوائم المالية الى لغات أجنبية الى زيادة الاهتمام بمشكلة التقرير المالى عبر الأمم وبدون الوصول الى مدخل مثالى فى هذا الصدد . ويؤيد الباحث الاتجاه الأول الذى يعتمد على القيام بترجمة كاملة ــ وليست جزئية ــ للقوائم المالية ، حيث أن ذلك الاتجاه هو الذى يكفل ابلاغ كل المعلومات الواردة بالقوائم ، وليس جزء منها فقدا ، الى القارىء الأجنبى . أن هناك صعوبة فى تحديد ما هو هام وما هو غيرهام من المعلومات الواردة بالقوائم من وجهة نظر القارىء الأجنبى . ولذلك من الأفضل ترجمة القوائم كاملة .

---

(10) Berg, K., Mueller, G., Walker, L., Op. Cit., p. 38.
(11) Ibid., p. 39.
(12) Ibid., p. 39.

(ب) مشكلة تحويل القيم المـــالية الواردة بالقوائم المـــالية باستخدام عملات اجنبية(١٣) :

يثير تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية باستخدام العملات الاجنبية الخاصة بالبلاد التى يقيم فيها القراء لأجاد بلها صعوبات عديدة . وترتبط هذه الصعوبات بوجود مداخل عـــديدة تتعلق باختيار كل من طريقة الترجمة وسعر الصرف المناسبين لاتمام عملية التحويل وكذلك بكيفية معالجة الأرباح أو الخسائر التى تنتج عنها .

١ ــ صعوبة اختيار طريقة التحويل المناسبة :

عرف الفكر المحاسبى ، فى التطبيق العملى ، أكثر من طريقة لتحويل القيم المـــالية : أى بالتعبير عنها باستخدام عملات أخرى غير الظاهرة بها أصـــلا . ويمكن التمييز بين أربعة طـــرق أساسية هى(١٤) :

ــ طريقة الجارى وغير الجارى The Current Moncurrent Method
ــ طريقة النقدى وغير النقدى The Monetary-Non monetary Method
ــ طريقة المبـــدأ الزمنى . The Temporal Method
ــ طريقة المبدل الجارى . The Current Rate Method

وتختلف هذه الطرق فيما بينها من حيث الكيفية التى يتم بهـــا تحويل مختلف بنـــود الأصـــول والخصوم والايرادات والنفقات ، وكذلك فى كيفية معالجة الأرباح أو الخسائر التى تنتج عن عملية التحويل .

---

(١٣) يتم تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم المالية باستخدام عملات أجنبية لأسباب عديدة منها :

(ا) اعداد القوائم التالية الموحدة للشركة الأم وشركاتها التابعة فى حالة الشركات متعددة الجنسية .

(ب) مساعدة القراء الأجانب على فهم وتفسير هذه القوائم .

ويؤدى اختلاف الغرض من اتمام عملية التحويل الى اختلاف كثير من النتائج والتوصيات التى يتم التوصيل اليها ، وقد سبق للباحث مناقشة مشكلة تحويل القيم المالية فى حالة اعداد القوائم الموحدة فى الشركات متعددة الجنسية فى اطار البحث التالى :

المنهج العلمى لتخطيط وتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل فى الشركات متعددة الجنسيات مع التطبيق على شركات الاستثمار العربى ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التجـــارة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥ ــ ٢٠٠ .

ويهتم الباحث فى اطار هذا البحث بمعالجة مشكلة تحويل القيم المالية فى حالة مساعدة القارىء الأجنبى على فهم وتفسير القوائم المالية . ويلاحظ انه بالرغم من اتفاق مناقشـــة المشكلة فى البحثين فى الخطوط العامة الا أن النتائج والتوصيات فى هذا البحث تختلف كثيرا عن ما سبق التوصيل اليه فى البحث الأول المشار اليه .

(١٤) دكتورة نجيبة محمود نمر ، ترجمة العمليات التى تتم بعملة أجنبية والقوائم الماليـــة الأجنبية فى المحاسبة الدولية لأغراض التقارير ، **مجلة المحاسبة والادارة والتامين** ، العدد الخامس والعشرون ، ١٩٧٨ ، السنة السابعة عشرة ص ٢٣٠ ــ ٢٣٥ .

ويثير تعدد طرق التحويل المطبقة عمليا تساؤلات هامة منها :

ــ هل من الممكن استخدام أكثر من طريقة واحدة لاتمام عملية التحويل.

ــ اذا كان ذلك ممكنا ما هى الطريقة المناسبة لغرض خدمة القارىء الأجنبى ؟ وما هى معايير اختيارها ؟ .

وبالنسبة للسؤال الأول يرى الباحث أنه لا يمكن افتراض أن استخدام طريقة واحدة لاتمام عملية التحويل ، على ضـــوء الظروف الحالية للنشاط الدولى التى تتميز بتعدد الأغراض التى يحتاج فيها لاتمام عملية التحويل واختلاف الظروف التى تتم فيهـــا ، يمـــكن أن يلبى كل الاحتياجات . ان استخدام طريقة لاتمام التحويل يبدو أمرا معقولا(١٥) .

وبالنسبة للسؤال الثانى الخاص بمعايير اختيار طريقة التحويل فانه يجب اختيار الطريقة التى تحقق الهـــدف من عملية التحـــويل ، وتأخذ فى الاعتبار الظروف التى تتم فيها . ويجب أن تحافظ الطريقة المختارة على دلالة القوائم المـــالية على المركز المالى ونتيجة أعمـــال الوحدة الاقتصادية .

وفى ضوء ما سبق يـــرى الباحث ، لغرض مساعدة القارىء الأجنبى فى فهم تفسير القوائم المـــالية ، أن طريقة المعدل الجارى تعد أفضل الطرق حيث أنها تحافظ على جوهر القوائم الأصلية لأنها تبقى على العملة الأصلية المستخدمة فى اعـــداد القوائم كوحـــدة قياس ، وعلى المبادىء المحاسبية المتبعة فى اعدادها . ويأخذ التطبيق العملى لهذه الطريقة صورة اعداد قوائم مالية من عـــدة أعمدة ، العمود الأول بالعملة الأصلية والأعمدة التالية بالعملات الأجنبية التى يراد تحويل القيم المـــالية باستخدامها ويســـتخدم المعدل الجارى فى تاريخ الميزانية فى تحـــويل كل القيم المـــالية الـــواردة بالقوائم . وتشير الملاحظات المرافقة للقوائم الى أن عملية التحويل تمت فقط لغرض مساعدة القراء الأجانب فهى عملية حسابية فقط(١٦) .

وليس الغرض منهـــا المساس بجوهر القوائم الأصلية كما هو محدد فى ضـــوء المبادىء المحاسبية المتبعة فى اعدادها(١٧) .

وبالنسبة للسؤال الثالث الخاص بحتمية اجراء عملية التحويل ، يرى بعض الكتاب أن عملية التحويل لا تكون ضرورية عندما تكون القوائم المالية موجهة الى خدمة القراء الأجانب المقيمين فى بلاد أخرى . أن المركز المالى

---

(13) Mueller, G., and, Choi, F., **"An Introduction To Multinational Accounting,** "Prentinc-Hall, Inc., Englewood, Cliffs, N.J., 1978, p. 75.

(16) Weston, F., Op. Cit., p. 60.

(17) Mueller, G., and Walker, L., "The Coming of Age of Transnational Financial Reporting **"The Journal of Accountancy,** July, 1976, pp.70-71.

للشركة وكذلك نتائج أعمالها لا يكون معبرا عنهما بصدق الا باستخدام العملة القومية للبلد الـــذى تمت به الأنشطة المختلفة(١٨) وكذلك فان تحويل القيم المـــالية باستخدام عملة أخرى يخلق خيال وقد تصبح هذه القوائم مضللة بالرغم من التفسيرات التى قد ترد بها لشرح أسس اعدادها(١٩) .

وتشير احـــدى الدراسات العملية التى اجريت على مجموعة من الشركات الأمريكية الى عدم وجود اى شركة من العينة المختارة (٢٠ شركة) تترجم مبالغ الدولارات الأمريكية المحتواه فى القوائم المـــالية السنوية الى عملة أخـــرى (٢٠) ويعنى ذلك اضطرار القارىء الأجنبى فى مثل هذه الحالة الى الاعتماد على القيم الدولارية عند فهم وتفسير القيم المـــالية الواردة بالقوائم .

٢ ــ صعوبة اختيار سعر الصرف المناسب لاتمام عملية التحويل :

يمثل سعر صرف عملة معينة قيمة الوحدة من هـــذه العملة بالنسبة لباقى العملات الأخرى . ولكل عملة أكثر من سعر واحد للصرف . وعلى سبيل المثال يـــكون للجنيه المصرى أكثر من ســـعر صرف مقابل الدولار الأمريكى . فأولا هناك سعر الصرف الرسمى والـــذى فيه يتم تبادل الجنيه المصرى مقابل ٢ر٥ دولار أمريكى الدولار = ٤٠ قرشا . وثانيا هناك سعر الصرف التشجيعى والـــذى فيه يتم تبادل الجنيه المصرى مقابل ١ر٢ دولار أمريكى (الدولار = ٨٢ قرشا) . وهناك السعر الحر الـــذى فيه يتم تبادل الجنيه المصرى مقابل ٨٦ر دولار (الدولار = ١١٥ قرشا) .

ويواجه المحاسب فى ظل هـــذا التعدد فى أسعار صرف كل عملة قومية مشكلة اختيار السعر المناسب لغرض القيام بعملية تحويل القيم المـــالية الواردة بالقوائم المـــالية . ويتفق الباحث مع الراى القائل بأن سعر الصرف المناسب لتحويل القيم المـــالية هو الذى يكون قادرا على التعبير عن الحقائق الاقتصادية الفعلية فى تاريخ عملية التحويل . وعلى ذلك يكون سعر الصرف الحر فى تاريخ اجـــراء عملية التحويل هو الأكثر مناسبة لهذا الغرض(٢١) . ويتفق ذلك الراى مع ما سبق ذكره بصدد اختيار طريقة التحويل المناسبة حيث تم تفضيل طريقة المعدل الجارى التى فيها يتم تحويل جميع الأصـــول والالتزامات ، وجميع الايرادات والنفقات بالمعدلات الجارية للصرف .

٣ ــ صعوبة معالجة ارباح وخسائر تحويل القيم المـــالية :

ينشأ عن تحويل القيم المـــالية باستخدام عمـــلات أخرى أرباح أو خسائر غير محققة . وفى التطبيق العملى تعالج هذه الأرباح والخسائر بطرق

(18) Weston, F., Op. Cit., p. 57.
(19) Ibid., p. 57.
(20) Berg, K., Mueller, G. Walker, L., Op. Cit., p. 40.
(21) Mueller, G., and, Choi, F., Op. Cit., p. 79.

متعددة ، بعض الشركات تأخذها فى الحسبان عند تحديد نتائج الأعمال مباشرة ، والبعض الآخر يعالجها عن طريق المخصصات والاحتياطات أو الأرباح المرحلة ، والبعض يوزعها بين المخصصات والدخل ، والبعض يعدل بها حقوق أصحاب المشروع(٢٢) .

ويرى الباحث أن المعالجة المحاسبية السليمة لأرباح وخسائر عملية التحويل تتوقف على الغرض منها . والغرض الأساسى من عملية التحويل ، فى اطار هذا البحث ، هو مقابلة احتياجات المهتمين بالشركة فى الخارج ــ القراء الأجانب ــ ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هذه الأرباح أو الخسائر لم تنتج عن عمليات حقيقية قامت بها الوحدة ، الاقتصادية ، وعلى ذلك لا يجب أن تضاف مباشرة لنتيجة أعمال المشروع ولكن يمكن أن تعالج بطريقة تبرز طبيعتها لقراء القوائم الأجانب مع مراعاة عدم تأثيرها على نتيجة أعمال الوحدة . ويتم ذلك باستخدام تلك الأرباح والخسائر كتعديل لحقوق ملاك الوحدة الاقتصادية . ان اظهار تأثير أرباح وخسائر التحويل على نتيجة أعمال الوحدة بهدم العلاقات بين عناصر القوائم المالية ، ويغير من جوهرها ، وقد يضلل مستخدمى هذه القوائم(٢٣) .

(ج) مشكلة اعادة عرض القوائم المالية باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة :

تعتبر المحاسبة علما من العلوم الاجتماعية(٢٤) التى يرتبط تطورها بتطور الهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع . واصبحت لذلك الأنظمة المحاسبية بالضرورة قومية التطبيق من حيث المعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى مجال قياس الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتقرير عنها .

وقد نجحت المحاسبة نجاحا ملحوظا ، فى حالة اقتصار النشاط الاقتصادى النطاق المحلى فقط ، فى أداء وظائفها المختلفة ، وخدمة الطوائف العديدة التى زاد اعتمادها على البيانات التى توفرها فى اتخاذ القرارات .

ولقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة زيادة هائلة فى عدد الوحدات الاقتصادية التى اتجهت فى مباشرة نشاطها نحو المجال الدولى وترتب على ذلك زيادة حجم واشكال الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر وبالتالى زيادة عدد الطوائف والأفراد التى أصبحت تهتم بالاطلاع على القوائم المالية التى تعدها وحدات اقتصادية تقييم فى بلاد أخرى .

---

(22) Evans, T., "Some Concerns About Exposure After the FASB'S Statement N. 8, **Financial Executive**, Nov., 1976, p. 49.

(٢٣) دكتورة نجيبة محمود نمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(٢٤) دكتور حلمى محمود نمر ، **بحوث نظرية المحاسبة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٣١ .

ولقد ظهرت حاجة متزايدة نحو تطوير المحاسبة فى مجالات القياس والتقرير عن هذه الأنشطة الدولية المتزايدة بغرض الوصول الى ما يمكن أن يطلق عليه اسم المحاسبة الدولية International Accounting تمييزا عن المحاسبة المحلية القومية. ويعنى ذلك ضرورة التوصيل الى معايير وممارسات محاسبية عالمية الاستخدام والفهم من جانب كل الأطراف المشتركة فى النشاط الدولى(٢٥) .

ولكن يشير الواقع العملى أن الوصول الى معايير وممارسات محاسبية موحدة على المستوى العالمى مازال أمرا بعيد المنال برغم هذا الكم الهائل من المقالات والأبحاث والمؤتمرات والهيئات العملية المتخصصة التى أخذت على عاتقها فى الوقت الحاضر الوصول الى هذا الهدف(٢٦) .

والمدخل البديل الذى يمكن استخدامه لغرض خدمة مصالح القارىء الأجنبى هو اعادة عرض القوائم المالية باستخدام المعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى البلد الأصلى لهذا القارىء الأجنبى بالصورة التى يألفها والتى اعتاد التعامل معها ، الا أنه من ناحية أخرى يثير صعوبات عديدة .

وتبرز الصعوبة الأولى فى جانب المحاسب معد القوائم والذى يقوم باعادة عرضها . فليس يكفى أن يكون المحاسب ملما بالمعايير والممارسات المحاسبية السائدة فى البلد الأصلى لهذا القارىء . واذا كان هذا المدخل حقق فائدة لاشك فى أهميتها ، وهى التقرير الى القارىء الأجنبى بالصورة التى التاريخية ولكن عليه أيضا أن يجد الوسيلة المناسبة للتوفيق بينها وبين تلك المعايير والممارسات التى أعدت القوائم الأصلية على أساسها .

وفى عبارة أخرى لا تنحصر مسئولية المحاسب فقط فى التعرف على النموذج المحاسبى السائد فى بلد القارىء الأجنبى ولكن أيضا فى تطوير طريقة مناسبة لانجاز درجة معقولة من امكانية المقارنة(٢٧) .

ومن ناحية أخرى فان لكل مجموعة من القوائم المالية جوهر خاص ، حيث لها تعد من واقع مجموعة البيانات المحاسبية معدة فى ضوء معايير وممارسات محاسبية معينة ، واعادة عرض هذه القوائم باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة سيؤدى الى جوهر مختلف تماما عن الجوهر الأصلى . ويأخذ ذلك الاختلاف فى الجوهر شكل علاقات جديدة مختلفة بين أرصدة الحسابات والنسب المالية . أن هذا المدخل يسير على عكس ما يسمى بمحل الاقامة الوحيد للقوائم المالية(٢٨) .
Single Domicile For Financial Statements

(25) Hauworth, W., "Problems in The Development of World wide Accounting Stardards", **Reading in International Accounting**, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, p. 23.
(26) Mueller, G., and Choi, F., Op. Cit., pp. 156-174.
(27) Weston, F., Op. Cit., p. 54.
(28) Mueller, G., and Choi, F., Op. Cit., p. 121.

(د) مشكلة تحديد شكل ونطاق الافصاح عن حجم النشاط الدولى فى القوائم المالية :

يعتبر حجم وتوزيع النشاط الدولى للوحدة الاقتصادية بين بلاد العالم المختلفة من المؤشرات الهامة التى يعتمد عليها المستثمر الأجنبى فى تقييم اداء وربحية الوحدة فى الماضى ، وفى التنبؤ باحتمالات المستقبل . ويساعده هذا التقييم والتنبؤ فى تقرير بدء أو استمرار التعامل بينه وبين الوحدة الاقتصادية المعينة . ومن هنا يعتبر الافصاح عن حجم وتوزيع النشاط الدولى للوحدة الاقتصادية فى قوائمها المالية احد المطالب الأساسية للقارىء الأجنبى لها . ومن ناحية اخرى يثير الافصاح المطلوب أسئلة عديدة تتعلق بالكيفية التى يتم بها .

ولأهمية هذا الافصاح عن النشاط الدولى اهتم مجلس معايير المحاسبة المالية فى امريكا FASB باصدار بيان رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ متضمنا القواعد المنظمة لعملية الافصاح المذكورة ، واهتم الموضوع كذلك جهات علمية اخرى عديدة مثل(٢٩) OECD, UNCTC, IASC

وقد حرص البيان رقم ١٤ المشار اليه فى الفقرة رقم ٣٢ على تحديد مقياس لأهمية النشاط الدولى الذى يحتاج الى الافصاح . وقد نص فى هذا الصدد على ما يلى :

١ ــ ان يكون الايراد المتولد عن العمليات الأجنبية للوحدة الاقتصادية مع عملاء مستقلين ــ غير تابعين ــ فى حدود ١٠٪ أو اكثر من الايراد الكلى لها . كما هو ظاهر فى حسابات النتيجة .

٢ ــ أن تبلغ قيمة الأصول المخصصة للعمليات الأجنبية للوحدة ١٠٪ أو اكثر اجمالى قيمة اصول الوحدة كلها كما هى ظاهرة بالميزانية(٣٠) .

---

(29) Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards No. 14 (SFAS No. 14), **Financial Reporting for Segment, of Business Enterprise"**, (Stamford, Conn. : FASB, 1976).

— Organization for Economic Co-operation and Development, **International Investment and Multinational Enterprises"**. (Paris : OECD, 1979).

— United Nations Commission on Transnational Corporations", **International Standards of Accounting and Reporting"**, (New York: UNCTC, New York, 1977).

— International Accounting Standards Committee, Exposure Draft 15, **"Reporting Financial Information by Segment"**, (London : IASC, 1980).

(30) FASB, SFAS N.O., 14, Op. Cit., Par. 32.

وقد حدد البيان رقم ١٤ فى الفقرة ٣٥ الافصاحات الأساسية التى يجب أن تتم فى حالة توافر الشروط السابقة وهى(٣١) .

قيمة الايراد ، ويتضمن ذلك الايراد أو المبيعات الى العملاء المستقلين ، مع الحرص على اظهار المبيعات والتحويلات بين المناطق الجغرافية المنفصلة.

ـ أرباح أو خسائر التشغيل ويتضمن ذلك طرح كل نفقات التشغيل من الايراد السابق تحديده .

ـ الأصول المخصصة للعمليات الأجنبية ، وتشمل ذلك مختلف الأصول الملموسة وغير الملموسة المخصصة لهذا الغرض .

وقد يحتاج الأمر الافصاح عن هذه البنود مقسمة حسب المناطق الجغرافية المختلفة التى يمارس بها النشاط . وتعتبر المنطقة الجغرافية هامة ويتم الافصاح طبقا لها لو أن ايراداتها أو مجموع أصولها تكون ١٠٪ أو أكثر من قيمة الايرادات أو الأصول الكلية للوحدة الاقتصادية . وقد ترك أمر تحديد المنطقة الجغرافية طبقا لظروف كل مشروع ، حيث أنه لا توجد طريقة واحدة لتجميع البلاد على أساس واضح بعكس الاختلافات الموجودة فى بيئات النشاط الدولية ، مع الاستعانة ببعض المؤشرات المفيدة لاجراء التحديد مثل القرب والصلات الاقتصادية ودرجة التشابه فى بيئة النشاط ودرجة الترابط فى عمليات المشروع فى البلاد المختلفة(٣٢) .

وكجزء من متطلبات الافصاح عن الايراد من العمليات الأجنبية للوحدة الاقتصادية استلزم البيان فى الفقرة رقم ٣٥ ضرورة الافصاح عن أسعار التحويل المستخدمة فى حساب الصفقات داخل المشروع وبين أجزائه المختلفة(٣٣) .

وتشير احدى الدراسات الميدانية الى التزام معظم الشركات الأمريكية التى تمارس نشاطا دوليا بالافصاح عن هذا النشاط(٣٤) . ومن بين عشرين شركة تمثل حجم العينة التى تمت بها الدراسة يوجد شركتين فقط تجاهلتا الاشارة الى نشاطها الدولى ، فى حين أن ٩٠٪ من شركات العينة (١٨ شركة) أفصحت عن هذا النشاط بطريقة أو بأخرى .

ويتطلب البيان ١٤ فى الفقرة ٣٦ الافصاح كذلك عن مبيعات التصدير(٣٥) : وهى المبيعات الى عملاء فى بلاد أجنبية . وقد اشترط لذلك

---

(31) Ibid., Par., 35.
(32) Ibid., Par., 34.
(33) Ibid., Par., 35.
(34) Berg, K., Mueller, G., Walkey, L., Op. Cit., p. 40.
(35) Ibid., Par., 36.

ان تبلغ قيمة مبيعات التصدير ١٠٪ من اجمالى قيمة المبيعات الى العملاء غير التابعين . ومن الممكن فى هــذه الحالة الافصاح عن هــذا الايراد مقسما حسب كل منطقة جغرافية .

وباستعراض المعايير التى وردت بالبيان رقم ١٤ المشار اليه لتنظيم الافصاح عن النشاط الأجنبى للوحــدة الاقتصادية يلاحظ الباحث ما يلى :

١ ــ لم يزود البيان بتعريف عملى محدد للمنطقة الجغرافية واكتفى بذكر أنهــا قد تكون بــلاد فردية أو مجموعات من البــلاد ، وذكر بعض المؤشرات الممكن الاعتماد عليها فى اجراء التقسيم الجغرافى ويقترح الباحث فى هــذا الصدد تقسيم العالم الى مجموعات جغرافية مناسبة مثل :

● ــ الأخذ بالتقسيم الذى أوصت به الأمم المتحدة من حيث تقسيم العالم الى بــلاد عالية التقدم وبــلاد متقدمة وبــلاد نامية .

● ــ التقسيم حسب درجة المخاطر التى تسود المناطق المختلفة من العالم . وهنــا يتم التقســيم الى بــلاد عالية الخطر وبــلاد متوسطة الخطر وبلاد مأمونة .

٢ ــ يقترح الباحث النص على معدل أقــل لحجم النشاط الأجنبى الموجب للافصاح عنه جغرافيا ، ووليكن ٥٪ بدلا من ١٠٪ من اجمالى نشاط الوحدة الاقتصادية ، أخذا فى الاعتبار وجود عــدد كبير من الشركات التى تمارس نشاطا دوليا منتشرا فى عــدد كبير من دول فى العالم ، وهو ما يعنى فى كثير من الأحوال عدم وصــول حجم النشاط فى كل بلد أو فى كل منطقة جغرافية الى النسبة المنصوص عليها .

رابعا : تقييم مداخل التطوير المقترحة لتسهيل استخدام القارىء الأجنبى للقوائم المالية المحلية

هناك بعض الشركات ــ امريكية الجنسية فى الغالب ــ ترى ان معايير المحاسبة والتقرير الأمريكية عالية الجودة ، وان اللغة الانجليزية والدولار شائعى الاستخدام على النطاق العالمى ، وانه لذلك لا توجد ضرورة لاجراء اى تعديلات فى القوائم المالية المعدة باستخدامهم(٣٦) . ولكن ادراكا لأهمية التقرير المــالى عبر الأمم Transnational Financial Reporting وضرورة خدمة القارىء الأجنبى فى حالة امتداد النشاط الى المجال الدولى ، يتناقص على الــدوام عــدد الوحــدات الاقتصــادية التى لا تعمل على تطوير قوائمها المــالية بغرض خدمة القارىء الأجنبى بطريقة افضل .

(36) Mueller, G., and Choi, F., Op. Cit., p. 112.

وقد تعددت مداخل التطوير المقترحة فى هذا الصدد ، وتراوحت ما بين الاكتفاء بترجمة القوائم المالية باستخدام لغة ــ أو لغات أخرى ــ غير تلك التى استخدمت فى اعدادها أصلا الى استخدام نظام التقرير المزدوج أو نظام التقرير الأصلى ــ فرعى . ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين ستة مداخل مختلفة . ولكل مدخل من هذه المداخل مزاياه وعيوبه وهو ما سيتضح من خلال عملية التقييم التالية :

(ا) المدخل الأول : ترجمة القوائم المالية ــ دون القيم المالية باستخدام لغات مختلفة .

ويطلق على هذا المدخل اسم مدخل الترجمة الملائمة Convenience Translation Approach ويعتمد هذا المدخل لغرض تطوير القوائم المالية المختلفة وخدمة القارىء الأجنبى لها بطريقة أفضل على القيام بترجمة كاملة ــ أو جزئية ــ للقوائم باستخدام لغات أخرى(٣٧) .

وليس هناك شك فى أن القوائم المترجمة تكون ، من وجهة نظر القارىء الأجنبى أفضل من عدم وجود ترجمة على الاطلاق أخذا فى الاعتبار احتمال أن هذا القارىء الأجنبى قد لا يجيد غير لغته القومية . ولكن من ناحية أخرى يلازم ترجمة القوائم المالية احتمالات حدوث سوء فهم من جانب القارىء الأجنبى لمحتويات القوائم المترجمة أخذا فى الاعتبار اختلاف العملية القومية له وكذلك المعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى بلده الأصلى عن تلك المستخدمة فى اعداد القوائم(٣٨) .

(ب) المدخل الثانى : ترجمة القوائم المالية باستخدام لغات وعملات مختلفة :

ويطلق على هذا المدخل اسم مدخل القوائم الملائمة Convenience Statement Approach ويعتمد هذا المدخل ، لغرض تطوير القوائم المالية وخدمة القارىء الأجنبى لها بطريقة أفضل ، ليس فقط على القيام بترجمة القوائم باستخدام لغات مختلفة ، وانما أيضا القيام بتحويل القيم المالية الواردة بها باستخدام عملات مختلفة(٣٩) . وفى هذا الحال يستخدم معدل الصرف السائد فى تاريخ الترجمة .

ولا شك أن مزايا هذا المدخل تفوق سابقة حيث أن ترجمة القيم المالية باستخدام العملات القومية للبلاد التى يقيم بها القراء الأجانب يؤدى الى تحسين قدرتهم على فهم وتفسير البيانات الواردة بالقوائم ، الأمر الذى ينعكس فى النهاية على رشادة القرارات المتخذة من جانبهم .

---

(37) Berg, K., Mueller, G., Walker, L., Op. Cit., p. 38.

(38) Weston, F., Op. Cit., p. 56.

(39) Mueller, G., and, Choi. F., Op. Cit., p. 115.

وعلى سبيل المثال تقوم شركة Ericsson السويدية للتليفونات باستخدام الدولار الأمريكى فى تحويل القيم المالية الواردة بقوائمها المالية بالكرون السويدى . ويتم ذلك لغرض خدمة المستثمرين الأجانب ويذكر فى كل صفحة من صفحات القوائم أن القيم المالية المحولة قد تم التوصل اليها باستخدام سعر الصرف الرسمى للدولار مقابل الكرون(٤٠) .

ولكن يعيب هذا المدخل استمرار الاعتماد على المعايير والممارسات السائدة فى البلد الأصلى للوحدة الاقتصادية ، والتى تختلف عن تلك السائدة فى بلاد القراء الأجانب وهو الأمر الذى يقلل من قدرة هؤلاء القراء على فهم وتفسير البيانات الواردة بالقوائم .

(ج) المدخل الثالث اعلام القارىء الأجنبى بالمعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المالية .

ويطلق على هذا المدخل اسم Special Information Approach ويعتمد هذا المدخل لغرض تطوير القوائم المالية وخدمة القارىء الأجنبى لها بطريقة أفضل على اعلام القارىء الأجنبى بالمعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المالية :

وعلى سبيل المثال تقوم شركة Astra السويدية ، لغرض مساعدة القارىء الأمريكى لقوائمها المالية بما يلى :

١ ــ تقدم ترجمة كاملة للقوائم المالية المنشورة فى السويد باستخدام اللغة الانجليزية .

٢ ــ توفير كتيب صغير باللغة الانجليزية كذلك يحتوى شرحا وافيا للمعايير والممارسات المحاسبية السائد استخدامها فى السويد والتى أعدت على أساسها القوائم المترجمة(٤١) .

ويساعد هذا المدخل القارىء الأجنبى من ناحيتين هما استخدام اللغة القومية لهذا القارىء والشرح الوافى له للأسس والمعايير المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم . وينتج عن ذلك زيادة قدرة هذا القارىء على فهم وتفسير القوائم . ولكن من ناحية أخرى فان عدم تحويل القيم المالية الواردة بالقوائم باستخدام العملية القومية للقارىء الأجنبى قد يعطى له صورة غير حقيقية عن المركز المالى ونتائج النشاط فى الوحدة المقررة أخذا فى الاعتبار عدم ثبات العلاقة بين أسعار صرف العملات المختلفة . أن القوائم المالية قد تزوده بصورة مختلفة تماما عن تلك التى وصلت اليه لو استخدمت العملة القومية لبلده الأصلى .

---

(40) Ibid., p. 116.
(41) Ibid., p. 113.

(د) المدخل الرابع : التقـــرير على مستوى الكيان الفرعى :

ويطلق على هـــذا المدخل اسم التقرير على مستوى الكيان الفرعى : Subentity Reporting Approach وقد بـــدأ تطبيق هـــذا المدخل فى الشركات متعددة الجنسية . ويعتمد هـــذا المدخل لغرض تطوير القوائم المـــالية ، وخدمة القارىء الأجنبى بطريقة أفضل على ما يلى :

ـــ اصدار الشركة الأم قوائم مالية موحـــدة خاصة بهـــا ومجموعة الشركات التابعة لها . ويتم ذلك باستخدام اللغـــة والعملة والممارسات المحاسبية المستخدمين فى بلد هـــذه الشركة .

ـــ السماح للشركات التابعة باصدار قوائم مالية منفصلة معدة على أساس الممارسات المحاسبية السائدة فى البـــلاد التى تعمل بهـــا هـــذه الشركات وباستخدام عملاتها ولغاتها القومية .

وعلى ســـبيل المثال تنشر شركتى Ford, General Motors ـــ وهى شركات أمريكية ـــ قـــوائم مالية موحـــدة على أســـاس المعايير والممارسات المحاسبية الأمريكية ، وباســـتخدام كل من اللغة الانجليزية والدولار الأمريكى . ويسمح فى نفس الوقت للشركات التابعة فى استراليا وكندا والمـــانيا وانجلترا باصدار قوائم مالية منفصلة على أساس الممارسات المحاسبية واللغات والعملات المستخدمين فى هـــذه البلاد(٤٢) .

ومن المعروف أن الاستقلال القانونى الـــذى تتمتع به الشركات التابعة فى الشركة متعددة الجنسية لا يمتد الى العلاقات الاقتصادية التى تقوم فيما بينهمـــا من ناحية ، وبينهـــا وبين الشركة الأم من ناحية أخـــرى . وترتبط الشركات التابعة باستراتيجية واحدة تهدف الى تعظيم أرباح الشركة متعددة الجنسية لكل حتى ولو تطلب الأمر التضحية بربحية احدى الشركات التابعة لصالح المجموعة(٤٣) .

ويعنى ما سبق أن ما يهم القارىء الأجنبى الـــذى يتعامل مع الشركات التابعة ليس هو قوائمها المـــالية المنفصلة ، وانما القوائم المـــالية الموحدة التى تصدرها الشركة الأم ، والمعدة باستخدام لغة وعملة ومعايير محاسبية مختلفة عن تلك التى يعرفها ويتعامل بها هـــذا القارىء وفى هـــذا الاطار يفقد هـــذا المدخل كثيرا من حجمه كأساس لتطوير القوائم المـــالية لغرض مساعدة القارىء الأجنبى .

---

(42) Ibid., p. 115.

(٤٣) زين العابدين فارس ، **المنهج العلمى لتخطيط وتحديد الربـــح الخاضع لضريبة الدخل فى الشركات متعددة الاجنسيات مع التطبيق على شركات الاستثمار العـــربى** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤ ـــ ٢٦ .

المدخل الخامس : اعادة عرض التقرير :

ويطلق على هـذا المدخل اسم Report Restatement ويعتمد هذا المدخل لتطـوير القوائم المـالية ليس فقط على ترجمة القـوائم المـالية وتحويل القيم المالية الواردة بهـا باستخدام لغات وعملات بلاد القـراء الأجانب ، وانما ايضا بالقيام باعادة عرض قسم الملكية بالميزانية (راس المال + الاحتياطيات) على أساس استخدام المعايير والممارسات المحاسبية السائدة لديهم كذلك .

ويطبق هذا المدخل عدد من الشركات الهولندية(٤٤) . وهـكذا يجد القارىء الأمريكى مثـلا قسم الملكية فى القوائم المـالية التى تعدها شركة هولندية معـادا عرضه باسـتخدام اللغـة الانجليزية والدولار الأمريكى والممارسات المحاسبية السائدة فى هذا الصدد .

وحجة أنصار هـذا المدخل فى الاقتصار على اعادة عرض قسم الملكية فقط بالقوائم المـالية تعتمد على القول بأنه هذا القسم هو الـذى يهم القارىء ــ المستثمر الأجنبى . ولكن من ناحية أخرى فأن الاقتصار على هـذا القسم فقط يقدم لهذا القارىء الأجنبى صورة جزئية عن أحوال الشركة التى يتعامل معها . ويكتسب هذا المدخل صلاحية أكثر لو امتد تطبيقه على جميع أقسام قائمة المركز المـالى مثل الأصـول الثابته ، والمخزون وغير ذلك من البنود .

المدخل السادس : التقرير المتعدد :

ويطلق على هـذا المدخل مسميات متعددة فالبعض يطلق عليه(٤٥) The Multiple Reparting Approach والبعض الآخـر يسـميه(٤٦) The Daul system for Transnational Financial Reporting والبعض يطلـق عليـه كذلك اسـم(٤٧) Primary-Secondary Financial Statement Approach . ويعتمد هذا المدخل لغرض تطوير القوائم المالية وخدمة القراء الأجانب لها على مجموعتين كاملتين من القوائم يطلق على الأولى منها أسم القوائم الأصلية ، ويطلق على الثانية اسم القوائم الفرعية . وتخصص مجموعة القوائم الأصلية للتقرير الى أصحاب المصالح المحليين ، وهى لذلك تعد باستخدام اللغة والعملة القومية وعلى أساس الممارسات المحاسبية السائدة وتخصص مجموعة القوائم الفرعية للتقرير الى أصحاب المصالح الأجانب وهى لذلك تعد باستخدام اللغات والعملات والممارسات المحاسبية السائدة فى بلاد اقامة هؤلاء الأجانب .

---

(44) Ibid., p. 116.

(45) Ibid, p. 119.

(46) Mueller, G., "The Dual System for Transnational Financial Reporting", The Accounting Forum, May, 1976, p. 1.

(47) Choi, F., "Op. Cit., p. 1.

وقد أوصى باتباع هـــذا المدخل AISG فى بيانها الصادر عام ١٩٧٥ بعنوان التقرير المـــالى الدولى(٤٨) .

ويحقق هذا المدخل مزايا عديدة منها :

١ ــ خدمة القارىء الأجنبى بطريقة أفضل من خلال اطارات متعددة للقوائم المـــالية ، حيث يؤدى ذلك الى زيادة كم وكيف المحتوى الاخبارى الوارد بهـــا .

٢ ــ يبدو معقولا افتراض أن مدخل التقرير المتعدد يؤدى الى تشجيع نمو أسواق راس المـــال الدولية نتيجة زيادة ثقة المستثمر الأجنبى المبنى على توافر المعلومات الضرورية على الاستثمار ونموه .

٣ ــ تخفيض درجة عمومية المعلومات الواردة بالقوائم المالية . ويعنى ذلك امكانية اظهار المزيد من المعلومات المفيدة والمتصلة باتخاذ القرارات على مستوى كل مجموعة من أصحاب المصالح الأجانب .

ورغم هذه المزايا الواضحة يوجد عدد من العيوب التى تلازم استخدام مدخل التقرير المزدوج وهى :

١ ــ يتجه هذا المدخل عكس ما يسمى بمحل الاقامة الوحيد للقوائم المـــالية(٤٩) Single Domicile For Financial Statements
ويعنى ذلك أن القوائم المـــالية لا تقدم الا عرضا واحدا للقرارات المالية ولنتائج التشغيل خلال فترة معينة من خلال استخدام اطار محدد من القواعد والمعايير المحاسبية ، واعادة عرض هـــذه القوائم ، باســـتخدام معايير وممارسات أخـــرى يفقدها الـــكثير من دلالاتها وفعاليتها فى أداء وظيفتها الاخبارية .

٢ ــ ظهور احتمالات التباس القارىء الأجنبى عندما لا يشـــار الى هوية المعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم . وقـــد تنبهت AISC فى بيانها الصادر عام ١٩٧٥ الى أهمية تحديد جنسية الممارسات والمعايير المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المـــالية الفرعية(٥٠) .

٣ ــ يواجه مراجعون الحسابات مشاكل عديدة فى التقرير عن القوائم المـــالية الفرعية . أن عليهم أولا الادراك الـــكامل بالممارسات والقواعد المحاسبية السائدة ، فى بلـــد الشركة الأصلى حيث تعد القوائم المـــالية الأصلية ، وكذلك تلك السائدة فى بـــلاد اقامة القراء الأجانب حيث تعد لصالحهم القوائم الفرعية .

---

(48) Accountants International Study Group", **International Financial ing, N.Y., 1975.**

(49) Mueller, G., and, Choi, F. Op. Cit., p. 120.

(50) Accountants Inetrnational Study Group, Op. Cit., Par. 65.

وبالاضافة الى ما سبق عليهم حصر وتحديد الاختلافات الأساسية بين تلك الأنــواع المختلفة من الممارسات المحاسبية وتحديد آثارها على المركز المــالى ونتائج الأعمال فى الوحدة الاقتصادية بالتقرير عن ذلك .

٤ ــ وجود العديد من المشاكل الفنية تتعلق باجراء عملية الترجمة وتحويل القيم المــالية الواردة بالقوائم باستخدام عمــلات مختلفة . وقد سبق مناقشة هذه المشاكل بالتفصيل فى اطار هــذا البحث .

٥ ــ زيادة تكاليف العمل المحاسب فى ظل تطبيق هذا المدخل نتيجة اعداد مجموعات متعددة من القوائم المــالية بدلا من مجموعة واحدة .

وفى ختام هذا العرض للمداخل المختلفة لتطوير القوائم المــالية لغرض تسهيل مهمة القارىء الأجنبى لها ، يرى الباحث أن المدخل الأخير ــ نظام التقرير المتعدد ــ هو الأكثر جذبا للاهتمام بالرغم من العيوب العديدة التى تلازم تطبيقه . فأولا يمثل هذا المدخل محاسبى مرغوب فيه . وثانيا يعتبر اكثر المداخل المقترحة تلبية لاحتياجات القراء الأجانب فى ظل التوسع الهام والمستمر فى حجم النشاط الأجنبى .

الخــــلاصة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة ــ ولا يزال ــ زيادة كبيرة فى حجم وشكل الاستثمار الأجنبى الخاص ، ونتيجة لذلك يزداد على الدوام عدد الوحدات الاقتصادية التى يهتم بقوائمها المالية العديد من القراء الأجانب المقيمين خارج الحدود القومية للدول والتى تعمل بها هــذه الوحدات .

ويحتاج القارىء الأجنبى المقيم فى دولة غير تلك التى أعدت فيها القوائم المالية ، وباستخدام اللغة والعملة والمعايير المحاسبية السائدة فيها الى اعادة عرض القوائم المالية بطريقة مفهومة لديه ويستلزم ذلك اعادة اعداد هذه القوائم باستخدام العملة واللغة الخاصة بدولة القارىء الأجنبى وطبقا للمعايير المحاسبية السائدة منها . ويسبب ذلك مشاكل عديدة مازال بعضها أبعد عن أن يكون له حل قريب المنال . وقد عرض الباحث فى هذا الصدد لأربعة من هذه المشاكل ،وهى تلك الخاصة بترجمة القوائم المالية ، وبالتعبير عن القيم المالية الواردة باستخدام عملات أخرى ، وباعادة عرض هــذه القوائم باستخدام معايير وممارسات محاسبية مختلفة ، وأخيرا بكيفية ونطاق الافصاح عن حجم النشاط الأجنبى فيها .

وقد تعددت مداخل التطوير المقترح ادخالها على القوائم المالية بغرض مساعدة القارىء الأجنبى عند استخدامها . وقد اهتم الباحث بعرض هــذه المداخل المقترحة . وقد تبين أن لكل مدخل من هــذه المداخل مزاياه وعيوبه . وانتهى الباحث الى تفضيل مدخل التقرير المتعدد لأنه هو الأكثر جذبا للاهتمام، ويمثل تجديد محاسبى مرغوب فيه . ويعتبر من ناحية أخرى أكثر المداخل المقترحة تلبية لاحتياجات القارىء الأجنبى .

مراجع البحث

اولا : المراجع العربية :

١ ــ دكتور محمود نمر ، **بحـــوث فى نظرية المحاسبة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢ ــ زين العابدين فارس ، **المنهج العلمى لتخطيطوتحديد الربحالخاضع لضريبة الدخل فى الشركات المتعددة الجنســيات مع** التطبيق على شركات الاستثمار العربى ، رسالة دكتوراه غير منشـــورة ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، ١٩٨٠ .

ــ دكتورة نجيبة محمود ثمر ، ترجمة العمليات التى تتم بعملة اجنبية والقوائم المالية الأجنبية فى المحاسبة الدولية لأغراض التقارير ، **مجلة المحاسبة والادارة والتـــأمين** ، العـــدد الخامس والعشرون الســـنة الســـابعة عشرة ، ١٩٧٨ .

ثانيا المراجع الأجنبية :

A. **Books :**

1 — Bedford, N., **"Extensions in Accounting Disclosure"**, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1973.

2 — Mueller, G., and Choi, F., **"An Introduction to Multinational Accounting"**, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J. 1978.

B. **Articles :**

1 — Berg, K., Mueller, G., Walker, L., "Annual Reports Go International, **"Reading in International Accounting,** Houghton Mifflin Company, Boston, 1969.

2 — Choi, F., "Primary Secondary Reporting : A Cross-Cultural Analisis", The **International Journal of Accounting", Vol. 16, N. 1, Fall,** 1980.

3 — Evans, T., "Some Concerns About Exposure After the FASB'S Statement No. 8, **Financial Excutive,** Nov. 1976.

4 — Hauworth, W., "Problems in the Development of World wide Accounting Standards", **Reading in International Accounting,** Houghton Mifflin Company, Boston, 1969.

5 — Mueller, G., and, Walker, L., "The Coming of Age of Transnational Financial Reporting", **The Journal of Accountancy,** July, 1976.

6 — Weston, F., "International Accounting and Reporting Problems", **Reading in International Accounting** Houghton, Mifflin, Company, Boston, 1969.

7 — Mueller, G., "The Dual System For Transnational Financial Reporting", **The Accounting Forum.** May, 1976.

8 — Wyman, H., and Bavishi, V. Foreign Operations Disclosures By U.S. Based. Multinational Corporations : Are They Adequate ? **"The International Journal of Accounting",** Vol. 16, No. 1, Fall, 1980.

C. **Studies :**

1 — American Accounting Association **"Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statement,** 1957.

2 — Accountants International Study Group, **"International** Financial Reporting.", N.Y., 1975.

3 — Financial Accounting Standards Board, (SFAS. N. 14) **Financial Reporting For Segments of Business Enterprise",** 1976.

4 — International Accounting Standards Committe, Exposure **Draft 15, "Reporting Financial Information By Segment",** London, 1980.

5 — Organization For Economic Co-operation and Development", **International Investement and Multinational Enterprises,** Paris, 1979.

6 — United Nation Comission of Transnational Corporations". **International Standards of Accounting and Reporting".** N.Y., 1977.

رقم الايداع بدار الكتب

٦٢٨٥ / ١٩٧٠

مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر

C'est pourquoi on peut conclure : que le systême égyptien est plus préférable que le régime français, car le problème disciplinaire est toujours sous les mains des organes judiciaires : «le parquet administratif et le conseil d'Etat».

Bien entendu, c'est une garantie assurée aux agents publics.

Annexe

Nombre de Magistrats (chiffres de 1986)

	Nombre
Directeur (Procureur Général Administratif)	1
Vice-Directeur	9
Premier Substitut Général	36
Substitut Général	90
Chef du Parquet	118
Substitut de classe privilégiée	105
Substitut	101
Substitut Adjoint	116
	576

L'article 37 a consacré que le directeur du parquet administratif et ses membres ont la qualité d'officiers de police judiciaire pour la constatation des infractions qu'ils découvrent dans l'exercice de leurs fonctions.

13 — Recommandations :

D'après la pratique, le parquet administratif fait des recommandations à l'administration qui lui paraissent de nature à améliorer le fonctionnement de l'organisme concerné.

14 — Etudes :

Le président de la république peut charger le parquet administratif de procéder à des investigations ou des études auprès des ministères et des administrations. Chaque ministre aura également ce droit, en ce qui concerne son ministère. Le parquet administratif présente un mémoire comportant le résultat des investigations ou des études à l'autorité qui l'a chargé.

15 — Rapport :

A la fin de l'année, le directeur du parquet administratif présente au président de la république un rapport complet sur l'activité du parquet administratif, comprenant ses observations et ses suggestions.

16 — Conclusion :

Le conseil d'Etat, soit en France soit en Egypte, est le gardien de la légalité des sanctions disciplinaires.

Mais la différence entre le régime français et le régime égyptien s'installe dans le pouvoir disciplinaire. C'est toujours en règle générale, le parquet administratif qui fait l'enquête, met en mouvement et exerce l'action disciplinaire et le conseil d'Etat qui prononce la sanction disciplinaire, tandis qu'en France c'est toujours le pouvoir hiérarchique.

administrative estime qu'il y a lieu de pousuivre le fonctionnaire, elle retourne le dossier au parquet administratif pour mettre en mouvement de l'action devant le tribunal disciplinaire compétent. L'autorité administrative informe le parquet administratif du résultat de son information, dans les quinze jours de sa décision.

Le président de «l'organisme central des comptes» est informé des décisions prises par l'autorité administrative, en ce qui concerne les infractions financières. Il lui appartient, dans les quinze jours, de demander la poursuite du fonctionnaire devant le tribunal disciplinaire, et le parquet administratif saisit le dit-tribunal dans les quinze jours suivants.

Si le parquet administratif estime que l'infraction nécessite une sanction supérieure à la privation des appointements de quinze jours, il transmet le dossier au tribunal compétent, en informant l'autorité dont le fonctionnaire dépend.

Enfin, le parquet administratif exerce l'action disciplinaire devant les tribunaux disciplinaires.

11 — Licenciement du prévenu :

L'article 16 a déclaré que si l'instruction aboutit à de fortes présomptions de culpabilité, portant atteinte à la dignité de la fonction, à l'intégrité, à l'honneur ou la bonne renommée, le directeur du parquet administratif peut proposer le licenciement du fonctionnaire sans recourir à la voie disciplinaire. Dans ce cas, le licenciment a lieu par décret, sur la proposition du ministre ou du directeur compétents.

12 — Existence d'une infraction pénale :

Lorsque l'instruction aboutit à l'existence d'une infraction pénale, le parquet administratif transmet immédiatement le dossier au parquet général, qui poursuivra l'instruction ou la complètera, s'il y a lieu.

présentants sont élus par l'ensemble du personnel et sont généralement des délégués syndicaux.

Mais la commission paritaire n'a qu'un rôle consultatif, car elle émet un avis qui, en règle générale, ne lie pas l'autorité hiérarchique qui est libre de suivre cet avis ou de ne pas le suivre.

La grande réforme en matière de procédure disciplinaire au début du XXe siècle est à utiliser des conseils de discipline dans les statuts particuliers des fonctionnaires. Ces conseils se composent de membres extrajudiciaires. Lorsque l'administration a prononcé la décision disciplinaire contre le fonctionnaire, alors le Conseil d'Etat a le droit de contrôler le fond et la procédure de l'acte administratif, mais il ne contrôle pas la proportionnalité à l'infraction de la sanction prononcée. En Egypte, autre que l'autorité hiérarchique qui est libre de prendre une sanction disciplinaire, il existe deux organes.

a) Le Conseil d'Etat :

D'après l'article 172 de la constitution égyptienne, le conseil d'Etat est un organe judiciaire indépendant chargé de statuer les différents litiges administratifs et les actions disciplinaires.

Le rôle du Conseil d'Etat en Egypte commence comme un contentieux administratif quant au contrôle de la légalité des sanctions sur les actes administratifs émanant de l'autorité administrative. Mais d'autre part, son rôle disciplinaire exercé par les tribunaux disciplinaires commence quand le parquet administratif intente l'action disciplinaire en déposant les pièces de l'instruction et l'ordonnance de renvoi au secrétariat du tribunal compétent.

b) Le Parquet Administratif :

D'après la loi No. 117 du 11 Août 1958 réorganisant le parquet administratif si celui-ci estime qu'il y a lieu de classer l'affaire, ou que l'infraction ne mérite pas de sanction supérieure à la privation des appointements jusqu'à quinze jours, il transmet les pièces au ministre ou au directeur compétent. Dans les quinze jours suivants, l'autorité administrative décide le classement de l'affaire ou applique la sanction appropriée. Si l'autorité

faire disciplinaire, qui statuera sur le sort des appointements retenus, soit en privant le fonctionnaire, soit en ordonnant qu'ils lui soient versés en totalité ou en partie .

Aussitôt l'instruction terminée, l'enquêteur en soumet les pièces au directeur de la section, accompagnées de son rapport indiquant le résultat de ses investigations, la qualification des faits et ses conclusions.

8 — Classement de l'affaire :

Si le parquet administratif estime qu'il y a lieu de classer l'affaire, il transmet les pièces au ministre ou au directeur compétent. Dans les quinze jours suivants, l'autorité administrative décide le classement de l'affaire.

9 — Demande d'infliger une sanction par l'autorité administrative:

Si le parquet administratif estime que l'infraction ne mérite pas de sanction supérieure à la privation des appointements jusqu'à quinze jours, il transmet les pièces au ministre ou au directeur compétent. Dans les quinze jours suivants, l'autorité administrative applique la sanction disciplinaire convenable.

10 — Mise en mouvement et exercice de l'action disciplinaire devent les tribunaux disciplinaires :

En France, le pouvoir disciplinaire appartient à l'autorité hiérarchique investie du pouvoir de nomination (loi du 19 Octobre 1946, art. 62 et ordonnance No. 59244 du 4 Février 1959, article 31).

En particulier, dans le statut général des fonctionnaires, il y a des commissions administratives paritaires qui jouent un rôle qui ressemble au rôle du conseil de discipline. Elles sont composées par égalité de représentants de l'administration à laquelle appartient le fonctionnaire poursuivi et de représentants du personnel de la catégorie à laquelle il appartient. Ces re-

ministre ou le directeur dont le fonctionnaire dépend en est informé, sauf les cas où l'enquête a lieu sur leur initiative.

Quand il procède à l'enquête, le parquet administratif prend communication de toute pièce entre les mains des ministères et administrations de l'Etat. Il convoque des témoins et entend leurs déclarations sous serment. Il fait application des dispositions du Code de procédure pénale en ce qui concerne l'enquête par l'intermédiaire du parquet général, y compris les mandats d'arrêt ou d'amener.

Le fonctionnaire inculpé peut suivre en personne toutes les opérations de l'enquête, à moins que dans l'intérêt de l'instruction il ne soit décidé de la poursuivre en son absence.

Le directeur du parquet administratif, ou le vice-directeur qui le remplace en cas d'enquête, peut autoriser la fouille personnelle et la perquisition domiciliaire des fonctionnaires auxquels sont imputées des infractions financières ou administratives, si de fortes présomptions de culpabilité justifient de telles mesures. L'autorisation est donnée par écrit et l'enquête est menée par un membre technique. Dans tous les cas, le membre du parquet administratif peut perquisitionner les locaux de travail et autres lieux fréquentés par les fonctionnaires prévenus. Procès-verbal de la perquisition est dressé, constatant son résultat et la présence ou l'absence du prévenu.

Le directeur du parquet administratif, peut ordonner la suspension du fonctionnaire si l'intérêt de l'enquête l'exige. La suspension peut être avoir lieu sur la demande du directeur du parquet administratif ou le vice-directeur du parquet, par arrêté du ministre ou du directeur compétent; si celui-ci n'est pas d'avis de suspendre le fonctionnaire, il informe le directeur du parquet administratif des motifs de son opposition, dans la semaine de la demande de suspension. La période de suspension ne saurait dépasser trois mois, sauf décision du tribunal disciplinaire compétent.

La suspension entraîne l'arrêt immédiat des appointements du fonctionnire, à moins que le tribunal n'en ordonne le paiement entier ou partiel, à titre provisoire, jusqu'à la solution de l'af-

4 — Compétences du parquet administratif :

a) Enquête. b) Recommandations. c) Etudes. d) Rapport.

5 — Mécanisme de l'enquête :

Pour expliquer le mécanisme de l'enquête, il faut traiter les points suivants :

a) Comment saisir le parquet administratif.

b) Comment procéder l'enquête.

c) Classement de l'affaire.

d) Demande d'infliger une sanction disciplinaire par l'autorité administrative.

e) Mise en mouvement et exercice de l'action disciplinaire devant les tribunaux disciplinaires.

6 — Comment saisir le parquet administratif :

Le parquet administratif exerce sa compétence d'enquête comme suit :

Il doit d'abord examiner les plaintes qui lui sont transmises par les directeurs compétents ou toute autre autorité officielle concernant les infractions à la loi ou la négligence dans l'accomplissement des devoirs de la fonction.

De même, il doit faire la procédure d'enquête dans les infractions administratives ou financières qui sont découvertes, ou celles que les autorités administratives compétentes lui auront signalées, ou les plaintes que les particuliers ou les organismes lui adressent et qu'il juge fondées.

7 — Comment procéder à l'enquête :

Il faut d'abord signaler qu'avant de procéder à l'enquête, le

On peut nommer également les membres du parquet administratif dans les organes indiqués au paragraphe précédent. La nomination du directeur (Procureur Général Administratif) a lieu par ordonnance du président de la République. La nomination des autres membres a lieu par décret, après l'approbation du Conseil Supérieur des organes judiciaires. Ils prêtent serment devant le Ministre de la Justice d'exercer leurs fonctions avec conscience et probité.

3 — Agents soumis au régime du parquet administratif :

Sans préjudice du droit de surveillance de l'autorité administrative et de son droit d'examiner les plaintes et d'enquêter, le parquet administratif a compétence en ce qui concerne les infractions administratives et financières commises, quant aux :

a) Fonctionnaires cadrés et hors cadres et les employés.

b) Fonctionnaires et employés des organismes et des établissements publics.

c) Agents des associations et organismes privés, à déterminer par décret.

d) Agents des sociétés à la constitution desquelles l'Etat, les organismes ou les établissements publics ont contribué dans une proportion non inférieure à 25% du capital ou dont ils garantissent un profit minimum.

e) Membres des conseils d'administration des formations syndicales constituées selon la loi du travail, ainsi que les membres des conseils d'administration élus.

Cependant l'article 46 de la loi No 117 de 1958 édicte que ses dispositions ne s'appliquent pas aux fonctionnaires régis par des lois spéciales quant à leur poursuite et discipline, comme, les policiers, les militaires et les professeurs des universités.

LE PARQUET ADMINISTRATIF

«Etude Juridique de ce Corps Judiciaire en Droit Egyptien»

Par

Dr. Ahmed Rifaat Khafagui

Directeur du Parquet Administratif

1 — Notion générale :

D'après la loi No. 480 de l'année 1954, on a introduit pour la première fois, dans le droit égyptien un organe nouveau, appelé principalement à faire l'enquête, à mettre en mouvement et l'exercice de l'action disciplinaire contre les agents publics.

Cette loi a été substituée par la loi No. 117 du II Août 1958 réorganisant le parquet administratif et les poursuites disciplinaires.

2 — Magistrats du Parquet Administratif :

Le parquet administratif est un organe judiciaire indépendant, rattaché au Ministère de la Justice. Il comprend un directeur (ayant le rang de ministre), plusieurs vice-directeurs, des substituts généraux, des chefs de parquet, des substituts, et des substituts adjoints.

Les conditions de nomination des membres du parquet administratif sont les mêmes que pour les membres du parquet général. On peut nommer dans ces fonctions les magistrats de siège et du parquet général, les membres du conseil d'Etat, les fonctionnaires techniques de la direction du Contentieux de l'Etat, les membres du corps professoral des facultés de droit ou qui enseignent le droit dans les autres facultés des universités égyptiennes.

REFERENCES

1 — Abdel Wahed, Farouk, "Egypt's Road to A Mixed Economy", Management International Review, Vol. 18, No. 1, 1978, p. 27.

2 — Barlow, E.R. and Wender, Ira T., Foreign Investment and Taxation, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1955.

3 — Basy, Raghibir S., Determinants of United States Private Direct Investments in Foreign countries, Bureau of Economic and Business Research, College of Business Administration, Kent State University, Kent, Ohio, 1963.

4 — Dipaolo, Gordan A., Marketing Strategy for Economic Development : The Puerto Rican Experience (N.Y. : The Publishing Company, Inc., 1976), p. 111.

5 — Dunn Dan, T., Agents and Distribution in the Middle East, Business Horizons, Vol. 22, October 1979, pp. 69-78.

6 — El-Iraqi, Iraqi A., "The Impact of Tax Incentives on The Profitability of Foreign Investment Projects in Egypt", L'Egypte Contemporaine, LXXXIVème Annee, No. 391-392, Le Caire, Jan. - April, 1983, pp. 93-99.

7 — Lombard, François J., "Screening foreign direct investment in LDC's : Empirical findings of the Colombian Case", Journal of International Business Studies (Winter, 1978), pp. 66-80.

8 — Mahmoud, Essam and Rice, Gillian, Marketing Problems in LDC's : The Case of Egypt, in E.S. Kindra (ed.) Marketing in Developing Countries, Croom Helm, London, 1984, pp. 76-94.

9 — Ministry of Investment and International Cooperation, Investment and Free Zones Authority, Egypt, 1984, pp. 6-9.

10 — Robinson, Harry J., The Motivation and Flow of Private Foreign Investment, Menlo Park, Calif., Stanford Research Institute, International Development Center, 1961.

11 — Ross, Stanford G. and Christensem, John B., Tax Incentives for Industry in Mexico, Cambridge, Mass., Law School of Harvard University, 1959.

6 — Would you have started business in Egypt without the availability of tax exemption ?

(a) Definitely yes .....

(b) Probably yes .....

(c) Probably no .....

(d) Definitely not .....

7 — What are the Egyptian government policies favourably affecting your investment :

(a) Tax relief to new enterprises.

(b) Favourable terms for the transfer of profits and repatriation of capital .....

(c) Nondiscrimination against foreign ownership and capital .....

(d) Establishment of and firm adherence to a national development plan .....

(d) Other .....

8 — What are the Egyptian government policies that you consider to be detrimental to foreign investment ?

(a) Restrictions on remittances .....

(b) Detailed or burdensome regulation of organization, ownership and management .....

(c) Excessive red tape .....

(d) Other .....

Thank you very much for your cooperation and time.

3 — Suppose you are asked to recommend to your board of directors a new investment proposal in a developing part of the world such as Asia, Africa, or Latin America. Which country would you recommend for the investment ?

(a) Name of the country .....

(b) Please list the five most important reasons with which you would support your recommendation Please rank in order of importance :

1 —

2 —

3 —

4 —

5 —

4 — If the law requires that you take local partnership amounting to at least 50 percent ownership, which of the following arrangements would you prefer ?

(a) Sharing with the government .....

(b) Sharing with local businessmen .....

(c) A public stock offering .....

5 — If in the past five years your company actually initiated but then dropped proposals for investment (s), please name the country or countries involved.

(a) Name of the country or countries.....

(b) Reasons (Please rank in order of importance)

1 —

2 —

3 —

Possible Determinant	extremely important	highly impor.	impor- tant	desi- rable	not impo.
a) Fear of losing a foreign market.					
b) Host government's favourable attitude toward foreign investments.					
c) Availability of qualified manpower.					
d) Availability of cheap labour.					
e) Familiarity with the foreign country.					
f) Political stability in the foreign country.					
g) Present extent of the market.					
h) Broadth of the potential market.					
i) Stability of the country' foreign exchange position					
j) Tax incentives in the foreign country.					
k) Existence of adequate infrastructure.					
l) Availability of a potential market for special patents & licences.					
m) Raw materials availability.					
n) Expected high profitability.					
o) Availability of capital from local sources.					
p) Availability of industrial parks and other government facilities for production.					
q) Other					

To : The Chief Executive

In charge of Foreign Operations in Egypt

1 — (a) Please check the type of operations :

(1) Marketing and Sales.

(2) Assembly operations.

(3) Manufacturing.

(4) Research.

(5) Raw Materials Processing.

(6) Other (specify).

(b) Would you please list the other foreign developing countries in which your company has similar operations:

(1) African countries.

(2) Asian countries.

(3) Latin American countries.

(4) Other.

2 — Following is a partial list of factors which may act as determinants for a business decision to invest in a foreign country like Egypt. Would you please indicate by a check mark (V) the degree of importance of each factor to you. Additional factors may be added in the space provided (other).

5 — If the law requires that you take local parternship amounting to at least 50 per cent ownership, which of the following arrangements would you prefer ?

Total responses - 13

Table 5

Type of Answer	Total	
	Number	%
a- Sharing with the government.	2	6.45
b- Sharing with local businessmen	26	83.87
c- A public stock offering	1	3.22
d- a + b	2	6.45

Dear Sir

I am conducting a survey aiming at identifying the major important factors which determine the flow of foreign investment into developing nations. The study is being conducted among a probability random sample of foreign firms operating currently in Egypt. I would be grateful if you could spare some time to complete the attached questionnaire. The response to the questionnaire will be treated with utmost confidentiality. As a matter of fact there is nothing in the questionnaire (or in the analysis of the data gathered) that will indicate the identity of the participating firms.

I will be happy to send you a copy of the final gathered by the questionnaire.

Thank you very much for your cooperation.

Sincerely Yours

Dr. Awad B. El-Haddad
Assistant Professor of Marketing

P.C. — Please mail the filled questionnaire in the enclosed self-addressed envelope.

Thank you

4 — If in the past five years your company actually initiated but then dropped plans for overseas investment, please name the country or countries involved and reasons for DROPPING plans.

a. Name of country or countries

Total response - 18.

Table 4

Country	Total	Couny	Total
Africa		**Latin America**	
Egypt	2	Mexico	1
Nigeria	1	Venezuela	1
Sudan	1	Total L.A.	2
Congo Brazzaville	1	Other	
		USA	1
Total Africa	6	Canada	1
Asia			
Saudi Arabia	1	Total other	2
Oman	1		
India	1		
Iran	1		
Lebanon	1		
UAE	1		
North Yemen	1		
China	1		
Total Asia	8	Grand Total	18

3 — Suppose you are asked to recommend to your board of directors a new investment proposal in a developing part of the world such as Asia, Africa, or Latin America. Which country would you recommend for the investment ?

a. Name of the country.

Total Response - 30.

Table 3-A

Name of Country	Total	
	Number	%
Asia		
China	5	
Singapore	2	
South Korea	2	
Taiwan	2	
Malaysia	2	
Indonesia	2	
Saudi Arabia	2	
Turkey	1	
Total for Asia	18	60%
Africa		
Egypt	5	
Tunisia	2	
Morocco	1	
Nigeria	1	
Total for Africa	9	30%
Latin America		
Brazil	1	
Total for Latin America	1	3.33%
Other		
Pacific Rim	1	
West Indies	1	
Total for other	2	6.66
Grand Total	30	100%

Table 2-A **Possible Determinants on the Importance Scale**

Possible Determinants	Extremely Important	Highly Important	Important	Desirable	Not important	Total	Order
a) Fear of losing a foreign market	5	44	27	8	7	91	10
b) Host government's favourable attitude toward foreign investments	45	44	27	6	1	123	3
c) Availability of qualified manpower	15	24	30	24	2	95	8
d) Availability of cheap labour	10	12	12	24	12	70	15
e) Familiarity with the foreign country	20	20	39	18	2	99	7
f) Political stability	75	63	21	4	—	163	1
g) Present extent of the market	30	52	21	6	4	113	5
h) Breadth of the potential market	40	48	18	4	4	114	4
i) Stability of the country's foreign exchange position	70	20	24	8	2	124	2
j) Tax incentives in the foreign country	35	64	12	12	1	124	2
k) Existence of adequate infrastructure	10	24	39	14	5	92	9
l) Availability of potential market for special patents or licences	5	28	18	12	13	76	12
m) Raw materials availability	20	12	15	14	13	74	13
n) Expected high profitability	40	12	39	12	3	106	6
o) Availability of local capital	—	28	30	12	10	80	11
p) Availability of industrial parks and government for production	—	28	18	12	14	72	14
q) Other							

2 — Following is a partial list of factors which may act as determinants for a business decision to invest in a foreign country like Egypt. Would you please indicate by a check mark ( ) the degree of importance of each factor to you. Additional factors may be added in the space provided (other).

Table 2.—**Possible Determinants on the Importance Scale**

Possible Determinants	Extremely important	Highly important	Important	Desirable	Not Important
a– Fear of losing a foreign market	1	11	9	4	7
b– Host government favourable attitude toward foreign investment.	9	11	9	3	1
c– Availability of qualified manpower	3	6	10	12	2
d– Availability of cheap labour	2	3	4	12	12
e– Familiarity with the foreign countuy	4	5	13	9	2
f– Political stability	15	9	7	2	—
g– Present extent of the market	6	13	7	3	4
h– Breadth of the potential market	8	12	5	2	4
i– Stability of the country's foreign exchange position	14	5	8	4	2
j– Tax incentives in the foreign country	7	16	4	6	1
k– Existence of adequate infrastructure	2	6	13	7	5
l– Availability of potential market for special patent or licences	1	7	6	6	13
m– Raw materials availability	4	3	5	7	13
n– Expected high profitability	8	3	13	6	3
o– Availability of local capital	—	7	10	6	10
p. Availlabiity of industrial parks and government facilities	—	7	6	6	14
q– Other					

1–b **Would you please list the foreign developing countries in which your company has similar operations**

Table 1-B

Country	No. of companies	Country	N. of companies
Asia			
Indonesia	5	Libya	2
Singapore	5	Ivory Coast	1
Malaysia	4	Zambia	1
South Korea	3	Zaire	1
China	3	Cameroun	1
Taiwan	2	Ghana	1
India	2	Algeria	1
UAE	2	Morocco	1
Pakistan	2		
Surinam	2	**Latin America**	
Saudi Arabia	2	Colombia	5
Jordan	1	Brazil	2
Philippines	1	Venezuela	2
Hong Kong	1	Mexico	3
Srilanka	1	Peru	2
Iran	1	Ecuador	2
Iraq	1	Dominican Rep.	2
Africa		**Other**	
Nigeria	4	Fauckland Islands	1
Tunisia	3	Mid Pacific	1
Angola	2		

1–a.—Please check the type of operations.

Table 1-A

Type of Operations	Total	
	Number	%
1 – Marketing and Sales.	7	21.21
2 – Assembly Operations.	2	6.06
3 – Manufacturing	9	27.27
4 – Research	—	—û
5 – Raw Materials processing	3	0.09
6 – ،Other		
Construction	4	
Petroleum Exploration and oilfield services	6	
Consulting engineering and technical services	6	
Management consulting	3	
Hotel	2	
Investment and Banking operations	1	
Total of other	22	66.67

6th — Present extent of the market.

7th — Tax incentives in the foreign country.

It is to be noted that using different methods of ranking, these first most important seven determinants are the same, though not necessarily in the same order.

In addition, a large number of companies who may be presently initiating plans for possible investment find Asia, especially the south east part, comparatively more promising. Thus, it may be concluded that in the immediate future, assuming that the international investment climate remain substantially unchanged, Asia is still considered a major recipient of direct investment from foreign companies especially among the less developed areas of the world. Among the factors favourably affecting the decision to invest in Asia countries are political stability, big potential market, growing economies, cheap labour, and government incentives for foreign investments.

The study has examined the investment problems faced by foreign companies operating in Egypt. The most common problems are caused by the following : dealing with the Egyptian bureaucracy, detailed or burdensome regulations on organization, ownership and management, and restrictions on remittences. The problems are probably typical of those encountered in all developing countries although the importance of the different aspects of a country's external environment will vary according to different national markets. The implications for the foreign companies managers is that they should develop an awareness of or sensitivity to local conditions.

QUALIFICATIONS AND CONCLUSIONS

Although the Egyptian case is not unique but fairly representative of other less developed countries, this was however, a study of just one country. Furthermore, the method of sample selection, size and number of responses received were usually not satisfactory for statistical analysis.

In other words, the size of our sample was insufficient to use some statistical techniques, notably, Chi-Square analysis to test, for example, whether there is any difference between the respondent companies with regard to their nationality, size and type of activity when making foreign investment decisions; or whether the determinants of foreign investment as stated in the questionnaire do play role individually or jointly in the decision to invest in a foreign country.

Thus, our findings should be considered suggestive rather than inferential or conclusive.

A main conclusion of this study is that the seven major determinants of foreign investment by the foreign companies operating in Egypt are identified and ranked in the following order :

1st — Political stability

2nd — Stability of the country's foreign exchange position.

3rd — Host government's favourable attitude toward foreign investment.

4th — Breadth of the potential market.

5th — Expected high profitability.

policies affecting foreign investment favourably, and nondiscrimination against foreign ownership and capital comes third. Establishment of and firm adherence to a national development plan is considered one of the positive factors to invest in Egypt.

What Are the Egyptian Government Policies Unfavourably Affecting Foreign Investment ?

Answers	No. of Frequencies	Percentage
– Restrictions on remittances	14	22.59
– Detailed or burdensome regulation of organization, ownership and management.	20	32.26
– Excessive red tape	23	37.10
– Other	5	8.05

The results of this question show that the major obstacle to foreign investment seem to be the ill-contrived service of civil servants. For a variety of organizational and political reasons, the performance of the Egyptian bureaucracy is declining sharply in quality, when the desire to encourage foreign investment is actually calling for a more innovative, flexible and efficient bureaucracy. The principal criticism made by investors is the lack of coordination between various government agencies and their apparent inability to honor important undertakings[1].

Detailed or burdensome regulation of organization, ownership and management is considered one of the main obstacles to invest in Egypt. Restrictions on remittances seem to be less of an obstacle to investment. Several respondents also indicate that delay in decision making, labour law disputes, customs problems, and lack of information are unfavourably affecting foreign investment.

(1) Business International, "Egypt's Opportunities for Suppliers and Investors", July, 1980.

What Are the Egyptian Government Policies Affecting Foreign Investment Favourably ?

Answers	No. of Frequencies	Percentage
- Tax relief offered to new enterprises.	20	32.26%
– Favourable terms for the transfer of profits and repatriation of capital	18	29.04
– Establishment of and firm adherence to a national development plan	5	8.06
– Nondiscrimination against foreign ownership and capital	17	27.42
– Other	2	3.22

As was expected, tax incentives offered to foreign investors rank highest among favourable government policies. Many developing countries attract foreign capital by offering incentives[1]. The fact that two thirds of the World's foreign investments has gone to developing countries have to offer extra incentives and privileges.

Egypt is no exception to the general rule. Under the Foreign and Arabic Capital investment Law No. 43 for 1974, incentives include : (1) profits will be exempted from various taxes for five to eight years; and (2) all or part of imported capital assets may be exempted from custom duties.

It has to be noted that although tax incentives will attract foreign investment, most foreign companies in this study would have started business in Egypt without the availability of tax exemption.

Favourable terms for the transfer of profits and repatriation of capital ranked second among the Egyptian government

(1) A list of incentives offered to foreign investors by most developing countries is found in Obstacles and Incentives to private Foreign Investment (New York : National Industrial Conference Board, 1969).

and only three out of 33 respondents said they would "definitely not" have invested. Note that if one expected bias in the answers, it would be toward saying that tax exemption is important, so as to convince the Egyptian government to continue the program.

The above conclusion may support the author's skepticism of the value of costly concessions designed exclusively to enhance profitability - e.g., the tax exemption. A number of other researchers support the author's conclusions. These studies pointed out that contrary to expectations an incentive program which merely increased the possible profit on a certain foreign opportunity would not be likely to prove practically effective. They found that companies do not in practice turn down investment opportunities because the profit is too small in relation to the risks of exchange, transfer or unfavourable government action. Therefore, we doubt that significant additional foreign investment would result from an incentive that merely stepped up the rate of profit (Ross and Christensen, 1959; Barlow and Wender, 1955, and Robinson, 1961).

In addition, based upon a recent study (El-Iraqi, 1983), it was found that the structure of the Egyptian tax holiday may have a strong bias in favour of projects which are characterized by short-term, high growth rate of cash inflow, and low cast of capital, while long term projects (which are needed) may be neglected. Also, this study demonstrated the ineffectiveness of the duty exemptions in encouraging foreign investments in capital-intensive projects.

Based upon the above conclusions, the Egyptian government should formulate the types of investment incentives that could direct foreign investment into fields deemed consistent with the objectives of social and economic development plans.

bidding on a project often takes a long time - too long for an official of the home office to spend in the area. The government is frequently the ultimate customer in Egypt. Knowledge of government buying procedures is therefore critical to sellers. This knowledge, however, is difficult to obtain without local partners. Finally, there may be continuing problems with quotations, financing, import regulations, and collections that are best solved by a local representative.

In addition, the fact that only 3.22% indicated a preference for public stock offering perhaps indicates that either only a small percentage of the respondent companies are aware of the existence of foreign financial resources or that the companies lack confidence in them. On the other hand, it may simply be a reflection of the underdeveloped nature of the financial markets in a great majority of the developing countries. Therefore, it may be concluded that a large portion of the companies in the study might like to have a local partner when making a direct investment abroad. This is probably especially the case with respect to investments in LDC's.

The foregoing analysis is significant because it indicates that most of the respondent companies are prepared to make an investment in a foreign country without necessarily demanding a commanding share in the management of the enterprise and that they might even like to enter in the developing countries.

The Impact of Tax Incentives on Foreign Investment Decisions in Egypt :

Egypt, like many developing countries, has offered foreign investors tax incentives, presumably to stimulate foreign investment in the country. These incentives include :(1) profits will be exempted from various taxes for five to eight years : and (2) all or part of imported capital assets may be exempted from custom duties.

The author asked the sample of the foreign investors in Egypt : "Would you have started business without the availability of tax exemption ?" Seven respondents out of 33 answered, "definitely yes"; sixteen, "probably yes"; seven, "probably no";

panies are becoming skeptical with respect to investment opportunities in some countries in Asia and Africa as table (4) indicates.

Eight companies dropped plans for Asia. However, as table 3-A shows, 60 per cent of the respondents are currently thinking about making investments there, which suggests that there is probably a large number of companies who may be presently initiating plans for possible new investments in Asia. In the light of this broad picture, the foreign companies in our study are beginning to find the Asian investment climate comparatively less threatening or to put it positively, comparatively more promising. Thus, it may be concluded that in the immediate future, assuming that the international investment climate would remain substantially unchanged, Asia is still considered a major recipient of direct investment from foreign companies, especially among the less developed areas of the world. Among the factors favourably affecting the decision to invest particularly in South East Asia, are political stability, big potential market, growing economies, cheap labour, and governement incentives for foreign investment.

Foreign Investment Ownership :

Table 5 summarizes the types of ownership which the foreign companies in the sample would prefer with respect to their foreign investments. The table indicates that 83.87 per cent of the respondents would prefer a local business party. The reluctance to accept foreign government as a partner as represented by only 6.45 per cent positive response is understandable for foreign companies investing in Egypt, for regardless of the method of entry into the Egyptian market (for example, direct exporting, sales subsidiary, manufacturing subsidiary), and despite a possible reduction of central marketing control, it is advisable to deal with an Egyptian partner (Mahmoud and Rice, 1984). Dunn (1979) noted that, because of market and legal factors, even multinational companies which usually sell direct in other overseas markets find local partners indispensable in the Middle East.

Knowledge of local trading practices and customs is often essential in making a sale. Also, concluding a transaction or

the same vein, the study indicates that 30 per cent of the companies have made their recent investments in Asia. Most of these companies have invested in each of the following countries : Indonesia, China, Malaysia, South Korea, Turkey, and Pakistan.

Table 3-A provides an indication of the current thinking of the foreign companies with respect to the possible flow of new investments to the LDC's. It is significant that the largest percentage of companies (60 percent) are thinking of Asian countries for their future investments. The proportion of companies thinking of African countries is 80 per cent. These figures are significant because the greater degree of emphasis on Asia as compared to Africa or Latin America, represents a major departure from the past trend of foreign companies especially the American foreign ventures where the concentration was on Latin American countries. Among the individual countries, China, Indonesia, Singapore, Malaysia, Saudi Arabia and South Korea in Asia. Egypt, Tunisia and Nigeria in Africa and to some extent Brazil in Latin America seem to hold the current interest of the companies.

Table (4) shows that 15 companies, out of a total of 33 respondents, actually invested but then dropped plans for making investments in developing countries particularly in Asia (7 companies) and Africa (7 companies). The reasons which deter the respondents companies from investment in the developing countries are, in order of importance, as follows :

1 — Political instability in the foreign country.

2 — Instability of the country's foreign exchange position.

3 — Lack of adequate market.

4 — Red tape and bureaucracy.

5 — Unfavourable attitude of the foreign government, especially unstable laws.

In the light of these main deterrents and knowledge of the investment climate in Asia and Africa, especially in the countries mentioned, the foregoing explanation seems plausible. It is therefore reasonable to suggest that presently the respondent com-

Again as noted in the 1st, 2nd and 3rd rank, the first most important seven determinants are the same except (g), which is replaced here by (c). This means that the respondents, while they placed the check marks in question 2, did have exactly the same orientation as they had when listing the five most important factors in response to question (3-b).

These conclusions correspond closely with the results provided by other studies in the field (Basi, 1963).

Type of Foreign Operations :

Table 1-A summarizes the type of operations presently being conducted by the companies in the sample. It is to be noted that the largest number of companies investing in Egypt fall in the category provided (other) in Table 1.A. These activities include construction (18.18%); oil exploration (22.72%); technical and advisory services (41%); and hotel and international finance operations (18%). The second group of companies in the sample (16 firms) which represent 48.5 per cent of the respondents has both manufacturing and sales. Among the companies studied only 6% had assembly operations and only 9% had simply raw materials processing operations.

It should be noted that none of the companies studied conduct research operations in Egypt. This is a significant indicator and represents an emphasis on the traditional practice of conducting research on the parent company soil.

On the whole, the above results indicate that most of the foreign companies, if and when they do decide to invest in Egypt, go into services projects which include advisory services, hotel and international finance operations more than manufacturing and sales activities. This means, in view of public policy making, that in setting entry control, the major objective of the Egyptian government should be to channel resources availabile into high priority uses, not to maximize or minimize the aggregate flows of capital and technology (Lombard, 1978).

Direction of Investment Activity :

Table (1-B) shows that the bulk of foreign companies investments in LDC's are in Asia, Latin America, and Africa. In

Table A.—**Cross Table Matching Extremely Important With Most Important Factor**

2 \ 3-B	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j	k	l	m	n	o	p
a	0															
b		5														
c			4													
d				3												
e					0											
f						15										
5							6									
h								15								
i									7							
j										6						
k											0					
l												0				
m													0			
n														5		
o															1	
p																0

It is to be noted that in the 1st and 2nd rankings, the first most important seven determinants are the same, though not necessarily in the same order. They are :

1 — f. Political stability in the foreign country.
2 — i. Stability of the country's foreign exchange position.
3 — b. Host government's favourable attitude toward foreign investments.
4 — h. Breadth of the potential market.
5 — n. Expected high profitability.
6 — g. present extent of the market.
7 — j. Tax incentives in the foreign country.

In the 3rd ranking the same seven determinants are found at the end of the non-important scale, except for (q), which is replaced here by (c).

A Reliability Check :

A way to check the reliability of the various determinants is to compute from each individual questionnaire only those responses which were marked extremely important under question 2 and were also stated among the five most important factors under question 3-b. Table A summarizes the results of such computation.

The above cross table singles out the following seven determinants as being the mainly significant ones in the descending order :

1 — f. Political stability in the foreign country.
2 — h. Breadth of the potential market.
3 — i. Stability of the country's foreign exchange position.
4 — j. Tax incentives in the foriegn country.
5 — b. Host government's favourable attitude toward foreign investments.
6 — n. Expected high profitability.
7 — c. Availability of qualified manpower.

10 — a. Fear of losing a foreign market.

11 — l. Availability of potential market for special patents or licences.

12 — m. Raw materials availability.

13 — p. Availability of industrial parks and government facilities for production.

14 — d. Availability of cheap labour.

Third Ranking :

Also the following ranking of non-important determinant may be obtained in the descending order, most non-important determinants first.

1 — p. Availability of indstrial parks and government facilities for production.

2 — l. Availability of potential market for special patents or licences.

or

m. Raw materials availability.

3 — d. Availability of cheap labour.

4 — o. Availability of capital from local sources.

5 — a. Fear of losing a foreign market.

6 — k. Existence of adequate infrastructure.

7 — g. Present extent of the market.

or

h. Breadth of the potential market.

8 — n. Expected high profitability.

9 — i. Stability of the country's foreign exchange position.

or

c. Availability of qualified manpower.

10 — b. Host govlernment's favourable attitude toward foreign investments.

or

j. Tax incentives in the foreign country.

11 — f. Political stability in the foreign country.

4 — h. Breadth of the potential market or
n. Expected high profitability.

5 — j. Tax incentives in the foreign country.

6 — g. Present extent of the market.

7 — e. Familiarity with the foreign country.
or
m. Raw materials availability.

8 — c. Availability of qualified manpower.

9 — d. Availability of cheap labour.
or
k. Existence of adequate infrastructure.

10 — l. Availability of a potential market for special patents and licences.

11 — a. fear of lossing a foreign market.

12 — o. Availability of capital from local sources.

13 — p. Availability of industrial parks and other government facilities for production.

Second Ranking :

On the other hand, using a five to one points importance scale, the following ranking of determinants in the descending order is obtained as table 2-A indicates :

1 — f. Political stability in the foreign country.

2 — i. Stability of the country's foreign exchange position.
or
j. Tax incentives in the foreign country.

3 — b. Host government's favourable attitude toward foreign investments.

4 — h. Breadth of the potential market.

5 — g. Present extent of the market.

6 — n. Expected high profitability.

7 — e. Familiarity with the foreign country.

8 — c. Availability of qualified manpower.

9 — k. Existence of adequate infrastructure.

2 — Some companies were unable to answer the questionnaire as they are only representative offices and most of the questions do not apply to their operations.

3 — A number of petroleum companies have returned the questionnaire unfilled indicating that their foreign investment decisions are governed by the location of the natural resources and only secondarily do other commercial and economic considerations come into effect.

4 — Some companies are operating in Egypt as contractors not as foreign investors and therefore the study does not apply to their conditions.

ANALYSIS

The responses to the questionnaire are presented in the tabulation of results at the end of this paper. It is to be noted that the respondent companies investing abroad, as indicated in table 1-B, are making investments predominantly in Asia, Latin America and Africa. As individual countries, Singapore, Indonesia, Malaysia, South Korea, and China stand out as being the main recipients of investments in Asia. In Latin America Colombia, Venezuela and Brazil are considered the main recipients of investments. Nigeria, Tunisia and Angola come first as investment opportunities in Africa.

Significant Determinants :

Table (2) summarizes the results of the companies responses with respect to possible determinants. An analysis to determine a preference ranking of the determinants follows :

First Ranking :

From the Extremely Important column the following ranking of determinants in the descending order is obtained :

1 — **F. Political stability in the foreign country.**

2 — i. Stability of country's foreign exchange position.

3 — b. Host government's favourable attitude toward foreign investments.

A subsidiary objective is to obtain the main determinants for a number of countries which are liable to be the major recipients of foreign investment by investment companies.

Methodology :

A convenient sample was randomly selected from among foreign companies operating in Egypt. The companies selected included American, British, French, West German and Italian companies. A self-administered mail questionnaire - copy of which is found at the end of this paper - was mailed to 100 companies selected on a random basis from among Fiani and Partners, Egypt Investment and Business Directory, 1984 List of foreign companies operating in Egypt.

Each questionnaire was accompanied by a self-addressed stamped envelope and a covering letter individually signed by the author and addressed to the chief executive in charge of foreign operations in Egypt. Names and addresses of the companies were taken from Fiani and Partners List. The questionnaires were sent on November 10, 1984. In late December 1984, a follow-up letter was sent to all 100 companies asking them to return the completed questionnaire if they had not done so already.

Unfortunately 67 respondents, which amounted to 67 per cent of the sample, either wrote that their operations are not directly related to investments in Egypt or they had decided not to participate in the survey. This leaves a total of 33 questionnaires, as the good responses, which were substantially filled out. Although a large number of our sample are not represented, it is felt however that the data are meaningful and the conclusions based upon them would be reasonable.

There are some reasons which may explain this low response rate :

1 — A number of companies had forwarded the questionnaires to their principal headquarters on the grounds that they are in a better position to answer these questions. No response has been received from the headquarters.

market through foreign investment is welcome in the form of joint ventures with the private and/or public sector. Priority is given to those projects designed to generate exports, encourage tourism, or reduce the need to import basic commodities, as well as projects which require advanced technical expertise or make use of patents or trademarks.

However, it is to be emphasized that the "Open Door" policy has not yet produced good economic results on the scale expected with regard to capital, technology and employment needed. It is quite clear that the flow of such capital investment has been inadequate in relation to the demand for it. Capital, particularly from Western Countries, does not flow to Egypt in amounts that are in any reasonable proportion to the general development needs of the country.

According to the latest figures, the amount of foreign investment capital from USA and the E.E.C. countries has been dramatically small and short of expectations. The contribution of American investors arrived only at 4% of the total capital entering the country, while the E.E.C. investors have participated only with 5% of the total capital.

The question may be raised as to why the flow is unorderly ? What in effect are the factors which determine the flow of foreign investments from developed to developing countries like Egypt ?

Objectives of the Study :

The primary purpose of the present study is to identify the major important factors which determine the flow of foreign investments into developing countries as exemplified by Egypt.

The secondary ojbective of the study is to identify the current thinking of the foreign companies with respect to the future direction of foreign investment activity and foreign operations ownership.

---

* General Authority for Investment and Free Zones, Statistical Index, Cairo, 1984.

DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN DEVELOPING COUNTRIES THE EGYPTIAN SITUATION

By
Dr. Awad B. El-Haddad*

Introduction

One of the vehicles for the development of relatively underdeveloped areas is the importation of foreign investment capital. The problems surrounding this importation are numerous. They range from the sources of the capital, the manner in which the foreign capital is to be utilized, the relation between foreign investors and the host governments, the implications of points of contact among the socio-political and economic units in the host environment, and the actual process of attracting the foreign investment (Di Paolo, 1976).

Egypt is typical of many developing countries and is therefore usefully employed as an example. The analysis in this study is based on an assessment of the "Open-Door" policy adopted by the Egyptian government in 1974 in an attempt to solve domestic economic problems by importing capital from abroad. Since then Egypt is moving slowly towards a more liberal economic policy. The broad framework of a fundamental change toward a more open and market-oriented economy was enuciated a decade ago in April 1974 by the late President Sadat. The "open door" investment policy of "El-Infitah" (the opening) was implemented with the passing of Law 43 in 1974, and later amended in 1977. This policy sets out broad guidelines and incentives for the entry of foreign capital. Its original intention was to create a secure investment climate for domestic, Arab and other foreign investment. The development of the Egyptian

* An Assistant Professor of Business Administration, Faculty of Commerce, Assiut University, Assiut, Egypt.

12 — Mabro R. and Radwan S., **The Industrialisation of Egypt, 1939-1973,** Oxford : Clarendon Press, 1976.

13 — McGinn, Snodgrass, Kim Y.B., Kim S.B., Kim Q.Y., **Educational and Development in Korea,** Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1980.

14 — Nam Sang Woo, **Korea's Stabilisation Efforts Since the Late 1970's,** Working Paper 8405, Korea Development Institute, March 1984.

15 — National Bureau of Statistics, **Korea Statistical Yearbook, 1983.** Economic Planning Board, Republic of Korea.

16 — National Bureau of Statistics, **Major Statistics of the Korean Economy,** Economic Planning Board, Republic of Korea.

17 — OECD, **Development Co-operation : 1974 Review.**

18 — Park Chung Hee, **Our Nation's Path** (Seoul : Hollym Corporation, 1970). Original Version in Korean was published in 1962.

19 — Wade L. and Kim B., **Economic Development of South Korea : The Political Economy of Success.** Praeger Publishers, New York, 1978.

20 — Westphal, Larry E., **Korea's Experience with Export-Led Industrial Development.** World Bank Staff Working Paper no. 249, February 1977, Washington D.C.

21 — World Bank, **Arab Republic of Egypt : Issues of Trade Strategy and Investment Planning,** January 1983, Washington D.C.

22 — World Bank, **World Development Report,** 1984, Washington D.C.

2 — Bohn-Young Koo, **Industrial Structure and Foreign Investment : A Case Study of their Interrelationship for Korea.** Working Paper no. 8402, February 1984, Korea Development Institute, Seoul, Korea.

3 — Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, Egypt, **Statistical Yearbook,** 1983, Cairo, Egypt.

4 — Central Agency for Public Mobilisation and Stiatistics, Egypt, **Yearbook of International Trade Statistics,** 1960, Cairo, Egypt.

5 — Hansen B. and Marzouk G., **Development and Economic Policy in the UAR (Egypt),** North Holland Publishing Co., Amsterdam, 1965.

6 — Heller, P and Tait, A., **Government Employment and Pay : Some International Comparisons.** Occasional Paper 24, International Monetary Fund, Washington D.C., October 1983.

7 — Hong, Wontag, **Factor Supply and Factor Intensity of Trade in Korea.** Korea Development Institute, Seoul, Korea, 1976.

8 — Ikram, Khaled, **Egypt : Economic Management in a Period of Transition,** a World Bank Country Economic Report, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980.

9 — Jones, Leroy, **Public Enterprise and Economic Development : The Korean Case,** Korea Development Institute, Seoul, Korea, 1975.

10 — Kim, K.S. and Roemer M., **Growth and Structural Transformation.** Studies in the Modernisation of the Republic of Korea : 1945-1975, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1979.

11 — Krueger Anne, **The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid.** Studies in the Modernisation of the Republic of Korea : 1945-1975. Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1979.

43 — Interview with Dr. Chong Ouk Lee, Director, Techno-Economics Research Group, Korea Advanced Institute for Science and Technology, June 19th, 1984.

44 — Interview with Mr. Eun Park Lee, Vice President, Spinners and Weavers Association of Korea, June 20th, 1984.

45 — Interview with Mr. Jae Yul Han, Vice President, Korea Federation of Small Business, June 22nd, 1984.

46 — Heller, Peter and Tait, Alan, **Government Employment and Pay : Some International Comparisons.** Occasional Paper 24, International Monetary Fund, Washington, D.C., October 1983.

47 — **World Development Report,** 1984. World Bank, Washington D.C.

48 — Interview with Dr. Sang Woo Nam, Senior Fellow, Korea Development Institute, June 22nd, 1984.

49 — Nam Sang Woo, **Korea's Stabilisation Efforts Since the Late 1970's.** Working Paper 8405, Korea Development Institute, March 1984.

50 — Ibid, p. 1.

51 — Ibid, p. 8.

52 — Ibid, pp. 15-16.

53 — **Arab Republic of Egypt : Issues of Trade Strategy and Investment Planning.** World Bank, January 1983, Washigton D.C.

BIBLIOGRAPHY

1 — Bohn-Young Koo, **Role of Foreign Direct Investment in Recent Korean Economic Growth.** Working Paper No. 8104 April 1982, Korea Development Institute, Seoul, Korea.

29 — Wade L. and Kim B., **op. cit.**, p. 185.

30 — Krueger, Anne, **op. cit.**, pp.

31 — Bohn-Young Koo, **Role of Foreign Direct Investment in Recent Korean Economic Growth.** Working Paper no. 8104, April 1982, Korea Development Institute. Seoul, Korea.

32 — **Ibid,** for legislation and impact of foreign investment in 1960-1982 period.

33 — Bohn-Young Koo, **Industrial Structure and Foreign Investment : A Case Study of Their Interrelationship for Korea.** Working Paper no. 8402, February 1984, Korea Development Institute, Seoul, Korea.

34 — See **Major Statistics of the Korean Economy,** 1983. Economic Planning Board, Republic of Korea.

35 — Ibid, and the Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, Cairo, Egypt.

36 — Westphal, Larry, **op. cit.**, p. 3.

37 — World Development Report, 1981, World Bank, Washington D.C.

38 — Westphal, Larry, op. cit., pp. 3-4.

39 — Krueger, Ann, op. cit., pp. 152-158.

40 — Krueger, Ann, op. cit., pp. 103-104.

41 — Interview with Mr. Dai Young Kim, Director General, Bureau of Economic Planning, Economic Planning Board, June 21st, 1984.

42 — Interview with Mr. Koo Il-Hoe, Director General and Mr. So Jin Joon, Director of International Department. Korea Productivity Centre, June 22nd, 1984.

Egypt, 1939-1973, Oxford, Clarendon Press, 1976. Figures from South Korea taken from Kim K.S., and Roemer M., op. cit.

17 — Kim K.S. and Roemer M., **op. cit.** pp. 40-55.

18 — Westphal, Larry E., **Korea's Experience with Export Led Industrial Development.** World Bank Staff Working Paper no. 249, Feb. 1977, Washington D.C., and Krueger Anne, **op. cit.** pp. 83-104 and pp. 117-138. Also interview with Mr. Tae Rang Kim, Director of Overseas Cooperation Department, KOTRA, June 18th, 1984.

19 — Westphal, Larry, **op. cit.** p. 75.

20 — Krueger, Anne, **op. cit.,** p. 115.

21 — Ibid, p. 134.

22 — Kim K.S., and Roemer M., op. cit., pp. 48-51.

23 — Ibid, pp. 63-68.

24 — Ikram, Khaled, **Egypt : Economic Management in a Period of Transition,** a World Bank Country Economic Report, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980. p. 134.

25 — Krueger, Anne, **op. cit.,** pp. 144-154. Figures for exports, loans and debt service ratios can be found in Krueger, **op. cit.,** table 34, 37, 42 and 41 respectively.

26 — Jones, Leroy, **Public Enterprise and Economic Development : The Korean Case.** Korea Development Institute, Seoul, Korea, 1975. pp. 74-75.

27 — Park Chung Hee, **Our Nation's Path,** (Seoul : Hollym Corporation, 1970), p. 128. Original version in Korean was published in 1962.

28 — **Ibid,** p. 214.

6 — Wade L. and Kim B., **op. cit.**, p. 17.

7 — Kim, K.S. and Roemer M., **op. cit.**, p. 33.

8 — Krueger A., **op. cit.**, p. 57.

9 — See **Korea Statistical Yearbook, 1983,** National Bureau of Statistics, Economic Planning Board, Republic of Korea. Also see Krueger A., op. cit., p. 20, Wade L. and Kim B., **op. cit.**, p. 18. **Egypt Statistical Yearbook,** 1983, CAPMAS, Cairo.

10 — OECD, **Development Cooperation : 1974 Review, p. 69,** as reported in Wade L. and Kim B., **op. cit.**, p. 67.

11 — See **Korea Statistical Yearbook, 1983,** op cit. Also McGinn, Snodgrass, Kim Y.B., Kim S.B., Kim Q.Y., **Education and Development in Korea,** Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1980; and **Egypt Statistical Yearbook,** 1983, op. cit., World Bank, **Some Issues in Population and Human Resource Development in Egypt,** 1981, Washington D.C., and Korea **yearboog of Labour Statistics,** 1982, Ministry of Labour, Republic of Korea. Also interview with Professor Park Youngki, Director Institute for Labor and Management, Sogang University, June 1984.

12 — Hong, Wontag, **Factor Supply and Factor Intensity of Trade in Korea.** Korea Development Institute, Seoul, Korea, 1976. p. 1.

13 — **Ibid,** pp. 155-156.

14 — **Ibid,** p. 7.

15 — **Yearbook of International Trade Statistics,** 1960. CAPMAS, Cairo.

16 — Figures for Egypt taken from Hansen B. and Marzouk G., **Development and Eoconomic Policy in the UAR (Egypt).** North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1965, and from Mabro R. and Radwan S., **The Industrialisation of**

has shown great personal interest and concern over economic issues and this concern should be translated into a national campaign which would secure the support of the masses for a comprehensive program of reforms that would deal with all problems at once, according to an appropriate schedule that agrees with the country's set of priorities and ensures that the lowest income earners can benefit rather than be harmed by the process of adjustment.

South Korea is still classified as a developing country, albeit in the higher income category. During thirty years of growth, it has perfected its government machinery which has been capable of fostering rapid development at negligible cost in terms of the domestic distribution of income or the interference or dominance of any foreign interests. This is sufficient evidence of the potential that exists among other developing countries for achieving rapid economic development based on efficient economic management, self determination, and the continuous reappraisal of what are the country's goals and priorities.

REFERENCES

1 — Krueger, Anne, **The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid.** Studies in the Modernisation of the Republic of Korea : 1965-1975 Harvard University Press, Cambridge Mass., 1979, pp. 6-8.

2 — Wade L. and Kim B., **Economic Development of South Korea : The Political Economy of Success.** Praeger Publishers, New York, 1978. pp. 9-14.

3 — Kim, K.S. and Roemer, M., **Growth and Structural Transformation.** Studies in the Modernisation of the Republic of Korea : 1945-1975, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1979, p. 14.

4 — **Ibid.,** p. 20.

5 — Krueger A., **op. cit.,** p. 9.

Another legacy of the 1970's is a significantly increased per capita income with a largely untapped potential for increased domestic savings in the form of : Public Sector Enterprise Profits, government direct taxation and household savings. It is precisely in these three areas that appropriate policies dealing with relative prices, tax incidence and interest rates would have a significant impact in boosting national savings and reducing Egypt's dependence on foreign assistace.

The mobilisation of savings into productive investments with particular emphasis on export oriented manufacturing industry is the second challenge facing Egypt's policy makers. Throughout the 1970's manufactured exports have stagnated in dollar terms, in spite of growth in installed capacity for a very wide range of exportable products. The potential is available for accelerated expansion of exports both on account of Egypt's confirmed comparative advantage in a large number of sectors[53] and because the response of these sectors to positive export incentives is likely to be very high after a decade of negative incentives due to an overvalued exchange rate, bureaucratic constraints and an overly protective structure of tariffs which biases production towards the domestic market.

Egypt is also endowed with several advantages in comparison with South Korea and many other developing countries. Egypt does not carry the burden of an oil import bill (which stood at $6 billion for South Korea in 1983), its geographical location is very favourable in terms of proximity to potential markets for its manufactured exports and for its incoming flow of tourists. Egypt does not suffer from a language or cultural barrier vis a vis one of its largest potential markets — the Middle East — and its people are also well exposed to the languages and tastes of Europe and the U.S.A. Moreover, Egypt has been able to obtain substantial flows of foreign aid (the bulk of which from the U.S.A.) which are likely to continue over the decade of the 1980's and which could gradually be chanelled into more of the productive type of investment projects.

It is up to Egypt's policy makers to turn the government's massive weight in the Egyptian economy (accounting for 40% of Egypt's GNP) from a liability to an asset. President Mubarak

> unproductive businesses... The rich made speculative fortunes overnight which far outstripped what an honest wage earner could save inalife time. Thus more and more resources, including some of the nation's best managerial talent, were enticed into speculative activities"[52].

These are the circumstances which the Korean government boldly confronted in 1979 with a most dramatic stabilisation program which — at the cost of bringing economic growth to a half in 1980-81 — cured the problem at its roots by the comprehensive set of measures described earlier. The above passages highlighting the harmful repercussions of South Korea's inflationary situation could be used almost word for word to describe what Egypt has endured from persistent inflation since the early 1970's, and illustrate how such a situation undermines the country's continued growth potential.

If one compares Egypt's prospects for development over the 1980's wtih those of Korea in the 1960's, when Korea embarked on its decade of unprecedented growth based on the mobilisation of its domestic resources, one can surmise that Egypt today is in a much stronger position than Korea then. Whereas South Korea was starting from a very modest base in terms of domestic savings, accumulated investments, growth performance, Egypt has experienced a decade of rapid GNP growth at 9% per annum, albeit based on the growth of petroleum and service exports (Suez Canal, tourism and workers remittances) at a combined annual rate of 40%.

Egypt has not taken full advantage of the opportunities offered by these partly exogenous and temporary foreign exchange resources to redress the balance in the structure of the economy, but one can still say that they have contributed to an unprecedented level of investment at more than 25$ of GNP over the last decade, which is having a lasting impact on the rehabilitation and expansion of the infrastructure of the country, in areas such as power, transport and communications, as well as industrial capacity.

of the substantial deficits in the state budget or the balance of trade, nor the rate of inflation can be reduced without a package of stringent measures to reform the system of government employment, subsidies, relative prices, interest rates and exchange rates and to eliminate the present discrimination between public and private sectors. The government will also have to consider imposing a broader and more consistent set of incentives to encourage the positive contribution of individual savers, producers and exporters, together with a stricter but well conceived set of controls to regulate the use of foreign exchange and bank credit, the flow of foreign investment and to discourage speculative activity.

The negative short-run and long-run effects of inflation on economic activity and on income distribution in Egypt should not be underestimated. To quote from a thorough analysis of Korea's situation of 1977-81 :

> "As inflation accelerated, it became clear that sustained economic growth is simply impossible without curbing inflation. Weakening export competitiveness, unproductive activities of businesses preoccupied with inflationary gains, and the growing frustration of workers confronting a widening disparity in the distribution of income and wealth, all indicated that growth potential was being seriously undermined by chronic inflation"[50].
>
> "... household savers, experiencing accelerated inflation had very little incentive to hold financial assets at low real interest rates. In pursuit of speculative gains, much of the excessive liquidity poured into land, houses and apartments, jewelry, antiques, and even some agricultural products. Particularly pronounced was feverish demand for real estate, which sometimes doubled prices for urban land every year. This overheated situation stimulated higher inflationary expectations which in turn further accelerated inflation"[51].
>
> "Business were frequently blamed for being preoccupied with borrowing as much money as possible from banks, only to invest it in real estate or to expand

reduced protection and that business would have to step up efforts to improve their efficiency and competitiveness, and also important was the drive to discourage speculative activity in real estate by advertising the stiff increases in taxes and other restrictions and penalties for such unproductive activity. The government's package of fiscal policy, monetary management and exchange rate manipulations was successful in lowering the rate of inflation from a high of 26% in 1980 (accompanying Korea's first ever year of negative GNP growth) to 16% in 1981, 8% in 1982 and 2.8% in 1983 (a year when Korea's GNP growth rate was back to a high of 9.2%)[49].

Egypt's economic problems are not unsurmountable. There is every indication that the potential is there for decision makers to trigger off that series of complementary and reinforcing policies that will allow the country to regain its economic equilibrium and get back on the self sustaining road to progress and prosperity which every recent government has pursued in vain. That critical transition will require professionals and politicians to sit together and recognise the present ills, the necessary remedies. There is little disagreement in Egypt as to what are the symptoms of the economy's disease : an inflated bureaucracy which drains a good proportion of the government budget via wage payments and growing subsidies to support that class of government employees, a resulting budget deficit which feeds inflation, a widening gap between the rich and the poor, an inefficient public sector burdened with surplus workers, lacking in skilled manpower and unable to contribute any resources for growth, a persistent refusal of the domestic private sector to veer away from nonproductive activity in the realms of consumer imports and speculative activity, and foreign direct investment which has on balance made no contribution to Egypt's development.

Policy makers in Egypt are yet to agree on what are the necessary steps to correct that large set of anomalies. Even though a welcome attempt was made to reinstate planning, and even though that 1982-86 five year plan recognises problems, the series of policy tools which would set about to implement all of its commendable targets have not been spelled out and the achievement of these targets is therefore constrained. Neither

important components of general government employment. Comparative figures on education have demonstrated that Korea had far surpassed Egypt as early as 1960 when primary school enrollment had reached 94% for Korea as opposed to only 66% for Egypt whose enrollment rate was still at only 76% in 1981. In the area of Health, the figures for Korea imply a far more balanced distribution of nurses to doctors than the case for Egypt and a much more evenly distributed range of health services on a regional basis. Population per physician fell in Korea from 3,540 to 1,440 in the period 1960 to 1980, the comparable fall for Egypt was from 2,550 to 970. Although Egypt's figures imply a much more favourable situation than Korea's, the comparison of nursing services and infant mortality rectify the optimistic impression of the state of Egypt's health services. Whereas the population per nursing persons fell in Korea from 3,240 to 350 in the 1960-1980 period, that for Egypt fell from 1,930 to 1,500 over the same interval. This remarkable achievement for Korea has had a marked effect on infant mortality which was halfed over the period from 78 to 32 per 1000 births, while Egypt was only able to reduce infant mortality from 128 to 104 over the same period[47].

Korea's extensive bureaucracy has made every effort to advertise its role, its plans and its policies to the general public. It regularly communicates to the Korean people its valuable services in areas as diverse as sending a professional mission from KDI to advise the Saudi government — one of Korea's biggest customers for construction services — in relation to manpower planning for Jubail and Yanbo, or negotiating special privileges for Korea's fishing fleet in the territorial waters of a West African country in exchange for setting up an infrastructural or manufacturing project in that country. Since 1981, the government has embarked on an 'economic education' campaign, in order to enhance popular understanding of the current economic difficulties which the country was then facing and in order to achieve a broad consensus for the set of tough government measures aiming at price stability[48]. The education programs were effective in lowering trade union and workers' expectations of continued inflation so that they were more willing to accept small wage increases, the programs also passed the message from the government to businesses that there would be

employees in each of the General Government (central plus local) and in public sector enterprises and organisations than what is predicted for that country according to the patterns observed in the entire sample of countries. The estimated equation related the 'normal' or predicted level of government employment as a function of per capita income, population and the type of economic system (making an allowance for the role of central planning). The actual level of employment is then compared with the predicted level and their rato — International Government Employment Index (IGEM) — can be used to identify the extent of excess or deficient employment in administration, defence, education, health, etc.

South Korea's total figure of 1,176 thousand employees in general government in 1981 includes its large armed forces which account for 47% of general government and result in giving Korea an obviously high IGEM index of 154%, i.e. an excess of 54% employment over the sample norm. On the other hand, Egypt's absolute figure of 1,640 thousand employees in general government occupations as reported for 1979 does not include the armed forces and its high IGEM index of 217% is therefore an underestimate of the true extent of overemployment in Egypt's central and local government.

Although Egypt had not reported the functional distribution of its government employement across administrative, education and health, the predicted figures at 18 thousand, 73 thousand and 41 thousand respectively go a long way in identifying the extent by which the actual total of 1,640 thousand departs from the predicted total.

Comparing Egypt and Korea directly is also an appropriate exercise in the sense that Egypt should seek to achieve the standard of Korea's efficient though relatively extensive bureaucracy. It we exclude the armed forces from Korea's total employment in general government and compare it with Egypt's counterpart, we have a surplus of about one million (1,640 thousand for Egypt - 623 thousand for Korea) Egyptian employees. To include another relevant dimension to the comparison, one should evaluate the relative achievements of the two countries in providing basic social services (education and health) which form two

Across the spectrum of Korea's government and government supported agencies, one is impressed by the calibre and culture of the top management and officials. Salary scales are among the highest paid for the relevant qualifications and have therefore attracted the elite of the professional class. Among the top and middle management administrative echelons one can sense that there is great job satisfaction which guarantees continuity of tenure, dedicated effort and full initiative. It is these cadres which are carrying the responsibility for the country's present and future welfare, it is in those offices that critical decisions are made on a day to day basis, and the government has ensured that the people in charge are located in the most comfortable work environment, are suitably rewarded financially and are respected by society for the positive contribution they are making to development.

For Egypt unfortunately, the reverse trend has been taking place since the late 60's, when the government administration and its subordinate agencies began to fast lose their traditional elite in response to the unrealistic salary scales, the worsening work conditions resulting from overcrowding, the loss of self esteem and credibility along with the power lessness of any senior professional to make a decision that will be carried through to its logical implementation. The general feeling that runs across Egypt's 'corridors of government' is one of impotence. No single individual or group of technocrats can see their efforts yielding a positive response. Studies are shelved, memorandums are circulated in a never ending labyrinth of committees and subcommittees across agency, organisation and government department. Egypt's administrative apparatus is close to paralysed on account of its sheer size and cumbersome structure. It has slowly become isolated from the real productive sectors of the economy which it is intended to serve, a white elephant taking a life of its own as though bureaucracy was an end in itself, multiplying in size, unable to coordinate its own limbs or lesser still, to reach out beyond the confines of its self imposed isolation.

In a recent study[46] of the relative size and distribution of government employment across 50 mixed economies (15 advanced and 35 developing countries), a pertinent set of calculations have been made to estimate whether a country employs more or fewer

which are implied by the longer term directions of trade and manufacturing as dictated by the plan. KAIST is in turned called upon by the Ministry to judge upon the merit of approving technology transfer agreements with foreign firms on a case by case basis[43].

Each branch of Korea's manufacturing has its own Association which acts as a forum for the member firms to meet and exchange information on market trends and export plans. The Association in turn keeps very close contact with the Ministry of Trade and Industry to enable the latter to monitor output and export performance and for the Association to make requests on behalf of member firms with regards protection of the domestic market, export incentives, credit appropriations[44].

Small enterprises (establishments employing less than 300 workers) have their own association, the Korea Federation of Small Business, which promotes the interests of 195 sectoral and regional cooperatives and their member firms. Among its recent achievements, the Federation has obtained significant funds for rescuing small business with loans of up to 10 times the value of the owner's collateral. It has also secured preferential treatment for government purchases from small firms and has negotiated special tax incentives for rural non farm activity. Small firms are offered the opportunity to purchase land at any of the numerous industrial estates at one third of the price charged to larger firms with easy terms of payment including a 2 year grace period and 3 year installments. Regular contests are arranged by the Federation to award top quality producers and to evidently highlight the importance of the quality standard which is rigourously tested by the Federation itself and by the Ministry of Trade and Industry[45].

Egypt possesses a counterpart institution for each and every agency one can identify in the Korean complex of semiautonomous government organisations. Many were established long before their Korean equivalent, but their contribution to development has been minimal, on account of their isolation and alienation from the final customer they are intended to serve.

tuning. It also maintains an office for Fair Trade which monitors the market prices of a host of key commodities. The entire Board is staffed by a total of 1500 civil servants (including 1000 engaged in statistical work), a key to the agency's efficiency. A closely affiliated though semiautonomous agency to EPB is the Korea Development Institute (KDI) which undertakes economic research and provides EPB with direct assistance in formulating the five year plans in what is now a routine exercise[41].

Other key ministries are similarly organised with a minimum of officials, a clear delineation of responsibility and detailed job descriptions which simplify procedures, save considerable time and avoid any duplication of effort. For example, Trade and Industry make up one Ministry responsible for implementation of the country's plans concerning manufacturing activity and export performance. Its own affiliate, again an independent though government supported institution is KOTRA, the country's trade promoting and foreign market survey agency. The Korea productivity Center, KPC is also closely related to the Ministry and has started under its sponsorship a Productivity Enhancement Drive. KPC is responsible for training all levels of management and also for measuring productivity in manufacturing across sectors on a half-yearly basis. It maintains close ties with international management centers to acquire the most up to date teaching material, its training facilities being in competition with some 120 other mostly private institutions in Seoul[42].

A host of other development institutions have been established by the government over the past two decades. KAIST is the outcome of the recent merger between the Korea Institute for Science and Technology (KIST) and KAIS which was the country's center for graduate education in the physical sciences. The integration of applied research and development in fields which directly benefit industry with the graduate training of approximately one third of Korea's total demand of various science disciplines provides an efficient use of advanced research facilities and scientific manpower. The Ministry of Science and Technology has strong influence over the direction of research at KAIST, with a view to encompass now those areas of research

ment, exports, imports and is equally responsible for regional development, the growth of real wages and the distribution of income. In contrast to Korea's judicious choice of policy instruments, Egypt is at once suffering from the absence of adequate controls in key areas such as foreign exchange allocation, the utilisation of bank credit and foreign investment, while its bureaucracy has abused of the power to enforce controls on prices, employment, wages, and foreign trade, with serious distortions in the first three of these areas. The implications for Egypt are a growing misallocation of investment resources, a level of efficiency in both private and public enterprises that is well below their potential, a lack of dynamism in the commodity producing sectors of the economy, and a total neglect of opportunity cost in decision making.

One major lesson to be drawn from the Korean experience pertains to the prerequisites for effective planning. Planning is an essential tool for analysing the present, forecasting the direction of some basic variables, predicting the future outcome of alternative choices, determining an appropriate target rate of growth, and for the coordination of sectoral investments. But without the power and determination of an enlightened planning agency, a plan is a dead book and none of its targets can hopefully be fulfilled. Planning in Korea has always been an exercise for the experienced professional, with no interference from politicians and very little fussing over the ideological implications of what economists consider to be the most practical, feasible and expedient measures for rapid development.

At the top of the entire bureaucratic structure stands the Economic Planning Board (EPB) which governs all decisions on planning; monetary and fiscal policy, exchange rate and foreign investment. The EPB has effective control over the government budget which makes the implementation of its decisions an easy task, contrary to Egypt's overlapping and often confused distribution of authority across the Ministries of Finance, Economy and Planning. The EPB also houses the country's main Statistics Department which collects data that is tailored to feed into the process of design and follow up of the plan, and that of monitoring of output, exports and monetary development for the purpose of macro policy making and fine

markably equitable distribution of income. A deliberate emphasis on the role of planning led to the choice of an outward - looking industrialisation strategy. The scrupulous implementation of the plan's detailed targets was fulfilled by wielding every possible instrument of economic management to ensure consistency and maximize efficiency. Private initiative was motivated to the point of making growth and development a national goal among large corporations, small business, rural workers, school children and teachers alike. The bureaucracy at large perceived its role as a vehicle for guiding the efforts and enhancing the dynamism of the real productive sectors of the economy whether private or publicly owned.

One can identify two areas of state interventions where Korea's government has exploited its powers of regulation with great effectiveness : macroeconomic management and institution building. Although there is continuous interreaction between objectives, policies and the organisational structure built to serve them, it is useful to show how far decisions in each of the two areas have provided Korea with this rare blend of what is predominantly a private sector economy manipulated to perform according to what are publicly chosen objecties. To many observers, South Korea represents a capitalist market economy, on the narrow definition of ownership of the means of production and the role of the price mechanism. And yet the major factor behind Korea's success story is the pervasive role of government intervention within a private enterprise context. Few of the recipes used by Korea can be claimed to be innovations, and yet it is the timely and selective choice of policy tools, the emphasis on developing specialised public institutions and the continuous reassessment of both policies and organisational structure that makes the entire experiment original and worth investigating.

Relative to any other mixed economy, government regulation of the Korean economy has until very recently been comprehensive. Even today, after three years of liberalisation, Korea can be considered a state - controlled economy. Regulation of the Korean economy still includes direct exchange control, credit control,- selective price controls, freign investment controls. Indirect regulation through planning and the system of targets has also dictated the sectoral distribution and growth of invest-

in the space of one decade (1962-1972) - with the same speed and momentum.

Some authors have tried to ascribe Korea's success story to a combination of fortuitous circumstances : substantial foreign assistance, substantial foreign investment, 'special' relations between Korea and its two major trade partners : the U.S.A. and Japan. None except the first of these explanations stands the test of closer analysis. We have shown that American aid was of vital importance for the reparation and reconstruction of Korea in the 1950's, and although it did not focus on the development of industry could still be considered an indirect support in complementing Korea's own meagre savings and foreign exchange resources. However, the proportion of total foreign assistance to total Korean imprts was to gradually fall from a high of three quarters in 1961 to one third in 1965 and less than 15% in 1970[39].

Korea's growth record during the 1960's is in no way linked to direct foreign investment which was negligible until 1965 and totalled a mere $67 million for the entire decade of the 1960's. Japan became a strong ally in Korea's development effort, but only after 1965, when the two countries resumed their diplomatic relations. In fact, throughout Korea's export boom of the 1960's, the relative share of Korean exports destined for Japan was declining from 62% in 1960 to 32% in 1964 and 21% in 1969[40]. Again Korea's increased exports to the U.S.A. were not based on preferential treatment in that market which was equally accessible to other developing countries during that period. It seems fair to conclude that Korea's achievements of the 1960's were based primarily and almost exclusively on the determined and successful attempt of its policy - makers to accelerate the pace of the country's growth and development.

Although a lot of the credit for Korea's accomplishments should go to the quality of its people who are recognised for their diligence and discipline, it is the package of economic and social policies pursued by the government that was responsible for setting in motion all of the necessary mechanisms for optimising the country's growth path and for qualifying the objective of growth with the condition of maintaining the country's re-

that for Egypt was only 1.5%[37]. In the early 1970's, it seems evident that Korea had reached a stage of self sustaining growth and development, those basic changes in the structure of the economy having been completed that allow the economy to fuel its own continued expansion. Rapid growth of employment was being generated in the most productive sector of the economy - manufacturing - the domestic savings rate was consistently rising and accounting for a growing proportion of investment. Rapid GNP growth was translated into higher living standards for the common man and woman with average real wages in mining and manufacturing rising by 5.5% per year for a period of 15 continuous years[38]. Government revenue was rapidly increasing thus enabling the state to turn its attention to incomes and productivity in agriculture - the lagging sector - to reduce the country's military burden from 1.4% to 6% of GNP, and to gradually raise its expenditure on welfare.

In contrast to Korea, Egypt's economic development in the early 1970's was meeting with many serious structural constraints, and irrespective of the temporary dislocations occasioned by war and by the country's radical shift in political and economic relations from East to West, these basic inconsistencies have continued to plague the Egyptian economy to the present day. Among the most conspicuous of the imbalances in the Egyptian economy have been the inability of the commodity sectors to generate sufficient employment opportunities, the decline in both the relative and absolute contribution of non primary exports to meet the country's growing food imports, the deterioration in the structure of the government budget and the growing dependence of the economy on external assistance.

What is most critical in assessing the relevance of Korea's experience to Egypt is to verify three propositions : the first is to ascertain that the external relations which Korea enjoyed during its transition are neither unique nor uniquely responsible for Korea's success, the second is to evaluate the role of the different policy variables in transforming Korea into a mature developing country and that these same tools can be brought to bear in the Egyptian case, and the third is to establish that Egypt can duplicate the Korean leap forward - which was effected

housing estates by providing all of the utilities well head of housing construction activity. In contrast to Egypt's handful of oligopolistic construction and contracting firms, Korea has fifty such large firms operating overseas, and a much larger number of those restricted to domestic construction activity.

All manufacturing activity has also been relocated out of the city proper, with some 12 large industrial parks developed by the government outside of Seoul. A series of incentives have encouraged large and small business to move their premisses to designated industrial estates, thereby reducing congestion and pollution. The easy terms on which new businesses can also find accommodation in these specified zones contrast sharply with the insuperable obstacle which the small craftsmen and technicians of Cairo meet in acquiring a location to start new businesses.

6 — The State : Top Manager and Institution Builder :

Both Egypt and South Korea have experienced a remarkably similar configuration of political, social and economic circumstances that have coloured their development path starting in the 1950's. Up until 1960-62, Egypt was ahead of Korea in terms of structural change, the diversification of industry, the performance of manufactured output and exports, and the level of per capita income. The decade of the 1960's saw a reversal in their rankings and Korea was to achieve world records in every single indicator of development : a significant reduction in population growth, the attainment of universal primary education by the mid 1960's, an increase in the share of manufacturing to GDP from 11% to 22%, and in the share of investment from 9% to 27% of GDP. Korean exports rose from a very small base in 1960 to grow at an annual rate of 24% for the first half and 37% for the second half of the 1960's, fuelling the growth of GNP at corresponding rates of 6.2% and 11.1% per year respectively[36].

The impact of the two countries' differential achievements can be summed up in the following statistic : Whereas Korea's average annual per capita growth rate for 1960-72 was 6.8%.

existing budgetary resources. Whereas the elasticity of substitution is very high between private car and taxi use, there is a substantial proportion of middle and lower income city dwellers who can afford neither and will look for bus and rail transport as their only alternatives. A vicious circle exists whereby every government and public sector enterprise is now in the process of acquiring its own fleet of buses - at a much higher cost to the government both financially and in terms of the congestion created by the lack of parking facilities - an operation which could be handled much more effectively and economically by the provision of more general public transport facilities. Again, the recent trend which saw the increase in private minibus lines that cater for middle income passengers and charge reasonable fares which compare very favourably with the public bus counterpart are unfortunately being discouraged by the authorities with restrictions on their right to have any downtown terminals where they can collect their passengers.

Seoul, like Cairo (and many a fast growing metropolis) has suffered from spiralling real estate prices. One pyong ($3.3m^2$) in the town center sells for $10,000. But in the newly established suburban housing estates, land sells for about $500 per meter. This means that even a young couple will be able to purchase a small but adequate flat at $12,000 in installments through the provision of government housing loans. With an average annual income per couple of some $10,700 (using the annual wage and salary figure of $5,356 and doubling since females account for half the labour-force in Korea) owning a flat does not seem impossible as is the case in Egypt.

According to the monthly salary and wage earners' 1983 Household Consumption Survey for Korea's cities, average monthly rental payments (20,500 Won) account for only 4.5% of total monthly consumption expenditure (264,456 Won). For owner occupied and rent deposit housing the percentage rises to 11.8% and 7.8% respectively.

The government of Korea has also gone a long way in fighting inflation and speculation in land prices. It has instituted a 50% capital gains tax which discourages transactions in real estate and has helped the private development of earmarked

	Private cars	Taxis	Buses	Rail (Passenger km)
Korea (1983)	293,141	79,871	87,282	21,688
Egypt (March 1984)	611,571	154,746	24,838*	12,479

* This figure includes tourist buses.

The firest observation in on the astoundingly large number of private cars in Egypt which has a per capita income of only one third of Korea's. The stock of private cars in Korea was in fact well below that for its taxis for as long as its per capita income was below that of Egypt's today, and as recently as 1978, Korea only had some 100,000 private cars. When it is remembered that a good proportion of what are registered as taxis in Egypt are in fact used for private transport (taxi registration confers the advantage of paying the preferential tariff rates on car imports) it becomes painfully clear that there is a serious disease in the structure of transport in Egypt which makes all travellers dissatisfied, including car owners. If one accepts the fact that a private car owner can afford to use taxis as frequently as the average number of trips normally required per day (this fact can readily be proved by calculating the daily opportunity cost of owning a car with the opportunity cost of operating a taxi per day), one can understand that the degree of substitution of private car purchases for taxi use in Egypt is to a large extent a function of the poor organisation of the taxi system whereby the taxi has artificially (through inappropriate pricing policies and regulations) become such a scarce commodity.

Another observation is the obvious shortage of buses in Egypt (roughly one quarter of those in Korea) a good percentage of which are known to be out of operation on account of poor maintenance and bookkeeping practices. Here, the Egyptian authorities are again to blame for not making better use of their

Public and private car transport is another feature of Seoul which strikes a sharp contrast with conditions in Cairo. The proportion of taxis to private passenger cars flowing through the city is perhaps 6 to 1. Buses are plentiful and do not overflow with passengers. Private car use in the downtown area has been discouraged by the shortage of parking space, the stiffness of penalties for illegal parking, the high price of gasoline which sells at 90 U.S. cents per litre, and the abundance of taxi cabs which charge a relatively low fare of 75 U.S. cents per up to 4 kms after which the charge increases very slowly. A distinguishing feature relating to taxi cabs is that they fall into two categories.

There are as many taxi ranks along each road as there are bus stops, the average queuing time is 5 minutes except at rush hours where it can rise to 20 minutes. The 'special' category of taxis charges double fare (and also pays twice as much taxes) but offers the advantage of helping out the really hurried passenger who is willing to pay and be allowed to jump the queue. There is therefore no frustration : if you are about to miss a vital appointment you need not wait the extra minute, and minutes can be very valuable in a city like Seoul where efficiency, discipline and reliability are very highly valued.

In comparison with cities like London or Paris, a surprisingly large number of ordinary people make use of taxis in Korea, a reflection on the relative efficiency of this mode of transport in a highly dense environment and more evidence on the remarkably equitable distribution of income in that country. It seems also true for Egypt that the opportunity cost of utilising taxis is very low when comparing taxi with private car, even buses, both in view of the relative abundance of available labour to drive the taxis and the efficiency of their use in narrow streets together with the time and space which can be saved their widespread usage.

If one compares the distribution of the total stock of the various means of transport available to passengers between Korea and Egypt according to the most recent estimates[35], the implications for Egypt are most alarming :

It is estimated that there are only some 100 buildings in the entire city of Seoul which predate 1950, the downtown area having been raised to the ground during the Korean War. This allowed for several major streets to be widened and for town-planning to cater for the orderly expansion of the city. On the other hand, it also means that the city has lost its traditional style and character and is difficult to distinguish from any newly built Western metropolis. The few remaining structures from the past look conspicuous and misplaced as through transplanted from another culture into the city's main squares. In this respect the countless impeccable structures which span Cairo's one thousand years of civilisation seem so fortunate and yet so dangerously neglected and sometimes even consciously destroyed. It makes imperative the demand for a conservation campaign, for forbidding the haphazard tearing down of older houses and their gardens to simply make way for ugly multistory buildings housing government and commercial offices and new residences which distort the character of the city, and worsen an already terrible problem of congestion.

The city of Seoul has solved its traffic problems with a rational allocation of the various means of transport, a very strict set of parking regulations, and a myriad of underground foot paths in the busy downtown areas. The ugly and obstructive pestrian bridges which have disfigured Cairo's most central squares (Tahrir, Ramses, Azhar) are nowhere to be seen in Seoul. Instead, car drivers and traffic police have the relief of knowing that pedestrians can cross every major street through an extensive network of underground roads and shopping arcades where they can find every amenity from toilet, newspaper and tobacco stall to telephones, rubbish bins and snack bars, sheltered from the summer heat, winter snows or rain. One of the most beautiful of the underground arcades caters exclusively for books, stationery, and coffee shops. All of these facilities are financially viable since the government charges commercial rents to shop keepers. Seoul is also close to completing a 75 mile subway system which will have taken up a record 5 years to construct, with the use of fully Korean technology.

their efficiency and productivity, after two decades of heavy protection. Another motive may have been the need for Korea to search along with foreign investors for new areas of comparative advantage at a period of transition where so many of its early export successes were being undermined by the competition from newly industrialising low wage economies[33].

Recent data on foreign investment shows that annual inflows have increased from their average of $100 million in 1970's to around $140 million in 1980 and 1981, $188 million in 1982 and $268 million in 1983. The country's 1984 target of $280 million was reached by June of this year and was expected to be exceeded by an additional $200 million.

The concentration of Japanese investments has been reduced in the 1979 to 1983 period, down from 57% of total value of investments in the last decade to a new proportion of 38%. American investments have on the other hand increased their share of the total up from 22% in the 1970's to 39% in the last five years. The contribution of other nationalities to foreign investment in Korea has become important, accounting for $192 million out of the total inflow of $849 million over the past five years (1977-1983).

6 — KOREA'S ANSWER TO URBAN PRESSURES :

Rapid industrialisation of the past two decades has been concentrated around the larger cities and has led to a serious urbanisation problem. Whereas only 9.8% of Korea's population lived in the capital in 1960, Seoul was harbouring 22.3% of the 40 million population by 1983, bringing its size to today's 9 million people, close to that of Cairo. And yet the city of Seoul has managed to cope with the problems of housing, transport, public utilities and communications. Indicators for the quality of life such as levels of traffic congestion, noise, pollution, or the availability of housing, electricity, water, sewerage, and parks for the dwellers of Cairo as opposed to Seoul's show the striking difference in approach to problem solving between the two countries and should shame Egypt's local governors and administrators into positive concerted action.

which was only slightly higher than the interest rate actually paid on commercial bank loans in these years. Foreign direct investment accumulated as of the end of 1980 accounted for 0.5% of total capital formation in the Korean economy and foreign capital in the manufacturing sector accounted for 2.6% of that sector's total. In terms of employment however, foreign investment accounted for 2.3% of total employment and 9.5% of employment in manufacturing in 1978. In terms of the impact of foreign investment on export performance, foreign investment contributed between 22% and 25% of total Korean exports in the years 1974 to 1978, what seems like an outstanding record in view of the extraordinary growth of total Korean exports during that period (annual average rate of growth 40%) and in view of the relatively small capital base utilised by those investors. Total exports by foreign firms were valued at $2,899 million, their total domestic sales stood at $3,075 million, their total imports at $1,889, all figures-excluding petroleum refining-for the year 1978. Total investments accumulated by end of 1978 and again excluding petroleum can be estimated at roughly $955 million, total profit remittances were $44 million and total royalty payments equal to $28 million. Whatever rough indicator one cares to calculate, the equation looks very impressive for Korea. Every dollar of foreign capital invested in the economy (outside of petroleum refining which is an atypical activity) was costing about 8% in interest and royalties repatriated, was generating about $3 of exports, using approximately $1.98 in imports. The overall impact on the balance of payments cannot readily be calculated without a good estimate of the border value of domestic intermediate utilised by these firms, but it seems fair to judge that Korea got a very good deal out of foreign investment, unlike so many other developing countries in Africa and Latin America.

In September 1980, the Korean government relaxed the tight control on foreign investment which it had exercised in the 1970's by substantially liberalising the areas where foreign investment was allowed, permitting majority - owned or even wholly-owned foreign firms in many subsectors, as well as reducing the minimum amount of investment back to $100 thousand. This reversal in policy was motivated by a need to reduce the protection afforded to domestic firms and push them to raise

labour in an effort to relocate its own declining industries, particularly in the early 1970's (this trend was reduced and reversed at the end of the 70's as Korean labor costs began to rise rapidly). On the other hand, American and European investments were attracted to more capital intensive and technically advanced import-substituting industries. In all cases the government of Korea actively promoted those industries which it deemed compatible with the objectives of its development plans and protected domestic producers by seldom allowing any competition from foreign projects either in the domestic or the foreign market.

Looking at the distribution of foreign investment over the 1962-80 period the manufacturing sector attracted 84% of total projects and 75% of the value of investments (some $800 million) with chemicals, petroleum refining and machinery accounting for the bulk of import-substituting investments, while textiles and electronics made up most of the export oriented investments. These five sectors together accounted for more than two thirds of total foreign investment in Korea. The largest of projects were in fertilisers, petroleum refining, petrochemicals and machinery.

Both the distribution of investments and their pattern over time have closely followed the government's industrialisation strategy, with textiles disappearing and heavy metals appearing over the decade of the 1970's while electronics have continued throughout the entire period. On the other hand foreign investment in the service sector was strictly limited to the hotel industry (3.4% of projects and 12% of investments valued at $120 million) and some merchant banking activity.

The Economic Planning Board has maintained a meticulous record of the activity of foreign investors in Korea. Figures on domestic and export sales by sector, on employment and on capital formation, on the repatriation of profits, on imports of intermediates and on the status of license agreements have enabled an excellent appraisal of the contribution of foreign investment in Korea. The study has shown that the cost of profit repatriation (plus royalty) as a percentage of the average outstanding balance of foreign capital between 1967 and 1980 fluctuated between 3% and 21% in various years with an average

perhaps fully foreign owned which can yet contribute an essential business service to domestic enterprises, and at the same time reject a mammoth joint venture with minority foreign equity which might invest many millions because it might displace an existing or potential domestic investor.

The quality of the people in charge of foreign investment in Korea, again the domain of the Economic Planning Bureau, can safely be judged as of the highest calibre in term of experience, education and integrity both by looking at the laws themselves and their changing nuances and by looking at the actual foreign investments to date. The Korean policy package also allows one to make a critical appraisal of Egypt's policy making machinery and question its many blunders and to argue the case for Egypt's adoption of a more coherent, discerning and strictly economic approach to foreign investment which could ensure that pressure groups and other interests would not twist the rules or distort the spirit of Egypt's basically competent investment law. A striking example of the conflict between rules and objectives in Egypt is the absence of exchange control (in contrast to Korea) at a time when one of the main objectives of foreign investment is to generate exports.

While the outcome of the first decade of Korea's liberal climate for foreign investment saw a very limited flow of direct investment; the following decade (1970-1980) was a great success. The total number of approvals for the 1970's was 1260 projects of which 792 were still operating as of December 1980. The average annual inflow of investment during that decade was at the rate of $100 million per year a figure which is not very large but is consistent with Korea's emphasis on quality rather than quantity of private capital operating in Korea. The contribution of Masan (1970) and Iri (1974) Free Zones was about 10% of the total capital invested as of end of 1980.

For the entire period 1962-1980, Japan accounted for 76% of the total number of projects and 57% of the cumulative value of investment, the U.S.A. for 16% of projects and 22% of investments, Europe for 5% of projects and 12% of investments. Japanese investments were concentrated in labor-intensive export oriented industries to exploit the relatively cheap Korean

projects in consumer goods would not have been allowed in such areas as cosmetics, processed foods, soft drinks, and durables by the very strict licensing procedures in force and lastly, there would have been no projects in the services sector except for tourism and specialized industrial services.

Turning to those rules pertaining to maximum foreign participation in equity, Korea's 'Guideline' has put a ceiling of 50% for all except very high priority projects such as 1) those exporting 100% of their output (and do not compete with domestic firms in those foreign markets), 2) technology intensive projects which are in priority product areas, 3) multinationals which invest only in the form of wholly-owned subsidiaries abroad and which are desirable to induce, 4) projects which involve large capital or advanced technology and will contribute to rationalisation of the domestic structure of industry, 5) projects from a country which is expected to increase its investment in the future, 6) projects by Korean residents abroad and 7) projects in Free Export Zones. Moreover, foreign participation would have to be less than 50% wherever projects are 1) purely labor intensive, 2) purely bonded processing, 3) dependent on major domestic raw materials or 4) oriented toward local market sales.

As to the rules pertaining to the size of foreign projects, the minimum value of investment was set at $50 thousand per project in 1973 (a very low figure), and was raised to $100 thousand in 1974, to $200 thousand in 1975 and half a million dollar by 1979, while reserving the Korean authorities the right to make exception for specific cases such as those where Korean residents abroad were the investors. This potential class of investors, comparable to Egypt's expatriates, was responsible for setting up 7% of all foreign projects as of the end of 1980.

With such a watertight list of regulation, it is little surprise that the distribution of foreign investment among sectors, its contribution to exports and to technology transfer as well as to employment were on balance most satisfactory. While the set of restrictions are extremely well tailored to Korea's ciscumstances, one can also say that they admit of sufficient flexibility so as to sometimes approve of a tiny project of only $50,000,

1962-72 decade on every front : high rates of growth, the diversification of output, the acquisition of technology and the establishment of new foreign markets. Korea was now in a position to further insist on its own terms and conditions vis a vis foreign investment. In 1973 it made official what had hitherto been informal policy in its 'General Guideline for Foreign Direct Investment, a document containing some of the most restrictive set of rules ever applied by any outward looking developing country, certainly a far more selective set of conditions than those applied in Egypt. Although the 1973 Guideline has undergone some minor revisions throughout the 1970's it can be considered as the backbone of Korea's foreign investment policy during that period. The Guideline consists of three sections covering non-eligibility criteria, foreign participation rules, and minimum size of project[32].

According the Guideline, non-eligible projects include those that : (a) lead to the disruption of domestic demand and supply of raw materials and intermediate projects, (b) would compete in overseas markets with domestic firms, (c) are solely aimed at providing finance for existing domestic enterprises and (d) are solely aimed at making profit from the use of land.

Although the above restrictions do not cover projects catering for the domestic market in competition with domestic enterprises, it is important to observe that this restriction is nevertheless applied by discouraging such projects altogether through licensing procedures.

If Korean rules had been applied in Egypt in the formulation of 1973's Law 43 on foreign investment or its 1977 amendment it would have avoided the entry of foreign commercial banks, as well as the setting up of investment companies whose main pursuit is the earning of huge capital gains in the so called 'development' of office and residential construction, a well disguised form of speculative investment in property. Joint ventures between foreign and existing domestic public sector firms would also have been much fewer since in most cases the foreign partner has only provided finance for expansion but has hardly made any contribution to exports or to the transfer of new products or technology. Again all import substituting

responded along two fronts : in 1960, it initiated its first 'Foreign Capital Inducement Act' providing various fiscal incentives and guarantees for private foreign investors and in 1965 it normalised its diplomatic relations with Japan after 20 years of break, a move which started a rapid flow of trade, aid and investments from Japan.

1960 to 1962 witnessed great political and social instability in Korea, starting with the student uprising which precipitated the downfall of President Syngman Rhee and was followed by a short-lived second republic, continued unrest and the final military takeover and transfer of power to President Park Chung Hee in 1962. Such an unstable domestic political situation together with Korea's poor economic prospects were not conducive to any private foreign investment and it was only in the third year after its promulgation that the foreign investment law attracted the first project from an American firm to produce nylon filament in Korea[31].

During 1962 to 1966, the investment law was very liberal and any foreign investment conducive to the objectives of the first five year plan was allowed. The participation of domestic firms in capital was not mandatory and tax holidays, guarantees for profit and capital repatriation were all offered on generous terms. By 1967, the Korean government expected a surge of Japanese investment and quickly moved to revise its foreign investment law in order to regulate the quality of the capital inflows. Apparently, these early changes were not effectively implemented due to inefficient administration, but in any case the total flow of investment was too small to make much difference. By the end of 1964, five years after the law was in force, a total of 4 projects had been approved with cumulative capital of $10.5 million. The following five years (1965-1969) saw the participation of another 70 foreign investors with total approved capital inflows of $56.5 million for that period. It was not until the early 1970's that significant direct foreign investment began to flow into Korea. In 1970 the first Free Export Zone was also established in Masan.

By 1973, Korean policy makers had gained considerable experience in managing the economy which leapt forward in the

5 — FOREIGN AID AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT :

. In 1962, Korea was still heavily dependent of foreign aid for its survival, with the domestic savings ratio at only 3.3% of GNP and foreign aid inflows (almost exclusively American) accounting for as much as 10.7% of GNP. Korea's industrial sector contributed only 14.2% of GNP and exports were still negligible at $55 million (Egypt $399 million) or 5% of GNP (Egypt 26%) while imports amounted to $400 million. It was becoming very clear to the Korean leaders that U.S. aid which had contributed heavily to reconstruction of the country's infrastructure and to maintaining consumption levels of basic commodities at adequate levels (GNP per capita in 1962 was still $87) could not be called upon to support any major investments necessary to implement Korea's first five year plan. A breakdown of total aid into project aid as opposed to non project and PL 480 commodity aid in the 1955 to 1965 period shows that project finance including infrastructure was in fact declining with Korea receiving smaller and smaller commitments from its one and only aid donor, the U.S.A., down from a peak level of $93 million in 1957 to $56 million in 1960, $22 million in 1962[30].

The shortage of foreign exchange resources to finance capital investment is most clearly reflected in the small proportion of machinery and transport equipment which averaged less than 12$ of total imports from 1956 to 1960. This abnormally low level of investment goods in the import mix for a country which had hardly attained a stage where it could produce its own needs of capital goods is the best evidence that foreign (U.S.) aid cannot take the credit for Korea's subsequent industrialisation achievement except in the indirect sense of having sustained the country's consumption levels and allowed the import of some of the most basic intermediate goods. In the early 1960's, negotiations between Korea and America over support for the expansion of Korea's iron and steel making capacity (which stood at approximately 320 thousand tons until 1965) where unsuccessful and Korean leaders were made aware that not only would American aid continue to be welfare rather than growth oriented, but the total dollar value of aid flows would be gradually reduced (and was in fact discontinued in the late 1960's). Korea

targets that were set. Bottlenecks anticipated by use of econometric input-output models had been partly obviated by appropriate measures, areas of comparative sectoral advantage were identified and pointed in the direction of promoting light manufacturing industries together with skill-intensive low capital projects in metals and engineering, a mixed integer programming model tested the desirability of implementing two large import-substituting projects (a petrochemical plant and an integrated iron and steel mill) and appropriate policy measures were also formulated on the basis of calculations and consistency checks to contain inflationary pressures and provide effective incentives for savings, investment and exports[29].

Continuous reassessment based on very close monitoring and follow up mean a flexible approach which characterises Korean planning. The Economic Planning Board monitors the daily changes in every indicator of relevance to policy including money supply, wages, prices, interest rates, and can thus swiftly respond with appropriate decisions to which all subordinate agencies must comply. Another characteristic of planning in Korea is the extent to which the private sector participates in the setting of targets and is then subject to a host of incentives or penalties for its achievements. There is a great sense of mutual trust and dependence between the government and the entrepreneur, born out of the confidence gained by private businesses that the state will deliver its pledges, will support private efforts with every single unit of its bureaucratic machinery.

Apart from the monthly, weekly and daily surveillance of the planning organism of domestic and world trends and its continuous adjustments to policy, long range planning has clearly delineated priorities in each phase of Korea's recent economic history. Whereas the first and second five year plans emphasized industrialisation and the necessary infrastructure with industrial parks, laws to encourage foreign investment, the package of export incentives and selective import substituting projects, the third Five Year Plan turned its attention to raising the incomes and productivity of the rural community.

Except for the outstanding rate of growth of the 1962-66 period at an average annual rate of 9.6%, the first five year plan failed to meet most of its detailed objectives and targets, an experience very similar to Egypt's results for its first five year plan 1960-65 in which the overall growth rate for the five year period (6.0%) was not far from the target of 7.17% but sectoral rates again deviated considerably from target.

Korean planners had a difficult time fulfilling all of the prerequisites for efficient planning. National income accounting (which was only introduced in the 1950's) had to be improved considerably so that data and concepts could form the variables which could be manipulated by central authorities; a nucleus of technical capability had to be formed with trained individuals who could assume positions of responsibility in the economic planning and related government organisms, and above all political support had to be gained so as to organise the bureaucratic hierarchy and give effective authority and power to the planning Board on all key issues of economic policy.

One of the first policy issues tackled by Korea's policy makers has been the adoption of the price mechanism as a powerful planning tool. Unlike so many developing countries (including Egypt) where concepts of opportunity cost pricing and the profit criterion are met with great resistance, Korea early decided to gradually eliminate subsidies and to introduce shadow pricing in allocating investments in all of tis state-owned enterprises including railways, communications and electricity. This measure resulted in substantial reductions in the government's budgetary burden, a pronounced increase in the efficiency with which investment and production decisions were made, and allowed the government to channel its previously indiscriminate implicit subsidies into more desirable and focused areas of welfare expenditure (such as rural development and explicit subsidies for housing).

The Second Five Year Plan was a much more sophisticated blue print for development, designed by a small group of young government officials with the assistance of some Korean academicians and a few American planning experts. The achievements were very much superior than the already ambitious

substantially smaller than Egypt's. There were 36 public sector enterprises in 1960, mostly acquired from the Japanese colonial government or private Japanese entrepreneurs including the tobacco and Ginseng monopolies. Contrary to Egypt, Korea did not undertake to nationalise any of its domestic enterprises (and could hardly have considered it in view of their young age and of the tremendous importance which the government attached to nurturing their energy and encouraging their dynamism. However, the Korean government did set up many new state enterprises in such fields as iron and steel, fertiliser, oil refining, petrochemicals, agroindustries and deep sea fishing. By 1973, the number of public enterprises had grown to 104 companies. Their contribution to GDP grew from 6.6% in 1963-64 to 10% in 1971-72 at a real average annual rate of 14.5% over that period. By 1972, public sector activity accounted for 87% of value added in finance, 2/3 of electricity and water, one third of both mining and transport and communication, 15% of manufacturing and 5% of construction[26].

Jones quotes some of the early writings of President Park Chung Hee in which he cites Japan's Meji Reform, Turkey's Ataturk and Egypt's Nasser Revolutions as having inspired and guided his own thinking. The motive for his support of public enterprise and state intervention would seem to stem from fear of the excessive concentration of monopoly power in private hands. "... the key problems facing a free economic policy are coordination and supervisory guidance by the state of mammoth economic strength. Neither state nor society can be the victim of the greed of powerful interest groups"[27].

According to Korea's economic philosophy, state intervention must be sufficiently selective so as not to inhibit private initiative : "The economic planning or long-range development program must not be allowed to stifle creativity or spontaneity of private enterprise. The overall national development program may necessitate, for the rational operation of the economy, relunctantly imposed administrative controls over the regional allocation of various industries and planning for investment. Yet we should utilize to the maximum extent the merits usually introduced by the price machinery of free competition, thus avoiding the possible damages accompanying a monopoly system"[28].

Korea's exports rose from $1,632 million in 1972 to $5,081 in 1975, with the quantum index for its exports more than doubling over this 3 year period, a remarkable response when compared with the traumatic impact of the oil crisis on other developing countries. Although the value of imports had risen from $2,522 million in 1972 to $7,274 million in 1975 (with import prices rising 107% compared to a 60% increase in export prices), necessitating a massive increase in foreign borrowing on the international market, it was Korea's previous export performance and credit worthiness that enabled it to obtain loans from the international capital market on commercial terms. Korea's foreign debt rose, with foreign commercial loans in 1972 to 1975 period amount to $8,026 million, and yet Korea's debt service ratio declined from 25.5% in 1972 to 12.7% in 1975 and 13.5% in 1979. The acceleration of exports brought about a doubling of exports between 1975 and 1977 to reach $10 billion and a further doubling by 1981 to reach $20.7 billion. Real GNP grew at rates of 9% to 15% per year throughout the 1970's[25].

Planning and the Market :

In spite of Korea's commitment to a capitalist ideological orientation, the government of Park Chung Hee embraced comprehensive economic planning as part of its overriding objective of rapid economic development. The first five year plan was adopted in 1962-66 and four more have been designed and implemented since (Korea is now in the 3rd year of its fifth Five Year Plan).

Korea's planning system is one which seeks to set overall national economic goals and sectoral targets and to achieve them through a combination of conventional (Western Style) macroeconomic and budgetary techniques together with various forms of direct government interventions and more indirect consultation with the private sector.

By world standards for mixed economies, and in spite of being very far from advocating a socialist ideology, Korea has in practice introduced significant public ownership and control of the means of production comparable to that in India but

the later period. Domestic savings made the dominant contribution to the increase in investment in the decade of the 1960's, with at least 70% of investment growth after 1962 financed by Korean efforts. The average ratio of savings to GNP was 2-4% in the 1950's and rose to 14-17% in the 1960's. The marginal savings rate became 25-35% of GNP in the second period[22].

Exports were also responsible for a significant increase in total factor productivity. In manufacturing, the incremental capital output ratio fell by 43% from 2.58 to 1.46 in the 1960-1975 period (contrary to an increase in the ICOR for agriculture of 71%) while labour productivity grew at an average of 10% annually over the period 1963/64 to 1974/75, compared to an overall average growth in labour productivity of 6.7% per year over the same period[23].

Korea's employment growth in the 1960 to 1970 period was again led by the remarkable growth of employment in manufacturing which averaged 11.7% per year, with an additional 1 million jobs created in that sector over the decade. This compares with Egypt's modest increase of 275 thousand jobs in manufacturing over the same period[24], a good proportion of which were created by the employment drive of the 1960's which resulted in an overall stagnation of labour productivity, rising costs in public sector manufacturing firms and the loss of potential savings which would have financed the continued growth of investments during the difficult 1967 to 1973 period.

Egypt's overly protective and inward looking industrialisation policies of the 1960's had ironically placed it in an exceedingly vulnerable position with regards dependence on the world market for the provision of capital goods and the necessary intermediates to operate its industrial sector. When foreign exchange resources became scarce as a result of reduced foreign aid and an increased military burden, this was automatically translated into idle capacity and the serious recession of its domestic economy. In contrast, when Korea's economy was shaken with the massive increase in the prices of grain and petroleum in 1973-74, followed by the world recession, it was the strength and dynamism of its export sector which was responsible for avoiding any significant slowdown in output or employment growth.

was an important complement to the incentive system. To quote Westphal : "One important function filled by the export targetting system was to keep the government well informed regarding export performance so that timely changes could be made in incentives, often including ad hoc assistance to individual exporters. The other function of the export targeting system and its trappings was to publicize the importance attached by the government to exports : export incentives were well advertised and access to them was immediate. An atmosphere was thus created in which businessmen could be certain that the incentive system would reward efforts to export. Businessmen responded by taking the susbstantial risks of expanding production and capacity of export". According to Krueger : "The most difficult challenge that most governments face in attempting to reverse earlier inward looking policies is that of convincing would-be exporters that the commitment to the export strategy and incentives for exporting will continue"[20]. In Korea, incentives for export were sufficiently strong and sustained.

In dollar value, the compound rate of growth of exports over the 1966-75 period was 40% per year. The most dramatic increase was achieved in the exports of the textile sector (spinning, weaving and clothing which grew from $80 million in 1966 to $1,431 million in 1974. But diversification was well under way, with electrical machinery, iron and steel sheets, transport equipment and metal products each rising above the $100 million mark by 1975. In that year a sizeable increase was also made in exporting construction services. Contracts worth $1.8 billion were signed for building housing, highways and hospitals, predominantly in the Middle East. These contracts included Korean management, the supply of Korean labour and Korean building materials[27].

One way of assessing the contribution of export growth to growth in Korea's national income is by comparing the incremental changes in GNP components of expenditure with the changes in GNP itself. During the thirteen year period 1960-62 to 1973-75, GNP had more than tripled. The marginal contribution of export to this increment was 39%, that of investment was 35%. Consumption was reduced from a marginal ratio of 97% during the previous seven year period to only 65% during

the government which was clearly assigned the task of emphasising the link between export achievement and industrial growth. The Ministry established an "export situation office" to monitor the daily performance of major exporters. Targets were set at ambitious level by the Ministry in consultation with industrial associations and with the management of the enterprises concerned. These targets were detailed by industrial sector, commodity and by region on a quarterly basis, and every time they began lagging for a particular sector, efforts were initiated to adjust incentive policies, simplify bureaucratic procedures, improve the marketing services provided by the government.

Korea's Trade Promotion Corporation (KOTRA) was founded by the government in 1964 to promote Korea's exports and do market research. By 1984 it had a budget of $10 million provided by the state and operated some 200 offices in various trading centers abroad. With 580 employees at its headquarters in Seoul, KOTRA is now serving medium and small scale enterprises with information on export prospects in the various foreign markets and organises trade fairs every other year. Whereas Korea's exports totalled $175 million in 1965, KOTRA can now boast of the country's $24 billion of export revenue (1983), 94% of which is of manufactured products. The government also authorised the Korean Traders' association (a private organisation) to collect 1% of the total c.i.f. value of imports as an export promotion fund. It has also required its embassies abroad to actively promote Korea's exports, which they faithfully pursue with the full backing of special training in the necessary commercial skills.

The President of Korea's republic himself took great interest in export expansion ever since he advocated the export drive in 1962. He would personally attend the monthly export meetings to review the progress of exports and to ensure that any administrative obstacles would be removed. By 1969, exporters were graded into four categories on the basis of their export performance, with the highest achievers being awarded the national medal of honor and public presidential commendation.

Export incentives have been shown to have been instrumental in Korea's phenomenal export performance. Export targetting

in 1964, apart from the advantage accruing to export credit recipients in a situation of credit rationing.

5 — Korea has also used the often criticized wastage allowance as an additional bribe to coax exporters. These generous duty free allowances for loss or spoilage of imported intermediates permitted the earning of premiums on the domestic sale of unused imports. If not traded, the recipient of the wastage allowance would get the unfair advantage of utilising cheaper inputs for his domestic sales. The magnitude of this subsidy has been calculated at approximately 2.5% of the total export value in 1968 - not a significant distortion of incentives - even though it may have encouraged excessive use of imported as opposed to domestic intermediates by exporters. This distorting effect is also true of the preferential credit terms which should have encouraged the use of more capital intensive modes of production by exporters. The level of the wastage allowance has fluctuated from year to year, as dictated by the degree of overvaluation of the domestic currency and yet one more compensating device used by the Korean government in its determined effort to accelerate the growth of exports.

6 — A number of other export incentives - of lesser significance - have also been utilised by Korea. Accelerated depreciation was allowed since 1966 for exporting enterprises, small price reductions on railroad and electricity rates (estimated at 0.4% of export value in 1968) were introduced in 1967, and a relaxation of tax surveillance on selected export achievers has also been reported.

The wide range of export incentives and the selectivity of their use show the extent to which the entire government machinery became oriented to the attainment of export goals.

In addition to the export incentive devices, the Korean government introduced an annual export target system in 1962 and it proved to be a great deal more effective than the setting of annual export goals in the successive five year plans. Responsibility for the fulfilment of annual export target was placed with the Ministry of Commerce and Industry, a department of

subsidise exporters who suffered from temporary losses due to their entry into new markets or because of world price fluctuations. In 1957, registration as an importer became conditional on export performance, and the value of exports required to obtain an importer's registration was gradually increased. In 1958, it was $10,000, in 1959 it had become $100,000, by 1970 the minimum required export value was $300,000. Once an import registration certificate was granted, it did not automatically remain valid. Export licensing has also been in force in Korea, with minimum exports of $20,000 in 1959. The export import link has been criticized by many authors because of its ad hoc nature which could easily become a source of corruption. Its incentive implications are however strong enough for a country like Egypt to seriously contemplate its rational use as part of its own recently initiated export drive. Since private import activity has been liberalised in the early 1970's, it has evidently been the source of 'above average' profits in Egypt. Instead of the government allowing the import business to continue to be the preserve of the few, it may be advisable to grant import licenses exclusively to those producers which raise their export sales above some officially announced targets.

4 — Korea has long used subsidised medium and short term credit as an incentive to exporters who could borrow foreign exchange to finance their fixed assets or working capital needs at substantially preferential rates. In 1965, when the interest rate reforms had increased the rate to 26% for domestic borrowing, preferential loans were offered to exporters at 18%. Dollar denominated loans were however at 12% and the government was in full control of the allocation of these credits among priority borrowers. These credit incentives fall in the category of direct export subsidies, and are all the more discriminating among users at a time when the overall credit market is very tight as was the case in Korea throughout the 1960's and 1970's. To give an order of magnitude to the importance of preferential credit to exporters, it has been estimated that interest-rate subsidies accounted for more than one fifth of total export subsidies

tariffs are rebated after goods are shipped (at a greater cost to the exporter who bears the burden of the tariff until the drawback procedures can be set in motion and completed). In Korea, when exports were less than expected, the importer would be made to pay the difference in the tariffs due. In 1965, tariff exemption was also extended in Korea to all domestic suppliers of exporting firms, another policy measure which is not widely used elsewhere and requires a great deal of export administrative scrutinity to ensure that exemptions were in fact deserved by the beneficiaries in question. In July 1974 tariff exemption was shifted to a rebate system, probably in response to the reduced need for incentives after 15 years of uninterrupted export growth.

2 — In 1961, a 50% reduction on direct taxes was allowed on all income earned in exporting and this incentive measure lasted until 1973 when it was discountinued. Exporters were also exempted from the payment of any indirect taxes both on major intermediate inputs, whether imported or purchased locally, and on exported products. Although the indirect tax exemptions are simply tax neutral (giving no subsidy to the export activity), they do help reduce the bias against export sales which would otherwise exist. The income tax relief is also a measure which favours export sales over domestic sales by the producer, without necessarily distorting the allocation of investment resources since it does not discriminate among different export products and is also a useful tool, along with tariff exemptions in that it does not reduce government tax revenue. On the basis of a with and without export situation, it is clear that the absolute value of tax receipts from export activity is much greater than tax receipts under full tax liability and limited exports.

3 — In the late 1950's and much of the 1960's, selective use of an "export-import" link system entitled specific exporters to import certain popular goods that were not otherwise approved for import, thereby giving these exporters additional profit from the trading activity. This import privilege was used intermittently on a more or less ad hoc basis to

from less than 10% to between 20 and 30% over the decade 1962-72. The government also undertook a tax reform which raised the ratio of tax revenue to GNP (the tax burden) from 10% in 1960 to more than 15% of a much larger GNP in the early 1970's. This measure, together with the price reforms introduced on public enterprise output, enabled the government to control the level of inflation and to become a significant contributor to national savings, accounting for between 20% and 40% of domestic savings in the 1965 to 1973 period[17].

These measures were highly successful in achieving a rate of growth of exports of 30% per year during the entire decade 1962-72, domestic savings were raised from 3% to 17% of GDP, thus making possible a significantly higher ratio of investment to national income. Both exports and domestic savings became substantial enough to support large increases in output while simultaneously replacing foreign saving as the dominant factor in development. The output of manufactured goods rose at the annual rate of 18.4%, led by the ever-increasing exports of labor-intensive manufactured goods. Up until the early seventies, all of the light manufacturing products achieved high rates of growth in the export market. But the most notable contribution to exports was made by textiles and clothing, rubber shoes, wigs plywood and processed foods.

The Export Promotion Drive[18] :

The package of export incentives introduced in the 1960's by the Korean government is one of the broadest ever conducted in a developing country within such a short period, and surely one of the most successful. Apart from the successive and substantial devaluations of the won currency, the various export promoting schemes have included the following :

1 — Starting in 1959, exporters were given unrestricted access to imported capital and intermediate goods, together with tariff exemptions on these commodities. This measure subjects exporters to a free trade regime, purchasing their inputs and selling their output at world market prices. The Korean system goes further than the usual schemes employed by most countries (including Egypt) whereby

Beginning with the military government, economic policy clearly shifted from the previous emphasis on import substitution to a program of growth maximisation through export led industrialisation based on exploiting Korea's only national resource, an abundant and relatively skilled labour force. Unlike Egypt, Korean policy makers realised that continued import - substitution of consumer goods and backward integration in the production of their intermediates would not be as effective as the alternative strategy of export oriented industrialisation. In common with Egypt, Korea's domestic market was not large enough to support implementing projects of acceptable size to achieve scale economies. Import substitution would also involve increased rather than diminished reliance on the import of the necessary intermediates to operate these industries, and most important of all, such industries would require considerable investment in capital relative to the number of jobs they could create. Considering Korea's acute balance of payments difficulties, the expansion of exportable output would avoid having to face foreign exchange shortages (which began to impinge on Egypt's growth effort since 1965). Employment creation was the second most valuable objective which labour intensive export promotion policies would enhance. Another important objective which could be fulfilled by an outward looking orientation for industry was to ensure the optimal allocation of Korea's resources by subjecting all export industries to the competition of the international market. Success in exporting was the best insurance against inefficiency.

Starting in 1962, the Korean government undertook a package of basic reforms in the economy, all geared to the important task of reorienting the country's development path. These reforms included the devaluation of the Korean currency by 50%, the unification of the exchange rate and the adoption of floating rate, all in order to counteract the existing bias against production for the export market. A large and flexible set of direct and indirect export incentives were also introduced as elaborated below. A doubling of interest rates on bank deposits to reach a real rate of between 9% and 14% was designed so as to encourage voluntary savings and discourage unproductive use of credit facilities. The response of private savings was immediate, and household contributions to national savings rose

Egypt's economic development was fairly rapid during the 1950's with real annual growth rates of 7.8% for industry, 3.0% for agriculture and more than 9% for construction and transport in the decade 1953 to 1962/63. Overall GNP growth was 6% for Egypt as compared with 4% for Korea in this ten year period. In contrast to Egypt, all key indicators for the Korean economy were far from promising at the start of the 1960's. Dependence on foreign aid for the import of basic commodities was not subsiding. By 1962, the domestic savings ratio was showing no sign of rising from its low level of 3% of GNP (Egypt's savings ratio in the 1950's period was 12% of GNP). Foreign exchange resources were still a major constraint on Korea's investment efforts and made it impossible to raise the ratio of imported capital goods above the low level of 11% of total imports, a situation which lasted throughout the 1953-60 period[16].

In parallel with the seemingly unsurmountable economic difficulties confronting South Korea, domestic political instability and social unrest were becoming critical. The military revolution of May 1961 was a major turning point in Korea's economic history. Its leader (soon elected as President Park Chung Hee) was to inaugurate an era of unprecedented growth and continuity in a hitherto unstable domestic environment. Whereas ministers had served an average of eleven months in office during Rhee's twelve years as president, the new governing elite brought with it stability, discipline, considerable administrative talent and a goal oriented energy and drive. Above all, the new regime proved capable of recognising, accepting and implementing expert advice on developmental issues. The systematic formulation of a series of five-year economic development plans starting in 1962 and their efficient execution was to shift the rate of growth of the economy to the consistent rate of 9% for the decade 1967-71, and to bring about a radical change in the structure of the economy. It is in the policies and institutional framework established in the 1960's that one can find the key to South Korea's tremendous leap forward, a leap which set in motion all of the growth and development mechanisms, the change in each variable reinforcing progress of the other such as to rid the economy of all of its early inbalances. From 1962 onwards, Korea moved way ahead of Egypt and of most other developing countries.

The development of Egypt's manufacturing industry[11] uninterrupted since early 1930's - was in many ways ahead of South Korea's until the start of the 1960's. Whereas Egypt's manufacturing sector was already contributing 15% of GNP in 1952, Korea's manufacturing accounted for only 6% of GNP in 1953[12]. During the 8 year period that followed the Korean War (1953-60), Korea was only able to raise industry's share of GNP to 7.2%, while Egypt's manufacturing output had further doubled in real terms, raising its value added share in GNP to 18%, with the share of manufactured goods in total exports rising from 6% in 1953 to 20% in 1960. Egypt's per capita manufacturing output was $29 as compared to only $15 for Korea in 1960, and the total value of manufactured export stood at $105 million for Egypt as compared to $11 million for Korea[13]. Egypt's total employment in manufacturing had reached 770 thousand persons in 1960 compared to only 480 thousand in Korea.

Throughout the 1950's both Egypt and Korea had followed similar import substituting industrialisation policies, with emphasis on the production of some basic consumer goods (food and textiles) and intermediates (cement, fertiliser, iron and steel). Both countries also shared a very similar foreign trade regime, with the use of a complex system of multiple exchange rates, high tariffs on imports of domestically produced equivalents, low tariffs on capital goods and intermediates and the imposition of quantitative restrictions on the import of an increasing number of imported products. The principal incentive to export came from the multiple exchange rate system whereby export earnings were converted at a premium. In addition, modest direct cash subsidies were also used to encourage selective exports.

Until 1961, Korea's manufactured exports were very limited, with the highest values attained for metal ores and derivatives ($8.9 million), raw silk ($2.9 million), plywood ($1.2 million) and cotton fabrics ($0.8 million)[14], whereas Egypt's exports of manufactures were far more diversified with cotton yarn ($22.2 million), cotton fabrics ($17.4 million), clothing ($2.0 million), petroleum products ($4.6 million), processed food ($14.5 million), metal and non metal products ($12.0 million), chemicals ($1.9 million), books and printed matter ($3.0 million) in that same year[15].

4 — INDUSTRIAL STRATEGY, EXPORT PROMOTION AND PLANNING :

Given the limited arable land and the meagreness of other natural resources in both Egypt and Korea, rapid industrialisation was correctly perceived as the only option for growth and development of the two economies. But whereas Egypt was to embark on an import-substituting strategy which has continued over the past three decades, Korea soon realised that such an industrialisation path would meet with many structural constraints and early shifted its direction radically towards an export oriented strategy.

At the onset of Egypt's 1952 revolution, the government devoted considerable attention to development, with the introduction of a special development budget and the setting up of the production council in 1954 with the purpose of evaluating large projects which would modernise and diversify the structure of Egyptian industry. Public investment expanded, but policies were on the whole quite traditional, relying on the indirect promotion of privately owned and controlled investments together with direct regulation of foreign trade in order to increase protection for domestic import substituting activities. In 1957, development planning was introduced on a large scale, with more emphasis on government investment. A five year plan for industry and another for agriculture were adopted and these were integrated into a comprehensive five year plan for 1960-65.

For the entire decade of the 1950's - and in contrast with Korea - Egypt was in the comfortable position of using up its large reserves of sterling balances (approximating $1 billion) accumulated during World War II and had no recourse to foreign aid or the international capital market. There was therefore no shortage of foreign exchange to import capital goods and these rose from 15% to 26% of total imports to Egypt throughout the period of the 1950's. It was only with the start of Russian deliveries of equipment for the construction of the High Dam (1958) and with the import of U.S. surplus commodities (1959) that Egypt's dependence on foreign assistance began.

Ministry of Manpower and those belonging to Public Sector enterprises, the picture shows a glaring deficiency in the training facilities available in Egypt.

At the university level, Egypt's enrollment level at 595 thousand in 1981/82 surpasses the corresponding figure of 534 thousand (1981) for Korea and serves to highlight what is accepted in Egypt as being one of the serious anomalies caused by the maldistribution in the composition of education facilities. Korea's priorities have clearly been more socially equitable and more economically rational. The expansion of University education was consciously kept slow in Korea.

Comparing Korea's educational achievement with several developed countries as early as 1970 had confirmed its success story : the median years of education in Korea were 6.76 for young adults (ages 25-34), comparing very favourably with France (5.01) or Italy (4.05). It is those young adults who have served so well the cause of high productivity in all sectors of the Korean economy but particularly in manufacturing industry. This is how Korea has more recently been able to enforce the mandatory requirements that all vocational training students must first complete nine years of school education (primary plus middle school) before qualifying for entry into the vocational centres. This has also translated itself into the most exacting standards from industrial enterprises in recruiting new workers, with 82% of 1981's new entrants to the labour force having completed middle school or higher educational levels.

Education has also been responsible for providing the necessary qualification for women to work. In industry, more than 50% of employment growth (1975-81) was female. More jobs for women in turn mean higher income and living standards per household and also become a valuable factor in stabilising wage levels in the labour market.

policy makers to give priority to the extension of rural education for girls since it was also shown that its budgetary cost would even be lower than those of land reclamation in the overall attempt to bridge the growing food gap. By checking population growth - together with achieving all of the previously discussed objectives - primary education would directly contribute in alleviating the problem of food self sufficiency.

The gains to South Korea from population control, itself closely linked to the attainment of primary schooling and literacy among females) has had a very favourable impact on resource allocation for education. The substantial saving from having half a million less pupils at the primary level over the decade 1972-82 has meant expenditure on improved services with an increase of 20% in the absolute number of primary school teachers in the last ten years and the resulting reduction in the student/teacher ratio to 42 in 1983, down from 53 in 1973 and 63 in 1964. The ten year growth in number of classrooms is also significant at 14%.

The decline in the number of primary school children over the past 12 years has also enabled Korea to focus more attention on kindergarten and day care center enrollment which has increased ten fold over the last ten years to reach 206 thousand students in 4,276 kindergarten schools by 1983. Korea's entrance rate to middle school has also increased from 50% in 1964 to 74% in 1974 to 98% in 1982. Whereas Korea enjoyed a student body of 2.6 million students enrolled in middle school in 1981, Egypt had only 1.7 million middle school students in 1981/82.

At the high school level, Korea had 1.13 million students in the general curriculum, and another 1.07 million in the vocational (including junior vocational stream in 1982. The comparable figure for Egypt was 1.21 million high school level students in 1981/82 and only 56 thousand students in technical colleges attached to the Ministry of Education.

Even if an allowance is made for the additional Egyptian students enrolled in vocational training centers attached to the

training more teachers, and the absence of a national campaign which would mobilize voluntary action in an effort to eradicate illiteracy among the post-school age population. Korea's example in this last area is also exemplary as displayed by the contribution of Saemaul Undong movement in the countryside and Women's clubs which have proved to be an invaluable tool in supplementing the formal system of elementary education.

Egypt's poor record in providing primary education to its population is to be deplored on many counts : first in view of its negative impact on income distribution and basic needs, literacy being one of the fundamental human rights that any society strives to provide as early as feasible and indiscriminately, second because this long delay in the process of primary investment in human capital has had deleterious effects on the skills and productivity of Egypt's most abundant asset - its people, third because this slow growth (2.4% per year)) in primary school enrollment (below the rate of population growth) is matched with a lopsided increase (17.2% growth per year) in university education over the same period, while it has long been patently clear that there are no real productive jobs to cater for the growing annual size of graduate entrants in the labour force, and again from a moral and morale standpoint which makes it difficult to accept the situation whereby Egypt has throughout the 1960's and 1970's provided thousands of Egyptian teachers to educate hundreds of thousands of Arabs in all neighbouring countries while neglecting to fulfil their duty towards their compatriots.

Egypt must also exploit the now well documented thesis which has confirmed the strong negative link between female primary schooling and the number of children born during her child bearing age. For all developing countries including Egypt, six years of primary education will ensure a drop of at least one and up to two children per educated woman. In South Korea, the statistics for 1974 showed an average of 5.5 children per woman with no education as compared to 5.4 children for a woman with 1 to 3 years of education, 4.5 children per woman with 4 to 6 years of schooling and 3.5 children per women with 7 or more years of education. This observed tendency in all countries was used as a forceful argument to encourage Egyptian

goals. The first is the strategic objective of encouraging increased production of all essential crops (rice is purchased from farmers at more than twice its international price), by giving the incentive to raise productivity in response to higher profitability. The second objective is to raise the income standards of the farmer class which has traditionally been at a relative disadvantage when compared to urban and rural nonfarm workers. The third goal has been to contain the urban pull factor which has exacerbated Korea's problem of density in the cities (Seoul alone accounting for 20% of Korea's population).

Education[11]

Comparing Korea's educational achievements with international levels places Korea in a class of its own in terms of its remarkable commitment to the eradication of illiteracy and its emphasis on training students in the skills required for development.

Virtually universal elementary education had been achieved by 1964, with more than 95% of eligible children (in the relevant age group) actually attending schools. In line with the significant decline in population growth, peak enrollment in primary education was reached as early as 1971 with 5.81 million school children and subsequently declined to 5.27 million in 1983. These numbers are in sharp contrast to Egypt's enrollment at the primary level of only 4.86 million in 1981/82 - less than 80% of eligible children - and go to show how far Egypt's policies and their implementation have deviated from the proclaimed goal of achieving universal elementary education by 1970.

Between 1960 and 1976 (the two most recent census years for Egypt), the percentage of illiteracy among adults (over 10 years old) declined from 70% to 57%, but the absolute number of illiterates had increased by 2.4 million persons, with a considerable differential between males (43.2% illiterate) and females (71.0% illiterate) in 1976. The obvious cause for this sad state of affairs is the maldistribution of schools regionally, the inadequate funds provided for building more classrooms and

corn (1982 imports equal to 4 million tons for Korea, 1.2 million tons for Egypt).

The expansion of the fishing industry and its increased competitiveness in Korea has been dramatic and now helps bridging its food gap. The level of fish catches has risen from 377 thousand tons in 1960 to 816 thousand tons in 1970 to 2,410 thousand tons fetching Korea close to $1 billion on the international market. In view of Egypt's highly unexploited potential for utilising its surrounding territorial waters and inland fisheries there would seem to be much scope for introducing schemes comparable to Korea's effort in that area.

It is also important to consider Korea and Egypt's vulnerability to International food prices. It has been estimated that the **additional** cost of grain imports due to price increases in 1973 and 1974 was equivalent to 1% of Korea's GNP, 3% of Egypt's GNP. The difference is of course partly due to Korea's GNP being close to two multiples of Egypt's in that year. But whereas total food imports accounted for 19% of Korea's import bill in 1970-72, it reached 40% in Egypt's case. By 1974 the percentage importance of grain in total imports had soared to 25% for Korea and 73% for Egypt[10]. Korea unlike the more fortunate Egypt also carried the enormous burden of increased petroleum prices in 1973-74 which added another $724 million to its import bill in 1974 alone. Korea's heavy dependence on oil imports which cost $6 billion in 1982 should be a reminder to Egypt of the essential responsibility which it carries when making decisions on output levels and domestic prices concerning this invaluable but exhaustible natural resource.

One last but important comparative aspect of policy making in the agricultural sector pertains to agricultural price management. Where Egypt and Korea stand in sharp contrast since the mid-1970's. Whereas Egypt's decision makers chose to contain domestic agricultural prices in an attempt to avoid inflation and protect the poorer class of consumers, and thereby allowed farmgate prices to lag considerably behind world prices, Korea had decided not only to raise farmgate prices to their border equivalent but it has in fact raised these prices gradually to levels well above world prices so as to achieve three essential

In 1949, a land reform was enacted in South Korea whereby 23% of the total arable land (farms previously owned by the Japanese) plus all Korean owned land of more than 7.5 acres (7.2 feddans) was redistributed to landless farmers. Approximately 62% of farm households benefitted from the reform. It is interesting to note that maximum size holdings allowed in Korea was significantly smaller than the corresponding size allowed in Egypt under the series of land redistribution schemes of 1952 (200 feddans per family), 1958 (100 feddans per family) 1969 (50 feddans per person), in spite of the fact that climatic conditions in Korea make it exceedingly difficult to introduce multiple cropping patterns.

In common with Egypt, land fragmentation became a serious obstacle to productivity. Korea's land reform had reduced the average size of individual farms to less than 2.2 acres (2 feddans). By 1959, only 0.3% of all farms exceeded 7 acres (6.7 feddans), while 42% were 1.2 acres or less. In Egypt, average size of holdings rose to 1.2 feddans after the first land reform but has since been reduced on account of continued fragmentation.

In spite of the difficulty of achieving economies of scale, Korean agriculture was able to raise its productivity and rank high among rice producers in terms of yields at 2.06 ton per acre (Egypt 2.37 ton per acre) in 1978.

Overall growth of agricultural production during the 1960-65 period was at an average annual rate of 5.19%, and total food production rose by 26% in the second half of the 1960's. Between 1960 and 1970, 14% more arable land was brought under cultivation, irrigated land expanded to reach 85% of total agricultural land, and double cropping was extended to reach a ratio of cropped land to arable land equal to 1.4 in 1976. Selfsufficiency in rice production was regained in 1977. By 1982, Korea was producing and consuming more than 5 million metric tons of rice but (again in common with Egypt) was heavily dependent on the import of wheat (1976-82 imports of wheat a little less than 2 million tons per year for Korea but grew from 3 to 5.5 million tons in the same period for Egypt),

from Korea were stagnant at less than 2% of GNP. From 1945 to 1962, Korea received close to $2 billion in aid from the U.S.A. Although the bulk of aid was spent on commodities, it went a long way in helping the country in reconstruction. There were also a limited number of projects for the development of coal resources, thermal power generation and fertiliser production to help compensate for resources lost to the North and for the rebuilding of infrastructure.

While the period from 1953 to 1957 was a period of reconstruction, that from 1958 to 1961 was one of very slow growth. Exports which stood at $40 million in 1953 did not reatain that level until 1961[8]. High rates of population growth during the 1950's prevented any improvements in per capita income which stood at $87 in 1962. It is against this utterly bleak history that one should assess South Korea's modernisation and development efforts.

3 — EARLY ACHIEVEMENTS : BASIC NEEDS.

In spite of South Korea's limited resources and overwhelming difficulties in the late 1940's and 1950's, this period laid the ground work for Korea's subsequent pattern of development. Viewed in retrospect, the most immediate priority of the policy makers during the First Republic (with President Syngman Rhee in office from 1948 to 1960) would seem to have been to improve the living conditions of the least privileged in society, the landless farmers and the illiterate.

The Agricultural Sector[9]

South Korea's total arable land stood at around 2.3 million hectares (5.5 million feddans) in the 1940's with very limited possibility for expansion since 66% of total surface area consists of forests. Compared with Egypt's 6.5 million feddans for agricultural land, both countries share the same basic problem of an extremely high man to land ratio.

While per capita output increased significantly over the period, the per capita annual consumption of rice, the staple food for Koreans, had in fact declined from 111.5 to 80.2 kg. beetween 1912 and 1944, because of forced increases in rice exports to Japan. Meanwhile, per capita consumption of rice in Japan was maintained at 157 kg.[4].

In 1945, the Japanese departed and Korea was partitioned along the 38th parallel, the U.S. occupying the South and Russia the North. There were major disruptions and dislocation resulting from partition including large movements of population with an estimated 2.3 million immigrants either fleeing from the North or repatriated from Japan. Power supply was cut off by the North, and all production of fertiliser, cement, iron and steel was lost by the South to the North as well as all mineral resources. Inflation was out of control, prices increasing 40-fold in 1945 and quadrupling again in 1946[5]. The outbreak of the Korean War in 1950 wiped out what little gains were made by the south towards restoring some balance and coordination in the supply of power, the transport system and other basic facilities. The level of destruction was extremely high, with close to 320,000 killed and with some 661,000 buildings and facilities destroyed in the South[6].

Destruction of manufacturing facilities was estimated to equal 42.4% of the pre-war capacity, and the heaviest damage was incurred by textiles, shipbuilding, printing and publishing, mostly located in the Seoul-Inchon and Samchok areas. By 1951, the average production Index for South Korea had falled to half its 1949 level[7]. Inflation reached new peaks and the morale and confidence of the people was badly damaged. Gross domestic savings were bearely 2% of GNP in the early 1950's and rose to only 2.4% by 1960.

American aid has dominated all foreign assistance (at an average of 10% of GNP) throughout the 1945 to 1965 period. Between 1945 and 1951, U.S. aid totalled $611 million but more than 90% of this consisted of imports of relief commodities in finished from which could be easily distributed without further processing. Up till 1962 there was no source of foreign exchange other than aid : private capital inflows were nil and exports

2 — BACKGROUND ON SOUTH KOREA :

Prior to World War II, Korea had been colonized by Japan for thirty five years. Agriculture accounted for more than 80% of em ployment; there were a limited number of industries producing textiles, iron and steel products, fertilizer, cement, sugar, tobacco, pulp and paper, more than half of which were located in the North. Japan was Korea's major trading partner, accounting for 85% of Korea's imports and an even larger percentage of its exports. Korea's trade balance was in substantial deficit throughout the colonial period, the compensating capital inflows orginating from Japan[1].

Approximately one third of agricultural land was held by the Japanese, as well as virtually all of the modern manufacturing enterprises. Technical manpower operating in industry, construction and public utilities was dominated by the Japanese with ratios as low as 1 Korean for every 9 Japanese technicians in metals and chemicals. The government administration was again served by Japanese nationals which meant that no Koreans gained any experience in administration. Only 10% of all local judges were Korean, while no Korean served on the Supreme Court.

In the realm of education, the overwhelming majority of the population was illiterate. Korean culture was suppressed and the Korean language only taught in the first three years of primary schooling. The Japanese had also restricted the admission of Koreans to high schools and colleges. The result was a very small proportion of Korean as opposed to Japanese teachers and an equally small proportion of Koreans as opposed to Japanese students at the universities in Korea. As late as 1941, there were only 304 Korean students at university and only one Korean university professor[2].

Although there was significant growth and structural change of the Korean economy during the period 1910-45, these changes reflected the needs of the colonial power. Economic development "bore little relation to the traditional sector of the Korean economy and was incompatible with the achievement of self-sustaining economic development"[3].

Today, South Korea has surmounted the most difficult stage of its development process by radically transforming the structure of its economy, by redirecting employment into the most productive sectors of economic activity and by generating those mechanisms that will ensure a sustained process of growth and development. It has brought population growth to manageable levels and has retained a remarkably equitable distribution of income for its 40 million citizens, while raising the average per capita income to $2000 (as estimated for 1984) up from $87 in 1962. This compares with Egypt's per capita income of $750 in 1983, up from $150 in 1960. It is indeed difficult to avoid asking why Egypt's record of achievement appears to meagre in contrast to Korea's and where Egypt's government should look for useful formulas from Korea's outstanding performance.

The purpose of this paper is to show the many parallels between Egypt and Korea's development attempts and experiences, to identify the major differences in approach, in strategy and implementation, and to draw practical lessons for consideration by Egypt's policy makers.

Even today, some of the basic conditions underlying the internal and external resource equation for these two economies are remarkably similar. One is the continued domestic scarcity of natural resources relative to an abundance of manpower, another is the serious urbanisation problem which follows from continued migration to the cities in what are already two of the most densily populated countries in the World. A third is the vulnerability of these two economies to world trade conditions because of high import and export dependence. A fourth characteristic of concern to both countries is the difficult legacy of heavy borrowing in the 1970's with outstanding foreign debt for Korea at $40 billion and Egypt at $17 billion. On the political front both countries face an unusually large burden in maintaining their military preparedness which is reflected in significant allocations of physical and human resources towards defense. Internationally, both have been the focus of exceptionally high levels of interest and interference from the Super Powers.

THE SOUTH KOREAN SUCCESS STORY :

COMPARISON AND CONTRASTS WITH EGYPT*

By

Dr. HEBA A. HANDOUSSA

Associate Professor of Economics
The American University in Cairo

1 — INTRODUCTION :

There are several countries in the Far East, Latin America or Europe which qualify as success stories because of their rapid and sustained development based on industrialisation. South Korea stands as the single most appropriate example for the purpose of contrasting with Egypt and for drawing some major lessons. Citing a few alternative countries, Japan developed too early in the century to make a cross country comparison viable, Taiwan is too small, Singapore and Hong Kong do not have an agricultural sector, Yugoslavia does not carry a heavy military burden, Brazil has an altogether different resource balance.

At mid-century, Korea can be said to have shared with Egypt all of the burdens of poverty and underdevelopment combined : a heritage of colonisation which retarted education and diversification of the economy, dependence on one cash crop (Korea's rice corresponding to Egypt's cotton), an inherent resource imbalance with very limited agricultural land coupled with overpopulation, and a subsistence level of income for the majority of the population. In addition, Korea has early suffered from its partition in 1945 followed by the devastating war between North and South in 1950-53.

---

* This paper has greatly benefitted from the author's two week visit to South Korea in June of 1984. This visit was sponsored by the Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS), Cairo, Egypt.

SOMMAIRE

Page

Dr. HEBA A. HANDOUSSA : The South Korean Success Story. Comparison and Contrasts with Egypt 5

Dr. AWAD B. EL-HADDAD : Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries. The Egyptian Situation 65

Dr. AHMED RIFAAT KHAFAGUI : Le Parquet Administratif. Etude Juridique de ce Corps Judiciaire en Droit Egyptien 95

Dr. SABRI AHMED ABOU-ZEID : Transformations structurales dans l'industrie de transformation en Egypte **(en arabe)** ... ...

Dr. AHMED EL-SAFTI : Les habitants, le développement et les chévauchements économiques et sociaux **(en arabe)** 47

Dr. AMINA EZZEDDINE ABDALLA : Le mouvement du commerce et des capitaux entre l'Egypte et les pays, de l'Organisme de la coopération économique **(en arabe)** 63

Dr. EGLAL MAHMOUD RAAFAT : La nature de l'autorité dans les vieux pays africains et son évolution à travers les pays africains récents 95

Dr. MOHAMED MOH. ALI HACHEM : Ampleur de considération de la capacité du contribuable dans la loi sur les impôts du revenu (157) pour l'année 1981 **(en arabe)** 117

Dr. ZEIN EL ABDINE HASSAN FARES : Problèmes de lecture des listes finacières locales pour les étrangers et évaluation de l'introduction de l'évolution proposée **(en arabe)** 135

MEMBRES DE LA SOCIETE

Les membres de la Société sont de quatre catégories : les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.E. et 100 Shillings ou $ 20.00 pour tous les pays. faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre payement du prix.

Le prix du fascicule est de P.T. 100 pour la R.A.E. et 35 shillings ou $ 5.00 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 750797

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

LXXVIIème ANNEE, JANVIER 1986 — No. 403

Rédacteur en Chef : Conseiller MAHMOUD HAFEZ GHANEM
Secrétaire - Général
de la Société

JANVIER 1986
LXXVIIème ANNEE
No. 403
LE CAIRE

Prix : P.T. 200